تشييد المراجعات

وتفنيد المكابرات

الجزء الثالث

تأليف

السيد عبد الحسين شرف الدين

مركز الحقائق الإسلامية

تشييد المراجعات

و

تفنيد المكابرات

الجزء الثالث

تأليف

السيد علي الحسيني الميلاني

شبكة كتب الشيعة
shiabooks.net
mktba.net رابط بديل

اسم الكتاب: تشييد المراجعات وتفنيد المكابرات، ج ٣

المؤلف: السيد علي الحسيني الميلاني

نشر: الحقائق

الطبعة: الرابعة، ١٤٢٧ هـ ق، ١٣٨٥ هـ ش

المطبعة: وفا ـ قم

الكمية: ٢٠٠٠ دورة

سعر الدورة: ١٥٠٠٠ تومان

ردمك الدورة: ١ ـ ٠٣ ـ ٢٥٠١ ـ ٩٦٤ 964 - 2501 - 03 - 1

ردمك: ٦ ـ ٠٦ ـ ٢٥٠١ ـ ٩٦٤ 964 - 2501 - 06 - 6

حقوق الطبع محفوظة للمركز

قم، شارع صفائية، فرع ٣٤، فرع الشهيد ايراني زاده، الرقم ٣٣

الهاتف ٧٧٤٢٢١٢، ٧٧٣٩٩٦٨ ـ الفاكس ٧٧٤٠٨٩٥

آية سقاية الحاج

قوله تعالى: ﴿أجعلتم سقاية الحاجّ وعمارة المسجد...﴾[1]

قال السيّد:

«وفيهم وفيمن فاخرهم بسقاية الحاجّ وعمارة المسجد الحرام أنزل اللّه تعالى: ﴿أجعلتم سقاية الحاجّ وعمارة المسجد الحرام كمن آمن باللّه واليوم الآخر وجاهد في سبيل اللّه لايستوون عند اللّه واللّه لايهدي القوم الظالمين﴾».

قال في الهامش:

«نزلت هذه الآية في عليٍّ وعمّه العبّاس وطلحة بن شيبة؛ وذلك أنّهم افتخروا فقال طلحة: أنا صاحب البيت، بيدي مفاتيحه وإليَّ ثيابه. وقال العبّاس: أنا صاحب السقاية والقائم عليها. وقال علي: ما أدري ما تقولان! لقد صلّيت ستّة أشهر قبل الناس وأنا صاحب الجهاد. فأنزل اللّه تعالى هذه الآية.

هذا ما نقله الإمام الواحدي في معنى الآية في كتاب أسباب النزول، عن كلٍّ من الحسن البصري والشعبي والقرظي.

ونقل عن ابن سيرين ومرّة الهمداني أنّ عليّاً قال للعبّاس: ألا تهاجر؟ ألا

---

(١) سورة التوبة ٩: ١٩.

تلحق بالنبي صلّى اللّه عليه وآله وسلّم؟! فقال: ألستُ في أفضل من الهجرة؟! ألست أسقي حاجّ بيت اللّه وأعمر المسجد الحرام؟! فنزلت الآية»[١].

قيل:

«إنّ أمر هذا المؤلّف من أعجب العجب، كانت الأمانة العلميّة تقتضيه أن يشير ـ مجرّد إشارة ـ إلى الرواية الأُولى عند الواحدي في سبب نزول هذه الآية، لكنّه لم يفعل! إذ وجدها تنقض استشهاده.

فقد روى مسلم في صحيحه ١٣ : ٢٦ من حديث النعمان بن بشير، قال: كنت عند منبر رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم فقال رجل: ما أُبالي أنْ لا أعمل عملاً بعد الإسلام إلّا أنْ أسقي الحاجّ.

وقال الآخر: ما أُبالي أنْ لا أعمل عملاً بعد الإسلام إلّا أنْ أعمر المسجد الحرام.

وقال آخر: الجهاد في سبيل اللّه أفضل ممّا قلتم.

فزجرهم عمر وقال: لا ترفعوا أصواتكم عند منبر رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم وهو يوم الجمعة، ولكنّي إذا صلّيت الجمعة دخلت فاستفتيت رسول اللّه في ما اختلفتم فيه؛ فنزلت هذه الآية.

الطبري ١٤ : ١٦٩ ومسلم ١٣ : ٢٦، وأورده السيوطي في الدّر ٣ : ٢١٨ وزاد نسبته لأبي داود وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن حبان والطبراني وأبي الشيخ وابن مردويه.

وهكذا، ترك المؤلّف الرواية الصحيحة المسندة، وعمد إلى الروايات

---

(١) المراجعات: ٣٥.

الأُخرى التي لا سند لها وبعضها مرسل، وكلّها تسقط أمام الرواية الأُولى الصحيحة، وأستشهد بها، على أنّ في متن بعضها ما يشهد بعدم صحّتها، فطلحة الذي يشير إليه المؤلّف لم يسلم وإنّما الذي أسلم هو عثمان بن طلحة».

أقول:

أوّلاً: إنّ مقصود السيّد رحمه الله في هذه المراجعة المطوّلة التي تصلح لأنْ تكون كتاباً مستقلاً ـ هو إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بلا فصل، من القرآن الكريم، على ضوء روايات الفريقين وأقوال العلماء من الطرفين؛ لأنّ المتّفق عليه أوْلى بالقبول في مقام البحث، والحديث الذي استشهد به من هذا القبيل، ورواته من أعلام القوم كثيرون كما سيأتي.

وأمّا الحديث الذي ذكره هذا المفتري فهو ممّا تفرّدوا به، ولا يجوز لهم الاحتجاج به علينا بحسب قواعد المناظرة، كما صرّح به غير واحدٍ من أعلامهم كالحافظ ابن حزم الأندلسي[1].

وثانياً: إنّ الحديث الذي أخرجه مسلم وغيره ليس فيه ذِكر لاسم أحدٍ، فهو «قال رجل» و«قال آخر» و«قال آخر»، أمّا الحديث الذي استدلّ به السيّد ففيه أسماء القائلين بصراحةٍ، فنقول:

١ ـ أيّ فائدةٍ في هذا الحديث في مقام المفاضلة بين الأشخاص؟!

٢ ـ وأيّ مناقضة بين هذا الحديث وبين الحديث الذي استشهد به السيّد؟!

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣: ١٢.

٣ ـ بل إنّ الحديث الذي استند إليه السيّد يصلح لأنْ يكون مفسّراً لحديث مسلم، الذي أبهم فيه أسماء القائلين!

وثالثاً: إنّ الحديث الذي رواه الواحدي قد أورده السيوطي في الدرّ المنثور كذلك[1] نَسَبَه إلى:

١ ـ عبدالرّزاق بن همّام الصنعاني، وهو شيخ البخاري.

٢ ـ أبي بكر ابن أبي شيبة، وهو شيخ البخاري.

٣ ـ محمّد بن جرير الطبري.

٤ ـ ابن أبي حاتم.

٥ ـ ابن المنذر.

٦ ـ ابن عساكر الدمشقي.

٧ ـ أبي نعيم الأصبهاني.

٨ ـ أبي الشيخ الأصبهاني.

٩ ـ ابن مردويه.

فهؤلاء الأئمة الأعلام من المحدّثين... يروون هذه الرواية، وبهم الكفاية!

ورابعاً: لقد ذكر المفسّرون الكبار من أهل السُنّة هذا الحديث بذيل الآية المباركة، بل إنّ بعضهم قدّمه في الذكر على غيره من الأخبار والأقوال:

* قال الحافظ ابن كثير ـ وهو الذي يعتمد عليه أتباع ابن تيميّة ـ: «قال عبدالرزّاق: أخبرنا ابن عيينة، عن إسماعيل، عن الشعبي، قال: نزلت في عليٍّ والعبّاس رضي الله عنهما بما تكلّما في ذلك.

---

(١) الدرّ المنثور في التفسير المأثور ٤: ١٤٥ ـ ١٤٦.

وقال ابن جرير: حدّثني يونس، أخبرنا ابن وهب، أخبرت عن أبي صخر، قال: سمعت محمّد بن كعب القرظي يقول: افتخر طلحة بن شيبة من بني عبدالدار وعبّاس بن عبدالمطلّب وعليّ بن أبي طالب....

وهكذا قال السدّي إلّا أنّه قال: افتخر عليّ والعبّاس وشيبة بن عثمان؛ وذكر نحوه.

وقال عبدالرزّاق: أخبرنا معمر، عن عمرو، عن الحسن، قال: نزلت في عليٍّ وعبّاس وشيبة، تكلّموا في ذلك....

ورواه محمّد بن ثور، عن معمر، عن الحسن؛ فذكر نحوه».

وهنا أورد ابن كثير الحديث الآخر ووصفه بـ«المرفوع» فقال: «وقد ورد في تفسير هذه الآية حديث مرفوع، فلابُدّ من ذِكره هنا، قال عبدالرزّاق: أخبرنا معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن النعمان بن بشير...»[1].

أقول:

فأمر هؤلاء المفترين من أعجب العجب! كيف يُعرضون عن الحديث المعتبر، المروي من طرقهم بالأسانيد الكثيرة، المتّفق عليه بين المسلمين، الواضح في دلالته، الصريح في معناه، ويذكرون في مقابله حديثاً مبهماً في معناه، تفرّد به بعضهم، ولم يعبأ به جُلّهم، ثمّ يتّهمون علماء الطائفة المحقّة بعدم الأمانة العلمية؟!

إنّهم طالما يستندون إلى روايات ابن كثيرٍ وأمثاله، أمّا في مثل هذا المقام فلا يعبأون بذلك ولا يرجعون إليه!!

إنّهم ينقلون ذلك الحديث عن الدرّ المنثور ويذكرون نسبته إلى من رواه من

---

(١) تفسير القرآن العظيم ٤: ١٢٢.

المحدّثين، ولا يشيرون ـ ولا مجرّد إشارة ـ إلى وجود الحديث الذي رواه السيّد عن الواحدي في الدرّ المنثور عن عدّةٍ كبيرة من أئمّتهم!!

* وقال القرطبي: «وظاهر هذه الآية أنّها مبطلة قول من افتخر من المشركين بسقاية الحاجّ وعمارة المسجد الحرام، كما ذكره السدّي، قال: افتخر عبّاس بالسقاية، وشيبة بالعمارة، وعليّ بالإسلام والجهاد، فصدّق اللّه عليّاً وكذّبهما... وهذا بيّن لا غبار عليه».

ثم إنّه تعرّض لحديث مسلم، وذكر فيه إشكالاً، وحاول دفعه بناءً على وقوع التسامح في لفظ الحديث من بعض الرواة، فراجعه[1].

أقول:

وبذلك يظهر أنّ في حديث مسلم إشكالاً في المعنى والدلالة أيضاً!

* وقال الآلوسي بتفسير الآية والمقصود بالخطاب في ﴿أجعلتم﴾: «الخطاب إمّا للمشركين على طريقة الالتفات، وآختاره أكثر المحقّقين... وإمّا لبعض المؤمنين المؤثرين للسقاية والعمارة على الهجرة والجهاد، وآستُدِلّ له بما أخرجه مسلم... وبما روي من طرق أنّ الآية نزلت في علي كرّم اللّه وجهه والعبّاس... وأيّد هذا القول بأنّه المناسب للإكتفاء في الردّ عليهم ببيان عدم مساواتهم عند اللّه تعالى للفريق الثاني...»[2].

أقول:

ومن هذا الكلام يُفهم:

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٨: ٩١ ـ ٩٢.

(٢) روح المعاني ١٠: ٦٧.

١ ـ أنْ لا تعارض بين حديث مسلم وحديثنا، كما أشرنا من قبل.

٢ ـ إنّ لحديثنا طُرُقاً لا طريق واحد، وأعترف به الشوكاني أيضاً[١].

٣ ـ إنّه كان بعض المؤمنين يؤثِر السقاية والعمارة على الهجرة والجهاد! فجاءت الآية لتردّ عليهم قولهم، بأنّ الفضل للهجرة والجهاد دون غيرهما.

وتلخّص:

إنّ حديثنا معتبر سنداً، وهو عندهم بطرقٍ، في أوثق مصادرهم في الحديث والتفسير، ودلالته على أفضلية أمير المؤمنين عليه السلام من سائر الصحابة واضحة؛ لأنّ الإمام قد استدلّ لأفضليّته بما يقتضي الفضل على جميع الأُمّة. وقد صدّق اللّه سبحانه عليّاً عليه السلام في ما قاله، وإذا كان هو الأفضل فهو الأَوْلى بالإمامة والولاية العامّة بعد رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم.

وأمّا الحديث الوارد في كتاب مسلم فلا يعارض الحديث المذكور، على إنّه متفرّد به، ومخدوش سنداً ودلالةً باعتراف أئمّتهم!

* * *

(١) فتح القدير ٢: ٣٤٦.

آية ومن الناس من يشري

قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يشري نفسه...﴾[١]

قال السيّد:

«وفي جميل بلائهم وجليل عنائهم قال الله تعالى: ﴿ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله والله رؤوف بالعباد﴾ وقال: ﴿إنّ الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأنّ لهم الجنّة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعداً عليه حقاً في التوراة والإنجيل والقرآن ومن أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم * التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشّر المؤمنين﴾».

قال في الهامش:

«أخرج الحاكم في الصفحة ٤ من الجزء ٣ من المستدرك عن ابن عبّاس، قال: شرى عليٌّ نفسه ولبس ثوب النبيّ... الحديث؛ وقد صرّح الحاكم بصحّته على شرط الشيخين وإنْ لم يخرجاه، وأعترف بذلك الذهبي في تلخيص المستدرك.

---

(١) سورة البقرة ٢: ٢٠٧.

وأخرج الحاكم في الصفحة المذكورة أيضاً عن عليّ بن الحسين، قال: إنّ أوّل من شرى نفسه ابتغاء رضوان اللّه عليّ بن أبي طالب، إذ بات على فراش رسول اللّه. ثمّ نقل أبياتاً لعليّ أوّلها:

وقيتُ بنفسي خيرَ من وطئ الحصا ومن طافَ بالبيت العتيق وبالحجر»[1]

فقيل:

«هذه الآية من سورة البقرة، وهي مدنيّة بالاتّفاق. وقيل: نزلت لمّا هاجر صهيب وطلبه المشركون، فأعطاهم ماله وأتى المدينة، فقال له النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: ربح البيع أبا يحيى.

على إنّ علياً رضي اللّه عنه ممّن شروا أنفسهم ابتغاء مرضاة اللّه، ليس في ذلك شكّ».

أقول:

إنّه لا مناص للمتعصّبين من القوم من الالتزام بصحّة ما وافق الذهبيُّ الحاكم النيسابوري في تصحيحه؛ لأنّ ما يصحّحه الذهبي ـ على شدّة تعصّبه ـ لا يمكنهم التكلّم فيه أبداً!

فإلى هذه الآية ونزولها في هذه القضيّة أشار ابن عبّاس في قوله في حديث المناقب العشر، التي اختصّ بها أمير المؤمنين عليه السلام: «وشرى عليٌّ نفسه، لبس ثوب النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم ونام مكانه...»[2].

---

(١) المراجعات: ٣٥.

(٢) هذا الحديث من أصحّ الأحاديث وأثبتها كما نصّ عليه كبار الحفّاظ، كابن عبدالبرّ في ←

هذا، ولا ينافي ذلك كون سورة البقرة مدنيّة.

ودلالة الآية المباركة بضميمة الحديث الصحيح على أفضلية الإمام عليه السلام واضحة، والأفضل هو الإمام بالاتّفاق.

* * *

← الاستيعاب، والمزّي في تهذيب الكمال. وأخرجه أبو داود الطيالسي والنسائي وأحمد وكبار الأئمة الأعلام... ولنا فيه رسالة مستقلة مطبوعة في ملحقات كتابنا الكبير نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار الجزء: ١٨.

آية الانفاق بالليل والنهار

قوله تعالى: ﴿الّذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار...﴾[١]

قال السيّد:

«﴿الّذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانيةً فلهم أجرهم عند ربّهم ولاخوف عليهم ولاهم يحزنون﴾».

قال في الهامش:

«أخرج المحدّثون والمفسّرون وأصحاب الكتب في أسباب النزول بأسانيدهم إلى ابن عبّاس في قوله تعالى: ﴿الّذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانيةً﴾ قال: نزلت في عليّ بن أبي طالب، كان عنده أربعة دراهم، فأنفق بالليل واحداً وبالنهار واحداً وفي السرّ واحداً وفي العلانية واحداً... فنزلت الآية.

أخرجه الإمام الواحدي في أسباب النزول بسنده إلى ابن عبّاس. وأخرجه أيضاً عن مجاهد، ثمّ نقله عن الكلبي مع زيادة فيه»[٢].

---

(١) سورة البقرة ٢: ٢٧٤.

(٢) المراجعات: ٣٦.

فقيل:

«هذه الرواية كذب على ابن عبّاس، وهي من رواية عبدالوهّاب بن مجاهد، عن أبيه، عن ابن عبّاس.

وعبدالوهّاب بن مجاهد، كذّبه سفيان الثوري، وقال أحمد: ليس بشيء ضعيف الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة ولا يُكتب حديثه. وقال وكيع: كانوا يقولون إنّه لم يسمع من أبيه، وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يُرغب عن الرواية عنهم، وقال الحاكم: روى أحاديث موضوعة، وقال ابن الجوزي: أجمعوا على ترك حديثه.

وكذلك هي رواية عن الكلبي.

راجع الحاشية رقم ١٣.

ومع إنّ الواحدي سبق وذكر في هذه الآية أربع روايات تخالف ما ذهب إليه المؤلّف، إلّا أنّه اختار ما لم يصحّ لأنّه يؤيّد مذهبه؛ فتأمّل سلامة منهجه.

وقد علّق شيخ الإسلام ابن تيميّة في ردّه على ابن المطهّر في هذه الآية بقوله: «لكن هذه التفاسير الباطلة يقول مثلها كثير من الجهّال...».

أقول:

قال الحافظ السيوطي في الدرّ المنثور بتفسير هذه الآية:

«وأخرج عبدالرزّاق، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والطبراني، وابن عساكر، من طريق عبدالوهّاب بن مجاهد، عن أبيه، عن ابن عبّاس، في قوله: ﴿الّذين ينفقون أموالهم بالليل والنّهار سرّاً وعلانية﴾ قال: نزلت في علي بن أبي طالب، كانت له أربعة دراهم، فأنفق بالليل درهماً وبالنهار

درهماً وسرّاً درهماً وعلانيةً درهماً»[١].

فمن رواة هذا الخبر:

١ ـ عبدالرزّاق بن همّام الصنعاني، وهو شيخ البخاري.

٢ ـ عبد بن حميد، وهو صاحب المسند المعروف.

٣ ـ ابن المنذر، وهو المفسّر الكبير.

٤ ـ ابن أبي حاتم، صاحب التفسير وغيره من الكتب المعتمدة.

٥ ـ الطبراني، صاحب المعاجم الثلاثة.

٦ ـ ابن عساكر، حافظ الشام.

فقد أورد السيوطي هذا الحديث بذيل الآية المذكورة، ونسبه إلى هؤلاء الأعلام، وهم يروونه عن عبدالوهّاب بن مجاهد، عن أبيه، عن ابن عبّاس.

ورواه الحافظ ابن الأثير بإسناده عن «عبدالرزّاق، حدّثنا عبدالوهّاب بن مجاهد، عن أبيه، عن ابن عبّاس... (ثم قال):

ورواه عفّان بن مسلم، عن وهيب، عن أيّوب، عن مجاهد، عن ابن عبّاس؛ مثله»[٢].

* ووردت الرواية في:

١ ـ تفسير القرطبي: «عن عبدالرزّاق: أخبرنا عبدالوهّاب بن مجاهد، عن أبيه، عن ابن عبّاس، أنّه قال: نزلت في علي...»[٣].

٢ ـ تفسير البغوي: «روي عن مجاهد، عن ابن عبّاس رضي اللّه

---

(١) الدرّ المنثور ٢: ١٠٠.

(٢) أُسد الغابة ٣: ٦٠١.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٣: ٣٤٧.

عنهما...»[١].

٣ ـ **تفسير ابن كثير**: «قال ابن أبي حاتم: حدّثنا أبو سعيد الأشجّ، أخبرنا يحيى بن يمانة، عن عبدالوهّاب بن مجاهد بن جبر، عن أبيه، قال: كان لعليٍّ أربعة دراهم....

وكذا رواه ابن جرير، من طريق عبدالوهّاب بن مجاهد، وهو ضعيف.

لكن رواه ابن مردويه من وجهٍ آخر عن ابن عبّاس أنّها نزلت في عليّ بن أبي طالب»[٢].

٤ ـ **تفسير الشوكاني**: «وأخرج عبدالرزّاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني وابن عساكر، من طريق عبدالوهّاب بن مجاهد، عن أبيه، عن ابن عبّاس، في هذه الآية... وعبدالوهّاب ضعيف، ولكنْ قد رواه ابن مردويه من وجهٍ آخر عن ابن عبّاس»[٣].

٥ ـ **تفسير الآلوسي**: «وأختُلف في من نزلت، فأخرج عبدالرزّاق وابن المنذر، عن ابن عبّاس رضي الله تعالى عنهما أنّها نزلت في عليٍّ كرّم الله تعالى وجهه....

وفي رواية الكلبي: فقال له رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: ما حملك على هذا؟ قال: حملني أنْ أستوجب على الله تعالى الذي وعدني؛ فقال له رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: ألا إنّ ذلك لك»[٤].

---

(١) معالم التنزيل ١: ٣٩٦.

(٢) تفسير القرآن العظيم ١: ٧٠٨.

(٣) فتح القدير ١: ٢٩٤.

(٤) روح المعاني ٣: ٤٨.

وتلخّص:

١ ـ إنّ الحقّ مع السيّد في قوله: «أخرج المحدّثون والمفسّرون وأصحاب الكتب في أسباب النزول»؛ فإنْ كان هؤلاء الأئمة الأعلام، والحفّاظ الثقات، كاذبين على ابن عبّاس، فما ذنبنا؟!

وإنْ كانت تفاسيرهم باطلةً، وهم جهّال، فما ذنبنا؟!

٢ ـ لكنّ الحديث بالسند المذكور ليس بكذبٍ، وإلّا لم يورده ابن أبي حاتم في تفسيره الذي نصَّ ابن تيميّة على خلوّه من الأكاذيب[١].

وهذا أحد مواضع تناقضات ابن تيميّة في منهاجه، وما أكثرها!!

٣ ـ على إنّه لو كان الإسناد المذكور ضعيفاً، فقد روي عن ابن عبّاس بغير هذا الإسناد، وقد تقدّم عن أُسد الغابة، كما تقدّم التصريح بذلك من ابن كثير والشوكاني؛ فهل جهل به ابن تيميّة ومقلّدوه، أو تجاهلوه عناداً وكتموه؟!!

تنبيه:

قال بعض الكذّابين: «إنّ الآية نزلت في أبي بكر حين تصدّق بأربعين ألف دينار! عشرة بالليل وعشرة بالنهار وعشرة في السرّ وعشرة في العلانية!».

أورده النسفي[٢]، والخطيب الشربيني[٣].

وتعرّض له الآلوسي فقال: «وقال بعضهم: إنّها نزلت في أبي بكر الصدّيق رضي الله تعالى عنه، تصدّق بأربعين ألف... وتعقّبه الإمام السيوطي بأنّ حديث

---

(١) منهاج السُنّة ٧: ١٣.

(٢) تفسير النسفي ١: ١٥٣.

(٣) تفسير السراج المنير ١: ١٨٣.

تصدّقه بأربعين ألف دينار رواه ابن عساكر في تاريخه عن عائشة رضي الله تعالى عنها، وخبر أنّ الآية نزلت فيه لم أقف عليه...»[١].

أقول:

وياليته وضع لا على لسان ابنته عائشة!!

ولربّما كان واضعه جاهلاً بمقدار الأربعين ألف دينار!!

ولعلّه كان يرى أنّ هذه إحدى تصدّقات أبي بكر!!

ثمّ جاء أئمّة القوم يذكرون في البحوث الكلاميّة أنّ أبا بكر كان «ضعيف الحال، عديم المال»[٢]!!

* * *

(١) روح المعاني ٣: ٤٨.

(٢) شرح المقاصد ٥: ٢٦٠.

آية والذي جاء بالصدق

قوله تعالى: ﴿والذي جاء بالصدق وصدّق به أُولئك هم المتّقون﴾[١]

قال السيّد:

«وقد صدّقوا بالصّدق، فشهد لهم الحقّ تبارك اسمه فقال: ﴿والذي جاء بالصّدق وصدّق به أُولئك هم المتّقون﴾».

فقال في الهامش:

«الذي جاء بالصّدق رسول اللّه، والذي صدّق به أمير المؤمنين، بنصّ الباقر والصادق والكاظم والرضا وآبين عبّاس وابن الحنفية وعبداللّه بن الحسن والشهيد زيد بن عليّ بن الحسين وعليّ بن جعفر الصادق، وكان أمير المؤمنين يحتجّ بها لنفسه.

وأخرج ابن المغازلي في مناقبه، عن مجاهد، قال: الذي جاء بالصّدق محمّد، والذي صدّق به عليّ. وأخرجه الحافظان ابن مردويه وأبونعيم، وغيرهما»[٢].

---

(١) سورة الزمر ٣٩: ٣٣.

(٢) المراجعات: ٣٦.

فقيل:

«من طريق أبي نعيم، عن مجاهد، ﴿وصدّق به﴾ قال: عليّ.

وقول مجاهد وحده ـ لو ثبت عنه ـ ليس بحجّة، كيف؟! والثابت عنه خلاف هذا، وهو أنّ الصدق القرآن، والذي صدّق به هو من عمل به.

وماذكر معارض بما هو أشهر عند المفسّرين وهو: أنّ الذي صدّق به أبو بكر الصدّيق. ذكره ابن جرير وغيره.

وقد سئل أبو جعفر الفقيه ـ غلام الخلّال ـ عن هذه الآية فقال: نزلت في أبي بكر. فقال السائل: بل في عليّ. فقال أبو جعفر الفقيه: إقرأ ما بعدها فقرأ إلى قوله (الزمر: ٣٥): ﴿ليكفّر الله عنهم أسوأ الذي عملوا﴾ فقال: عليّ عندك معصوم لا سيّئة له، فما الذي يُكفَّر عنه؟! فبهت السائل!

ولفظ الآية عامّ مطلق، دخل في حكمها أبو بكر وعليّ وخلق.

قال ابن جرير: «والصواب من القول في ذلك أن يقال: إنّ الله تعالى ذكره عنى بقوله: ﴿والذي جاء بالصدق وصدّق به﴾ كلّ من دعا إلى توحيد الله وتصديق رسوله والعمل بما ابتعث به رسوله صلّى الله عليه وآله وسلّم من بين رسول الله وأتباعه والمؤمنين به، وأنْ يقال: الصدق هو القرآن وشهادة أن لا إله إلا الله، والمصدّق به: المؤمنون بالقرآن من جميع خلق الله، كائناً من كان من نبيّ الله وأتباعه.

وأعلم أنّ ﴿الذي﴾ في الآية بمعنى «الّذين» بدليل قوله بعده: ﴿أُولئك هم المتّقون﴾ و«الذي» تأتي بمعنى «الّذين» في القرآن وفي كلام العرب...».

أقول:

أوّلاً: لم يكن مجاهد وحده في القول المذكور، فقد ذكر السيّد جماعةً من القائلين به من أئمّة أهل البيت عليهم السلام ومن غيرهم ولم يذكر البعض الآخر، فقد رواه السيوطي عن ابن مردويه عن أبي هريرة[١].

وقال أبو حيّان: «وقال أبو الأسود ومجاهد وجماعة: الذي صدّق به هو عليّ بن أبي طالب»[٢].

وبذلك يكون هذا القول هو المشهور المتّفق عليه.

وثانياً: إنّه لا تعارض بين قولَي مجاهد، إلّا أنّه قد عيّن في الرواية الأولى عنه مصداق «من عمل به»، لكنّ القول الثاني غير ثابت عنه، فلم يذكره القرطبي وغيره[٣].

وثالثاً: كيف يُدّعى التعارض بين التفسير المذكور وتفسير الآية بأبي بكر، والحال أنّ الأوّل متّفق عليه بين المسلمين دون الثاني؟!

ورابعاً: إنّ تفسيرها بأبي بكر خلاف الصواب عند ابن جرير، وقد وصف هذا المفتري محمّد بن جرير الطبري بـ«شيخ المفسّرين»!

وخامساً: إنّ ما صوَّبه الطبري في تفسير الآية وشيّده هذا المفتري هو الأخذ بالعموم، ومن المعلوم أن لا تنافي بين العامّ والخاصّ، فقد ذكر أئمّة أهل البيت وغيرهم المصداق التامّ لهذا العامّ.

هذا، ولا يخفى أنّ كلّ ما ذكره هذا المتقوّل فهو من ابن تيميّة، وحتّى

---

(١) الدرّ المنثور ٧: ٢٢٨.

(٢) البحر المحيط ٩: ٢٠٣.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٥: ٢٥٦.

الحكاية التي أوردها، قال ابن تيميّة: «وفي هذا حكاية ذكرها بعضهم عن أبي بكر عبدالعزيز بن جعفر غلام أبي بكر الخلّال: إنّ سائلاً سأله عن هذه الآية فقال له ـ هو أو بعض الحاضرين ـ: نزلت في أبي بكر؛ فقال السائل: بل في عليّ! فقال أبو بكر بن جعفر: إقرأ ما بعدها ﴿أولئك هم المتّقون﴾ ـ إلى قوله: ـ ﴿ليكفّر الله عنهم أسوأ الذي عملوا﴾ فبهت السائل»[1].

وأنظر كم هو الفرق بين اللفظين، بغضّ النظر عن الخطأ في الاسم؟!!

والذي يظهر من الحكاية أنّ السائل من أهل السُنّة القائلين بنزول الآية في عليّ عليه السلام، فأراد المجيب أن يصرفه عن هذا الرأي، من جهة أنّ عليّاً عليه السلام لم يصدر منه ما يصدق معه قوله تعالى في ذيل الآية: ﴿ليكفّر الله عنهم...﴾...

فنقول: نعم، لم يصدر منه شيء من ذلك، كما لم يصدر من النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، ومع ذلك جاء في الخطاب له: ﴿ليغفر لك الله ماتقدّم من ذنبك وماتأخّر﴾[2] والجواب هو الجواب، وملخّصه: أنّه ليس المراد من «الذنب» هنا، و«أسوأ الذي عملوا» هناك، هو المحرّمات، بل المراد هو «الذنب» و«الأسوأ» عند القوم!

وعلى الجملة، فإن المقصود هو الإستدلال بالقول المتّفق عليه بين الطرفين؛ لأنّ الإحتجاج به أقوى، والإلزام به أتمّ، وقد عرفت أنّ القائل به منهم جماعة من الصحابة وكبار المفسّرين، والقول بأنّ المراد أبو بكر لا قائل به من الأكابر المعتمدين، ولذا اضطرّوا إلى نسبته إلى عليٍّ أمير المؤمنين!!

---

(١) منهاج السُنّة ٧: ١٨٩.

(٢) سورة الفتح ٤٨: ٢.

آية إنذار العشيرة

قوله تعالى: ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾[1]

قال السيّد:

«فهم رهط رسول الله المخلصون وعشيرته الأقربون، الّذين اختصّهم الله بجميل رعايته وجليل عنايته فقال: ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾».

أقول:

لا هامش للسيّد هنا.

كما لا تعليق للمغتري.

وسوف يأتي الكلام بالتفصيل على الآية وحديث الإنذار في المراجعة رقم ٢٠، فانتظر.

* * *

(١) سورة الشعراء ٢٦: ٢١٤.

آية أُولوا الأرحام

قوله تعالى: ﴿وأُولوا الأرحام بعضهم أَوْلى ببعض في كتاب الله﴾[١]

قال السيّد:

«هم أُولوا الأرحام ﴿وأُولوا الأرحام بعضهم أَوْلى ببعض في كتاب الله﴾».

أقول:

لا هامش للسيّد هنا.

كما لا تعليق للمفتري.

وهل من شكٍّ في أنّهم عليهم السلام «أُولوا الأرحام»؟! وهل من شكٍّ في أنّه **﴿أُولوا الأرحام بعضهم أَوْلى ببعض﴾**؟!

وقد ذكر المفسّرون بذيل الآية المباركة أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم آخى بين أصحابه، فكانوا يتوارثون لذلك، حتّى نزلت هذه الآية وكان التوارث بين الأرحام فقط.

وقد اجتمع في أمير المؤمنين عليه السلام بالنسبة إلى النبيّ ما لم يجتمع في غيره، وذلك أنّه كان «رحماً» له كما هو معلوم، و«أخاً» كما في حديث المؤاخاة

---

(١) سورة الأنفال ٨: ٧٥.

المتواتر بين المسلمين.

وبذلك يكون أفضل ممّن فقد الوصفين! أو فقد أحدهما!

والأفضلُ هو الإمامُ مِن بعده صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم بلا فصل.

بل إنّ تمام الآية هو: ﴿من المؤمنين والمهاجرين﴾ فكان عليٌّ عليه السلام هو الجامع للصفات الثلاثة: الإيمان، والهجرة، والرحم، وهذه لم تجتمع في غيره من الأصحاب والأرحام أصلاً، فيكون هو الأفضل.

والأفضل هو الإمام.

وقد استدلّ بهذه الآية: محمّد بن عبداللّٰه بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، في كتاب له إلى المنصور الدوانيقي، على أولويّة العلويّين بالأمر من العبّاسيّين، وقد أورد الرازي الكتاب وجواب المنصور، وجعل يؤيّد قول العبّاسيّين على العلويّين!! مع علمه بأنّ العبّاس غير جامع للصفات المذكورة لأنّه ليس من المهاجرين، لكنّ هذا غير مستبعدٍ من «البكريّين»!.

* * *

آية إلحاق الذريّة

قوله تعالى: ﴿والّذين آمنوا واتّبعتهم ذرّيّتهم بإيمان...﴾[١]

قال السيّد:

«وهم المرتقون يوم القيامة إلى درجته، الملحَقون به في دار جنّات النعيم، بدليل قوله تعالى: ﴿والّذين آمنوا واتّبعتهم ذرّيّتهم بإيمان ألحقنا بهم ذرّيّتهم وما ألتناهم من عملهم من شيء﴾».

قال في الهامش:

«أخرج الحاكم في تفسير سورة الطور، ص ٤٦٨ من الجزء الثاني، من صحيحه المستدرك، عن ابن عبّاس، في قوله عزّوجلّ: ﴿ألحقنا بهم ذرّيّتهم وما ألتناهم﴾ قال: إنّ اللّه يرفع ذرّيّة المؤمن معه في درجته في الجنّة وإنْ كانوا دونه في العمل؛ ثمّ قرأ: ﴿والّذين آمنوا واتّبعتهم ذرّيّتهم بإيمان ألحقنا بهم ذرّيّتهم وما ألتناهم﴾ يقول: وما نقصناهم»[٢].

---

(١) سورة الطور: ٥٢: ٢١.

(٢) المراجعات: ٣٦.

أقول:

وأخرج الحاكم عن أبي سعيد الخدري: «إنّ النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلّم دخل على فاطمة رضي اللّه عنها فقال: إنّي وإيّاك وهذا النائم ـ يعني عليّاً ـ وهما ـ يعني الحسن والحسين ـ لفي مكانٍ واحدٍ يوم القيامة»[1].

وأخرج عن عليٍّ، قال: «أخبرني رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: إنّ أوّل من يدخل الجنّة أنا وفاطمة والحسن والحسين. قلت: يا رسول اللّه! فمحبّونا؟ قال: من ورائكم»[2].

صحّحه الحاكم، لكنّ الذهبي قال في تلخيصه: «الحديث منكَر من القول، يشهد القلب بوضعه».

قلت: لو كان في قلب الذهبي حبٌّ للنبيّ وآله لَما شهد بوضعه، وكلّ قلبٍ لا يحبّ النبيَّ وآله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم فذاك قلبٌ طبع اللّه عليه!!

هذا، ولم يتكلّم المفتري على هذه الآية بشيء!!

* * *

(١) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٣٧ ووافقه الذهبي.

(٢) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٥١.

آية حق القربى

قوله تعالى: ﴿وآت ذا القربى حقّه﴾[١]

قال السيّد:

«وهم ذوو الحقّ الذي صدع القرآن بإيتائه: ﴿وآت ذا القربى حقّه﴾».

أقول:

وهنا أيضاً لم يتكلّم بشيء!

وذكر الطبري في المعنيّين بذي القربى أنّ جماعة قالوا: عنى به قرابة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فأخرج بإسناده كلام الإمام السجّاد عليه السلام مع أهل الشام وٱستشهاده بالآية المباركة[٢].

وقال السيوطي: «أخرج البزّار وأبويعلى وٱبن أبي حاتم وٱبن مردويه، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: لمّا نزلت هذه الآية ﴿وآت ذا القربى حقّه﴾ دعا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فاطمة فأعطاها فدكاً.

---

(١) سورة الإسراء ١٧: ٢٦.

(٢) جامع البيان ١٥: ٥٣.

وأخرج ابن مردويه عن ابن عبّاس رضي اللّه عنهما، قال: لمّا نزلت ﴿وآت ذا القربى حقه﴾ أقطع رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم فاطمة فدكاً»[1].

* * *

(١) الدرّ المنثور ٥: ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

آية الخمس

قوله تعالى: ﴿وأعلموا أنّما غنمتم من شيء فأنّ...﴾[١]

قال السيّد:

«وذوو الخمس الذي لا تبرأ الذمّة إلّا بأدائه، ﴿**وأعلموا أنّما غنمتم من شيء فأنّ لله خمسه وللرسول ولذي القربى**﴾».

أقول:

وهذه الآية أيضاً ممّا استشهد به الإمام السجّاد عليه السلام على أهل الشام، في ما رواه القوم بأسانيدهم، فقيل له: «فإنّكم لأنتم هم؟! قال: نعم»[٢].

وفي أنّهم المعنيّون بالآية دون غيرهم روايات كثيرة.

ولا مجال لأحدٍ أن يتكلّم في ذلك بشيء، فلا نطيل!!

* * *

(١) سورة الأنفال ٨: ٤١.

(٢) جامع البيان ١٠: ٥.

آية الفئ

قوله تعالى: ﴿ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى...﴾[١]

قال السيّد:

«وأُولو الفيء... ﴿ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى﴾»[٢].

أقول:

نعم، هم أُولوا الفيء، وهم المعنيّون بـ«ذي القربى» في الآية الكريمة، كالآيتين قبلها، فلا حاجة إلى التطويل.

* * *

(١) سورة الحشر ٥٩: ٧.

(٢) المراجعات: ٣٦.

آية التطهير

قوله تعالى: ﴿إنّما يريد اللّه ليذهب عنكم الرجس...﴾[١]

قال السيّد:

«وهم أهل البيت المخاطبون بقوله تعالى: ﴿إنّما يريد اللّه ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيراً﴾».

أقول:

تقدّم البحث عن آية التطهير بالتفصيل[٢]، والحمد للّه على التوفيق.

* * *

(١) سورة الأحزاب ٣٣: ٣٣.

(٢) في الجزء الأوّل من كتابنا هذا، وانظر الجزء العشرون من كتابنا الكبير: نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار.

آية إل ياسين

قوله تعالى: ﴿سلام على إل ياسين﴾[١]

قال السيّد:

«وآل ياسين الّذين حيّاهم اللّه في الذِكر الحكيم فقال: ﴿سلام على إل ياسين﴾».

قال في الهامش:

«هذه هي الآية الثالثة من الآيات التي أوردها ابن حجر في الباب ١١ من صواعقه، ونقل أنّ جماعةً من المفسّرين نقلوا عن ابن عبّاس القول بأنّ المراد بها السلام على آل محمّد. قال ابن حجر: وكذا قال الكلبي -إلى أن قال: -وذكر الفخر الرازي: أنّ أهل بيته يساوونه في خمسة أشياء: في السلام فقال: السلام عليك أيّها النبيّ... وقال: ﴿سلام على إل ياسين﴾، وفي الصلاة عليه وعليهم في التشهّد، وفي الطهارة وقال اللّه تعالى: ﴿طه﴾ أي يا طاهر... وقال: ﴿ويطهّركم تطهيرا﴾، وفي تحريم الصدقة، وفي المحبّة قال تعالى: ﴿فاتّبعوني يحببكم اللّه﴾ وقال: ﴿قل لاأسألكم عليه أجراً إلّا المودّة في القربى﴾»[٢].

---

(١) سورة الصافّات ٣٧: ١٣٠.

(٢) المراجعات: ٣٧.

فقيل:

«نعم، بعض المفسّرين رأى هذا الرأي، وهو رأي ضعيف، وسياق الآية يأباه، وعلى هذا يدلّ كلام شيخ المفسّرين الطبري، فقد قال: والصواب من القراءة في ذلك عندنا: قراءة من قرأ: سلام على إلياسين، بكسر ألفها...».

أقول:

أوّلاً: قول ذلك البعض هو القول المتّفق عليه.

وثانياً: إذا كان الطبري «شيخ المفسّرين» فلِمَ لا يأخذون بقوله حينما يوافق الحقّ وأهله؟!

وثالثاً: القول بذلك مرويّ عن ابن عبّاس أيضاً، ومن رواته ابن أبي حاتم[1]، الذي ذكرنا مراراً ثناء ابن تيميّة على تفسيره وتصريحه بأنّه خالٍ من الموضوعات.

* * *

(١) الدرّ المنثور ٧: ١٢٠، فتح القدير ٤: ٤١٢.

آية الصلاة على النبي

قوله تعالى: ﴿إنّ اللّه وملائكته يصلّون...﴾[١]

قال السيّد:

«وآل محمّد الّذين فرض اللّه على عباده الصلاة والسلام عليهم فقال: ﴿إنّ اللّه وملائكته يصلّون على النبيّ يا أيّها الّذين آمنوا صلّوا عليه وسلّموا تسليما﴾.

فقالوا: يا رسول اللّه! أمّا السلام عليك فقد عرفناه، فكيف الصلاة عليك؟ قال: قولوا اللّهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد... الحديث.

فعُلم بذلك أنّ الصلاة عليهم جزء من الصلاة المأمور بها في هذه الآية، ولذا عدّها العلماء من الآيات النازلة فيهم، حتّى عدّها ابن حجر في الباب ١١ من صواعقه في آياتهم عليهم السلام».

وقال في الهامش:

«كما أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، من الجزء الثالث من صحيحه، في باب إنّ اللّه وملائكته يصلّون على النبيّ من تفسير سورة الأحزاب... .

---

(١) سورة الأحزاب ٣٣: ٥٦.

وأخرجه مسلم في باب الصلاة على النبيّ من كتاب الصلاة في الجزء الأوّل من **صحيحه**....

وأخرجه سائر المحدّثين عن كعب بن عجرة»[1].

أقول:

فالحديث في الكتابين المعروفين بالصحيحين، للبخاري ومسلم، وقد اشتهر بينهم أنّ كلّ ما هو مخرّج فيهما فهو صحيح، وهذه الشهرة وإنْ كانت بلا أصلٍ إلّا أنّهم ملزَمون بذلك.

ولا حاجة بعدئذٍ لِذكر المصادر الأُخرى المخرّجة له على كثرتها.

* * *

(١) المراجعات: ٣٧.

آية الطوبى

قوله تعالى: ﴿طوبى لهم وحسن مآب﴾[١]

قال السيّد:

«فـ﴿طوبى لهم وحسن مآب﴾ ﴿جنّات عدن مفتّحة لهم الأبواب﴾»[٢].

قال في الهامش:

«أخرج الثعلبي في معناها من تفسيره الكبير، بسندٍ يرفعه إلى رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه [وآله] وسلّم، قال: طوبى شجرة أصلها في داري وفرعها على أهل الجنّة؛ فقال بعضهم: يا رسول اللّٰه! سألناك عنها فقلت: أصلها في دار علي وفرعها على أهل الجنّة؟! فقال: أليس داري ودار علي واحدة؟!».

فقيل:

«ما نقله عن الثعلبي في معنى هذه الآية من الكذب المحض البارد الذي لا يخفى على من عنده طرف من العلم، وواضعه من أشدّ الناس وقاحةً وجرأة

---

(١) سورة الرعد ١٣: ٢٩.

(٢) سورة ص ٣٨: ٥٠.

على النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم.

ومن أساليب الشيعة المعتادة في الوضع والكذب أنّهم يعمدون إلى شيء قد اشتهر فيحرّفونه بالحذف أو الزيادة، وقد روى أبو سعيد الخدري، عن رسول الله صلّى الله عليه [وآله] أنّ رجلاً قال: يا رسول الله! ما طوبى؟ قال: شجرة في الجنّة مسيرة مائة سنة، ثياب أهل الجنّة تخرج من أكمامها.

الطبري ١٣: ١٤٩.

وروى الإمام أحمد في المسند، وابن حبّان، من حديث دراج، عن أبي الهيثم عن أبي سعيد، وخرّجه السيوطي في الدرّ ٤: ٥٩ وزاد نسبته لأبي يعلى وابن أبي حاتم وابن مردويه والخطيب في تاريخه.

زاد المسير ٤: ٣٢٧.

والحديث ضعيف؛ لأنّه من رواية دراج بن سمعان أبو السمح القرشي السهمي مولاهم المصري القاصّ:

قال عنه النسائي: ليس بالقوي، وقال في موضع آخر: منكَر الحديث وقال أبو حاتم: في حديثه ضعف. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال في موضع آخر: متروك. وقال فضلك الرازي لمّا ذُكر له أنّ ابن معين قال: دراج ثقة، فقال: ليس بثقة ولا كرامة. وقال ابن عديّ: عامّة الأحاديث التي أمليتها عن دراج ممّا لا يتابع عليه. وحكى ابن عديّ عن أحمد بن حنبل: أحاديث دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد فيها ضعف».

أقول:

أوّلاً: أيّ تعارض بين حديث الطبري، وبين حديث الثعلبي وغيره؟!

إنّ حديث الطبري يفيد بأنّ «طوبى» هي «شجرة في الجنّة مسيرة مائة سنة، ثياب أهل الجنّة من أكمامها» أمّا أين أصلها؟ وأين فرعها؟ فهو ساكت عن ذلك.

وحديث الثعلبي أيضاً يقول: هي «شجرة في الجنّة»، ويضيف موضع أصلها، وموضع فرعها... فأين التعارض؟!

وهذا من مواضع جهل هذا المفتري أو تعصّبه!!

وثانياً: أين التحريف بالحذف أو الزيادة، في الحديث المذكور، من قِبَل الشيعة؟!

إنّ من يخاف الله واليوم الآخر لا يتكلّم هكذا ألبتة!

وثالثاً: لقد خرّج السيوطي في الدرّ المنثور حديث الثعلبي وغيره بعد حديث الطبري والجماعة فقال: «وأخرج ابن أبي حاتم، عن ابن سيرين رضي الله عنه، قال: شجرة في الجنّة أصلها في حجرة عليّ، وليس في الجنّة حجرة إلّا وفيها غصن من أغصانها» فهل المفتري لم يره؟!

ورابعاً: إذا كان واضع هذا الحديث «من أشدّ الناس وقاحةً وجرأةً على النبيّ» فالقائلون به والرواة له كابن سيرين وأبن أبي حاتم والثعلبي والسيوطي وغيرهم كذلك، وهل يلتزم المفترون بذلك؟!

وخامساً: دعوى ضعف الحديث، من أكذب الكذب، لأنّ «دراج بن سمعان» من رجال البخاري في الأدب وغيره، ومن رجال الترمذي والنسائي وأبي داود وأبن ماجة[1].

وسادساً: إنّه قد وثّق هذا الرجل بصراحةٍ:

---

(١) تهذيب الكمال ٨: ٤٨٠، تهذيب التهذيب ٣: ١٨٠.

يحيى بن معين.

عثمان بن سعيد الدارمي.

أبوحفص ابن شاهين.

ابن حبّان، حتّى إنّه أخرج عنه في صحيحه.

وغيرهم.

وسابعاً: لقد حرّف هذا المفتري كلام ابن عديّ؛ وذلك لأنّ ابن عديّ أورد أحاديث أملاها عن دراج وجعلها «ممّا لا يتابع عليه» ثمّ قال:

«وسائر أخبار دراج غير ما ذكرت من هذه الأحاديث يتابعه الناس عليها، وأرجو إذا أخرجت دراج وبرّأته من هذه الأحاديث التي أنكرت عليه أنّ سائر أحاديثه لا بأس بها، وتقرب صورته ممّا قال فيه يحيى بن معين».

هذا نصّ كلام ابن عديّ في كتابه[1] وتراه أيضاً في **تهذيب الكمال**، **وتهذيب التهذيب**، وغيرهما.

فانظر كيف يحرّفون، وعلى غيرهم يفترون!!

* * *

(١) الكامل ـ لابن عديّ ـ ٤: ١٦.

آية الوارثون الكتاب

قوله تعالى: ﴿ثمّ أورثنا الكتاب الّذين اصطفينا...﴾[١]

قال السيّد:

«فهم المصطفون من عباد الله، السابقون بالخيرات بإذن الله، الوارثون كتاب الله، الّذين قال الله فيهم: ﴿ثم أورثنا الكتاب الّذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه (وهو الذي لا يعرف الأئمة) ومنهم مقتصد (وهو الموالي للأئمّة) ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله (وهو الإمام) ذلك هو الفضل الكبير﴾».

فقال في الهامش:

«أخرج ثقة الإسلام الكليني بسنده الصحيح عن سالم، قال: سألت أبا جعفر (الباقر) عن قوله تعالى: ﴿ثمّ أورثنا الكتاب الّذين اصطفينا من عبادنا﴾ الآية. قال عليه السلام: السابق بالخيرات هو الإمام، والمقتصد هو العارف بالإمام، والظالم لنفسه هو الذي لا يعرف الإمام.

وأخرج نحوه عن الإمام أبي عبدالله الصادق، وعن الإمام أبي الحسن الكاظم، وعن الإمام أبي الحسن الرضا.

---

(١) سورة فاطر ٣٥: ٣٢.

وأخرجه عنهم الصدوق وغير واحدٍ من أصحابنا.

وروى ابن مردويه عن عليٍّ، أنّه قال في تفسير هذه الآية: هم نحن.

والتفصيل في كتابنا: **تنزيل الآيات**، وفي **غاية المرام**»[1].

فقيل:

«لا يفسّر هذا التفسير من يحترم عقله وعقل القرّاء، والصحيح الذي عليه المفسّرون المعتمدون هو...».

فذكر مختار الطبري وابن كثير، وما جاء في كتاب **زاد المسير**.

أقول:

أمّا السبّ فإليه يعود.

وأمّا الاعتماد على قول محمّد بن جرير وابن كثير وابن الجوزي، في مقابلة قول أئمّة أهل البيت عليهم السلام، فهو إعراض عمّا جاء في الكتاب وفي السُنّة القطعية في السؤال من أهل البيت، والرجوع إليهم، والأخذ عنهم، والتمسّك بهم واتّباعهم....

على إنّه إذا كان المرجع قول ابن جرير وابن كثير، فلماذا لا يؤخذ بأقوالهما في سائر الآيات ونزولها في أهل البيت الأطهار؟!

* * *

(١) المراجعات: ٣٧ ـ ٣٨.

كلمة ابن عبّاس

قال السيّد:

«وقد قال ابن عبّاس: نزل في عليٍّ وحده ثلاثمائة آية».

قال في الهامش:

«أخرجه ابن عساكر عن ابن عبّاس، كما في الفصل ٣ من الباب ٩ من الصواعق ص ٧٦».

أقول:

سيأتي الكلام عليه في المراجعة رقم ٤٩، فانتظر.

* * *

هذا تمام الكلام على هذه المراجعة المختصّة بالآيات المنزَّلة بشأن أمير المؤمنين عليه السلام، المستدلّ بها على إمامته بلا فصل، على ضوء كتب القوم، ومن نَظَر إلى ما حوته من بحوثٍ في الكتاب والسُنّة وبالإستناد إلى أشهر الأسفار والكتب، وحرّر فكره من التقليد والتعصّب، هُدي إلى الحقّ المبين، مذهب النبيّ وآله الطاهرين.

قال الشيخ البشري:

«ربّما اعترض بأنّ الّذين رووا نزول تلك الآيات في ما قلتم، إنّما هم من رجال الشيعة، ورجال الشيعة لا يحتجّ أهل السُنّة بهم، فماذا يكون الجواب؟ تفضّلوا به إن شئتم، ولكم الشكر».

قال السيّد:

«الجواب: إنّ قياس هذا المعترض باطل، وشكله عقيم، لفساد كلٍّ من صغراه وكبراه.

أمّا الصغرى، وهي قوله: «إنّ الّذين رووا نزول تلك الآيات إنّما هم من رجال الشيعة» فواضحة الفساد، يشهد بهذا ثقات أهل السُنّة الّذين رووا نزولها في ما قلناه، ومسانيدهم تشهد بأنّهم أكثر طرقاً في ذلك من الشيعة، كما فصّلناه في كتابنا **تنزيل الآيات الباهرة في فضل العترة الطاهرة**. وحسبك **غاية المرام** المنتشر في بلاد الإسلام.

وأمّا الكبرى، وهي قوله: «إنّ رجال الشيعة لا يحتجّ أهل السُنّة بهم» فأوضح فساداً من الصغرى، تشهد بهذا أسانيد أهل السُنّة وطرقهم المشحونة بالمشاهير من رجال الشيعة. وتلك صحاحهم الستّة وغيرها تحتجّ برجالٍ من الشيعة، وصمهم الواصمون بالتشيّع والانحراف، ونبذوهم بالرفض والخلاف، ونسبوا إليهم الغلوّ والإفراط والتنكّب عن الصراط. وفي شيوخ البخاري رجال من الشيعة نُبزوا بالرفض ووُصموا بالبغض، فلم يقدح ذلك في عدالتهم عند البخاري وغيره، حتّى احتجّوا بهم في الصحاح بكلّ ارتياح، فهل يصغى بعد هذا إلى قول المعترض: «إنّ رجال الشيعة لا يحتجّ أهل السُنّة بهم»؟! كلّا!

ولكنّ المعترضين لا يعلمون، ولو عرفوا الحقيقة لعلموا أنّ الشيعة إنّما جروا على منهاج العترة الطاهرة، وأتّسموا بسماتها، وأنّهم لا يطبعون إلّا على غرارها، ولا يضربون إلّا على قالبها، فلا نظير لمن اعتمدوا عليه من رجالهم في الصدق والأمانة، ولا قرين لمن احتجّوا به من أبطالهم في الورع والإحتياط، ولا شبيه لمن كنوا إليه من أبدالهم في الزهد والعبادة وكرم الأخلاق، وتهذيب النفس ومجاهدتها ومحاسبتها بكلّ دقة آناء الليل وأطراف النهار، لا يبارون في الحفظ والضبط والإتقان، ولا يجارون في تمحيص الحقائق والبحث عنها بكلّ دقّة وآعتدال.

فلو تجلّت للمعترض حقيقتهم ـ بما هي في الواقع ونفس الأمر ـ لناط بهم ثقته، وألقى إليهم مقاليده، لكنّ جهله بهم جعله في أمرهم كخابط عشواء، أو راكب عمياء في ليلةٍ ظلماء، يتّهم ثقة الإسلام محمّد بن يعقوب الكليني، وصدوق المسلمين محمّد بن علي بن بابويه القمّي، وشيخ الأُمّة محمّد بن الحسن بن علي الطوسي، ويستخفُّ بكتبهم المقدّسة ـ وهي مستودع علوم آل محمّد صلّى اللّه عليه وآله وسلّم ـ ويرتاب في شيوخهم أبطال العلم وأبدال الأرض، الّذين قصروا أعمارهم على النصح للّه تعالى ولكتابه ولرسوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، ولأئمّة المسلمين ولعامّتهم.

وقد علم البرّ والفاجر حكم الكذب عند هؤلاء الأبرار، والألوف من مؤلّفاتهم المنتشرة تلعن الكاذبين، وتعلن أنّ الكذب في الحديث من الموبقات الموجبة لدخول النار، ولهم في تعمّد الكذب في الحديث حكم قد امتازوا به، حيث جعلوه من مفطّرات الصائم، وأوجبوا القضاء والكفّارة على مرتكبه في شهر رمضان كما أوجبوهما بتعمّد سائر المفطّرات، وفقههم وحديثهم صريحان بذلك.

فكيف يتّهمون بعد هذا في حديثهم وهم الأبرار الأخيار، قوّامون الليل صوّامون النهار؟! وبماذا كان الأبرار من شيعة آل محمّد وأوليائهم متّهمين ودعاة الخوارج والمرجئة والقدرية غير متّهمين؟! لولا التحامل الصريح، أو الجهل القبيح! نعوذ بالله من الخذلان، وبه نستجير من سوء عواقب الظلم والعدوان، ولا حول ولا قوة إلّا بالله العليّ العظيم، والسلام»[1].

أقول:

أمّا الصغرى، فقد أوضحنا فسادها بإثباتنا نزول الآيات ـ التي ذكرها السيّد ـ في أمير المؤمنين وأهل البيت عليهم السلام، اعتماداً على كتب أهل السُنّة فقط، وصحّحنا أسانيد رواياتهم في ذلك على ضوء كلمات علمائهم، بحيث لا يبقى مجال للاعتراض والمكابرة، والحمد لله على التوفيق.

وأمّا الكبرى، فهي موضوع المراجعة الآتية.

وقد أشار السيّد رحمه الله في هذا المقام إشارةً إجماليّةً إلى أحوال العلماء الأبرار ورواة الأخبار والآثار من الشيعة الإمامية، في العلم والزهد والضبط والأمانة والورع والاحتياط، وأنّ الّذين تكلّموا في علماء الإمامية كانوا جاهلين بأحوالهم... فأقول:

نعم، قد تكلّم بعض الجاهلين أو المتعصّبين في علماء الإمامية، وربّما اتّهم الكليني والصدوق والمفيد والطوسي، وأمثالهم من أكابر شيوخ الإمامية، ولكنّ أكثر المؤرّخين من أهل السُنّة، يترجمون هؤلاء الأعلام في كتبهم الرجالية والتاريخيّة، ولا نجد منهم أيّ اتّهام لهم بالكذب أو بشيء من الموبقات الموجبة

---

(١) المراجعات: ٣٩ ـ ٤١.

لدخول النار، في حين أنّهم لمّا يترجمون لعلماء السُنّة يذكرون كثيراً من الكبائر والموبقات الفظيعة، ممّا يدلّ على براءة علماء الإماميّة ونزاهتهم عن ذلك، وإلّا لذكروا عنهم ما ذكروا عن علماء طائفتهم....

هذا، ومن المناسب التوسّع في هذا المطلب، بمراجعة كتاب سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي، فإنّه موسوعة رجالية تاريخية ضخمة، شملت تراجم المئات من الشخصيات الإسلاميّة وأعلام الأمّة في مختلف العلوم وشتّى الطبقات، حتّى القرن الثامن من الهجرة.

فالذهبي[1]، وإنْ لم يذكر من أعلام الإمامية إلّا عدداً ضئيلاً، وهو عندما يترجم لواحدٍ منهم يحاول الاختزال والاختصار، فلا تتجاوز ترجمته له الأسطر القلائل، وكذلك حاله مع كلّ من يخالفه في العقيدة، كما ذكر تلميذه السبكي ـ كما سيأتي ـ إلّا أنّك لا تجد بترجمة واحدٍ منهم شيئاً ممّا يخلّ بالعدالة....

فمثلاً يقول: «الكليني: شيخ الشيعة وعالم الإمامية، صاحب التصانيف، أبو جعفر محمّد بن يعقوب الرازي الكليني ـ بنون ـ. روى عنه: أحمد بن إبراهيم الصيمري وغيره. وكان ببغداد، وبها توفّي، وقبره مشهور. مات سنة ٣٢٨. وهو بضمّ الكاف وإمالة اللام. قيّده الأمين»[2].

ويقول: «المرتضى: العلّامة الشريف المرتضى، نقيب العلوية، أبو طالب،

---

(١) هذا الفصل ملخّص من أحد موضوعات كتابنا الانتقاء من سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي، المطبوع في ٢٣ مجلداً.

وهو كتابٌ يحتوي على بحوثٍ عقائديّة، تاريخية، رجاليّة، ويشتمل على قضايا ونوادر وحكايات، من أحوال الصحابة والتابعين والعلماء من مختلف الطبقات، نسأل الله تعالى أن يهيّئ أسباب نشره.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٥: ٢٨٠ رقم ١٢٥.

علي بن حسين بن موسى، القرشي العلوي الحسيني الموسوي البغدادي. من وُلد موسى الكاظم. ولد سنة ٣٥٥، وحدّث عن: سهل بن أحمد الديباجي وأبي عبدالله المرزباني وغيرهما. قال الخطيب: كتبت عنه. قلت: هو جامع كتاب نهج البلاغة المنسوبة ألفاظه إلى الإمام عليّ رضي الله عنه، ولا أسانيد لذلك وبعضها باطل وفيه حقّ، ولكن فيه موضوعات حاشا الإمام من النطق بها، ولكن أين المنصف؟ وقيل: بل جمع أخيه الشريف الرضي[١].

وديوان المرتضى كبير وتواليفه كثيرة، وكان صاحب فنون.

وله كتاب **الشافي في الإمامة والذخيرة في الأُصول** وكتاب التنزيه وكتاب **في إبطال القياس** وكتاب في **الاختلاف في الفقه**، وأشياء كثيرة. وديوانه في أربع مجلّدات. وكان من الأذكياء الأولياء، المتبحّرين في الكلام والاعتزال، والأدب والشعر. لكنّه إماميٌّ جلد. نسأل الله العفو.

قال ابن حزم: الإماميّة كلّهم على أنّ القرآن مبدّل وفيه زيادة ونقص[٢]، سوى المرتضى، فإنّه كفّر من قال ذلك، وكذلك صاحباه أبو يعلى الطوسي وأبوالقاسم الرازي.

قلت: وفي تواليفه سبّ أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فنعوذ بالله من علمٍ لا ينفع.

توفّي المرتضى في سنة ٤٣٦»[٣].

---

(١) وهذا هو الصحيح. والكلام في ثبوت ما في «نهج البلاغة» عن أمير المؤمنين عليه السلام في موضعه.

(٢) ليس هذا عقيدة الإماميّة، والكلام في ذلك في كتابنا **التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف** المطبوع مراراً.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٧: ٥٨٨ رقم ٣٩٤.

ويقول: «أبوجعفر الطوسي: شيخ الشيعة وصاحب التصانيف، أبو جعفر محمّد بن الحسن بن علي الطوسي، قدم بغداد، وتفقّه أوّلاً للشافعي[١]، ثم أخذ الكلام وأصول القوم عن الشيخ المفيد رأس الإمامية، ولزمه وبرع، وعمل التفسير وأملى أحاديث ونوادر في مجلّدين عامّتها عن شيخه المفيد. وروى عن: هلال الحفّار والحسين بن عبيدالله الفحّام والشريف المرتضى وأحمد بن عبدون وطائفة. روى عنه ابنه أبو علي. وأعرض عنه الحفّاظ لبدعته، وقد أُحرقت كتبه عدّة نوب في رحبة جامع القصر، وأستتر لمّا ظهر عنه من التنقُّص بالسلف. وكان يسكن بالكرخ محلّة الرافضة، ثمّ تحوّل إلى الكوفة وأقام بالمشهد يفقّههم. ومات في المحرّم سنة ٤٦٠. وكان يعدّ من الأذكياء لا الأزكياء. ذكره ابن النجّار في تاريخه. وله تصانيف كثيرة منها: كتاب **تهذيب الأحكام** كبير جدّاً، وكتاب **مختلف الأخبار** وكتاب **المفصح في الإمامة**، وأشياء، ورأيت له مؤلّفاً في فهرسة كتبهم وأسماء مؤلّفيها»[٢].

ويقول بترجمة الصدوق: «ابن بابويه. رأس الإماميّة. أبو جعفر، محمّد بن العلّامة علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي، صاحب التصانيف السائرة بين الرافضة. يضرب بحفظه المثل، يقال: له ثلاث مئة مصنّف، منها: كتاب **دعائم الإسلام**، كتاب **الخواتيم**، كتاب **الملاهي**، كتاب **غريب حديث الأئمّة**، كتاب **التوحيد**، كتاب **دين الإماميّة**. وكان أبوه من كبارهم ومصنّفيهم.

حدّث عن أبي جعفر جماعة، منهم: ابن النعمان المفيد والحسين بن

---

(١) هذا لا أساس له من الصّحة.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٨: ٣٣٤ رقم ١٥٥.

عبدالله بن الفحّام وجعفر بن حسنكيه القمّي»[١].

ويقول: «الشيخ المفيد: عالم الرافضة، صاحب التصانيف، الشيخ المفيد، وأسمه محمّد بن محمّد بن النعمان البغدادي الشيعي، ويعرف بابن المعلّم. كان صاحب فنونٍ وبحوث وكلام وأعتزالٍ وأدب. ذكره ابن أبي طيّ في تاريخ الإماميّة فأطنب وأسهب وقال: كان أوحد في جميع فنون العلم: الأصلين والفقه... إلى أن قال: مات سنة ٤١٣ وشيّعه ثمانون ألفاً.

وقيل: بلغت تواليفه مائتين، لم أقف على شيء منها ولله الحمد، يكنّى أبا عبدالله»[٢].

ويقول: «الكراجكي: شيخ الرافضة وعالمهم، أبو الفتح، محمّد بن علي، صاحب التصانيف. مات بمدينة صور سنة ٤٤٩»[٣].

وهكذا... ترجمته لعلماء الإماميّة، في أسطرٍ قليلة، مع أغلاطٍ وهفوات كثيرة... إلّا أنّك لا تجد في هذه التراجم شيئاً من الآثام والقبائح الموبقة... وحتّى لو كان نُسب إلى أحدٍ منهم شيءٌ ممّا لا يجوز لأورده كما ذكر ذلك بتراجم علماء طائفته، مؤكّداً على كثيرٍ من ذلك:

فقد ذكر بترجمة (زاهر بن طاهر) بعد أنّ وصفه بـ«الشيخ العالم، المحدّث المفيد، المعمّر، مسند خراسان، أبو القاسم ابن الإمام أبي عبدالرحمن، النيسابوري، الشحامي، المستملي، الشروطي، الشاهد»!! وعدّد مشايخه وتصانيفه... ذكر عن

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٦: ٣٠٣ رقم ٢١٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٧: ٣٤٤ رقم ٢١٣.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٨: ١٢١ رقم ٦١.

جماعةٍ أنّه كان يخلُّ بالصلوات إخلالاً ظاهراً...[١].

وذكر بترجمة (عمر بن محمّد، المعروف بابن طبرزد) وقد وصفه بـ«الشيخ المسند الكبير الرحلة، أبو حفص عمر بن محمّد بن معمّر بن...» وعدّد شيوخه ومن روى عنه من المشاهير كابن النجّار والكمال ابن العديم والمجد ابن عساكر والقطب ابن أبي عصرون وأمثالهم، ثمّ أورد قول ابن نقطة: «ثقة في الحديث»، وقول ابن الحاجب: «كان مسند أهل زمانه» حتّى نقل عن ابن النجّار: «كان متهاوناً بأُمور الدين، رأيته غير مرّة يبول من قيام، فإذا فرغ من الإراقة أرسل ثوبه وقعد من غير استنجاءٍ بماءٍ ولا حجر» قال الذهبي: «قلت: لعلّه يرخّص بمذهب من لا يوجب الاستنجاء!».

ثمّ حكى عن ابن النجّار: «وكنّا نسمع منه يوماً أجمع، فنصلّي ولا يصلّي معنا، ولا يقوم لصلاة...».

قال الذهبي: «وقد سمعت أبا العبّاس ابن الظاهري يقول: كان ابن طبرزد لا يصلّي»[٢].

ثم إنّ الذهبي روى خبرين بترجمة (مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي القصّاب) في سند أحدهما «زاهر» والآخر «عمر» فقال: «في الإسنادين ضعف، من جهة زاهر وعمر، لإخلالهما بالصلاة، فلو كان فيَّ ورع لَما رويتُ لمن هذا نعته»[٣].

لكنْ في مشايخ الذهبي غير واحدٍ من هؤلاء، فقد نصَّ ـ مثلاً ـ بترجمة

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢٠: ٩ رقم ٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢١: ٥٠٧ رقم ٢٦٦.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٠: ٣١٧.

(علي بن مظفّر الإسكندراني، شيخ دار الحديث النفيسيّة!! المتوفّى سنة ٧١٦): «لم يكن عليه ضوء في دينه، حملني الشره على السماع من مثله، والله يسامحه، كان يخلُّ بالصلوات، ويُرمى بعظائم!!»[١].

وذكر بترجمة (الشيخ المعمّر أبو المعالي عثمان بن علي بن المعمّر بن أبي عِمامة البغدادي البقّال): «قال ابن النجّار: كان عسراً، غير مرضي السيرة، يخلُّ بالصلوات، ويرتكب المحظورات»[٢].

وبترجمة (الجعابي) الموصوف بـ«الحافظ البارع العلّامة، قاضي الموصل، أبوبكر محمّد بن عمر بن محمّد بن سلم التميمي البغدادي» قال بعد ذكره مشايخه، وأنّه حدّث عنه: أبو الحسن الدارقطني وأبوحفص ابن شاهين وابن رزقويه وابن مندة والحاكم... وبعد ذكر بعض الكلمات في الثناء عليه... قال: «ونقل الخطيب عن أشياخه أنّ ابن الجعابي كان يشرب في مجلس ابن العميد. وقال أبو عبدالرحمن السلمي: سألت الدارقطني عن ابن الجعابي، فقال: خلّط؛ وذكر مذهبه في التشيّع، وكذا نقل أبو عبدالله الحاكم عن الدارقطني قال: وحدّثني ثقة أنّه خلّى ابن الجعابي نائماً وكتب على رجله، قال: فكنت أراه ثلاثة أيّام لم يمسّه الماء...».. «قال الحاكم: قلت للدارقطني: يبلغني عن الجعابي أنّه تغيَّر عمّا عهدناه. قال: وأيّ تغيّر؟! قلت: بالله هل اتّهمته؟! قال: إي والله. ثمّ ذكر أشياء. فقلت: وضحَ لك أنّه خلط في الحديث؟! قال: إي والله، قلت: هل اتّهمته حتّى خفت المذهب؟! قال: ترك الصلاة والدين»[٣].

---

(١) معجم الشيوخ: ٣٨٩ رقم ٥٦٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٩: ٤٥٣ رقم ٢٦١.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٦: ٨٨ رقم ٦٩.

أقول:

لكنّ بقاء الكتابة على رجله ثلاثة أيّام، إنّما يدلّ على عدم غسله لرجليه في الوضوء ولا يدلّ على عدم الوضوء وترك الصلاة، فلعلّه كان من القائلين بالمسح في الوضوء، تعييناً أو تخييراً، فإنّ هذا مذهب كثيرٍ من الصحابة والتابعين والفقهاء الكبار كابن جرير الطبري ـ صاحب التفسير والتاريخ ـ وأتباعه...[١].

وأمّا شرب المسكر، فمذكور بتراجم كثيرٍ من أعلام القوم:

ففي ترجمة (نصرك) وهو: «الحافظ، المجوّد، الماهر، الرّحال، أبو محمّد، نصر بن أحمد بن نصر، الكندي البغدادي»: «قال أبو الفضل السليماني: يقال إنّه كان أحفظ من صالح بن محمّد جزرة، إلّا أنّه كان يتّهم بشرب المسكر»[٢].

وبترجمة (علي بن سراج) وهو: «الإمام الحافظ البارع، أبو الحسن ابن أبي الأزهر»: «إلّا أنّ الدارقطني قال: كان يشرب ويسكر»[٣].

وبترجمة (الذهبي) وهو: «الحافظ العالم الجوّال، أبو بكر أحمد بن محمّد بن حسن بن أبي حمزة البلخي ثمّ النيسابوري» ذكر مشايخه ومن حدّث عنه وهم أكابر المحدّثين الحفّاظ ثمّ قال: «لكنّه مطعون فيه. قال الإسماعيلي: كان مستهتراً بالشرب»[٤].

وبترجمة (عبدالله بن محمّد بن الشرقي): «ذكر الحاكم أنّه رآه... قال: ولم

---

(١) قد بحثنا ذلك في رسالتنا: **حكم الأرجل في الوضوء**... وهو من البحوث المنشورة عن مؤتمر ألفية الشيخ المفيد رحمه الله.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣: ٥٣٨ رقم ٢٧١.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٤: ٢٨٤.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٤: ٤٦١ رقم ٢٥١.

يَدعِ الشرب إلى أن مات، فنقموا عليه ذلك، وكان أخوه لا يرى لهم السماع منه لذلك»[١].

وبترجمة (أبو عبيد الهروي): «قال ابن خلّكان... قيل: إنّه كان يحبّ البِذلة، ويتناول في الخلوة، ويعاشر أهل الأدب في مجالس اللذّة والطرب»[٢].

وبترجمة (الزوزني)، وهو: «الشيخ المسند الكبير، أبو سعد أحمد بن محمّد... من مشاهير الصوفيّة»!! حدّث عنه: ابن عساكر والسمعاني وابن الجوزي وآخرون، «قال السمعاني: كان منهمكاً في الشرب، سامحه اللّه... وقال ابن الجوزي: ينسبونه إلى التسمّح في دينه»[٣].

أقول:

ومثل هذه القضايا في تراجمهم كثير، وهم حفّاظ، أئمّة، يقتدون بهم... وقد جاء بترجمة «الإمام!! القدوة!! العابد!! الواعظ!! محمّد بن يحيى الزبيدي، نزيل بغداد» عن السمعاني: «سمعت جماعةً يحكون عنه أشياء السكوت عنها أولى. وقيل: كان يذهب إلى مذهب السالمية، ويقول:... إنّ الشارب والزاني لا يلام، لأنّه يفعل بقضاء اللّه وقدره»[٤].

فهذا مذهب القوم، وهذه أعمالهم... .

وجاء بترجمة «الشيخ المعمَّر المحدّث!!» (أحمد بن الفرج الحجازي) من

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٥: ٤٠ رقم ٢٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٧: ١٤٧.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٠: ٥٧ رقم ٣٤.

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٠: ٣١٨.

مشايخ: النسائي وابن جرير وابن أبي حاتم وغيرهم من الأئمّة، عن محمّد بن عوف: «هو كذّاب!! رأيته في سوق الرستن وهو يشرب مع مُردان وهو يتقيّأ!! وأنا مشرفٌ عليه من كوّة بيتٍ كانت لي فيه تجارة سنة ٢١٩...»[١].

فاجتمع عنده: الشرب! والكذب! والعبث بالمردان!!

وكان العبث بالمردان من أفعال غير واحدٍ من أعلام القوم، فقد جاء بترجمة قاضي القضاة!! (يحيى بن أكثم): «قال فضلك الرازي: مضيت أنا وداود الأصبهاني إلى يحيى بن أكثم، ومعنا عشرة مسائل، فأجاب في خمسةٍ منها أحسن جواب، ودخل غلام مليح، فلمّا رآه اضطرب، فلم يقدر يجيء ولا يذهب في مسألةٍ. فقال داود: قم، اختلط الرجل»[٢].

وبترجمة (الخطيب البغدادي) الذي أطنب وأسهب الذهبي ترجمته بعد أن وصفه بـ«الإمام الأوحد، العلّامة المفتي، الحافظ الناقد، محدّث الوقت... خاتمة الحفّاظ» ونحو ذلك من الألقاب، وبعد أن أورد كلمات الأئمّة في مدحه، قال: «كان سبب خروج الخطيب من دمشق إلى صور أنّه كان يختلف إليه صبي مليح، فتكلّم الناس في ذلك»[٣].

وبترجمة (ابن الأنماطي) وهو: «الشيخ العالم الحافظ، المجوّد البارع، مفيد الشام، تقي الدين أبو الطاهر إسماعيل بن عبدالله» عن ابن الحاجب: «وكان يُنبَز بالشرّ، سألت الحافظ الضياء عنه فقال: حافظ ثقة مفيد إلّا أنّه كثير الدعابة

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢: ٥٨٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢: ١٠.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٨: ٢٨١.

مع المُرد»[١].

وجاء بترجمة الحافظ أبي بكر أحمد بن إسحاق (الصِبغي): «قال الحاكم: وسمعت أبا بكر بن إسحاق يقول: خرجنا من مجلس إبراهيم الحربي ومعنا رجل كثير المجون، فرأى أمرد، فتقدّم فقال: السلام عليك، وصافحه وقبّل عينيه وخدّه، ثم قال: حدّثنا الدَبَري بصنعاء بإسناده، قال: قال رسول الله: إذا أحبّ أحدكم أخاه فليعلمه. فقلت له: ألا تستحي؟! تلوط وتكذب في الحديث!! يعني: أنّه ركّب إسناداً للمتن»[٢].

هذا، ولا أريد أنْ أُطيل في هذا المقام، وفي كتابنا «الانتقاء» من هذا القبيل كثير، وبعضه عجيبٌ وغريبٌ!

* * *

(١) سير أعلام النبلاء ٢٢ : ١٧٤.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٥ : ٤٨٧.

المراجعة (١٦)
مائة من أسناد الشيعة في إسناد السُّنّة

قال السيّد:

«نعم آتيك ـ في هذه العجالة ـ بما أمرت، مقتصراً على ثلّة ممّن شدّت إليهم الرحال، وأمتدت نحوهم الأعناق، على شرط أنْ لا أُكلَّف بالاستقصاء، فإنّه ممّا يضيق عنه الوسع في هذا الإملاء، وإليك أسماءهم وأسماء آبائهم، مرتّبةً على حروف الهجاء».

أقول:

فأورد رحمه الله اسماء مائةٍ من رجال الصحاح، نصَّ علماء أهل السُنّة في الجرح والتعديل على تشيّعهم، وهم:

أبان بن تغلب القارئ الكوفي.

إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي.

أحمد بن المفضّل الحفري الكوفي.

إسماعيل بن أبان الأزدي الكوفي.

إسماعيل بن خليفة الملائي الكوفي.

إسماعيل بن زكريّا الأسدي الخلقاني الكوفي.

إسماعيل بن عبّاد، المعروف بالصاحب بن عبّاد.

إسماعيل بن عبدالرحمن، المعروف بالسدّي.

إسماعيل بن موسى الفزاري الكوفي.

تليد بن سليمان الكوفي.

ثابت بن دينار، المعروف بأبي حمزة الثمالي.

ثوير بن أبي فاختة أبو الجهم الكوفي.

جابر بن يزيد الجعفي.

جرير بن عبدالحميد الضبّي الكوفي.

جعفر بن زياد الأحمر الكوفي.

جعفر بن سليمان الضبعي.

جميع بن عميرة الكوفي.

الحارث بن حصيرة الكوفي.

الحارث بن عبدالله الهمداني.

حبيب بن أبي ثابت الأسدي الكاهلي.

الحسن بن حيّ الهمداني.

الحكم بن عتيبة الكوفي.

حمّاد بن عيسى الجهني.

حمران بن أعين.

خالد بن مخلّد القطواني.

داود بن أبي عوف أبو الجحاف.

زبيد بن الحارث اليامي الكوفي.

زيد بن الحباب الكوفي.

سالم بن أبي الجعد الأشجعي الكوفي.

سالم بن أبي حفصة العجلي الكوفي.

سعد بن طريف.

سعيد بن أشوع.

سعيد بن خيثم الهلالي.

سلمة بن الفضل الأبرش.

سلمة بن كهيل.

سليمان بن صرد الخزاعي.

سليمان بن طرخان التيمي.

سليمان بن قرم الضبّي.

سليمان بن مهران، المعروف بالأعمش.

شريك بن عبدالله القاضي.

شعبة بن الحجّاج العتكي.

صعصعة بن صوحان العبدي.

طاووس بن كيسان الخولاني.

ظالم بن عمرو أبو الأسود الدؤلي.

عامر بن واثلة الليثي المكّي أبو الطفيل.

عبّاد بن يعقوب الرواجني.

عبدالله بن داود الهمداني الكوفي.

عبدالله بن شدّاد بن الهاد الليثي.

عبدالله بن عمر، الملقّب مشكدانة.

عبدالله بن لهيعة الحضرمي.

عبدالله بن ميمون القدّاح المكّي.

عبدالرحمن بن صالح الأزدي الكوفي.

عبدالرزّاق بن همّام الصنعاني.

عبدالملك بن أعين.

عبيدالله بن موسى العبسي.

عثمان بن عمير الكوفي البجلي.

عديّ بن ثابت الكوفي.

عطية بن سعد العوفي.

العلاء بن صالح التيمي الكوفي.

علقمة بن قيس النخعي.

علي بن بديمة.

علي بن الجعد البغدادي.

علي بن زيد القرشي التيمي البصري.

علي بن صالح.

علي بن غراب.

علي بن قادم الخزاعي الكوفي.

علي بن المنذر الطرائفي.

علي بن هاشم بن البريد.

عمّار بن زريق الكوفي.

عمّار الدهني الكوفي.

عمرو بن عبدالله، أبو إسحاق السبيعي.

عوف بن أبي جميلة.

الفضل بن دكين.

فضيل بن مرزوق.

فطر بن خليفة.

مالك بن إسماعيل، أبو غسّان النهدي.

محمّد بن خازم أبو معاوية الضرير.

محمّد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري.

محمّد بن عبيدالله بن أبي رافع المدني.

محمّد بن فضيل بن غزوان.

محمّد بن مسلم الطائفي.

محمّد بن موسى الفطري المدني.

معاوية بن عمّار الدهني.

معروف بن خرّبوذ الكرخي.

منصور بن المعتمر السلمي.

المنهال بن عمرو الكوفي.

موسى بن قيس الحضرمي.

نفيع بن الحارث أبو داود النخعي.

نوح بن قيس بن رباح الحداني.

هارون بن سعد العجلي.

هاشم بن البريد الكوفي.

هبيرة بن بريم الحميري.
هشام بن زياد أبو المقدام البصري.
هشام بن عمّار الدمشقي.
هشيم بن بشير الواسطي.
وكيع بن الجرّاح الرواسي الكوفي.
يحيى بن الجزّار العرني الكوفي.
يحيى بن سعيد القطّان.
يزيد بن أبي زياد الكوفي.
أبو عبدالله الجدلي.

ثمّ قال السيّد:

«وهذا آخر من أردنا ذِكرهم في هذه العجالة، وهم مائة بطل من رجال الشيعة، كانوا حجج السُنّة، وعيبة علوم الأُمّة، بهم حُفظت الآثار النبوية، وعليهم مدار الصحاح والسنن والمسانيد، ذكرناهم بأسمائهم، وجئنا بنصوص أهل السُنّة على تشيّعهم والاحتجاج بهم، نزولاً في ذلك على حكمكم.

وأظنّ المعترضين سيعترفون بخطئهم في ما زعموه من أنّ أهل السُنّة لا يحتجّون برجال الشيعة، وسيعلمون أنّ المدار عندهم على الصدق والأمانة، بدون فرقٍ بين السُنّي والشيعي.

ولو رُدّ حديث الشيعة مطلقاً لذهبت جملة الآثار النبويّة، كما اعترف به الذهبي في ترجمة أبان بن تغلب من ميزانه، وهذه مفسدة بيّنة.

وأنتم ـ نصر الله بكم الحقّ ـ تعلمون أنّ في سلف الشيعة ممّن يحتجّ أهل

السُنّة بهم غير الذين ذكرناهم، وانّهم أضعاف أضعاف تلك المائة عدداً، وأعلى منهم سنداً، وأكثر حديثاً، وأغزر علماً، وأسبق زمناً، وأرسخ في التشيّع قدماً.

ألا وهم رجال الشيعة من الصحابة ـ رضي اللّه عنهم أجمعين ـ وقد أوقفناكم على أسمائهم الكريمة في آخر فصولنا المهمّة.

وفي التابعين ممّن يحتجّ بهم من أثبات الشيعة كلّ ثقة حافظ ضابط متقن حجّة...

كالّذين استشهدوا في سبيل اللّه نصرةً لأمير المؤمنين، أيّام الجمل الأصغر والجمل الأكبر وصِفّين والنهروان، وفي الحجاز واليمن حيث غار عليهما بسر بن أرطأة، وفي فتنة الحضرمي المرسل إلى البصرة من قبل معاوية.

وكالّذين استشهدوا يوم الطفّ مع سيّد شباب أهل الجنّة.

والّذين استشهدوا مع حفيده الشهيد زيد، وغيره من أُباة الضيم، الثائرين للّه من آل محمّد.

وكالّذين قتلوا صبراً، ونفوا عن عقر ديارهم ظلماً.

والّذين أخلدوا إلى التقيّة خوفاً وضعفاً، كالأحنف بن قيس والأصبغ بن نباتة ويحيى بن يعمر أوّل من نقّط الحروف، والخليل بن أحمد مؤسّس علم اللغة والعروض، ومعاذ بن مسلم الهرّاء واضع علم الصرف، وأمثالهم ممّن يستغرق تفصيلهم المجلّدات الضخمة.

ودع عنك من تحامل عليهم النواصب بالقدح والجرح، فضقفوهم ولم يحتجّوا بهم.

وهناك مئات من أثبات الحفظة وأعلام الهدى من شيعة آل محمّد، أغفل أهل السُنّة ذكرهم، لكنّ علماء الشيعة أفردوا لِذكرهم فهارس ومعاجم تشتمل على

أحوالهم، ومنها تعرف أياديهم البيضاء في خدمة الشريعة الحنفية السمحاء.

ومن وقف على شؤونهم يعلم أنّهم مثال الصدق والأمانة والورع والزهد والعبادة والإخلاص في النصح للّه تعالى ولرسوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم عزّوجل ولأئمّة المسلمين ولعامّتهم. نفعنا اللّه ببركاتهم وبركاتكم، إنّه أرحم الراحمين»[1].

أقول:

فقد تبيّن أنّ موضوع هذه المراجعة وجود رجال من الشيعة في الصحاح الستّة احتجّ بهم أصحابها، فذكر السيّد رحمه اللّه منهم أسماء مائة رجلٍ، ونقل كلمات العلماء فيهم الدالّة على تشيّعهم.

فما هي الصحاح الستّة؟ ومن هم أصحابها؟

وهل إنّ جميع أخبارها صحاح حقّاً؟

ومن هم علماء الجرح والتعديل؟

وما هي الأُسس والضوابط في الجرح والتعديل عندهم؟

وما هو التشيّع؟ ومن هم الشيعة؟

وما هو وجه دلالة الكلمات الواردة في حقّ الرجال المذكورين على مدّعى السيّد؟

---

(١) المراجعات: ٤١ ـ ١٠٥.

أوّلاً ـ الصحاح الستّة وأصحابها

إنّ المشهور بين القوم صحّة ستّة كتب، وهي:

١ ـ الصحيح، للبخاري، محمّد بن إسماعيل، المتوفّى سنة ٢٥٦.

٢ ـ الجامع الصحيح، لمسلم بن الحجّاج النيسابوري، المتوفّى سنة ٢٦١.

٣ ـ الصحيح من سنن المصطفى، لأبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفّى سنة ٢٧٥.

٤ ـ الصحيح، للترمذي، محمّد بن عيسى، المتوفّى سنة ٢٧٩.

٥ ـ السنن، للنسائي، أحمد بن شعيب، المتوفّى سنة ٣٠٣.

٦ ـ السنن، لابن ماجة، محمّد بن يزيد القزويني، المتوفّى سنة ٢٧٥.

ومنهم من عدّ منها كتاب **الموطّأ** لمالك بن أنس، المتوفّى سنة ١٧٩، ولم يعدّ فيها كتاب ابن ماجة، كابن الأثير الجزري، صاحب كتاب **جامع الأُصول**.

ثمّ إنّ غير واحدٍ منهم تكلّم في كتب الترمذي وأبي داود والنسائي وابن ماجة، وهي المسمّاة بـ«السنن الأربعة» فنصّ على وجود الأخبار الضعيفة بل الموضوعة فيها، ومن هؤلاء: ابن تيميّة الحرّاني، في موارد عديدة من كتاب **منهاج السُنّة** كما لا يخفى على من راجعه، ومن هنا تراهم يعبّرون بـ**الصحيحين** فقط، قاصدين كتابَي البخاري ومسلم.

غير إنّهم اختلفوا في الكتابين، فالمشهور بينهم أنّ كتاب البخاري هو أصحّ الكتابَين وقال جماعة ـ وفيهم بعض الأئمّة الكبار ـ بتقدّم كتاب مسلم.

وعلى كلّ حالٍ، فالكتابان عند الجمهور أصحّ الكتب بعد القرآن.

لكنّ المحقّقين منهم ذهبوا إلى وجود الأحاديث والآثار الباطلة والمكذوبة في الصحيحين أيضاً، فهناك عدد كبير من الأخبار في الكتابين تكلّم فيها العلماء، حتّى إن بعضهم ـ كابن الجوزي ـ أورد من أخبارهما في كتابه **الموضوعات**، ونصّ ابن تيميّة على إنّ كتاب البخاري فيه أغلاط.

فمن الأحاديث التي أبطلها جماعة من الأعلام: ما أخرجه البخاري في كتاب التفسير بإسناده عن ابن عمر، قال: «لمّا توفّي عبدالله بن أُبيّ، جاء ابنه عبدالله بن عبدالله إلى رسول الله فسأله أن يعطيه قميصه يكفّن فيه أباه، فأعطاه، ثمّ سأله أنْ يصلّي عليه، فقام عمر فأخذ بثوب رسول الله، فقال: يا رسول الله تصلّي عليه وقد نهاك ربّك أنْ تصلّي عليه؟! فقال رسول الله: إنّما خيّرني الله فقال: **﴿استغفر لهم أو لاتستغفر لهم إنْ تستغفر لهم سبعين مرّة﴾** وسأزيده على السبعين. قال: إنّه منافق! قال: فصلّى عليه رسول الله. فأنزل الله: **﴿ولاتصلّ على أحدٍ منهم مات أبداً ولاتقم على قبره﴾**».

وقد تكلّم في هذا الحديث عدّة من أعلام الأئمّة المحقّقين، كالباقلّاني، وإمام الحرمين الجويني، والغزّالي، والداودي... قال الحافظ ابن حجر في شرحه: «أقدم جماعة من الأكابر على الطعن في صحّة هذا الحديث» فذكر كلمات بعضهم[1] وذكرها القسطلاني أيضاً وقال: «هذا عجيب من هؤلاء الأئمّة»[2].

وممّا أخرجه مسلم والبخاري وتكلّم فيه العلماء، ما أخرجاه في قصّة الإسراء عن شريك، عن أنس بن مالك، قال: «ليلة أُسري برسول الله من مسجد الكعبة: أنّه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه وهو نائم...» فقالوا: «[قبل أنْ يوحى

---

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٨: ٢٧٢.

(٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ٧: ١٥٥.

إليه] غلطٌ»[١].

ولنكتف بهذين الحديثين، وقد ذكرناهما للتمثيل، ومن شاء المزيد فليرجع إلى الجزء السادس من كتابنا الكبير[٢].

هذا بالنسبة إلى أحاديث الكتابين.

وأمّا بالنسبة إلى رجالهما، فالكلام أيضاً طويل عريض، حتّى إنّ الحافظ ابن حجر عقد في مقدّمة شرحه فصلاً حولهم، يحاول فيه الدفاع عن كتاب البخاري[٣]، وقد كان في رجال البخاري من تكلّم فيه أو تركه مسلم، وفيهم من تكلّم فيه سائر أرباب الصحاح، وفيهم من تكلّم فيه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو حاتم وأمثالهم من الأئمّة....

وأنتَ إذا دقّقت النظر في دفاعه وجدته في كثيرٍ من الموارد يعتذر بما هو في الحقيقة تسليمٌ بالطعن، كقوله: «ليس له عند البخاري سوى حديث واحد» وقوله: «هذا تعنّت زائد. وما بمثل هذا تضعّف الأثبات ولا تردُّ الأحاديث الصحيحة» ونحو ذلك من الأعذار، وجاء في (بكر بن عمرو أبو الصدّيق البصري الناجي): «قال ابن سعد: يتكلّمون في أحاديثه ويستنكرونها» فقال ابن حجر في الدفاع عنه: «قلت: ليس له في البخاري سوى حديثٍ واحدٍ عن أبي سعيد، في

---

(١) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجّاج ٢: ٢٠٩، صحيح البخاري بشرح الكرماني ٢٥: ٢٠٤، زاد المعاد في هدي خير العباد ٣: ٤٢.

(٢) نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار تحت عنوان: أحاديث من الصحيحين في الميزان ٦: ١٨٢ ـ ٢٣٥.

(٣) الفصل التاسع. في أسماء من طُعن فيه من رجال هذا الكتاب مرتّباً لهم على حروف المعجم والجواب عن الإعتراضات موضعاً موضعاً. مقدّمة فتح الباري في شرح صحيح البخاري: ٣٨١ ـ ٤٦٥.

قصّة الذي قتل تسعة وتسعين نفساً من بني إسرائيل ثمّ تاب. وأحتجّ به الباقون» فأين الجواب؟!

وكذا الكلام في رجال صحيح مسلم....

ولنكتف بهذا القدر، فإنّه باب واسع....

ثانياً ـ علماء الجرح والتعديل

وأئمّة القوم في تعديل رجال الحديث وجرحهم، المرجوع إليهم في قبول الرواي أو ردّه، كثيرون... وهم يأخذون بأقوالهم ويعتمدون على آرائهم، إلّا أنّهم في أنفسهم أُناسٌ مقدوحون مجروحون على لسان المتأخّرين عنهم والمحقّقين عندهم، فانظر على من يعتمدون؟! ولمن يقلّدون؟!

ولا بأس هنا بذكر عدّةٍ من أعلام الجرح والتعديل وما قيل فيهم[1].

١ ـ يحيى بن سعيد القطّان (١٩٨):

فمنهم: القطّان الذي وصفه الذهبي بـ«الإمام الكبير، أمير المؤمنين في الحديث... عُني بهذا الشأن أتمّ عناية، ورحل فيه، وساد الأقران وانتهى إليه الحفظ. وتكلّم في العلل والرجال، وتخرّج به الحفّاظ... قال علي بن المديني: ما رأيت أحداً أعلم بالرجال من يحيى بن سعيد...»، والذي تقدّم كونه من رجال الصحاح الشيعة.

قال الذهبي: «قلت: كان يحيى بن سعيد متعنّتاً في نقد الرجال، فإذا رأيته قد وثّق شيخاً فاعتمد عليه، أما إذا ليّن أحداً فتأنَّ في أمره حتّى ترى قول غيره فيه، فقد ليّن مثل إسرائيل وهمّام وجماعة، احتجّ بهم الشيخان...»[2].

---

(١) وهذا أيضاً فصلٌ من فصول كتابنا الانتقاء من سير أعلام النبلاء.

(٢) سير أعلام النبلاء ٩: ١٨٣.

٢ ـ يحيى بن معين (٢٣٣):

ومنهم: ابن معين، وصفه بـ«الإمام الحافظ الجهبذ شيخ المحدّثين»[١].

وذكره في ميزانه لأنّ أبا داود كان يقع فيه، ولأنّ أحمد كان لا يرى الكتابة عنه...[٢].

وجاء بترجمته عن الحسين بن فهم: سمعت يحيى بن معين يقول: كنت بمصر، فرأيت جاريةً بيعت بألف دينار، ما رأيت أحسن منها، صلّى اللّه عليها. فقلت: يا أبا زكريّا، مثلك يقول هذا؟! قال: نعم صلّى اللّه عليها وعلى كلّ مليح!! وقد حمل الذهبي ذلك على الدعابة!![٣]

٣ ـ علي بن المديني (٢٣٤):

ومنهم: ابن المديني، ترجم له الذهبي بـ«الشيخ الإمام الحجّة، أمير المؤمنين في الحديث»[٤] وكذا غيره، وأكثروا من النقل عنه والإعتماد عليه في الرجال، لكنّ الذهبي أورده في ميزانه فذكر امتناع مسلم وإبراهيم الحربي من الرواية عنه وأنّ العقيلي ذكره في كتاب الضعفاء.

وروى الخطيب في تاريخه بترجمته قصّةً بسندٍ صحيح: قال ابن أبي دؤاد للمعتصم: يا أمير المؤمنين! هذا يزعم ـ يعني أحمد بن حنبل ـ أنّ اللّه يُرى في الآخرة، والعين لا تقع إلّا على محدود، واللّه لا يُحدّ. فقال: ما عندك؟! قال: يا

---

(١) سير أعلام النبلاء ١١: ٧١ رقم ٢٨.

(٢) ميزان الاعتدال ٤: ٤١٠.

(٣) سير أعلام النبلاء ١١: ٨٧.

(٤) سير أعلام النبلاء ١١: ٤١ رقم ٢٢.

أمير المؤمنين! عندي ما قاله رسول الله؛ قال: وما هو؟! قال: حدّثني غندر، حدّثنا شعبة، عن إسماعيل، عن قيس، عن جرير، قال: كنّا مع النبيّ في ليلة أربع عشرة، فنظر إلى البدر فقال: إنّكم سترون ربّكم كما ترون هذا البدر لا تضامون في رؤيته.

فقال لابن أبي دؤاد: ما تقول؟! قال: انظر في إسناد هذا الحديث. ثمّ انصرف.

فوجّه إلى علي بن المديني، وعلي ببغداد مُمْلِق، ما يقدر على درهم، فأحضره، فما كلّمه بشيء حتّى وصَلَه بعشرة آلاف درهم، وقال: هذه وصلك بها أمير المؤمنين؛ وأمر أن يُدفع إليه جميع ما استحقّ من أرزاقه، وكان له رزق سنتين، ثمّ قال له: يا أبا الحسن! حديث جرير بن عبدالله في الرؤية ما هو؟ قال: صحيح، قال: فهل عندك عنه شيء؟ قال: يعفيني القاضي من هذا؛ قال: هذه حاجة الدهر. ثمّ أمر له بثياب وطيب ومركب بسرجه ولجامه، ولم يزل حتّى قال له: في هذا الإسناد من لا يُعمل عليه ولا على ما يرويه...»[1].

وهذه القصّة مخلّة بعدالة الرجل كما هو واضح، ولذا اضطرب الخطيب والذهبي وغيرهما كيف يجيبون عنها... فراجع.

وأمّا ذِكر العقيلي له في الضعفاء، فقد انزعج منه الذهبي بشدّة، فقال له: «أفما لك عقل يا عقيلي؟! أتدري في من تتكلّم؟!» قال: «وهذا أبو عبدالله البخاري، وناهيك به! قد شحن صحيحه بحديث علي بن المديني»[2].

---

(١) تاريخ بغداد ١١: ٤٦٦، سير أعلام النبلاء ١١: ٥٢.

(٢) ميزان الاعتدال ٣: ١٤٠.

٤ ـ الجوزجاني (٢٥٩):

ومنهم: أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني الدمشقي، فقد أكثروا من النقل عنه والاعتماد عليه في نقد الرجال، كما لا يخفى على من يراجع كتب هذا الشأن.

وقد وصفوه بألقاب ضخمة، فالذهبي وإنْ لم يترجم له في سير أعلام النبلاء فقد ذكره في تذكرة الحفّاظ ووصفه بالحافظ الإمام، حدّث عنه: أبو داود والترمذي والنسائي...، ثمّ أورد ثقته عن النسائي وغيره.

وهم في نفس الوقت ينصّون على كونه ناصبياً!..

قال الذهبي: قال الدارقطني: كان من الحفّاظ الثقات المصنّفين، وفيه انحراف عن عليّ[1].

وقال ابن حجر: قال ابن حبّان في الثقات: كان حروري المذهب، ولم يكن بداعية، وكان صلباً في السُنّة، حافظاً للحديث، إلّا أنّه من صلابته ربّما كان يتعدّى طوره. وقال ابن عديّ: كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في الميل على عليّ. وقال السلمي عن الدارقطني بعد أن ذكر توثيقه: لكن فيه انحراف عن عليّ، اجتمع على بابه أصحاب الحديث، فأخرجت جارية له فرّوجةً لتذبحها فلم تجد من يذبحها، فقال: سبحان اللّه! فرّوجة لا يوجد من يذبحها وعليٌّ يذبح في ضحوة نيّفاً وعشرين ألف مسلم.

قلت: وكتابه في الضعفاء يوضّح مقالته، ورأيت في نسخةٍ من كتاب ابن حبّان: حَرِيزي المذهب، وهو ـ بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وبعد الياء زاي ـ

---

(١) تذكرة الحفّاظ ١: ٥٤٩.

نسبة إلى حريز بن عثمان المعروف بالنصب، وكلام ابن عديّ يؤيّد هذا، وقد صحّف ذلك أبو سعد ابن السمعاني في الأنساب، فذكر في ترجمة الجَرِيري ـ بفتح الجيم ـ أنّ إبراهيم بن يعقوب هذا كان على مذهب محمّد بن جرير الطبري، ثمّ نقل كلام ابن حبّان المذكور. وكأنّه تصحّف عليه، والواقع أنّ ابن جرير يصلح أن يكون من تلامذة إبراهيم بن يعقوب لا بالعكس، وقد وجدت رواية ابن جرير عن الجوزجاني في عدّة مواضع من التفسير والتهذيب والتاريخ»[1].

أقول:

أودّ التنبيه على أُمور:

الأوّل: إنّ النسائي قد وثّق هذا الناصبي، وقد أخرج عنه هو وأبو داود والترمذي... والمهمُّ إخراج النسائي عنه، لأنّهم ذكروا بترجمته أنّ له في سننه شرطاً أشدّ من شرط الشيخين، فيظهر أنّ شرطه كان متوفّراً في هذا الناصبي؟! كما كان متوفّراً في عمر بن سعد، الذي أخرج عنه، وقد قال يحيى بن معين: كيف يكون قاتل الحسين ثقة؟! ومع ذلك نرى القوم يصفون النسائي بالتشيّع، لأنّه تكلّم في معاوية رئيس الفرقة الباغية!!

والثاني: إنّ **تهذيب التهذيب**، تهذيب لكتاب **تهذيب الكمال** للحافظ المزّي، والمزّي قد ذكر هذا الرجل، ولم يتعرّض لنصبه أبداً!

والثالث: إنّ الذهبي وإنْ لم يعدّ الرجل في النبلاء، فقد ترجم له في **تذكرة الحفّاظ** فلمّا أورد كلام الدارقطني بَتَره!

والرابع: إنّ ابن حجر بعد أن ذكر ما نقلناه من تهذيبه، قال في تقريبه ـ وهو

---

(١) تهذيب التهذيب ١: ١٥٩.

تلخيص التهذيب ـ: «ثقة حافظ، رُمي بالنصب»[١]. لكنّه في غير موضعٍ من مقدّمته يقول بعد نقل قول الجوزجاني: «قلت: والجوزجاني غالٍ في النصب»[٢].

فإذا كان غالياً في النصب، كيف يقول: رُمي بالنصب؟!

وإذا كان غالياً في النصب، كيف يكون ثقة؟!

والخامس: إنّ صدور هكذا تصحيف من السمعاني بعيد جدّاً، بل أظنُّ أنّ هناك تعمّداً في هذا التصحيف.

والسادس: إنّ الذهبي الذي بتر كلام الدارقطني وأورده منقوصاً، قد وصف الرجل في ميزانه بالنصب صراحةً[٣].

وكيف كان، فقد رأيت كيف يحاولون التغطية على صحاحهم ورجالهم!!

٥ ـ العجلي (٢٦١):

ومنهم: أحمد بن عبدالله العجلي الكوفي، المترجم له في سير أعلام النبلاء بـ«الإمام الحافظ الأوحد الزاهد» «له مصنّف مفيد في الجرح والتعديل، طالعته وعلّقت منه فوائد تدلّ على تبحّره بالصنعة وسعة حفظه»[٤].

وقد أكثر من النقل عنه الحافظ ابن حجر وغيره أيضاً.

وكتابه المذكور اسمه تاريخ الثقات وقد جاء فيه: «عمر بن سعد بن أبي وقّاص. كان يروي عن أبيه أحاديث، وروى الناس عنه، وهو الذي قتل

---

(١) تقريب التهذيب ١: ٤٧.

(٢) مقدّمة فتح الباري: ٤٠٤.

(٣) ميزان الاعتدال ١: ٧٦.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٢: ٥٠٥.

الحسين. قلت: كان أمير الجيش ولم يباشر قتله!!»[١].

وقد أورد ابن حجر هذه الكلمة بترجمة عمر بن سعد من تهذيب التهذيب، ثمّ قال: «وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: كيف يكون من قتل الحسين ثقة؟!»[٢].

قلت: وكيف يكون الموثّق له ثقةً؟! وكيف يُعتمد على توثيقاته؟!

٦ ـ أبو حاتم الرازي (٢٧٧):

ومنهم: محمّد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران، الإمام الحافظ الناقد، شيخ المحدّثين... كان من بحور العلم، طوّف البلاد، وبرع في المتن والإسناد، وجمع وصنّف، وجرح وعدّل، وصحّح وعلّل... وهو من نظراء البخاري ومن طبقته، ولكنّه عمّر بعده أزيد من عشرين عاماً».

وتجد آراءه في الرجال وآعتمادهم عليها في تهذيب الكمال وتهذيب التهذيب ومقدّمة فتح الباري وميزان الاعتدال وغيرها من كتب الجرح والتعديل، وقد جمع آراءه ابنه في كتاب الجرح والتعديل.

ومع ذلك، فقد ذكر الذهبي بترجمته ما نصّه: «إذا وثّق أبو حاتم رجلاً فتمسّك بقوله، فإنّه لا يوثّق إلّا رجلاً صحيح الحديث، وإذا ليّن رجلاً أو قال فيه: لا يحتجّ به فتوقّف، حتّى ترى ما قال غيره فيه، فإنْ وثّقه أحد فلا تبن على تجريح أبي حاتم، فإنّه متعنّت في الرجال، قد قال في طائفةٍ من رجال الصحاح: ليس بحجّة، ليس بقويّ، أو نحو ذلك»[٣].

---

(١) تاريخ الثقات: ٣٥٧.

(٢) تهذيب التهذيب ٧: ٣٩٦.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٣: ٢٦٠.

٧ ـ ابن خِراش (٢٨٣):

ومنهم: ابن خراش، فقد أكثروا من ذكر آرائه في الرجال، وآعتمدوا عليها في نقدهم، وقد وصفه الذهبي لدى ترجمته بقوله: «ابن خراش الحافظ الناقد البارع، أبو محمّد عبدالرحمن بن يوسف...» لكنّهم تكلّموا فيه لأنّه قد خرَّج مثالب أبي بكر وعمر ونسبوه إلى الرفض، وقال الذهبي: كان علمه وبالاً وسعيه ضلالاً وقال ابن حجر في موضع من المقدّمة بعد إيراد رأيه ـ بالرغم من إكثاره من النقل عنه وآعتماده عليه فيها: ـ «ابن خراش مذكور بالرفض والبدعة، فلا يُلتفت إليه»[١].

٨ ـ أبو جعفر العقيلي (٣٢٢):

ومنهم: العقيلي، قال الذهبي: «العقيلي: الإمام الحافظ الناقد، أبو جعفر محمّد بن عمرو بن موسى بن حمّاد، العقيلي، الحجازي، مصنّف كتاب الضعفاء[٢] وقد أكثرَ عنه النقل في كتبه، وكذا ابن حجر الحافظ، إلّا أنّهم قد اعترضوا عليه رأيه وردّوا قوله في موارد كثيرة، حتّى خاطبه الذهبي ـ رداً على جرحه لعلي بن المديني ـ بقوله: «أما لك عقل يا عقيلي؟!»[٣].

٩ ـ أبو حاتم ابن حِبّان (٣٥٤):

ومنهم: أبو حاتم محمّد بن حبان البستي، ترجمه في سير أعلام النبلاء

---

(١) مقدّمة فتح الباري: ٤٣١.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٥: ٢٣٦.

(٣) ميزان الاعتدال ٣: ١٤٠.

بـ«الإمام العلّامة، الحافظ المجوِّد، شيخ خراسان...» لكن أورده في ميزانه، وتبعه ابن حجر في لسانه.

وقد جاء فيهما: قال الإمام أبو عمرو بن الصلاح ـ وذكره في طبقات الشافعية غلط ـ: والغلط فاحش في تصرّفه. وصدق أبو عمرو، له أوهام كثيرة تتّبع بعضها الحافظ ضياء الدين.

وقد بدت من ابن حبّان هفوة قطعنوا فيه بها، قال أبو إسماعيل الأنصاري شيخ الإسلام....

قال أبو إسماعيل الأنصاري: سمعت عبد الصمد بن محمّد بن محمّد يقول: سمعت أبي يقول: أنكروا على ابن حِبّان قوله: النبوّة العلم والعمل، وحكموا عليه بالزندقة وهجروه، وكتب فيه إلى الخليفة فأمر بقتله، وسمعت غيره يقول: ولذلك أُخرج إلى سمرقند...[١].

ثمّ إنّهم بالرغم من كثرة النقل عنه في الجرح والتعديل، عبّروا عنه في بعض المواضع بما لا يليق، فمثلاً وصفه الذهبي في موضع بـ«الخساف المتهوّر»[٢] وبـ«الخساف المتفاصح»[٣].

١٠ ـ أبو الفتح الأزدي (٣٧٤):

ومنهم: أبو الفتح محمّد بن الحسين الأزدي الموصلي، ذكره الذهبي ووصفه بـ«الحافظ البارع، صاحب كتاب الضعفاء» ثمّ قال بترجمته: «قلت: وعليه في

---

(١) لسان الميزان ٥: ١١٢ ـ ١١٣.

(٢) ميزان الاعتدال ٤: ٨.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٠: ٢٦٧.

كتابه في الضعفاء مؤاخذات، فإنّه ضعّف جماعةً بلا دليل، بل قد يكون غيره قد وثّقهم»[١].

وقال ابن حجر ـ بالرغم من اعتماده على آرائه في مواضع كثيرة ـ معلّقاً على طعنه في أحد رجال البخاري: «قد قدّمت غير مرّة أنّ الأزدي لا يعتبر تجريحه، لضعفه هو»[٢].

١١ ـ الدارقطني (٣٨٥):

ومنهم: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي. قال الذهبي: «الدارقطني الإمام الحافظ المجوِّد، شيخ الإسلام، علم الجهابذة».. «كان من بحور العلم ومن أئمّة الدنيا، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله».

ثم نقل عن الخطيب: «حدّثني حمزة بن محمّد بن طاهر: أنّ الدارقطني كان يحفظ ديوان السيّد الحميري، فنُسب لذا إلى التشيّع»[٣].

أقول:

أكان يحفظ شعر السيّد الحميري، الذي هو من أبدع مدائح أهل البيت، وأقوى الأشعار في مناقبهم الدالّة على أفضليّتهم، ولذا وُصف بـ«الرافضي الجلد»[٤] لجودته الشعريّة فقط؟! ومن غير قبول للمعاني المشتمل عليها؟!

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٦: ٣٤٨.

(٢) مقدّمة فتح الباري: ٤٣٠.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٦: ٤٤٩.

(٤) سير أعلام النبلاء ٨: ٤٤.

لا أحد يصدِّق بهذا أبداً... ولذا نُسب إلى التشيّع!!

١٢ ـ ابن حزم (٤٥٦):

ومنهم: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، فإنّهم ينقلون عنه كثيراً ويقبلون قوله في الرجال والحديث.

وقد جاء بترجمته[١]: «كان ممّا يزيد في شنآنه تشيّعه لأُمراء بني أُميّة ماضيهم وباقيهم، وأعتقاده لصحّة إمامتهم، حتّى لنُسب إلى النصْب».

«وقد امتُحن لتطويل لسانه في العلماء، وشُرّد عن وطنه».

«قال أبو العبّاس ابن العريف: كان لسان ابن حزم وسيف الحجّاج شقيقين».

وقال ابن حجر: «كان واسع الحفظ جدّاً، إلّا أنّه لثقة حافظته كان يهجم، كالقول في التعديل والتخريج[٢] وتبيين أسماء الرواة، فيقع له من ذلك أوهام شنيعة. وقد تتّبع كثيراً منها الحافظ قطب الدين الحلبي ثمّ المصري من المحلّي خاصّةً. وسأذكر منها أشياء...»[٣].

١٣ ـ ابن الجوزي (٥٩٧):

ومنهم: أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي، له كتاب في «الضعفاء» وكتاب **الموضوعات** وكتاب **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**.

قال الذهبي بترجمة أبان بن يزيد العطّار: «قد أورده العلّامة أبو الفرج

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٨ : ١٨٤.

(٢) كذا.

(٣) لسان الميزان ٤ : ١٩٨.

ابن الجوزي في الضعفاء، ولم يذكر فيه أقوال من وثّقه، وهذا من عيوب كتابه، يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق»[١].

وقال ابن حجر بترجمة ثمامة بن الأشرس بعد ذِكر قصّة: «دلّت هذه القصّة على أنّ ابن الجوزي حاطب ليلٍ لا ينقد ما يحدث به»[٢].

وقال الذهبي بترجمته عن الموقاني: «وكان كثير الغلط في ما يصنّفه، فإنّه كان يفرغ من الكتاب ولا يعتبره» قال الذهبي: «قلت: له وهم كثير في تواليفه»[٣].

وقال السيوطي: «قال الذهبي في التاريخ الكبير: لا يوصف ابن الجوزي بالحفظ عندنا باعتبار الصنعة، بل باعتبار كثرة اطّلاعه وجمعه»[٤].

وقال السيوطي في تعقيباته: «وآعلم أنّه جرت عادة الحفّاظ كالحاكم وآبن حِبان والعقيلي وغيرهم أنهم يحكمون على حديثٍ بالبطلان من حيثيّة سندٍ مخصوص، لكون راويه اختلق ذلك السند لذلك المتن، ويكون ذلك المتن معروفاً من وجهٍ آخر، ويذكرون ذلك في ترجمة ذلك الراوي يجرحونه به، فيغترّ ابن الجوزي بذلك ويحكم على المتن بالوضع مطلقاً ويورده في كتاب **الموضوعات**، وليس هذا بلائق، وقد عاب عليه الناس ذلك، آخرهم الحافظ ابن حجر»[٥].

---

(١) ميزان الاعتدال ١: ١٦.

(٢) لسان الميزان ٢: ٨٤.

(٣) تذكرة الحفّاظ ٤: ١٣٤٧.

(٤) طبقات الحفّاظ: ٤٨٠.

(٥) اللآلئ المصنوعة ١: ١١٧.

١٤ ـ الذهبي (٧٤٨):

ومنهم: شمس الدين أحمد بن عثمان الذهبي، صاحب المصنّفات الرجالية والتاريخية الكثيرة، فإنّه الذي يرجع إليه في القرون الأخيرة، وعلى كتبه يعتمد الباحثون والمحقّقون.

ولكنّه موصوفٌ بالتعصّب الشديد ضدّ المخالفين له في العقيدة والمذهب، فقد وصفه تلميذه السبكي ـ بعد أن ذكره بالألقاب الفخمة، وأثنى عليه الثناء البالغ الجميل ـ بما هذا نصّه: «وكان شيخنا ـ والحقّ أحقّ ما قيل، والصدق أوْلى ما آثره ذو السبيل ـ شديد الميل إلى آراء الحنابلة، كثير الإزراء بأهل السُنّة... فلذلك لا ينصفهم في التراجم، ولا يصفهم بخير».. «صنّف التاريخ الكبير وما أحسنه لولا تعصّب فيه»[1].

وذكر السبكي عن الحافظ العلائي أنّ الذهبي قد أثّرت عقيدته في طبعه انحرافاً شديداً عن مخالفيه، فإذا ترجم أحداً منهم لا يبالغ في وصفه، بل يكثر من قول من طعن فيه....

بل قال السبكي: «والذي أدركنا عليه المشايخ النهي عن النظر في كلامه، وعدم اعتبار قوله، ولم يكن يستجرئ أنْ يُظهر كتبه التاريخية إلّا لمن يغلب على ظنّه أنّه لا ينقل عنه ما يعاب عليه»[2].

أقول:

فمن كان هذا حاله مع علماء مذاهب السُنّة من الحنفية والشافعية، ومع

---

(١) طبقات الشافعية ٩: ١٠٣ و١٠٤.

(٢) طبقات الشافعية ٢: ١٣ ـ ١٤.

غيرهم من المخالفين له في العقيدة أو الفروع، كيف يرتجى منه أن يترجم للشيخ أبي جعفر الكليني الإمامي مثلاً بأكثر من ثلاثة أسطر؟!

ومن كان لا ينصف علماء المذاهب السُنيّة في التراجم ولا يذكرهم بخير، كيف يرتجى منه أن لا يقول في حقّ الشيخ أبي جعفر الطوسي: «أعرض عنه الحفّاظ لبدعته، وكان يعدُّ من الأذكياء لا الأزكياء»؟! ولا يقول في حقّ الشيخ محمّد بن النعمان المفيد: «قيل: بلغت تواليفه مأتين، لم أقف على شيء منها ولله الحمد»؟!

هذا في كتابه سير أعلام النبلاء، وتجد الأفظع من ذلك في حقّ الإماميّة وأئمّتهم في سائر كتبه أيضاً.

وأمّا طعنه في رواتهم في كتابه ميزان الاعتدال لأجل كونهم شيعة لعليٍّ وأهل البيت عليهم السلام، فلا يمكن حصره ولا وصفه...

بل إنّ الرجل من أشدّ الناس ميلاً عن أهل البيت، ومن أميلهم إلى بني أُميّة وأتباعهم... وقد حقّقنا ذلك في كتابنا الانتقاء من سير أعلام النبلاء.

١٥ ـ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢):

ومنهم: شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، صاحب المصنّفات الكثيرة في مختلف العلوم، الملقّب عندهم بشيخ الإسلام، والموصوف بالحافظ على الإطلاق، والمرجوع إليه في الحديث والرجال، وإلى يومنا هذا...

لكنّ هذا الرجل نظر في أحوال الرواة على مبنى أنّ أكثر من يوصف بالنصب يكون مشهوراً بصدق اللهجة والتمسّك بأُمور الديانة، بخلاف من يوصف بالرفض، فإنّ غالبهم كاذب ولا يتورّع في الأخبار... وقد جعل هذا الوجهَ في

«توثيقهم الناصبي غالباً، وتوهينهم الشيعة مطلقاً».

هذا، وسيأتي الكلام على معنى «الرافضي» و«الشيعي» بالتفصيل.

ومن هنا نرى ابن حجر يقول في تقريبه بترجمة مثل عمر بن سعد بن أبي وقّاص ـ بعد أن يذكر في تهذيبه قول يحيى بن معين: كيف يكون من قتل الحسين ثقة؟! ـ: «صدوق، لكنْ مقته الناس، لكونه كان أميراً على الجيش الّذين قتلوا الحسين بن عليّ»[1].

فهو «صدوق»!! «لكنْ مقَتَه الناس»!! أمّا هو فغير معلوم مقته إيّاه!! «لكونه كان أميراً على الجيش الّذين قتلوا الحسين بن عليّ» فهو كان مجرّد أمير على الجيش!! لكنْ يحيى بن معين وصفه بـ«من قتل الحسين»، بل قال الذهبي: «باشر قتال الحسين وفَعَل الأفاعيل»!!

أقول:

ومنهم: ابن سعد صاحب الطبقات، والحاكم النيسابوري صاحب المستدرك... وسيأتي التعريف بهما....

فهؤلاء أشهر أئمّة القوم في الجرح والتعديل، وهم بين فاسقٍ وناصبيٍ ومتعصّبٍ ومتّهم....

وإذا كان هذا حال علماء القوم وأئمّتهم في توثيق الرجال والرواة، وجرحهم، فكيف يعتمد على أقوالهم وآرائهم؟! وكيف يجوز البناء على قبولهم وردّهم؟! وأيّ قيمةٍ للعقيدة أو الأحكام الشرعية المبنيّة على أساس توثيقات هؤلاء وتجريحاتهم؟!

---

(١) تقريب التهذيب ٢: ٥٦.

فهذا مجمل أحوالهم، قبل أنْ ندرس الضوابط والقواعد المقرّرة عندهم لآرائهم وأقوالهم....

ثالثاً ـ ضوابط الجرح والتعديل عند أهل السُنّة

وبعد أنْ عرفنا أصحّ الكتب عند القوم وآراء المحقّقين من علمائهم في اعتبار أخبارها ووثاقة رواتها، وعرفنا أشهر أئمّتهم في الجرح والتعديل، ووقفنا على ما جاء في تراجمهم، رأينا من اللازم أنْ نتعرّض ـ ولو بالإجمال ـ إلى الضوابط والقواعد التي على أساسها جرحوا أو وثّقوا الرجال.

والحقيقة أنّ آراءهم في ضوابط التوثيق والجرح متضاربة جدّاً، بل قد تجد الواحد منهم يناقض نفسه، فليس عندهم قواعد مستندة إلى الشرع والعقل، يرجعون إليها ويعتمدون عليها في قبول الرواية عن الرجال وردّها.

وقد صرّح بهذه الحقيقة بعض المحقّقين المعاصرين حين قال مستدلاً بكلام للذهبي: «كلام الإمام الذهبي ـ وهو العارف الخبير بهذه الصنعة ـ يدل على أنّ التصحيح والتضعيف في غير ما حديثٍ أمر اجتهادي، تختلف فيه الأنظار ولا يمكن البتُّ فيه»[1].

إنّ المحاور الأساسية عندهم لجرح الراوي أو توثيقه، على اختلاف الأقوال، هي:

أوّلاً: القول بالأُصول الاعتقادية، بأنْ يكون الراوي مسلماً صحيح العقيدة غير منحرف عمّا يرونه حقّاً ثابتاً يجب الاعتقاد به.

وثانياً: العدالة، بأنْ لا يكون الراوي من أصحاب كبيرةٍ من الكبائر الموبقة، المسقطة للعدالة، وأنْ يكون صادقاً في نقله، فلا يكذب، ولا يزيد أو ينقص من

---

(١) راجع هامش الصفحة ٢٣٩ من الجزء ١٤ من سير أعلام النبلاء.

الخبر عن عمدٍ....

وثالثاً: الضبط، بأنْ يكون ضابطاً لِما أخذ، وينقله كما أخذه، فلو كثر خطؤه وسهوه زال الوثوق به، وإنْ كان من أهل الصدق والديانة.

لكنّ المشكلة هي اختلافهم الشديد في المسائل الاعتقادية، وتكفير بعضهم البعض الآخر المخالف له فيها، فحينئذٍ لا يُدرى ما هي العقيدة الصحيحة عندهم؟! وما هو الحقّ الذي يجب الاعتقاد به، حتّى يُقبل الراوي أو يُردّ بالنظر إليها؟!

ثمّ إنّ كثيراً منهم يستحلّون شرب المسكر ـ مثلاً ـ أو يجوّزون الكذب على خصومهم، أو يتركون الصلوات، أو يرتكبون القبائح... وكلّ ذلك موجود بتراجمهم... فهل هذه الأُمور كبائر مسقطة للعدالة أو لا؟!

وهناك أُمور أُخرى كان بعض أكابرهم يراها من الكبائر، فلا يروي عن المرتكب لها، كالدخول في عمل السلطان، أو الخروج بالسيف عليه، فهل هذه من الكبائر الموبقة المسقطة للعدالة أو لا؟! وما هو السبب في هذا التناقض؟!

وهم في حين يشترطون الضبط في الراوي، قد يضطرّون إلى رفع اليد عن هذا الشرط، عندما يريدون توثيق من كان فاقداً له؛ لخصوصيةٍ فيه توجب القول بوثاقته.

وتبقى قضايا أُخرى، يبحثون عن مفاهيمها ومصاديقها، يختلفون في كلتا الجهتين، مثل، التدليس، ورواية المنكَر من الحديث، وما إلى ذلك....

هذه هي الحقيقة التي يؤدّي إليها التحقيق في كتبهم في الحديث والرجال...

ولأجل أن نضع النقاط على الحروف ـ كما يقال ـ نستشهد ببعض الموارد، ونأتي بجملةٍ من نصوص كلماتهم فيها:

● سمع آلة الطرب من بيته فترك الرواية عنه

ففي ترجمة المنهال بن عمرو الأسدي ـ من رجال البخاري والأربعة ـ أنّ شعبة بن الحجّاج[١] كان يروي عنه «ثمّ إنّ شعبة ترك الرواية عنه، لكونه سمع آلة الطرب من بيته»[٢] أو «لأنّه سمع من داره صوت قراءةٍ بالتطريب»[٣].

فهكذا كان رأي شعبة... لكنّ أرباب الصحاح الستّة ـ عدا مسلم بن الحجّاج ـ يروون عنه في صحاحهم....

ثمّ نراهم جميعاً ـ بما فيهم مسلم ـ يروون عمّن كان «يعلّم الغناء» ويرتكب غير ذلك أيضاً!! وهو «الماجشون» الملقّب عندهم بـ: «الإمام المحدّث» فإنّه «كان يعلّم الغناء، ويتّخذ القيان، ظاهرٌ أمرُه»[٤].

فكم هو الفرق بين ترك الرواية عمّن سمع صوت آلة الطرب من بيته، وبين الرواية عمّن يعلّم الناس الغناء ـ وربّما يأخذ على ذلك الأُجور ـ ويتّخذ القيان، وهو بكلّ ذلك مشهور؟!

● كان لا يجيز قول من لا يشرب النبيذ:

وهذا ما حكوه عن ابن أبي ليلى[٥]، مفتي الكوفة وقاضيها، وهو عجيب جدّاً، فهبْ أنّه كان يرى حلّيّة النبيذ، مع رواية الفريقين عن النبيّ صلّى اللّه عليه وآله

---

(١) لقّبه الأئمّة بـ: «أمير المؤمنين في الحديث»، مات سنة ١٦٠، الكاشف عن أسماء رجال الكتب الستّة ٢: ١٠، تهذيب التهذيب ٤: ٢٩٧.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥: ١٨٤ رقم ٦٤.

(٣) الجرح والتعديل ٨: ٣٥٧ رقم ١٦٣٤.

(٤) سير أعلام النبلاء ٥: ٣٧٠ رقم ١٦٧.

(٥) سير أعلام النبلاء ٦: ٣١٢.

وسلّم: «ما أسكر كثيره فقليله حرام»[١] ولكنْ كيف لا يجيز قول من لا يشربه؟!

● الزهري يعمل لبني أُميّة، والأعمش مجانب للسلطان:

وإذا كان الدخول في أعمال الظلمة وما يحمله من الأوزار والآثام مخلاً بالعدالة[٢]، فإنّ محمّد بن شهاب الزهري، الذي يُعدُّ من أكبر أئمّة القوم في الفقه والحديث، كان من عمّال بني أُميّة، بل جاء عن خارجة بن مصعب: «قدمت على الزهري وهو صاحب شرط بني أُميّة، فرأيته ركب وفي يديه حربة وبين يديه الناس في أيديهم الكافركوبات. فقلت: قبّح الله ذا من عالم، فلم أسمع منه»[٣].

ولذا لمّا سئل ابن معين[٤] عن الزهري والأعمش قال: «برئت من الأعمش أن يكون مثل الزهري، الزهري يرى العرض والإجازة، ويعمل لبني أُميّة، والأعمش فقير صبور، مجانب للسلطان، ورع، عالم بالقرآن»[٥].

وإذا كان هذا حكم العمل لبني أُميّة، فكيف يكون الميل على بني أُميّة ذمّاً، كما هو ظاهر عبارة ابن عساكر في أبي عَرُوبة الحرّاني؟![٦].

بل كيف يكون من شرط أخذ الحديث الترحّم على معاوية؟!! فقد حكى الكتّاني أنّ شيخه عبدالرحمن بن محمّد الجوبري قال له: «ما أُحدّثك حتّى أدري

---

(١) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما، وهو في وسائل الشيعة.

(٢) لاحظ: تاريخ بغداد ١٠: ٢٩٤ بترجمة أبي القاسم عبدالرحمن بن الحسن الأسدي القاضي، ولاحظ: سير أعلام النبلاء ٩: ٢٦ بترجمة حفص بن غياث القاضي.

(٣) ميزان الاعتدال ١: ٦٢٥.

(٤) لقّبه الأئمّة بـ: «إمام المحدّثين». الكاشف ٣: ٢٣٥، تهذيب التهذيب ١١: ٢٤٦.

(٥) تهذيب التهذيب ٤: ١٩٧.

(٦) سير أعلام النبلاء ١٤: ٥١١.

مذهبك في معاوية! فقلت: صاحب رسول الله صلّى الله عليه وآله، وترحّمت عليه. فأخرج إليَّ كتب أبيه جميعها»[١]!

● هو واهٍ من قبل دينه لأنّه كان لا يصلّي:

وهكذا جاء بترجمة «زاهر بن طاهر» الموصوف عندهم بـ: «الشيخ العالم، المحدّث المفيد، المعمّر، مسند خراسان» الذي روى الكثير ببغداد وبهراة وأصبهان وهمدان والريّ والحجاز ونيسابور، وروى عنه المحدّثون في هذه البلاد، كأبي موسى المديني والسمعاني وأبن عساكر وغيرهم من كبار الأئمّة..

فإذا كان واهياً من قبل دينه، لأنّه كان لا يصلّي، والصلاة عماد الدين كما في الحديث عند المسلمين، وتركها من أكبر الكبائر المخلّة بالعدالة الموجبة للدخول في النار، فما وجه الرواية عنه؟!

يقول الذهبي: «الشَرَهُ يحمِلُنا على الرواية لمثلِ هذا»[٢].

وهل يُقبل هذا العذر؟!

● كان يشرب الخمر وهو من رجال أبي داود وأبن ماجة:

و«عمر بن يعلى بن مرّة الثقفي الكوفي» من رجال أبي داود وأبن ماجة، قال الساجي: «حدّثني أحمد بن محمّد، قال: حدّثنا يحيى بن معين، قال: سمعت جرير بن عبدالحميد يقول: كان عمر بن يعلى بن منبه الثقفي يشرب الخمر».

وقال البخاري: «حدّثنا علي، قال: قال جرير: كان عمر بن يعلى يحدّث

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٧: ٤١٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٠: ٩ـ١٢.

عن أنس؛ فقال لي زائدة ـ وكان من رهطه ـ: أيّ شيء حدّثك؟! قلت: عن أنس. قال: أشهد أنّه يشرب كذا وكذا، فإنْ شئت فاكتب وإنْ شئت فدع»[1].

هل يُقبل الجرح من المتعاصرين؟

ثمّ هل من الضوابط أنْ لا يكون الجارح معاصراً للمجروح، فلو كانا متعاصرَين لا يقبل جرح أحدهما الآخر؟!

والموارد من هذا القبيل كثيرة جدّاً....

قالوا: لا يُقبل جرح المعاصر لمعاصره، لأنّه يكون غالباً عن الحسد والمنافسة على الرئاسة...!!

ولكنْ، كيف ذا، والجارحون من أكابر الزهّاد وأئمّة الورع والاحتياط كما بتراجمهم؟! وإذا كانوا حقّاً كذلك، فالصحيح هو الاعتماد على الجرح الصادر منهم لمعاصريهم، لأنّه شهادة عن حسٍّ، ولا يجوز ردّ شهادة العدل، سواء كانت بالوثاقة أو بالضعف....

ولنذكر نماذج من تلك الموارد:

١ ـ بين أبي نعيم الأصبهاني وابن مندة:

قال الذهبي: «أحمد بن عبدالله الحافظ، أبو نعيم الأصبهاني، أحد الأعلام، صدوق، تُكلّم فيه بلا حجّة، ولكنّ هذه عقوبة من الله، لكلامه في ابن مَندة بهوىً!! ... وكلام ابن مندة في أبي نعيم فظيع، لا أُحبُّ حكايته، ولا أقبل قول كلٍّ منهما في الآخر... كلام الأقران بعضهم في بعضٍ لا يُعبأ به، لا سيّما إذا لاح لك أنّه

(١) تهذيب الكمال ٢١: ٤١٩ ـ ٤٢٠.

لعداوةٍ أو لمذهب أو لحسد...»[١].

٢ ـ بين مغيرة وأبي إسحاق السبيعي والأعمش:

روى جرير عن مغيرة أنّه قال: «ما أفسد حديث أهل الكوفة غير أبي إسحاق والأعمش».

قال الذهبي: «لا يسمع قول الأقران بعضهم في بعض، وحديث أبي إسحاق محتجّ به في دواوين الإسلام»[٢].

٣ ـ بين أحمد وهشام بن عمّار:

قال أبو بكر المروزي: «ذكر أحمدُ بن حنبل هشامَ بن عمّار فقال: طيّاش خفيف».

قال الذهبي: «كلام الأقران بعضهم في بعضٍ يحتمل، وطيّه أَوْلى من بثّه»[٣]. يعني وإنْ كان المتكلّم أحمد!!

٤ ـ بين الفلّاس والسمين:

وذكر أبو حفص الفلّاس، محمّدَ بن حاتم البغدادي السمين ـ من رجال مسلم وأبي داود ـ فقال: «ليس بشيء». فتعقّبه الذهبي قائلاً: «هذا من كلام الأقران، الذي لا يسمع»[٤].

---

(١) ميزان الاعتدال ١: ١١١.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥: ٣٩٩.

(٣) سير أعلام النبلاء ١١: ٤٢٧ و ٤٣٢.

(٤) سير أعلام النبلاء ١١: ٤٥١.

٥ ـ بين عبدالمغيث وابن الجوزي:

ووقعت العداوة والفتنة الشديدة بين عبدالمغيث بن زهير وبين أبي الفرج الجوزي، وكلاهما حافظان فقيهان حنبليّان... كان سببها اللعن على يزيد بن معاوية، كان عبدالمغيث يمنع من لعنه، وكتب في ذلك كتاباً وأسمعه للناس، فكتب ابن الجوزي في الردّ عليه كتاباً سمّاه **الردّ على المتعصّب العنيد المانع من ذمّ يزيد**... ثمّ تلا ذلك مسائل أُخرى، وقد مات عبدالمغيث وهما متهاجران[1].

٦ ـ بين مطيَّن وابن أبي شيبة:

وذكر الحافظ ابن حجر بترجمة محمّد بن عبدالله بن سليمان الحضرمي الملقّب بـ«مطيَّن» حطّ الحافظ محمّد بن عثمان بن أبي شيبة عليه، وحطّ مطيّن على ابن أبي شيبة، وأنّ أمرهما آلَ إلى القطيعة. فقال ابن حجر: «ولا نعتدّ ـ بحمد الله ـ بكثير من كلام الأقران بعضهم في بعض»[2].

● قدح فيه لأنّه رأى منه جفاءً:

وإذا كان المتعاصرون يقدح بعضهم في بعض عن حسدٍ وعداوةٍ وتنافس على الرئاسة والدنيا، فقد ذكروا أنّ النسائي قدح في أحمد بن صالح المصري لمجرّد أن رأى منه جفاءً!!

لقد اضطرب القوم في قدح النسائي في هذا الرجل، وكذا في رمي يحيى بن معين إيّاه بالكذب، لأنّه من رجال صحيح البخاري.

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة ـ لابن رجب ـ ١ : ٣٥٦.

(٢) لسان الميزان ٥ : ٢٣٤.

فأمّا طعن النسائي؛ فلأنّه نال منه جفاءً في مجلسه، فذلك السبب الذي أفسد الحال بينهما[١].

فقال الخليلي: كلام النسائي فيه تحامل، وقال ابن العربي المالكي: هذا يحطّ من النسائي أكثر ممّا يحطّ ابن صالح، وقال الذهبي: آذى النسائي نفسه بكلامه فيه[٢].

وأمّا طعن ابن معين، فابن حِبّان حاول تنزيه ابن معين وأبن صالح مع، فادّعى أنّ الذي كذّبه ابن معين هو: أحمد بن صالح المكّي الشموني وليس أحمد ابن صالح المصري[٣].

وأمّا الذهبي، فقد انتقد ابن معين بشدّة، فقال: «ومن نادر ما شذّ به ابن معين كلامه في أحمد بن صالح حافظ مصر، فإنّه تكلّم فيه باجتهاده...»[٤].

قلت:

بل إنّ القوم كلّهم يتكلّمون في الرجال ـ قدحاً أو مدحاً ـ باجتهاداتهم، وليس عندهم موازين ثابتة في الباب، وهذا ما نريد التأكيد عليه بما تقدّم ويأتي.

● التوسّع في اشتراط الضبط:

ثمّ إنّهم ـ وإن اشترطوا الضبط في الراوي ـ قد توسّعوا في هذا الشرط متى ما شاءوا توثيق الرجل وقبول روايته، لكونه من رجال الصحاح، أو من مشاهير

---

(١) تاريخ بغداد ٤: ٢٠٠.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢: ١٦١ والهامش، ميزان الاعتدال ١: ١٠٣.

(٣) الثقات ٨: ٢٦.

(٤) سير أعلام النبلاء ١١: ٨٢ ـ ٨٣.

الحفّاظ، أو لغير ذلك.

فهذا حسين المعلّم البصري، من رجال الصحاح الستّة، ذكره العقيلي في كتاب **الضعفاء** وقال: هو مضطرب الحديث. فتعقّبه الذهبي قائلاً: «الرجل ثقة، وقد احتجّ به صاحبا الصحيحين، ومات في حدود سنة ١٥٠، وذكر له العقيلي حديثاً واحداً تفرّد بوصله، وغيرُه من الحفّاظ أرسله، فكان ماذا؟! فليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبداً، فقد غلط شعبة ومالك، وناهيك بهما ثقةً ونبلاً»[١].

وقال الذهبي ـ في مقام الدفاع عن ابن أبي داود، في كلامٍ له على حديث الطير ـ: «وقد أخطأ ابن أبي داود في عبارته وقوله، وله على خطئه أجر واحد، وليس من شرط الثقة أن لا يخطئ ولا يغلط ولا يسهو، والرجل فمن كبار علماء الإسلام ومن أوثق الحفّاظ»[٢].

وننتقل الآن إلى آرائهم في أصحاب المذاهب من رجال الحديث:

---

(١) سير أعلام النبلاء ٦: ٣٤٦ رقم ١٤٧.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣: ٢٣٣.

آراؤهم في أصحاب المذاهب
من رجال الحديث

● حكم أحاديث غير أهل السُنّة:

والذي يظهر من كلماتهم هو أنّهم يقسّمون الرجال إلى «أهل السُنّة» و«أهل البدعة».. فمن لم يكن من أهل السُنّة فهو مبتدع، وأهل السُنّة يؤخذ بحديثهم، ويترك حديث أهل البدعة.

روى الذهبي عن ابن سيرين، قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد حتّى وقعت الفتنة، فلمّا وقعت نظروا مَن كان من أهل السُنّة أخذوا حديثه، ومَن كان من أهل البدعة تركوا حديثه»[١].

ولكن ما المراد من السُنّة؟! ومَن أهلها؟! وما المراد من البدعة؟! ومن هم أهلها؟! هذه هي المشكلة!

وروى المزّي عن عبدالرحمن بن مهدي، قال: «من رأى رأياً ولم يدع إليه احتُمِل، ومن رأى رأياً دعا إليه فقد استحقّ الترك»[٢].

وقد أخذ هذا غير واحدٍ من المتأخّرين، فقيّد المبتدع بأنْ لا يكون داعيةً إلى مذهبه....

وأضاف بعضهم إلى ذلك، ألّا يكون الحديث الذي يحدّث به ممّا يعضد

---

(١) ميزان الاعتدال ١: ٣.

(٢) تهذيب الكمال ١: ١٦٣.

بدعته ويشيّدها[١].

ثمّ إنّ الذهبي قسّم البدعة إلى صغرى وكبرى، بمناسبة وصف «أبان بن تغلب» بـ: «شيعي جلد، لكنّه صدوق»، فقال بأنّ البدعة الصغرى تجتمع مع الدين والورع والصدق، فلو رُدّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبويّة وهذه مفسدة بيّنة... وهي كغلوّ التشيّع، أو كالتشيّع بلا غلوّ ولا تحرّف، والبدعة الكبرى كالرفض الكامل والغلوّ فيه والحطّ على أبي بكر وعمر والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتجّ بهم ولا كرامة، وليس فيه رجل صادق مأمون[٢].

أقول:

قد خصّصنا الفصل الآتي للبحث عن «التشيّع» و«الرفض» وما يتعلّق بذلك... والكلام الآن في الرواية عن أهل الفرق الأُخرى، الخارجين عن أهل السُنّة!!

قال الذهبي: «هذه مسألة كبيرة، وهي: القدري والمعتزلي والجهمي والرافضي، إذا عُلم صدقه في الحديث وتقواه، ولم يكن داعياً إلى بدعته، فالذي عليه أكثر العلماء قبول روايته، والعمل بحديثه، وتردّدوا في الداعية هل يؤخذ عنه؟ فذهب كثير من الحفّاظ إلى تجنّب حديثه وهجرانه...

وقال بعضهم: إذا علمنا صدقه وكان داعيةً ووجدنا عنده سُنّة تفرّد بها، فكيف يسوغ لنا ترك تلك السُنّة؟! فجميع تصرّفات أئمّة الحديث تؤذن بأنّ المبتدع إذا لم تبح بدعته خروجه من دائرة الإسلام، ولم تبح دمه، فإنّ قبول

---

(١) لسان الميزان ١: ١١.

(٢) ميزان الاعتدال ١: ٥ ـ ٦.

ما رواه سائغ»..

قال: «وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي. والذي اتّضح لي منها أنّ مَن دخل في بدعةٍ ولم يُعدّ من رؤوسها، ولا أمعن فيها، يُقبل حديثه»[1].

فانظر، كيف يضطربون!! وكيف تختلف كلمات الواحد منهم أيضاً!!

والسبب في ذلك هو أنّهم إذا رفضوا أحاديث المنتحلين للمذاهب الأُخرى كلّها أدّى ذلك إلى ضياع الأحكام الشرعية وترك السُنن النبويّة، وإنْ رووها وقبلوها خافوا من رواج تلك المذاهب وتقوّي أتباعها....

وأيضاً: ففي رواة كتابَي البخاري ومسلم من أهل البدع كثيرون، فإذا سقط الاحتجاج بأخبارهم سقط الكتابان عن الصحّة المزعومة لهما....

● المنتحلون المذاهب من الرواة في الصحاح:

فقد جاء بترجمة «عمر بن ذرّ» ـ وهو من رجال البخاري وأبي داود والترمذي والنسائي، والموصوف بالإمام الزاهد العابد، وكان رأساً في الإرجاء ـ عن علي بن المديني، قال: «قلت ليحيى القطّان: إنّ عبدالرحمن قال: أنا أترك من أهل الحديث كلّ رأسٍ في بدعةٍ؛ فضحك يحيى وقال: كيف تصنع بقتادة؟! كيف تصنع بعمر بن ذرّ؟! كيف تصنع بابن أبي روّاد؟! وعدَّ يحيى قوماً أمسكت عن ذِكرهم، ثمّ قال يحيى: إنْ تَرَكَ هذا الضرب تَرَكَ حديثاً كثيراً»[2].

وبترجمة «عبدالله بن أبي نجيح» ـ وهو من رجال الصحاح الستّة ـ «قال البخاري: كان يُتّهم بالاعتزال والقدر، وقال ابن المديني: كان يرى الاعتزال، وقال

---

(١) سير أعلام النبلاء ٧: ١٥٤.

(٢) سير أعلام النبلاء ٦: ٣٨٧.

أحمد: أفسدوه بأخرة وكان جالَس عمرو بن عبيد، وقال علي: سمعت يحيى بن سعيد يقول: كان ابن أبي نجيح من رؤوس الدعاة»[١].

وبترجمة «شبابة بن سوار» ـ من رجال الصحاح الستّة ـ «قال أحمد: كان داعيةً إلى الإرجاء»[٢].

وبترجمة «عبد المجيد بن أبي روّاد» ـ من رجال مسلم والأربعة ـ: «قال أبو داود: كان رأساً في الإرجاء. وقال يعقوب بن سفيان: كان مبتدعاً داعيةً»[٣].

وبترجمة «عبّاد بن منصور» ـ من رجال الأربعة ـ: «قال ابن حبّان: قدري داعية...»[٤].

وقال الذهبي بترجمة أبي بكر الأزرق ـ بعد أن حكى طعن بعضهم عليه في اعتقاده ـ: «قلت: له أُسوة بخلقٍ كثير من الثقات الّذين حديثهم في الصحيحين أو أحدهما، ممّن له بدعة خفيفة، بل ثقيلة، فكيف الحيلة؟! نسأل اللّه العفو والسماح»[٥].

قلت:

قد ذكر السيوطي أسماء جمعٍ منهم حيث قال: «فائدة: أردت أنْ أسرد هنا من رمي ببدعةٍ ممّن أخرج لهم البخاري ومسلم أو أحدهما»، ومن شاء الوقوف

---

(١) سير أعلام النبلاء ٦: ١٢٦.

(٢) سير أعلام النبلاء ٩: ٥١٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ٩: ٤٣٥.

(٤) سير أعلام النبلاء ٧: ١٠٥.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٣: ٣٩٥.

على تلك الأسماء فليراجع[١].

● حكم من توقّف في مسألة خلق القرآن:

ومن مشاهد اضطراب القوم وأختلاف آرائهم، قضيّة خلق القرآن، وذلك لأنّ فريقاً من أئمّة القوم أجابوا، وآخرين ثبتوا على القول بالعدم، وجماعة توقّفوا....

فمن الناس من حكم بالكفر، لا على الّذين أجابوا وحسب، بل حتّى على مَن توقّف، فقد ذكروا أنّ المحاسبي الزاهد العارف، شيخ الصوفية، خلّف له أبوه مالاً كثيراً، فتركه. وقال: لا يتوارث أهل ملّتين، لأنّ أباه كان من المتوقّفين في مسألة خلق القرآن[٢].

وأحمد بن حنبل، قال عن يعقوب بن شيبة، صاحب **المسند الكبير**: «مبتدع، صاحب هوىً» فقال الخطيب: «وصفه أحمد بذلك لأجل الوقف»[٣].

وترك الناس كلّهم حديث إسحاق بن أبي إسرائيل ـ من رجال البخاري وأبي داود والنسائي ـ لكونه من الواقفة في مسألة خلق القرآن[٤].

وأمّا الّذين أجابوا.. فقد حكم عليهم بعضهم بالارتداد، ودافع عنهم آخرون حاملين ذلك منهم على التقيّة!! حفظاً لماء وجههم، وكرامةً لصحاحهم؛ لكونها قد أخرجت أحاديثهم....

---

(١) تدريب الراوي ١ : ٣٨٨.

(٢) حلية الأولياء ١٠ : ٧٥.

(٣) تاريخ بغداد ١٤ : ٢٨٢.

(٤) سير أعلام النبلاء ١١ : ٤٧٧.

كعليّ بن المديني، الذي وصفوه بأمير المؤمنين في الحديث، فإنّه قد أجاب، وقبل الأموال على ذلك، فكثر الكلام حوله، بين طاعنٍ فيه وبين مدافع عنه.. قال إبراهيم بن عبدالله بن الجنيد: سمعت يحيى بن معين وذُكر عنده علي بن المديني فحملوا عليه، فقلت: ما هو عند الناس إلّا مرتدّ. فقال: ما هو بمرتدّ، هو على إسلامه، رجل خاف فقال[١].

هذا، وقد ترك مسلم وأبو زرعة الرازي وإبراهيم الحربي الرواية عنه بسبب ذلك[٢]..

أمّا العقيلي فقد أورده في كتابه في الضعفاء[٣].

والذهبي من جملة المدافعين عن ابن المديني، فإنّه قال: «قد كان ابن المديني خوّافاً متاقياً في مسألة القرآن»، ثمّ شدّد النكير على العقيلي ذِكْره إيّاه في الضعفاء، وكلّ ذلك من أجل أنّ البخاري «قد شحن صحيحه بحديث علي بن المديني...» كما قال[٤].

وكأبي معمر الهذلي، ويحيى بن معين ـ وكلاهما من رجال الصحيحين ـ قال الذهبي: «روى سعيد بن عمرو البرذعي عن أبي زرعة، قال: كان أحمد بن حنبل لا يرى الكتابة عن أبي نصر التمّار ولا يحيى بن معين، ولا عن أحدٍ ممّن امتُحِن فأجاب».

ثمّ حاول الدفاع فقال: «قلت: هذا أمر ضيّق، ولا حرج على من أجاب في

---

(١) سير أعلام النبلاء ١١: ٥٧.

(٢) ميزان الاعتدال ٣: ١٣٨.

(٣) الضعفاء الكبير ٣: ٢٣٥ رقم ١٢٣٧.

(٤) ميزان الاعتدال ٣: ١٤٠.

المحنة، بل ولا على من أُكره على صريح الكفر عملاً بالآية، وهذا هو الحقّ. وكان يحيى من أئمّة السُنّة، فخاف من سطوة الدولة وأجاب تقيّةً»[١].

هذا باختصارٍ بالنسبة إلى المرجئة والقدرية والمعتزلة والواقفة في مسألة القرآن، ونحوهم....

وقد ظهر اختلافهم الشديد في قبول أو ردّ أحاديث مَن كان من أهل هذه الفرق وإنْ كان صادقاً في روايته، متقناً في نقله..

ويبقى الكلام في الرواية عن النواصب ونحوهم، وعن الشيعة..

حكم الرواية عن النواصب:

أمّا في الرواية عن النواصب والخوارج، وأعداء عليٍّ وأهل البيت عليهم السلام.. فقد أسّس بعضهم قاعدةً مفادها أنّ هؤلاء لا يكذبون أصلاً، فبنى على ذلك قبول أحاديثهم مطلقاً..

يقول ابن تيميّة: «والخوارج أصدق من الرافضة وأدْيَن وأورع! بل الخوارج لا نعرف عنهم أنّهم يتعمّدون الكذب، بل هم من أصدق الناس!!»[٢].

هذا كلامه في الخوارج الّذين حاربوا أمير المؤمنين عليه السلام..

ويقول الذهبي: إنّ التكلّم في من حارب عليّاً من الصحابة قبيحٌ يؤدّب فاعلُه!....

قال: ولا نذكر أحداً من الصحابة إلّا بخير، ونترضّى عنهم، ونقول: هم طائفة من المؤمنين بَغَت على الإمام عليّ، وذلك بنصّ قول المصطفى صلوات الله عليه

---

(١) سير أعلام النبلاء ١١: ٨٧.

(٢) منهاج السُنّة ٧: ٣٦.

لعمّار: تقتلك الفئة الباغية...[١].

فهذا رأي مثل الذهبي الذي أصبحت آراؤه وأقواله حجّةً عند المتأخّرين منهم، يرجعون إليها ويعتمدون عليها...!!

وقال ابن حجر: «... وأيضاً، فأكثر من يوصف بالنصب يكون مشهوراً بصدق اللهجة والتمسّك بأُمور الديانة، بخلاف من يوصف بالرفض فإنّ غالبهم كاذب ولا يتورّع في الأخبار، والأصل فيه أنّ الناصبة اعتقدوا أنّ عليّاً رضي الله عنه قتل عثمان أو كان عليه، فكان بغضهم له ديانةً بزعمهم. ثمّ انضاف إلى ذلك أنّ منهم من قتلت أقاربه في حروب عليّ»[٢].

في حين أنّ المناوي ـ مثلاً ـ ينقل في شرح الجامع الصغير إجماع فقهاء الحجاز والعراق من أهل الحديث والرأي، منهم مالك والشافعي وأبوحنيفة والأوزاعي، وعن الجمهور الأعظم من المتكلّمين والمسلمين أنّ عليّاً مصيب في قتاله لأهل صِفّين كما هو مصيب في قتاله أهل الجمل، وأن الّذين قاتلوه بغاة ظالمون له[٣].

بل العجيب أنّ بعض الأعلام منهم قال: «كان عمّار بن ياسر فاسقاً»!! وقائل هذا الكلام من رجال أبي داود، وقد وثّقه أبو زرعة، وذكره ابن حبّان في الثقات[٤]، وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ»[٥].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٨: ٢٠٩.

(٢) تهذيب التهذيب، وأنتقده بالتفصيل صاحب كتاب العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل فأفاد وأجاد جزاه الله خيراً.

(٣) فيض القدير شرح الجامع الصغير ٦: ٣٦٦.

(٤) تهذيب التهذيب ٥: ١٥٥.

(٥) تقريب التهذيب ١: ٤٠٧.

ومن العجيب أيضاً أن القوم أخرجوا في صحاحهم عمّن كان يستغفر للحجّاج بن يوسف الثقفي!! فقد ذكروا بترجمة عبدالله بن عون ـ من رجال الصحاح الستّة ـ: «قال معاذ بن معاذ: ما رأيت رجلاً أعظم رجاءً لأهل الإسلام من ابن عون، لقد ذُكر عنده الحجّاج وأنا شاهد، فقيل: يزعمون أنّك تستغفر له؟ فقال: ما لي لا أستغفر للحجّاج من بين الناس، وما بيني وبينه؟! وما كنت أُبالي أن أستغفر له الساعة!

قال معاذ: وكان إذا ذُكر عنده الرجل بعيب قال: إنّ الله تعالى رحيم»[١].

وروايتهم في الصحاح عمّن كان «يحمل على عليّ» كثيرة جدّاً...

فقد أخرج أرباب الصحاح الستّة عن مغيرة بن مقسم، ووثّقه الذهبي، وكان يحمل على عليٍّ عليه السلام[٢]..

وأخرجوا عن قيس بن أبي حازم، ووثّقه الذهبي، وكان يحمل على عليٍّ عليه السلام[٣].

وعن أبي قلابة الجرمي البصري، وترجم له الذهبي وذكر له كرامات ومناقب!! وكان يحمل على عليٍّ عليه السلام ولم يرو عنه شيئاً[٤]..

وأخرج مسلم والأربعة عن الفأفاء، وقد نصّ الذهبي على كونه ناصبيّاً[٥].

فبالله عليك!! كيف يكون من يتحامل على عليٍّ عليه السلام ثقةً يُنقل

---

(١) حلية الأولياء ٣: ٤١.

(٢) سير أعلام النبلاء ٦: ١٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ٤: ١٩٩.

(٤) سير أعلام النبلاء ٤: ٤٦٨.

(٥) سير أعلام النبلاء ٥: ٣٧٤.

بواسطته الحديث عن رسول الله ويُذكر في الكتب الموصوفة بالصحاح؟!

وكيف يكون النواصب عدولاً، وعداؤه علامة النفاق؛ للأحاديث الصحيحة المتّفق عليها، والمنافق فاسق بالإجماع؟!

رابعاً ـ الشيعة والتشيّع

وما اختلفوا في فرقةٍ بمثل اختلافهم في الشيعة، وما اختلفوا في أحاديث أهل الفرق بمثل اختلافهم في أحاديث الشيعة... .

وقبل الورود في شرح ذلك، لابُدّ من التنبيه على إنّ بعضهم عندما يريدون الطعن على الشيعة يخلطون ـ عن عمدٍ أو جهلٍ ـ بينهم وبين الغُلاة ـ المعتقدين للنبوّة أو الربوبية في أئمّة أهل البيت عليهم السلام ـ، هؤلاء الّذين تبرّأت منهم الطائفة منذ اليوم الأوّل، وطردهم الأئمّة عليهم السلام وحذّروا منهم الأُمّة..

لقد افتتح ابن تيميّة منهاجه بالسبّ والشتم للشيعة.. فنقل ـ بأسانيد ساقطة ـ عن الشعبي أنّه قال: «لو كانت الشيعة من البهائم لكانوا حمراً، ولو كانت من الطير لكانت رخماً» إلى أن قال ـ بعد صحائف كثيرة شحنها بالافتراءات والأكاذيب ـ: «لكنْ قد لا يكون هذا كلّه في الإمامية الاثني عشرية ولا في الزيدية، ولكنْ قد يكون كثير منه في الغالية»[1].

وإذا كان يعترف بأنّ «الغالية» ليسوا من «الشيعة الإمامية الأثني عشرية» فلماذا هذا التخليط والتخبيط؟!

● الشيعة لغةً

والشيعة لغةً: الأتباع والأنصار، فقد جاء في **القاموس وشرحه**: «شيعة الرجل أتباعه وأنصاره، وأصل الشيعة الفرقة من الناس على حدة، وكلّ من عاون

---

(١) منهاج السُنّة ١: ٥٧.

إنساناً وتحزّب له فهو له شيعة. قال الكميت:

وما لي إلّا آل أحمد شيعة وما لي إلّا مشعب الحقّ مشعبُ

ويقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكّر والمؤنّث، بلفظ واحدٍ ومعنىً واحد.

وقد غلب هذا الاسم على كلّ من يتولّى عليّاً وأهل بيته رضي الله عنهم أجمعين، حتّى صار اسماً لهم خاصّاً، فإذا قيل فلان من الشيعة تعرف أنّه منهم، وفي مذهب الشيعة كذا أي عندهم. وأصل ذلك من المشايعة، وهي المطاوعة والمتابعة...»[١].

وقد كانت غلبة هذا الاسم على كلّ من شايع عليّاً وتابعه وقدّمه على غيره منذ عصر رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، بل لعلّ هذه التسمية كانت في بدء أمرها منه صلّى الله عليه وآله وسلّم، كما يستفاد ذلك من الأحاديث، ونصّ عليه بعض العلماء؛ فقد ذكر الأُستاذ محمّد كرد علي أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم هو الذي حثّ على ولاء عليٍّ وأهل بيته، وهو أوّل من سمّى أولياءهم بالشيعة.

قال: وفي عهده ظهر التشيّع وتسمّى جماعة بالشيعة.

قال: عرف جماعة من كبار الصحابة بموالاة عليٍّ في عصر رسول الله مثل سلمان القائل: بايعنا رسول الله على النصح للمسلمين والاهتمام بعليّ بن أبي طالب والموالاة له؛ ومثل أبي سعيد الخدري الذي يقول: أُمر الناس بخمس فعملوا بأربع وتركوا واحدةً، ولمّا سئل عن الأربع قال: الصّلاة والزكاة وصوم شهر رمضان والحجّ. قيل: فما الواحدة التي تركوها؟! قال: ولاية عليّ بن أبي طالب.

---

(١) تاج العروس في شرح القاموس: مادّة «شيع».

قيل له: وإنّها لمفروضة معهنّ؟! قال: نعم، هي مفروضة معهنّ؛ ومثل أبي ذرّ الغفاري، وعمّار بن ياسر، وحذيفة بن اليمان، وذي الشهادتين خزيمة بن ثابت، وأبي أيّوب الأنصاري...» في جمع كثيرٍ ذكرهم[١].

أقول:

وقد سبقه إلى ذلك غير واحدٍ من الأئمّة، كالحافظ ابن عبدالبرّ، فقد ذكر بترجمة أمير المؤمنين عليه السلام: «روي عن سلمان وأبي ذرّ والمقداد وخبّاب وجابر وأبي سعد الخدري وزيد بن الأرقم: إنّ عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أوّل من أسلم؛ وفضّله هؤلاء على غيره»[٢].

ولا يخفى أنّ معنى «وفضّله هؤلاء على غيره» هو القول بتعيّنه للخلافة عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، وبطلان تقدّم غيره عليه، لأنّ تولية المفضول مع وجود الأفضل ظلم... وقد نصّ على هذا ابن تيميّة أيضاً[٣] في جماعةٍ من حفّاظهم....

أقول:

ومنهم: عامر بن واثلة أبو الطفيل المكّي، قال ابن حجر العسقلاني: «أثبت مسلم وغيره له الصحبة، وقال أبو علي بن السكن: روي عنه رؤيته لرسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم من وجوهٍ ثابتة... وقال ابن عديّ: له صحبة. وكان

---

(١) خطط الشام ٥: ٢٥١ ـ ٢٥٦.

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٣: ١٠٩٠.

(٣) منهاج السُنّة ٦: ٤٧٥، ج ٨: ٢٢٣ و ٢٢٨.

الخوارج يرمونه باتّصاله بعليٍّ وقوله بفضله وفضل أهل بيته، وليس بحديثه بأس. وقال ابن المديني: قلت لجرير: أكان مغيرة يكره الرواية عن أبي الطفيل؟ قال: نعم. وقال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: مكّيٌّ ثقة، وكذا قال ابن سعد وزاد: كان متشيّعاً.

قلت: أساء أبو محمّد ابن حزم فضعّف أحاديث أبي الطفيل وقال: كان صاحب راية المختار الكذّاب، وأبو الطفيل صحابي لا شكّ فيه، ولا يؤثّر فيه قول أحدٍ ولا سيّما بالعصبيّة والهوى»[١].

وأمّا التابعون، الّذين فضّلوا أمير المؤمنين عليه السلام على غيره من الصحابة مطلقاً، فكثيرون لا يحصون.. ذكر ابن قتيبة منهم جماعة[٢].

فهؤلاء هم الشيعة.. والتشيّع هو القول بإمامة عليٍّ عليه السلام بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.. فالمعنى الذي أراده رسول الله في هذه التسمية هو المفهوم اللغوي لهذه اللفظة.. كما لا يخفى على من راجع الأحاديث[٣].

● التشيّع في اصطلاح القوم:

ولكنّ القوم ـ كما أشرنا من قبل ـ اختلفوا في معنى هذا الإسم اصطلاحاً، وكذا في مصداقه والمسمّى به.. وأضطربت كلماتهم اضطراباً شديداً.

فالذي يظهر من كلماتهم في بعض المواضع أنّ مرادهم من «التشيّع» هو

---

(١) مقدّمة فتح الباري: ٤١٠.

(٢) كتاب المعارف: ٣٤١.

(٣) كالأحاديث الواردة بذيل قوله تعالى: ﴿إنّ الّذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البريّة﴾ راجع: الدرّ المنثور ٨: ٥٨٩.

ما ذكرناه من تقديم عليٍّ عليه السلام وتفضيله على غيره من الصحابة. ففي ترجمة الشافعي أنّ أحمد بن حنبل سئل عن الشافعي فقال: ما رأينا منه إلّا كلّ خير، فقيل له: يا أبا عبدالله! كان يحيى وأبو عبيد لا يرضيانه ـ يشير إلى التشيّع، وأنّهما نسباه إلى ذلك ـ فقال أحمد بن حنبل: ما ندري ما يقولان! والله ما رأينا منه إلّا خيراً.

قال الذهبي ـ بعد نقله ـ: «قلت: من زعم أنّ الشافعي يتشيّع فهو مفترٍ لا يدري ما يقول» وقال الذهبي بعد روايته شعر الشافعي:

يا راكباً قف بالمحصَّب من منى ... واهتف بقاعد خيفنا والناهضِ
سحراً إذا فاض الحجيج إلى منى ... فيضاً كملتطم الفرات الفائضِ
إنْ كان رفضاً حبُّ آلِ محمّدٍ ... فليشهد الثقلان أنّي رافضي

قال: «قلت: لو كان شيعياً ـ وحاشاه من ذلك ـ لَما قال: الخلفاء الراشدون خمسة، بدأ بالصدّيق، وختم بعمر بن عبدالعزيز»[1].

فالتشيّع هو القول بإمامة عليٍّ عليه السلام بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، وليس مجرّد محبّته، أو القول بأفضليّته مع القول بإمامة الشيخين، ولو كان بأحد هذين المعنيين أو نحوهما لَما نَزَّه عنه الشافعي، كما هو واضح.

وعن ابن المبارك في «عوف بن أبي جميلة» ـ من رجال الصحاح الستّة ـ: «ما رضي عوف ببدعةٍ حتّى كان فيه بدعتان: قدري وشيعي».. فهو يريد من «التشيّع» تقديم أمير المؤمنين على جميع الصحابة، ولذا جعله «بدعةً»؛ إذ ليس مجرّد محبّته ببدعة بالإجماع..

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٠: ٥٨ ـ ٥٩. وللشافعي أشعار أخرى من هذا القبيل مرويّة عنه في المصادر المعتبرة، وإنْ كان بعض المعاندين لأهل البيت عليهم السلام يحاولون كتمها أو إنكارها أو التقليل من عددها أو التشكيك في نسبتها...!!

وممّا يشهد بذلك قول بندار في عوفٍ المذكور: «كان قدرياً رافضياً».

وقال الذهبي بعد نقل الكلامين: «قلت: لكنّه ثقة مكثر»[١].

وبما ذكرنا يظهر أنّ قول الذهبي وابن حجر من أنّ: «الشيعي الغالي في زمان السلف وعُرفهم هو من يتكلّم في عثمان والزبير وطلحة وطائفةٍ ممّن حارب عليّاً رضي الله عنه وتعرّض لسبّه»[٢] غير صحيح؛ لأنّ «الشيعي» بلا غلوٍّ ـ في عرفهم ـ هو تقديمه على سائر الصحابة جميعاً.

وأمّا قول ابن حجر: «والتشيّع محبّة عليّ وتقديمه على الصحابة، فمنْ قدّمه على أبي بكر وعمر فهو غالٍ في تشيّعه، ويطلق عليه رافضي، وإلّا فشيعي»[٣].

فإن أراد عُرف السلف، فقد عرفت ما فيه..

وإنْ أراد عُرف زمانه كما جاء في كلامه ـ تبعاً للذهبي ـ: «والغالي في زماننا وعُرفنا هو الذي يكفّر هؤلاء السادة ويتبرّأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضالّ مفتر»[٤]؛ دلّ على نقطتين مهمّتين:

إحداهما: اختلاف العُرف والاصطلاح أو تبدّله، وهذا ما ينبغي التمحيص عن أسبابه والغرض منه.

والأُخرى: الترادف بين «غلوّ التشيّع» و«الرفض».

وقال الذهبي بترجمة «الدارقطني» «شيخ الإسلام» المتّهم بالتشيّع:

«جمهور الأُمّة على ترجيح عثمان على الإمام عليّ، وإليه نذهب، والخطب

---

(١) سير أعلام النبلاء ٦: ٣٨٤.

(٢) ميزان الاعتدال ١: ٦، لسان الميزان ١: ٩ ـ ١٠.

(٣) مقدّمة فتح الباري: ٤٦٠.

(٤) ميزان الاعتدال ١: ٦، لسان الميزان ١: ١٠.

في ذلك يسير، والأفضل منهما بلا شكّ أبو بكر وعمر، من خالف في ذا فهو شيعي جلد، ومن أبغض الشيخين وٱعتقد صحّة إمامتهما فهو رافضي مقيت، ومن سبّهما وٱعتقد أنّهما ليسا بإمامَي هدىً فهو من غلاة الرافضة، أبعدهم الله»[١].

إلّا أنّه قال بترجمة «الفأفاء» «الإمام الفقيه» «الناصبي» في كلام له:

«صار اليوم شيعة زماننا يكفّرون الصحابة، ويبرؤون منهم جهلاً وعدواناً، ويتعدّون إلى الصدّيق...»[٢].

فتراه لا يصفهم بـ: «الغلوّ»، ولا يسمّيهم بـ: «الرافضة».. فيناقض نفسه، ولا يبقى فرق في العرف بين السلف والخلف.

ثمّ إنّ لهم في «التشيّع» اصطلاحات:

منها: «فيه تشيّع يسير» أو «خفيف» كقول الذهبي بترجمة «وكيع بن الجرّاح» ـ وهو من رجال الصحاح الستّة ـ بعد نقل وصف بعضهم إيّاه بـ: «الرفض».. «والظاهر أنّ وكيعاً فيه تشيّع يسير لا يضرّ إن شاء الله!! فإنّه كوفي في الجملة، وقد صنّف كتاب فضائل الصحابة، سمعناه، قدّم فيه باب مناقب عليٍّ على مناقب عثمان»[٣].

فتقديم ذِكر مناقب عليٍّ على عثمان «تشيّع يسير» لكنّه «لا يضرّ إن شاء الله»!!

وقوله بترجمة أبي نعيم الفضل بن دكين ـ وهو من رجال الصحاح الستّة ـ: «كان في أبي نعيم تشيّع خفيف» ثمّ روى أنّه قال: «حبّ عليٍّ عبادة، وخير العبادة

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٦: ٤٥٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥: ٣٧٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ٩: ١٥٤.

ماكتم»[١].

ومنها: «فيه أدنى تشيّع» كقوله في «أبي غسّان النهدي» ـ وهو من رجال الصحاح الستّة ـ: «فيه أدني تشيّع، أخبرنا أحمد بن عبدالرحمن بن يوسف المقرئ... عن زيد بن أرقم: إنّ النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم قال لعليٍّ وفاطمة والحسن والحسين: أنا حرب لمن حاربتم، وسلم لمن سالمتم» ثمّ روى عن الحسين الغازي، قال:

«سألت البخاري عن أبي غسّان، قال: وعمّاذا تسأل؟! قلت: التشيّع!

فقال: هو على مذهب أهل بلده، ولو رأيتم عبيداللّه بن موسى وأبا نُعيم وجماعة مشايخنا الكوفيّين لَما سألتمونا عن أبي غسّان».

وهنا اضطرّ الذهبي لأنْ يقول: «قلت: وقد كان أبو نعيم وعبيداللّه معظّمَين لأبي بكر وعمر، وإنّما ينالان من معاوية وذويه. رضي اللّه عن جميع الصحابة»[٢].

أقول:

لا شكّ أنّ معاوية وذويه قد حاربوا أهل البيت عليهم السلام، وإنّما قصد أبو غسّان من رواية هذا الحديث النيل ممّن حاربهم، فكان فيه «أدنى تشيّع».. لكنّ عبيداللّه بن موسى وأبا نعيم ومشايخ البخاري الكوفيّين كانت عقيدتهم فوق عقيدة أبي غسّان، وإلّا لَما قال البخاري كذلك، فكيف يكونون إنّما ينالون «من معاوية وذويه» فقط؟!

كلّا! ليس الأمر كذلك، وممّا يشهد لِما قلناه، تصريح غير واحدٍ منهم بأنّ

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٠: ١٥١.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٠: ٤٣٢.

محدّثي الكوفة كانوا يقدّمون عليّاً على عثمان، وقد ذكر الذهبي أيضاً ذلك، وعدّد أسماء بعضهم، وفيهم «عبيدالله بن موسى» و«عبدالرزّاق بن همّام»[١].

وجاء بترجمة «عبدالرزّاق»: «قلت لعبدالرزاق: ما رأيك أنت؟! ـ يعني في التفضيل ـ قال: فأبى أن يخبرني، وقال: كان سفيان يقول: أبو بكر وعمر، ويسكت. ثمّ قال لي سفيان: أُحبّ أن أخلوَ بأبي عروة ـ يعني معمراً ـ فقلنا لمعمر فقال: نعم؛ فخلا به، فلمّا أصبح، قلت: يا أبا عروة! كيف رأيته؟ قال: هو رجلٌ، إلّا أنّه قلّما تكاشف كوفيّاً إلّا وجدت فيه شيئاً ـ يريد التشيّع ـ ثمّ قال عبدالرزّاق: وكان مالك يقول: أبو بكر وعمر، ويسكت. وكان معمر يقول: أبو بكر وعمر وعثمان، ويسكت، ومثله كان يقول هشام بن حسّان»[٢].

فمن هذا يُعرف حال عبدالرزّاق بن همّام، وحال أهل الكوفة، ومنه يفهم أنّ المعنى الصحيح للتشيّع هو ما ذكرناه، وإلّا لَما قال ابن عيينة في عبدالرزّاق: «أخاف أنْ يكون من الّذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا»[٣].

وإلّا لَما قيل بترجمة «اليامي»: «من أهل الكوفة الّذين لا يحمدون على مذاهبهم»!!

كما يفهم ذلك أيضاً من قول الذهبي بترجمة «محمّد بن فضيل بن غزوان الكوفي» ـ وهو من رجال الصحاح الستّة ـ: «على تشيّع كان فيه»، فإنّه وإنْ حاول جعل تشيّعه على حدّ تكلّمه في من حارب أو نازع الأمر عليّاً، إلّا أنّه روى عن يحيى الحماني: «سمعت فضيلاً ـ أو حُدّثت عنه ـ قال: ضربت ابني البارحة إلى

---

(١) ميزان الاعتدال ٢: ٥٨٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ٩: ٥٦٩.

(٣) سير أعلام النبلاء ٩: ٥٧١.

الصباح أنْ يترحّم على عثمان، فأبى عليّ»[١].

بل لقد وصفوا «تليد بن سليمان» ـ وهو من مشايخ أحمد ومن رجال الترمذي ـ بالتشيّع ـ كما عن أحمد بن حنبل وغيره ـ مع أنّه «كان يشتم عثمان» و«يشتم أبا بكر وعمر»[٢].

وسيأتي مزيد من الكلام عن هذا الموضوع....

● الرفض في اصطلاح القوم:

لقد تبيّن من خلال ما تقدّم: أنّ حقيقة التشيّع ليس مجرّد محبّة عليٍّ عليه السلام، أو مجرّد التكلّم في من حاربه كمعاوية وطلحة والزبير وغيرهم، أو مجرّد التكلّم في عثمان.. بل التشيّع تقديم عليّ عليه السلام على جميع الصحابة، والقول بإمامته بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم مباشرةً، ورفض إمامة من تقدّم عليه، ولذا وصفوا مثل «أبي الطفيل» الصحابي الجليل بـ: «الرفض»، كما في كتاب المعارف[٣].

لكن القوم اتّخذوا ـ في علم الرجال والحديث ـ مصطلح «الرفض» للدلالة على المعنى الأخير؛ محاولين التفريق بين المصطلحين من أجل التغطية على حال من اتّصف بحقيقة التشيّع ممّن ذكرناهم وغيرهم..

إنّه مصطلح حادث وضعوه للطعن في الرواة وردّ أحاديثهم، وقد نصّ على ذلك ابن تيميّة بعد أن حكى السبّ والشتم للشيعة عن الشعبي وغيره، فقال: «لكن

---

(١) سير أعلام النبلاء ٩: ١٧٤.

(٢) تاريخ بغداد ٧: ١٣٨.

(٣) المعارف: ٦٢٤، «أسماء الغالية من الرافضة».

لفظ (الرافضة) إنّما ظهر لمّا رفضوا زيد بن علي بن الحسين، في خلافة هشام، وقصّة زيد بن علي بن الحسين كانت بعد العشرين ومائة... والشعبي توفّي سنة خمس ومائة أو قريباً من ذلك، فلم يكن لفظ الرافضة معروفاً آنذاك، وبهذا وغيره يعرف كذب لفظ الأحاديث المرفوعة التي فيها لفظ الرافضة، ولكنْ كانوا يسمّون بغير ذلك الاسم...»[١].

ولكنّهم اختلفوا في هذا اللفظ أيضاً، مفهوماً ومصداقاً، فعن عبدالعزيز بن أبي روّاد ـ وهو من رجال البخاري في التعاليق والأربعة ـ وقد سُئل مَنْ الرافضي؟! قال: «مَن كره أحداً من أصحاب محمّد»، ووافقه على ذلك مَن حضر من العلماء[٢].

وعن الدارقطني: أنّ أوّل عقد يحلُّ في الرفض تفضيل عثمان على عليّ[٣].

وأعترضه الذهبي قائلاً: «ليس تفضيل عليٍّ برفضٍ ولا هو ببدعة، بل ذهب إليه خلقٌ من الصحابة والتابعين... ومن أبغض الشيخين وأعتقد صحّة إمامتهما فهو رافضي مقيت، ومن سبّهما وأعتقد أنّهما ليسا بإمامَي هدىً فهو من غلاة الرافضة»[٤].

---

(١) منهاج السُنّة ١: ٣٥ ـ ٣٦. وقد عرفت أنّ واقع الرفض قديم، وأنّهم يصفون بعض الصحابة بالتشيّع وبالرفض، فكان معناهما في الحقيقة واحداً. وهو القول بإمامة عليٍّ عليه السلام بلا فصل.

(٢) تهذيب التهذيب ٦: ٣٠٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٦: ٤٥٧.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٦: ٤٥٨.

أقول:

بل الحقّ مع الدارقطني، فإنّ أوّل عقدٍ من عقود رفض خلافة المشايخ هو القول بتفضيل عليٍّ عليه السلام على عثمان، وهذا ما سنؤكّد عليه في ما بعد. ولكنّ الذهبي يعترف بذهاب خلق من الصحابة والتابعين إلى تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام..

ثمّ كيف يجتمع بغض الشيخين مع الاعتقاد بصحّة إمامتهما، ليسمّى صاحبه بالرافضي المقيت؟! وإذا لم يكن تفضيله عليه السلام برفض ولا بدعةٍ، فلماذا قال بعض أئمتهم في عبدالرزّاق بن همّام الصنعاني ـ لمّا سئل عن رأيه في التفضيل فأبى أن يجيب ـ: «أخاف أنْ يكون من الّذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا»؟![1].

ثمّ إنّ الذهبي عنون في ميزانه ابن عقدة فقال: «أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقدة، الحافظ أبو العبّاس، محدّث الكوفة، شيعي متوسّط»[2]، مع أنّه بترجمة «أحمد بن الفرات» ذكر ابن عقدة ووصفه بـ: «الرفض والبدعة»[3].

وهذا من تناقضاته بناءً على هذا المصطلح الجديد، وهو ممّا يؤيّد ما نذهب إليه في معنى التشيّع كما تقدّم وسيأتي تفصيله.

وأمّا ابن حجر، فهو يقول بالترادف بين «الرافضي» وبين «الشيعي الغالي»، والمقصود منهما من قدّم علياً على أبي بكر وعمر، قال: «فإنْ انضاف إلى ذلك السبّ أو التصريح بالبغض فغالٍ في الرفض»[4].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٩: ٥٧١.

(٢) ميزان الاعتدال ١: ١٣٦.

(٣) ميزان الاعتدال ١: ١٢٨.

(٤) مقدّمة فتح الباري: ٤٦٠.

هذا ما أردنا ذكره في هذا الفصل باختصار، ويتلخّص في أُمور:

الأوّل: إنّ القوم ليس عندهم علماء يقفون عند آرائهم في الجرح والتعديل، بحيث يكون القول الفصل والميزان العدل في هذا الباب.

والثاني: إنّ القوم ليس عندهم قواعد متقنة يرجعون إليها، وضوابط محكمة يعتمدون عليها في هذا الباب.

والثالث: إنّ القوم ليس عندهم مصطلحات محدّدة ثابتة متفّق عليها بينهم، مفهوماً ومصداقاً.

والرابع: إنّ القوم في أكثر أقوالهم في الجرح والتعديل يتّبعون الهوى والعصبية، وكيف يجوز الأخذ بآراء مَن هذا حاله؟!

والخامس: إنّ «التشيّع» بالمعنى الصحيح هو «الرفض» لخلافة من تقدّم على عليٍّ عليه السلام، ولذا وصف مثل أبي الطفيل الصحابي بكلا الوصفين، وكذا كثيرٌ من التابعين والأئمّة الأعلام في مختلف القرون.

● حكم الرواية عن الرافضي والشيعي:

وقد اختلفوا في حكم الرواية عن «الرافضي» و«الشيعي» على أثر اختلافهم في العنوانَين مفهوماً وحكماً.. وتحيّروا في ذلك بشدّة؛ لكثرة الرواة الشيعة من جهةٍ، ولاعتراف القوم بعدالتهم وأمانتهم وضبطهم في النقل من جهةٍ أخرى، ولوجود عدد غير قليل منهم في الصحاح وغيرها من الكتب من جهة ثالثة.

فذهب بعضهم إلى جرح الراوي وردّ روايته، لا لشيء، إلّا لتشيّعه[١]!

ففي ترجمة «ثوير بن أبي فاخته» بعد ذكر تكلّم بعضهم فيه: «قال الحاكم في المستدرك: لم ينقم عليه إلّا التشيّع»[٢].

وفي ترجمة «عبيدالله بن موسى» عن أحمد بن حنبل: «إنّه تركه لتشيّعه»[٣].

وفي ترجمة «علي بن غراب» قال الخطيب: «أظنّه طعن عليه لأجل مذهبه فإنّه كان يتشيّع»[٤].

وفي ترجمة «فطر بن خليفة» عن العجلي: «كان فيه تشيّع قليل» وعن ابن عيّاش: «تركت الرواية عنه لسوء مذهبه»[٥].

وفي ترجمة «علي بن المنذر» عن الإسماعيلي: «في القلب منه شيء، لست

---

(١) ولا نذكر آراء الجوزجاني: لأنّه كان ناصبيّاً. لا يعتبرون بتجريحاته للشيعة، ثمّ لا عجب من أن يتكلّموا في الراوي لأجل تشيّعه، فإنّ في القوم من تكلّم في أئمّة العترة الطاهرة بكلّ جرأةٍ ووقاحةٍ حتّى انتقده بعض علمائهم، كقول ابن سعدٍ صاحب الطبقات في الإمام الصادق عليه السلام: «كان كثير الحديث، ولا يحتجّ به، ويستضعف. سئل مرّةً: هذه الأحاديث من أبيك؟ فقال: نعم. وسئل مرّةً فقال: إنّما وجدتها في كتبه». فاعترضه ابن حجر قائلاً: «يحتمل أنْ يكون السؤالان وقعا عن أحاديث مختلفة، فذكر في ما سمعه أنّه سمعه، وفي ما لم يسمعه أنّه وجده، وهذا يدلّ على تثبته». تهذيب التهذيب ٢: ٨٩.

قلت: فإنْ كان ابن سعد لا يفهم هذا فما أجهله، وإنْ كان يفهمه فما أسوء حاله! وعلى كلّ حالٍ فليس لقوله أيّ اعتبار.

(٢) تهذيب التهذيب ٢: ٣٣.

(٣) تهذيب التهذيب ٧: ٤٨.

(٤) تاريخ بغداد ١٢: ٤٦.

(٥) مقدّمة فتح الباري: ٤٣٥.

أخيّره»[١].

وفي ترجمة «عبدالله بن الجهم الرازي» عن أبي زرعة: «رأيته ولم أكتب عنه وكان صدوقاً. وقال أبو حاتم: رأيته ولم أكتب عنه وكان يتشيّع»[٢].

وكم من راوٍ كبيرٍ ومحدّث شهير، تركوا أحاديثه لأنّ «عامّة ما يرويه في فضائل أهل البيت»[٣].

وكم وقع الكلام بينهم بشأن «أحمد بن الأزهر» لأنّه روى بسندٍ صحيح عن ابن عبّاس أنّه قال: «نظر رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم إلى عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فقال: أنت سيّد في الدنيا وسيّد في الآخرة، حبيبك حبيبي وحبيبي حبيب الله، وعدوّك عدوّي وعدوّي عدوّ الله، فالويل لمن أبغضك بعدي»، فقال الذهبي: «هو ثقة بلا تردّد، غاية ما نقموا عليه ذاك الحديث في فضل عليّ رضي الله عنه»[٤].

وجاء بترجمة «أحمد بن محمّد الستيتي» ـ المتوفّى سنة ٤١٧ ـ أنّه: «كان يُتّهم بالتشيّع، فحلف لنا أنّه بريء من ذلك، وأنّه من موالي يزيد، وأنّه قد زار قبر يزيد»!![٥].

---

(١) تهذيب التهذيب ٧: ٣٣٨.

(٢) تهذيب التهذيب ٥: ١٥٥.

(٣) انظر مثلاً: تهذيب التهذيب ٢: ٤١ ـ ترجمة جابر بن يزيد الجعفي ـ وج ٣: ١٧٠ و ٣٧٤ ـ ترجمة أبي الجحاف داود بن أبي عوف. وترجمة سالم بن أبي حفصة ـ وج ٥: ٢٦٥ ـ ترجمة عبدالله بن عبدالقدّوس ـ.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٢: ٣٦٤.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٧: ٣٥٩. ويدلّ هذا على أنّ «التسنّن» المقابل لـ: «التشيّع» هو اتّباع بني أُمية، وله شواهد كثيرة في التاريخ والرجال، وقد حقّقنا ذلك في بعض رسائلنا.

لكنّ الأكثر يأخذون برواية الشيعي، إذا كانوا يرونه ثقة صدوقاً في نقله.. سواء كان ممّن يتكلّم في معاوية وأمثاله، أو في عثمان وأعوانه، أو في الشيخين وأصحابهما.

وآختلفوا في الاحتجاج برواية الرافضي الصدوق على ثلاثة أقوال:

أحدها: المنع مطلقاً.

والثاني: الترخّص مطلقاً.

والثالث: التفصيل، فتقبل رواية غير الداعية، وتردّ رواية الداعية[1].

فإن كان المراد من «الرافضي» هو «الشيعي الغال»: وهو الذي يقدّم عليّاً عليه السلام على أبي بكر وعمر، كما هو صريح الحافظ ابن حجر، وتدلّ عليه الشواهد والقرائن الكثيرة؛ فهو..

وإنْ كان المراد من «الشيعي»: من يحبُّ عليّاً عليه السلام أو يقدّمه على عثمان أو يتكلّم في معاوية، ومن «الرافضي»: خصوص من يقدّم عليّاً عليه السلام على أبي بكر وعمر؛ ففي الصحاح ممّن يقدّمه عليهما كثيرون، بل فيها مَن كان يتكلّم فيهما أيضاً.

وعلى كلّ تقدير يصحُّ قول السيّد في عنوان المراجعة: «مائة من أسناد الشيعة في أسناد السُنّة».

---

(١) ميزان الاعتدال ١ : ٢٧. علوم الحديث لابن الصلاح، وقد عزا القول بالتفصيل إلى الكثير أو الأكثر من العلماء، ونصّ شارحه الزين العراقي على أنّ البخاري ومسلماً احتجّا أيضاً بالدعاة.. انظر: التقييد والإيضاح: ١٥٠.

قلت: قد ذكرنا سابقاً أسامي جمعٍ منهم.

خامساً ـ زيادة توضيح لعنوان المراجعة

ونقول في تشييد كلام السيّد وتوضيح عنوان المراجعة ـ مضافاً إلى ما تقدّم ـ:

إنّه قد تمثّل التشيّع في القرون الثلاثة الأُولى بالقول بأفضلية عليٍّ عليه السلام من جميع الصحابة، وتقديمه على أبي بكر وعمر خاصّةً.. إلّا أنّه قد مرّ بظروفٍ صعبة جدّاً، فقد كانت السلطات تلاحق من عرفت فيه سمة من سمات التشيّع، حتّى الاسم مثل «علي» و«الحسن» و«الحسين»... فلم يجد الشيعة بُدّاً من إخفاء عقيدتهم في أهل البيت عليهم السلام، بل لقد جاء بترجمة بعض المحدّثين أنّه كان علوياً ولم يكن يظهر نَسبَه[1]، وكم من عالمٍ محدّثٍ عُرض عليه سبُّ أمير المؤمنين والبراءة منه، فلمّا أبى عن ذلك أُوذي من قِبَل السلطة آنذاك وبكلّ قسوة!![2].

وفي مثل هذه الظروف يكون التكلّم في عثمان، بل تفضيل عليٍّ عليه السلام عليه من أجلى آيات التشيّع، ومن أقوى الأدلّة على القول بإمامة عليٍّ عليه السلام بلا فصلٍ؛ ولذا قال الدارقطني: «اختلف قوم من أهل بغداد، فقال قوم: عثمان أفضل، وقال قوم: عليّ أفضل، فتحاكموا إليَّ فأمسكت وقلت: الإمساك خير، ثمّ لم أرَ لديني السكوت وقلت للّذي استفتاني: ارجع إليهم وقل لهم:

---

(١) انظر مثلاً: ترجمة أبي عبدالله بن المطبقي في تاريخ بغداد ٨: ٩٧.

(٢) انظر مثلاً: ترجمة عطيّة العوفي في تهذيب التهذيب ٧: ٢٠٠، وترجمة مصدع المعرقب في تهذيب التهذيب ١٠: ١٤٣، ولهما نظائر كثيرون ويصعب حصرهم.

أبو الحسن يقول: عثمان أفضل من عليّ باتّفاق جماعة أصحاب رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، وهو أوّل عقدٍ يحلّ في الرفض»[١].

والسبب في ذلك واضح؛ لأنّ القول بأفضليّة عليّ من عثمان يفضي إلى بطلان خلافة عثمان، وبذلك تبطل خلافة أبي بكر وعمر، لأنّ خلافة عثمان منهما وفرع على خلافتهما، ولذا كان سكوت الدارقطني مضرّاً بدينه!! ولذا أيضاً كان القول بأفضليّة عثمان أوّل عقدٍ يحلّ في الرفض!!

أتصدّق أن يكون الراوي عن أبي سعيد الخدري: «إنّ عثمان أُدخل حفرته وإنّه لكافر باللّه» من القائلين بأنّ أبا بكر وعمر إماما هدىً؟!!

إنّه أبو هارون العبدي الشيعي، وقد روى ذلك عنه ابن عدي في **الكامل** حيث ترجمه، وذكر أسماء بعض الأكابر الّذين حدّثوا عنه، ثمّ قال: «وقد كتب الناس حديثه»[٢].

لكن أوّل عقدٍ يحلُّ في الرفض ـ حسب تعبيره ـ هو الدفاع عن معاوية والمنع من لعنه، وطرد من تكلّم فيه[٣] وإيذاؤه، كما فعلوا بغير واحدٍ من أئمّتهم..

لا أقول: إنّ كلّ من تكلّم في معاوية فهو شيعي إمامي[٤].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٦: ٤٥٧.

(٢) انظر: ترجمة أبي هارون العبدي ـ من رجال الترمذي وابن ماجة ـ في ميزان الاعتدال ٣: ١٧٣، والكامل ـ لابن عدي ـ ٦: ١٤٦.

(٣) بل عليهم أنْ يدافعوا عن يزيد!! ولذا قال التفتازاني بعد أن لَعَنَ يزيد بن معاوية وكلّ من حمل ظلماً على أهل البيت عليهم السلام: «فإنْ قيل: فمن علماء المذهب من لم يجوّز اللعن على يزيد مع علمهم بأنّه يستحقّ ما يربو على ذلك ويزيد. قلنا: تحامياً عن أنْ يُرتقى إلى الأعلى فالأعلى، كما هو شعار الروافض...». شرح المقاصد ٥: ٣١١.

(٤) فالحاكم النيسابوري صاحب المستدرك على الصحيحين لا نعدّه شيعياً إماميّاً لمجرّد ←

بل أقول: بأنّ ذلك كان أحد الأساليب للإعلان عن العقيدة؛ لأنّ التكلّم في معاوية ينتهي إلى التكلّم في عمر فأبي بكر..

ولذا قال الذهبي في «يحيى بن عبدالحميد الحماني» ـ بعد قول ابن عدي: لا بأس به ـ: «قلت: إلّا أنّه شيعي بغيض، قال زياد بن أيوب: سمعت يحيى الحماني يقول: كان معاوية على غير ملّة الإسلام. قال زياد: كذب عدوّ اللّه»[1]..

ولذا مزّقوا ما كتبوا عمّن روى مثالب معاوية[2].

ولعلّ هذا الذي ذكرناه هو مرادهم من قولهم بترجمة بعض الأعلام: «فيه تشيّع يفضي به إلى الرفض»[3].

وكيف يكون المحدّث ابن أبي دارم الكوفي «مستقيم الأمر عامّة دهره» «ثمّ في آخر أيّامه كان أكثر ما يقرأ عليه المثالب»؟!

إنّ معنى استقامة أمر الرجل أنْ يكون ثقةً صدوقاً في نقله، وكذلك كان ابن أبي دارم ـ المتوفّى سنة ٣٥١ ـ إلّا أنّه من ناحية العقيدة كان يعيش في تقيّةٍ عامّة دهره، فلا يتظاهر بما يخالف عقيدة الجمهور، حتّى آخر أيّام حياته، فلمّا

← تصحيحه على شرط البخاري ومسلم حديث الطير ونحوه من الأحاديث المعتبرة الدالّة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، أو لمجرّد انحرافه عن معاوية وتكلّمه فيه بصراحةٍ ووضوح..

ولكنْ إذا ثبت قول ابن طاهر فيه: «كان شديد التعصّب للشيعة في الباطن، وكان يظهر التسنّن في التقديم والخلافة»، وأنّه كان يقول: إنّ عليّاً وصيّ، ـ ولهذه الأُمور وغيرها وصفه بعضهم بـ: «رافضي خبيث» ـ؛ كان من القائلين بإمامة مولانا أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام، وعلى هذا الأساس أورده السيّد رحمه اللّه في المائة، واللّه العالم.

(١) ميزان الاعتدال ٤: ٣٩٢.

(٢) انظر مثلاً: ميزان الاعتدال ١: ٢٧.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٧: ٥٠٧، ترجمة ابن الدمشقي.

حضرته الوفاة روى: «إنّ عمر رفس فاطمة حتّى أسقطت بمحسن»، وروى في قوله تعالى ﴿وجاء فرعون...﴾[١]: «جاء فرعون: عمر، وقبله: أبو بكر، والمؤتفكات: عائشة وحفصة» ومن هذا الوقت وصف بـ: «الرافضي الكذّاب»[٢].

أقول:

أمّا كونه «رافضياً» فنعم، وأمّا كونه «كذّاباً» فلماذا وقد شهدتم بـاستقامته عامّة دهره؟!

إنّ هذا من موارد تناقضات الذهبي أيضاً؛ فقد نصّ في غير موضع على أنّ الرفض غير مضرٍّ بالوثاقة، وتبعه على ذلك ابن حجر في **مقدّمة فتح الباري** حيث يريد الدفاع عن كتاب البخاري، لكنّه ـ هو الآخر ـ ناقض نفسه في مواضع كثيرة.

ولو أنّك راجعت **ميزان الاعتدال والمغني في الضعفاء** للذهبي، لوجدته يجرح ويضعّف ـ لا سيّما في الثاني ـ كثيراً من الأعلام ورجال الحديث، لا لشيء فيهم سوى التشيّع..

وكذا ابن حجر في **تهذيب التهذيب ولسان الميزان**.

فما أكثر تناقضات القوم في كلّ باب!!

ولكنّ اللّه تعالى شاء أنْ يشتمل أصحّ كتب القوم على روايات ثلّةٍ من الرجال المشاهير، مع وصفهم لهم بـ: «الغلوّ في التشيّع» أو بـ: «الرفض»، ومع تصريحهم بتراجم كثيرٍ منهم بأنّه «كان يشتم...» ونحو ذلك، ممّا يدلُّ على كونهم من القائلين بإمامة أمير المؤمنين بعد رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم مباشرةً،

---

(١) سورة الحاقّة ٦٩: ٩.

(٢) ميزان الاعتدال ١: ١٣٩.

وهو مذهب الشيعة الإمامية[١].

ففي ترجمة (أبان بن تغلب): «كان مذهبه مذهب الشيعة، وهو معروف في الكوفيّين»، و: «كان غالياً في التشيّع».

وفي ترجمة (إبراهيم بن أبي يحيى): «كذّاب رافضي».

وفي ترجمة (أحمد بن المفضّل): «كان من رؤساء الشيعة».

وفي ترجمة (إسماعيل الملائي): «كان شيعيّاً من الغلاة الّـذين يكـفّرون عثمان».

وفي ترجمة (السدّي): «يشتم أبا بكر وعمر».

وفي ترجمة (إسماعيل الفزاري): «يشتم السلف».

وفي ترجمة (تليد بن سليمان): «رافضي يشتم أبا بكر وعمر».

وفي ترجمة (جابر الجعفي): «رافضي يشتم».

وفي ترجمة (جعفر بن سليمان): «البغض ما شئت».

وفي ترجمة (جمع بن عميرة): «من عتق الشيعة».

وفي ترجمة (أبي النعمان الأزدي): «من المحترقين في التشيّع».

وفي ترجمة (الحارث الهمداني): «كان غالياً في التشيّع» «نقم عليه إفراطه في حبّ عليٍّ وتفضيله له على غيره».

وفي ترجمة (الحسن بن حي): «كان لا يترحّم على عثمان».

وفي ترجمة (خالد بن مخلد القطواني): «كان شتّاماً معلناً بسوء مذهبه».

وفي ترجمة (داود بن أبي عوف ـ أبي الجحاف ـ): «شيعي، عامّة ما يرويه

---

(١) اقتصرنا على الشخصيّات الّذين استشهد بهم السيّد، وإلّا فهم أكثر وأكثر.

في فضائل أهل البيت».

وفي ترجمة (زبيد اليامي): «من أهل الكوفة الّذين لا يحمدون على مذاهبهم».

وفي ترجمة (سالم بن أبي حفصة): «كان من رؤوس مَن ينتقص من أبي بكر وعمر».

وفي ترجمة (سعد بن طريف): «يفرط في التشيّع».

وفي ترجمة (سلمة بن الفضل): «كان أهل الري لا يرغبون فيه لسوء رأيه».

وفي ترجمة (سليمان بن قرم): «كان رافضياً غالياً».

وفي ترجمة (شريك القاضي): «أنت تنتقص أبا بكر وعمر».

وفي ترجمة (عبّاد بن يعقوب): «كان داعية إلى الرفض» «يشتم عثمان» و«السلف».

وفي ترجمة (عبدالله بن عمر ـ مشكدانة ـ): «كان غالياً في التشيّع».

وفي ترجمة (عبدالرحمن بن صالح الأزدي): «ألّف كتاباً في مثالب الصّحابة، رجل سوء».

وفي ترجمة (عبدالرزّاق بن همّام): «مذهبه مذهب التشيّع، و«حدّث بأحاديث في الفضائل لم يوافقه عليها أحد، وبمثالب لغيرهم مناكير».

وفي ترجمة (عبدالملك بن أعين): «كان رافضياً» و: «من عتق الشيعة».

وفي ترجمة (عبيدالله بن موسى): «شيعي منحرف».

وفي ترجمة (عثمان بن عمير): «رديء المذهب، يؤمن بالرجعة»[1].

---

(١) العقيدة بالرجعة من عقائد الشيعة الإمامية الاثني عشرية. وهي في مجملها: القول بأنّ الله ←

وفي ترجمة (عدي بن ثابت): «رافضي غال».

وفي ترجمة (العلاء بن صالح): «من عتق الشيعة».

وفي ترجمة (علي بن زيد بن جدعان): «كان رافضياً».

وفي ترجمة (علي بن صالح): «هو من سلف الشيعة وعلمائهم».

وفي ترجمة (علي بن غراب): «كان غالياً في التشيّع».

وفي ترجمة (علي بن هاشم بن البريد): «كان مفرطاً في التشيّع».

وفي ترجمة (فطر بن خليفة): «مذهبه مذهب الشيعة» و: «خشبي[1] مفرط».

وفي ترجمة (موسى بن قيس الحضرمي): «من الغلاة في الرفض».

وفي ترجمة (نفيع بن الحارث): «يغلو في الرفض».

وفي ترجمة (هارون بن سعد): «رافضيّ بغيض».

← يرجع إلى الدنيا علياً والأئمّة والمخلصين من شيعتهم، في زمن المهدي عليه السلام، ويرجع أيضاً رؤساء الظلم والنفاق في هذه الأُمّة، فينتقم أولئك من هؤلاء...

وكأنّ القول بالرجعة عند الجمهور نقص موجبٌ للضعف، مع أنّ به آيات من القرآن الكريم: قال أبو حريز البصري ـ من رجال البخاري في التعاليق والأربعة ـ: هي ٧٢ آية. تهذيب التهذيب ٥: ١٦٤. وبه روايات معتبرة كثيرة، وقد قال به بعض الصحابة كأبي الطفيل ـ كما في المعارف ـ وعدّة من الأئمّة من غير الإمامية.

كما أنّ في كتب الجمهور أيضاً أحاديث في وقوع ذلك في زمن بعض الأنبياء، وفي زمن النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، بل لقد رووا أنّ رسول اللّه أُرجع إلى الدنيا والديه وعرض عليهما الإسلام ـ في ما يروون ـ فقبلا، وعادا فماتا. انظر: شرح المواهب اللدنّية ١: ١٦٦ ـ ١٦٨.

ولو شئنا التفصيل لفعلنا، لكنّه خارج عمّا نحن بصدده الآن، وبما ذكرناه الكفاية.

(١) من ألقاب القائلين بإمامة عليّ عليه السلام بعد رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم وأنّ إمامة غيره باطلة، في كلام النواصب.

وفي ترجمة (يزيد بن أبي زياد): «من أئمّة الشيعة الكبار».

وتلخّص:

إنّ «التشيّع» ليس إلّا «الرفض» لخلافة من تقدّم على عليٍّ عليه السلام، وقد كان هذا هو المرتكز في أذهان الناس وعند قدماء علماء الجرح والتعديل، الّذين تكلّموا في الرواة الموصوفين بالتشيّع، وضعّفوهم وردّوا أحاديثهم بهذا السبب..

وأمّا الفصل بين المصطلحين المذكورين، بتخصيص «التشيّع» بمن يتكلّم في معاوية وعائشة وطلحة والزبير، أو يتكلّم فيهم وفي عثمان، أو يقدّم عليّاً عليه، وجعل «الرفض» لمن يقدّم عليّاً على أبي بكر وعمر، كما جاء في كلام الذهبي وابن حجر، وتبعهما عليه بعض الكتّاب المعاصرين، فهو على إطلاقه غير صحيح؛ لأنّ من الموصوفين بالتشيّع بسبب التكلّم في معاوية مَن هو من أهل السُنّة يقيناً، كالنسائي، الذي لاقى ما لاقى من أهل الشام كما هو معروف، وفيهم مَن هو من القائلين بإمامه عليٍّ عليه السلام بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، كالرواجني، الذي وصِف أيضاً بالمبتدع تارةً وبالرافضي أُخرى..

وأمّا المتكلّمون في عثمان، فهم قائلون بإمامة عليٍّ عليه السلام كذلك يقيناً، إلّا أنّهم كانوا في تقيّة، وما كان بإمكانهم أنْ يتظاهروا بعقيدتهم إلّا بهذه الطريقة، ثمّ إنّ جماعةً كبيرةً منهم باحوا بعقيدتهم، من رفض خلافة مَن تقدّم على أمير المؤمنين، والتكلّم فيه، كما جاء بترجمتهم.

ولا يخفى إنّ هذا التحقيق في أحوال المائة، الّذين ذكرهم السيّد طاب ثراه ـ إنّما جاء على ضوء كلمات القوم، وبغضّ النظر عمّا في كتب أصحابنا عنهم،

وإلّا فإنّ العديد منهم يعدّون من أخصّ أصحاب الأئمّة المعصومين، عليهم وعلى جدّهم صلوات ربّ العالمين.

قال السيّد:

«هذا آخر من أردنا ذكرهم في هذه العجالة، وهم مائة بطل من رجال الشيعة، كانوا حجج السُنّة وعيبة علوم الأُمّة، بهم حفظت الآثار النبوية، وعليهم مدار الصحاح والسُنن والمسانيد، ذكرناهم بأسمائهم، وجئنا بنصوص أهل السُنّة على تشيّعهم، والاحتجاج بهم... وأظنّ المعترضين سيعترفون بخطئهم في ما زعموه من أنّ أهل السُنّة لا يحتجّون برجال الشيعة... في سلف الشيعة ممّن يحتجّ أهل السُنّة بهم ـ غير الذي ذكرناهم ـ وانّهم أضعاف أضعاف تلك المائة عدداً، وأعلى منهم سنداً، وأكثر حديثاً، وأغزر علماً، وأسبق زمناً، وأرسخ في التشيّع قدماً، ألا وهم رجال الشيعة من الصحابة... وفي التابعين... ممّن يستغرق تفصيلهم المجلّدات الضخمة...»[1].

أقول:

وقد أوضحنا ـ ولله الحمد ـ مقاصد السيّد وشيّدنا مطالبه، بما لا مزيد عليه، ولا يدع مجالاً للمكابرة..

ومن المعلوم، إنّ التشيّع لعليٍّ عليه السلام بمعنى تقديمه على غيره من الصحابة والقول بإمامته وخلافته بعد رسول الله بلا فصل، إنّما يتحقّق بالاقتداء به واتّباعه والأخذ منه، وكذلك بالأئمّة المعصومين من بعده، عملاً بقول

(١) المراجعات: ١٠٤ ـ ١٠٥.

الرسول الأكرم: «إنّي تارك فيكم الثقلين: كتاب اللّه، وعترتي أهل بيتي، ما إنْ تمسّكتم بهما لن تضلّوا...»، وقوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: «مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح، من ركبها نجا ومن تخلّف عنها غرق»[1].

فالشيعة في أُصول الدين وما يجب الاعتقاد به من المبدأ وصفاته والمعاد، وفروعه من الأحكام الشرعية، من الحلال والحرام وغير ذلك، تبعٌ للكتاب المبين الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولباب مدينة العلم وأهل العصمة..

فإيمانهم بالرجعة ـ مثلاً ـ يرجع إلى الكتاب والسُنّة، وعملهم بالتقيّة ـ أحياناً ـ امتثالٌ لأمر اللّه ورسوله ـ وقد وجدنا إنّ أئمّة العامّة عملوا بها في مسألة خلق القرآن، كما رأينا إنّ جمعاً من الأعلام منهم يروون حديث الرجعة ويقولون بها ـ وهكذا في سائر الشؤون.

فالشيعة الإمامية أهل السُنّة النبوية حقيقةً، وهم المسلمون حقّاً، وهم أهل النجاة في الآخرة..

وعلى غيرهم إقامة الدليل القطعي على صحّة عقائدهم وأعمالهم وأقوالهم.. وأنّى لهم ذلك..

ومن شاء التفصيل فليرجع إلى كتب العقائد..

والحمد للّه ربّ العالمين.

هذا تمام الكلام في هذه المراجعة، وبه يتمّ الكلام في المبحث الأوّل من

---

(١) قد تقدّم البحث عن الحديثين سابقاً. وأمّا الرواية: «إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب اللّه وسُنّتي» كما في بعض كتب القوم فقد حقّقنا في رسالةٍ مفردةٍ أنْ لا سند لها، ولا يتمّ لها معنىً إلّا بالرجوع إلى أهل بيت الهدى. فراجع: **الرسائل العشر في الأحاديث الموضوعة في كتب السُنّة**.

كتاب **المراجعات**.

المبحث الثاني

في الإمامة العامّة

وهي الخلافة عن رسول الله

أقول:

كان المبحث الأوّل في: (إمامة المذهب) في الأُصول والفروع، وقد أورد السيّد فيه أدلّةً من الكتاب والسُنّة على وجوب الرجوع إلى أهل البيت عليهم السلام بعد رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم، في القضايا الإعتقادية والأحكام العملية والآداب والسُنن الشرعية، وأشار إلى حكم العقل في الباب. في نهاية المراجعة ١٨ بقوله: «دعنا من نصوصهم وبيّناتهم، وأنظر إليهم بقطع النظر عنها، فهل تجد فيهم قصوراً في علم أو عملٍ أو تقوىً عن الإمام الأشعري أو الأئمّة الأربعة أو غيرهم، وإذا لم يكن فيهم قصور، فبمَ كان غيرهم أولى بالاتّباع وأحقُّ بأنْ يطاع؟!»...[1].

هذا، وقد تقرّر عندنا وعند الجمهور قبح تقدُّم المفضول على الفاضل، الأمر الذي أذعن به حتّى ابن تيميّة[2].

وعنوان المبحث الثاني: (الإمامة العامّة وهي الخلافة عن رسول اللّٰه) وفي هذا العنوان إشارة إلى مطلبين:

* أحدهما: تعريف الإمامة؛ فقد اتّفق الفريقان على أنّ الإمامة رئاسة عامّة

---

(١) المراجعات: ١٠٨.

(٢) منهاج السُنّة ٦: ٤٧٥.

في أُمور الدين والدنيا لشخصٍ من الأشخاص نيابة عن النبيّ[١]..

فالإمامة رئاسة عامّة في أُمور الدين والدنيا، وزعامة مطلقة في جميع شؤون الأُمّة المادّية والمعنويّة، وهي نيابة عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم؛ فيكون للإمام كلّ ما كان للنبيّ من المنازل والحالات والصفات، إلّا النبوّة.

* **والآخر**: المرادفة بين «الإمامة العامّة» و«الخلافة الكبرى» و«الولاية المطلقة»..

فالخليفة عن رسول الله لابُدّ وأن تتوفرّ فيه كلّ ما يعتبر فيه من الصفات والحالات، وحينئذٍ يجب على الأُمّة الاقتداء به في كلّ الأُمور، والإطاعة له في كلّ ما يأمر به أو ينهى عنه، وتنفذ فيهم جميع تصرّفاته، ولا يجوز لأحدٍ الاعتراض عليه في شيء من ذلك.

وممّا ذكرنا يظهر أنّ «الحكومة» شأنٌ من شؤون الإمام، ومن الواجب على أفراد الأُمّة أن يتعاونوا معه في القيام بمهامّها، لينالوا بذلك الخير والفلاح في الدنيا والآخرة.

فموضوع هذا المبحث هو: «إمامة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم مباشرةً».

قال السيّد ـ رحمه الله ـ:

«إنّ من أحاط علماً بسيرة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم في تأسيس دولة

---

(١) انظر من كتب أصحابنا: مناهج اليقين في أُصول الدين: ٢٨٩، النافع يوم العشر: ٤٠، **شوارق الإلهام في شرح تجريد الكلام**، وغيرها..

ومن كتب الجمهور: **شرح المواقف، شرح المقاصد**؛ في أوّل مباحث الإمامة.

الإسلام، وتشريع أحكامها، وتمهيد قواعدها، وسنّ قوانينها، وتنظيم شؤونها عن الله عزّوجلّ. يجد عليّاً وزير رسول الله في أمره، وظهيره على عدوّه، وعيبة علمه، ووارث حكمه، وولي عهده، وصاحب الأمر من بعده..

ومن وقف على أقوال النبيّ وأفعاله، في حلّه وترحاله صلّى الله عليه وآله وسلّم، يجد نصوصه في ذلك متواترةً متوالية، من مبدإ أمره إلى منتهى عمره»[1].

أقول:

فهذا موضوع المبحث الثاني.

وأمّا بالنسبة إلى غير عليّ عليه السلام، فقد نصّ كبار أئمّة القوم على عدم النصّ على إمامة أبي بكر وولايته وخلافته بعد رسول الله؛ قال القاضي العضد الإيجي: «إنّ طريقه إمّا النصّ أو الإجماع، أمّا النصّ فلم يوجد»[2].

وقد اكتفى السيّد لإثبات المدّعى بذكر عدّة نصوص، مع التعرّض لشبهات الخصوم بشأنها، والجواب عنها، بحيث يصلح كلّ واحد من تلك النصوص لأنْ يكون دليلاً على الإمامة العامّة حتّى لو لم يكن دليل غيره، ومن هنا، فقد استغرق كلّ واحدٍ منها عدّة مراجعات:

---

(١) المراجعات: ١٠٩.

(٢) كتاب المواقف: ٦٠٥.

المراجعة (٢٠) ـ (٢٥)
نصُّ الدار يوم الإنذار

قال السيّد:

«وحسبك منها ما كان في مبدإ الدعوة الإسلامية قبل ظهور الإسلام بمكّة، حين أنزل الله تعالى عليه: ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾، فدعاهم إلى دار عمّه، وهم يومئذ أربعون رجلاً، يزيدون رجلاً أو ينقصونه، وفيهم أعمامه أبو طالب وحمزة والعبّاس وأبو لهب، والحديث في ذلك من صحاح السُنن المأثورة، وفي آخره قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم:

يا بني عبدالمطلب! إنّي ـ والله ـ ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل ممّا جئتكم به، جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله أنْ أدعوكم إليه، فأيّكم يؤازرني على أمري هذا؟!

فقال عليّ وكان أحدثهم سناً: أنا يا نبيّ الله أكون وزيرك عليه.

فأخذ رسول الله برقبة علي، وقال: إنّ هذا أخي ووصيّي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا. فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع. انتهى.

أخرجه بهذه الألفاظ كثير من حفظة الآثار النبوية، كابن إسحاق، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، وأبي نعيم، والبيهقي في سُننه وفي دلائله، والثعلبي والطبري في تفسير سورة الشعراء من تفسيريهما الكبيرين.

وأخرجه الطبري أيضاً في الجزء الثاني من كتابه: **تاريخ الأمم والملوك**[١].

وأرسله ابن الأثير إرسال المسلّمات في الجزء الثاني من **كامله**[٢]، عند ذكره أمر الله نبيّه بإظهار دعوته.

وأبو الفداء في الجزء الأوّل من **تاريخه**[٣]، عند ذكره أوّل من أسلم من الناس.

ونقله الإمام أبو جعفر الإسكافي المعتزلي في كتابه: **نقض العثمانية**، مصرّحاً بصحّته[٤].

وأورده الحلبي في باب استخفائه صلّى الله عليه وآله وسلّم وأصحابه في دار الأرقم[٥]، من سيرته المعروفة.

---

(١) ص ٣٢٠ـ٣٢٢، بطرق مختلفة.

(٢) ص ٦٠.

(٣) ص ١١٦.

(٤) كما في ص ٢٤٤ من المجلّد ١٣ من **شرح نهج البلاغة** لابن أبي الحديد، طبع مصر. أمّا كتاب **نقض العثمانية**، فإنّه ممّا لا نظير له، فحقيق بكلّ بحّاث عن الحقائق أن يراجعه، وهو موجود في ص ٢١٥ وما بعدها إلى ص ٢٩٥ من المجلّد ١٣ من **شرح النهج**، في شرح آخر الخطبة القاصعة.

(٥) راجع الصفحة الرابعة من ذلك الباب، أو ص ٢٨٣ من الجزء الأوّل من السيرة الحلبية. ولا قسط لمجازفة ابن تيميّة وتحكّماته التي أوحتها إليه عصبيته المشهورة.
وهذا الحديث أورده الكاتب الاجتماعي المصري محمّد حسين هيكل، فراجع العمود الثاني من الصفحة الخامسة من ملحق عدد ٢٧٥١ من جريدته (السياسة) الصادر في ١٢ ذي القعدة سنة ١٣٥٠. تجده مفصّلاً. وإذا راجعت العمود الرابع من صفحة ٦ من ملحق عدد ٢٧٨٥ من (السياسة) تجده ينقل هذا الحديث عن كلّ من: مسلم في صحيحه، وأحمد في مسنده، وعبدالله بن أحمد في زيادات المسند، والهيثمي في مجمع الزوائد، وابن قتيبة في ←

وأخرجه بهذا المعنى مع تقارب الألفاظ غير واحد من أثبات السُنّة وجهابذة الحديث، كالطحاوي، والضياء المقدسي في **المختارة**، وسعيد بن منصور في **السُنن**.

وحسبك ما أخرجه أحمد بن حنبل من حديث عليّ في ص ١٧٨ وفي ص ٢٥٧ من الجزء الأوّل من **مسنده**، فراجع.

وأخرج في أوّل ص ٥٤٤ من الجزء الأوّل من **مسنده** أيضاً حديثاً جليلاً عن ابن عبّاس يتضمّن هذا النصّ في عشر خصائص ممّا امتاز به عليّ على من سواه.

وذلك الحديث الجليل أخرجه النَسائي أيضاً عن ابن عبّاس في ص ٥٢ من **خصائصه العَلَوية**، والحاكم في ص ١٣٢ من الجزء الثالث من **صحيحه المستدرك**، وأخرجه الذهبي في **تلخيصه** معترفاً بصحّته.

ودونك الجزء السادس [١٣] من كتاب **كنز العمّال**، فإنّ فيه التفصيل[1].

← **عيون الأخبار**، وأحمد بن عبد ربّه في **العقد الفريد**، وعمرو بن بحر الجاحظ في رسالته عن بني هاشم، والإمام أبي إسحاق الثعلبي في تفسيره..

قلت: ونقل هذا الحديث جرجس الانكليزي في كتابه الموسوم **مقالة في الإسلام**، وقد ترجمه إلى العربية ذلك الملحد البروتستانتي الذي سمّى نفسه بهاشم العربي، والحديث تجده في صفحة ٧٩ من ترجمة المقالة في الطبعة السادسة.

ولشهرة هذا الحديث ذكره عدّة من الإفرنج في كتبهم الفرنسية والانكليزية والألمانية، وأختصره توماس كارليل في كتابه **الأبطال**.

(١) راجع منه: الحديث ٣٦٣٧١ في ص ١١٤ تجده منقولاً عن ابن جرير.. والحديث ٣٦٤٠٨ في ص ١٢٨ تجده منقولاً عن أحمد في مسنده، والضياء المقدسي في المختارة، والطحاوي، وابن جرير وصحّحه.. والحديث ٣٦٤١٩ في ص ١٣١ تجده منقولاً عن ←

وعليك بـ: **منتخب الكنز وهو مطبوع في هامش مسند الإمام أحمد**، فراجع منه ما هو في هامش ص ٤١ إلى ص ٤٣ من الجزء الخامس تجد التفصيل؛ وحسبنا هذا ونعم الدليل[١].

تصحيح هذا النصّ:

لولا اعتباري صحّته من طريق أهل السُنّة ما أوردته هنا.

على أن ابن جرير، والإمام أبا جعفر الإسكافي، أرسلا صحّته إرسال المسلّمات[٢].

وقد صحّحه غير واحد من أعلام المحقّقين.

وحسبك في تصحيحه ثبوته من طريق الثقات الأثبات، الّذين احتجّ بهم أصحاب الصحاح بكلّ ارتياح.

ودونك ص ١٧٨ من الجزء الأوّل من **مسند أحمد**، تجده يخرج هذا

← ابن إسحاق، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، وأبي نعيم، والبيهقي في **شعب الإيمان** وفي **الدلائل**.. والحديث ٣٦٤٦٥ ص ١٤٩ تجده منقولاً عن ابن مردويه.. والحديث ٣٦٥٢٠ في ص ١٧٤ تجده منقولاً عن أحمد في مسنده، وابن جرير، والضياء في **المختاره**..

ومن تتّبع **كنز العمّال** وجد هذا الحديث في أماكن أُخر شتّى. وإذا راجعت ص ٢٥٥ من المجلّد الثالث من **شرح النهج** للإمام المعتزلي الحديدي، أو أواخر شرح الخطبة القاصعة منه، تجد هذا الحديث بطوله.

(١) المراجعات: ١١٠ ـ ١١٢.

(٢) راجع: الحديث ٣٦٤٠٨ من أحاديث **الكنز** في ص ١٢٨ من جزئه الثالث عشر تجد هناك تصحيح ابن جرير لهذا الحديث. وإذا راجعت من **منتخب الكنز** ما هو في أوائل هامش ص ٤٣ من الجزء ٥ من **مسند أحمد** تجد تصحيح ابن جرير لهذا الحديث أيضاً.

أمّا أبو جعفر الإسكافي فقد حكم بصحّته جزماً في كتابه **نقض العثمانية**. فراجع ما هو موجود في ص ٢٤٤ من المجلّد ١٣ من **شرح نهج البلاغة** للحديدي، طبع مصر.

الحديث عن أسود بن عامر[١]، عن شريك[٢]، عن الأعمش[٣]، عن المنهال[٤]، عن عباد بن عبدالله الأسدي[٥]، عن عليّ مرفوعاً.

وكلّ واحد من سلسلة هذا السند حجّة عند الخصم، وكلّهم من رجال الصحاح بلاكلام، وقد ذكرهم القيسراني في كتابه **الجمع بين رجال الصحيحين**؛ فلا مندوحة عن القول بصحّة الحديث.

على أنّ لهم فيه طرقاً كثيرة يؤيّد بعضها بعضاً، وإنّما لم يخرجه الشيخان وأمثالهما؛ لأنّهم رأوه يصادم رأيهم في الخلافة، وهذا هو السبب في إعراضهم عن كثير من النصوص الصحيحة، خافوا أن تكون سلاحاً للشيعة، فكتموها وهم يعلمون..

وإنّ كثيراً من شيوخ أهل السُنّة ـ عفا الله عنهم ـ كانوا على هذه الوتيرة، يكتمون كلّ ما كان من هذا القبيل، ولهم في كتمانه مذهب معروف، نقله عنهم الحافظ ابن حجر في **فتح الباري**.

وعقد البخاري لهذا المعنى باباً في أواخر كتاب العلم من الجزء الأوّل من

---

(١) احتجّ به البخاري ومسلم في صحيحيهما، وقد سمع شعبة عندهما، وسمع عبدالعزيز بن أبي سلمة عند البخاري،، وسمع عند مسلم زهير بن معاوية. وحمّاد بن سلمة، روى عنه في **صحيح البخاري** محمّد بن حاتم بن بزيع، وروى عنه في **صحيح مسلم** هارون بن عبدالله، والناقد، وابن أبي شيبة، وزهير.

(٢) احتجّ به مسلم في **صحيحه**، كما أوضحناه عند ذكره في المراجعة ١٦.

(٣) احتجّ به البخاري ومسلم في صحيحيهما، كما بيّناه عند ذكره في المراجعة ١٦.

(٤) احتجّ به البخاري، كما أوضحناه عند ذكره في المراجعة ١٦.

(٥) هو عباد بن عبدالله بن الزبير بن العوّام القرشي الأسدي، احتجّ به البخاري ومسلم في صحيحيهما، سمع أسماء وعائشة بنتي أبي بكر، وروى عنه في الصحيحين ابن أبي مليكة، ومحمّد بن جعفر بن الزبير، وهشام بن عروة.

صحيحه، فقال[١]: (الباب من خصّ بالعلم قوماً دون قوم).

ومن عرف سريرة البخاري تجاه أمير المؤمنين وسائر أهل البيت، وعلم أنّ يراعته ترتاع من روائع نصوصهم، وأنّ مداده ينضب عن بيان خصائصهم، لا يستغرب إعراضه عن هذا الحديث وأمثاله، ولا حول ولا قوّة إلّا باللّه العليّ العظيم.

الوجه في احتجاجنا بهذا الحديث.

الخلافة الخاصّة منفيّة بالإجماع.

النسخ هنا محال.

إنّ أهل السُنّة يحتجّون في إثبات الإمامة بكلّ حديث صحيح، سواء كان متواتراً أو غير متواتر، فنحن نحتجّ عليهم بهذا لصحّته من طريقهم، إلزاماً لهم بما ألزموا به أنفسهم، وأمّا استدلالنا به على الإمامة فيما بيننا، فإنّما هو لتواتره من طريقنا كما لا يخفى.

ودعوى: أنّه إنّما يدلّ على أنّ عليّاً خليفة رسول اللّه في أهل بيته خاصّة، مردودة بأنّ كلّ من قال بأنّ عليّاً خليفة رسول اللّه في أهل بيته، قائل بخلافته العامّة، وكلّ من نفى خلافته العامّة، نفى خلافته الخاصّة، ولا قائل بالفصل، فما هذه الفلسفة المخالفة لإجماع المسلمين؟!

وما نسيت فلا أنسَ القول بنسخه، وهو محال عقلاً وشرعاً، لأنّه من النسخ قبل حضور زمن الابتلاء كما لا يخفى، على أنّه لا ناسخ هنا إلّا ما زعمه من إعراض النبيّ عن مفاد الحديث..

---

(١) في ص ٦٧.

وفيه: إنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لم يعرض عن ذلك، بل كانت النصوص بعده متوالية ومتواترة، يؤيّد بعضها بعضاً، ولو فرض أن لا نصّ بعده أصلاً، فمن أين علم إعراض النبيّ عن مفاده، وعدوله عن مؤدّاه؟! ﴿إن يتبعون إلّا الظنّ وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربّهم الهدى﴾[1]، والسلام».

أقول:

يقع الكلام في هذا المقام في جهات:

● الجهة الأُولى: في متن الحديث ورواته.

لقد روى الشيخ علي المتّقي الهندي هذا الحديث في كتاب **كنز العمّال** بعدّة ألفاظٍ، عن جمعٍ كثيرٍ من أئمّة الحديث، ونحن نورد هنا محلّ الحاجة، ومن أراد النصوص الكاملة فليرجع إليه:

(٣٦٤٠٨) ـ «... عن عليٍّ، قال: لمّا نزلت هذه الآية ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾[2] جمع النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من أهل بيته، فاجتمع ثلاثون، فأكلوا وشربوا، فقال لهم: من يضمن عنّي ديني ومواعيدي ويكون معي في الجنّة ويكون خليفتي في أهلي؟ وقال رجل: يا رسول الله؟ أنت كنت بحراً، من يقوم بهذا؟! ثمّ قال الآخر. فعرض هذا على أهل بيته واحداً واحداً.

فقال عليّ: أنا.

---

(١) سورة النجم ٥٣: ٢٣.

(٢) سورة الشعراء ٢٦: ٢١٤.

حم، وابن جرير وصحّحه، والطحاوي، والضياء»[١].

(٣٦٤١٩) ـ«... عن عليٍّ، قال: لمّا نزلت هذه الآية على رسول الله ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾... تكلّم النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم فقال: يا بني عبدالمطّلب! إنّي ـ والله ـ ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل ما جئتكم به، إنّي قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله أن أدعوكم إليه، فأيّكم يؤازرني على أمري هذا[٢]؟

فقلت ـ وأنا أحدثهم سنّاً وأرمصهم عيناً وأعظمهم بطناً وأحمشهم ساقاً ـ: أنا يا نبيّ الله أكون وزيرك عليه.

فأخذ برقبتي فقال: إنّ هذا أخي ووصيّي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا. فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع وتطيع لعليّ.

ابن إسحاق، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، وأبونعيم والبيهقي معاً في الدلائل»[٣].

(٣٦٤٦٥) ـ«... عن عليّ، قال: لمّا نزلت هذه الآية ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾ دعا بني عبدالمطّلب... ثمّ قال لهم ـ ومدّ يده ـ: من يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي ووليّكم من بعدي؟!

---

(١) كنز العمّال ١٣: ١٢٨ ـ ١٢٩، و«حم»: رمز أحمد في المسند، و«الضياء»: هو المقدسي صاحب كتاب المختارة.

(٢) وفي تفسير البغوي ٤: ٢٧٨ ـ الملتزم فيه بالصحّة ـ توجد هنا إضافة: «ويكون أخي ووصيّي وخليفتي فيكم».

(٣) كنز العمّال ١٣: ١٣١ ـ ١٣٣.

فمددت وقلت: أنا أبايعك، وأنا يومئذٍ أصغر القوم، عظيم البطن، فبايعني على ذلك... (قال:) وذلك الطعام أنا صنعته.

ابن مردويه»[١].

(٣٦٥٢٠) ـ«... عن عليٍّ إنّه قيل له: كيف ورثت ابن عمّك دون عمّك؟!

فقال: جمع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بني عبدالمطّلب... فقال: يا بني عبدالمطّلب! إنّي بعثت إليكم خاصّة وإلى الناس عامّةً، وقد رأيتم من هذه الآية ما رأيتم، فأيّكم يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي ووارثي؟ فلم يقم إليه أحد، فقمت إليه ـ وكنت من أصغر القوم ـ فقال: اجلس، ثمّ قال ثلاث مرّات. كلّ ذلك أقوم إليه فيقول لي: اجلس. حتّى كان في الثالثة ضرب بيده على يدي. قال: فلذلك ورثت ابن عمّي دون عمّي.

حم، وابن جرير، والضياء»[٢].

أقول:

وهذا سند الرواية الأُولى ـ التي رواها المتّقي برقم (٣٦٤٠٨) عن أحمد، وابن جرير وصحّحه، والطحاوي، والضياء ـ في مسند أحمد: «أسود بن عامر، ثنا شريك، عن الأعمش، عن المنهال، عن عباد بن عبدالله الأسدي، عن عليٍّ»[٣].

وهذا سند الرواية الأخيرة ـ التي رواها برقم (٣٦٥٢٠) عن أحمد، وابن جرير، والضياء ـ في مسند أحمد: «عفّان، ثنا أبو عوانة، عن عثمان بن المغيرة، عن

---

(١) كنز العمّال ١٣: ١٤٩.

(٢) كنز العمّال ١٣: ١٧٤.

(٣) مسند أحمد ١: ١٧٨.

أبي صادق، عن ربيعة بن ناجذ، عن عليٍّ رضي الله عنه، قال: جمع رسول اللّـه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم بني عبدالمطّلب...»[١].

وقد أخرج الحافظ الهيثمي الرواية الأُولى، ثمّ قال: «رواه احمد، ورجاله ثقات»[٢].

وأخرج النَسائي أيضاً الرواية الأخيرة ـ بسند أحمد بن حنبل نفسه ـ في **خصائص** سيّدنا أمير المؤمنين عليه السلام[٣]، وأهل العلم يعلمون بأنّ هذا الكتاب جزء من **سنن** النَسائي.. ولا يخفى عليهم أيضاً صحّة السند المذكور.

وأخرجه الهيثمي: «عن عليٍّ، قال: لمّا نزلت ﴿**وأنذر عشيرتك الأقربين**﴾، قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: يا عليّ! اصنع رجل شاةٍ بصاع من طعام وأجمع لي بني هاشم... فأكلوا وشربوا، فبدرهم رسول اللّه فقال: أيّكم يقضي عنّي ديني؟ قال: فسكت وسكت القوم. فأعاد رسول اللّـه المنطق. فقلت: أنا يا رسول اللّه. فقال: أنت يا عليّ، أنت يا عليّ.

رواه البزّار ـ واللفظ له ـ وأحمد باختصار، والطبراني في الاوسط باختصارٍ أيضاً، ورجال أحمد وأحد إسنادي البزّار رجال الصحيح غير شريك وهو ثقة»[٤].

أقول:

فهذه نصوص الحديث، وهؤلاء رواته..

---

(١) مسند أحمد ١: ٢٥٧.

(٢) مجمع الزوائد ٨: ٣٠٢.

(٣) خصائص أمير المؤمنين عليّ: ٩٩ ح ٦٦.

(٤) مجمع الزوائد ٨: ٣٠٢.

أمّا من حيث السند، فقد رأيت كيف ينصّون على صحّته..

وأمّا من حيث الدلالة، فكلُّ لفظٍ من ألفاظه دليل على إمامة عليٍّ عليه السلام بعد رسول الله، وهو بمجموع ألفاظه من أقوى النصوص سنداً ودلالةً على ذلك.

ويضاف إلى جهة السند:

١ ـ الحديث من روايات **تفسير الطبري**، وابن أبي حاتم الرازي، والبغوي، وقد احتجَّ ابن تيميّة في **منهاج السُّنّة** بهذه الكتب[١]، ووصف الطبري وابن أبي حاتم ـ في جماعةٍ من المفسّرين ـ بأنّهم: «لم يذكروا الموضوعات»[٢]، وبأنّهم: «الّذين لهم في الإسلام لسان صدق، وتفاسيرهم متضمّنة للمنقولات التي يعتمد عليها في التفسير»[٣].

٢ ـ الحديث من روايات كتاب **المختارة** للضياء المقدسي، وهو ممّن التزم بالصحّة، بل قال الحافظ ابن حجر ـ لإثبات صحّة أحد الأحاديث ـ: «قلت: وأخرجه الضياء في **المختارة** من **المعجم الكبير** للطبراني... (قال:) وابن تيميّة يصرّح بأنّ أحاديث **المختارة** أصحّ وأقوى من أحاديث **المستدرك**»[٤].

٣ ـ الحديث من جملة الفضائل العشر المختصّة بأمير المؤمنين عليه السلام، في الصحيح عن ابن عبّاس، وسيأتي الكلام حوله بالتفصيل.

---

(١) انظر احتجاجه بتفسير البغوي في: منهاج السُّنّة ١: ٤٥٧.

(٢) منهاج السُّنّة ٧: ١٣.

(٣) منهاج السُّنّة ٧: ١٧٨ ـ ١٧٩.

(٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٧: ٢١٧.

● الجهة الثانية: في النظر في كلام ابن تيميّة:

والآن فلننظر في كلام ابن تيميّة حول هذا الحديث، وهذا نصّه:

«هذا الحديث ليس في شيء من كتب المسلمين التي يستفيدون منها علم النقل، لا في الصحاح ولا في المسانيد والسُنن والمغازي والتفسير التي يذكر فيها الإسناد الذي يُحتجّ به، وإذا كان في بعض كتب التفسير التي ينقل منها الصحيح والضعيف، مثل تفسير الثعلبي والواحدي والبغوي بل وآبن جرير وأبن أبي حاتم، لم يكن مجرّد رواية واحدٍ من هؤلاء دليلاً على صحّته....

(قال:) إنّ هذا الحديث كذب عند أهل المعرفة بالحديث، فما من عالمٍ يعرف الحديث إلّا وهو يعلم أنّه كذب موضوع، ولهذا لم يروه أحد منهم في الكتب التي يرجع إليها في المنقولات، لأنّ أدنى من له معرفة بالحديث يعلم أنّ هذا كذب....

(قال:) وقد رواه ابن جرير والبغوي بإسنادٍ فيه عبدالغفّار بن القاسم بن فهد أبو مريم الكوفي، وهو مجمع على تركه... ورواه ابن أبي حاتم، وفي إسناده عبدالله بن عبدالقدّوس، وهو ليس بثقة....

(قال:) إن بني عبدالمطّلب لم يبلغوا أربعين رجلاً حين نزلت هذه الآية....

(قال:) ليس بنو هاشم معروفين بمثل هذه الكثرة في الأكل، ولا عرف فيهم من كان يأكل جذعةً، ولا يشرب فرقاً....

(قال:) إنّ الذي في الصحاح من نزول هذه الآية غير هذا..»[1].

---

(١) منهاج السُنّة ٧: ٢٩٩ ـ ٣٠٧.

أقول:

أوّلاً: إنّ هذا الحديث موجود في **سُنن النَسائي**[١]، **ومسند أحمد، ومسند البزّار، وفي المعجم الأوسط** للطبراني، **والمختارة** للضياء، وغيرها من كتب الحديث... كما عرفت.

ورواه ابن إسحاق صاحب **المغازي**..

وهو في كثير من التفاسير المعتمدة.

وعرفت أنّ عدّةً من أسانيده صحيحة، باعتراف الحافظ الهيثمي، الذي هو عندهم من نقّاد الحديث، وأنّ جمعاً من أكابرهم يقولون بصحّته.. وأنّ البيهقي وأبا نعيم الأصبهاني يجعلان القضية من **دلائل النبوّة**.

فكلام ابن تيميّة يشتمل على أكاذيب لاكذبة واحدة.

وثانياً: قد عرفت أنّ غير واحدٍ من أسانيده الصحيحة ليس فيه «عبدالغفّار ابن القاسم» ولا «عبدالله بن عبدالقدّوس».

وثالثاً: إنّ «عبدالغفّار بن القاسم» ليس بمجمعٍ على تركه، بل هو مختلف فيه..

قال الحافظ ابن حجر: «قال أبو حاتم: ليس بمتروكٍ، وكان من رؤساء الشيعة»[٢].

ونقلوا عن شعبة بن الحجّاج أنّه كان يروي عنه، ويثني عليه، ويقول: لم أرَ أحفظ منه[٣].

---

(١) السُنن الكبرى ٥: ١٢٥: ٨٤٥١.

(٢) تعجيل المنفعة: ٢٩٧.

(٣) تعجيل المنفعة: ٢٩٧.

وعن ابن عقدة أنّه كان يثني عليه ويطريه؛ قال ابن عدي: وتجاوز الحدّ في مدحه حتّى قال: لو انتشر علم أبي مريم وخرّج حديثه لَما احتاج الناس إلى شعبة. قال ابن عدي: وإنّما مال إليه ابن عقدة هذا الميل لإفراطه في التشيّع[١].

قلت: وإنّما تكلّم من تكلّم في أبي مريم، لأنّه كان يحدّث ببلايا عثمان وعائشة[٢].

وقد بحثنا سابقاً عن هذا الموضوع بالتفصيل، وذكرنا أنّ في رجال الصحاح من يتكلّم في الشيخين فضلاً عن عثمان، وأنّ التشيّع أو الرفض غير مضرٍّ بالوثاقة... فلا نعيد.

ورابعاً: إنّ «عبدالله بن عبدالقدّوس» من رجال البخاري في التعاليق، ومن رجال الترمذي، وأخرج له أبو داوُد، وذكره ابن حبّان في الثقات..

وقال البخاري: هو في الأصل صدوق إلّا أنّه يروي عن أقوامٍ ضعاف، وقال يحيى بن المغيرة: أمرني جرير أنْ أكتب عنه حديثاً، وقال ابن عدي: عامّة ما يرويه في فضائل أهل البيت[٣].

وهذا هو الذنب الوحيد!! ولذا قال الحافظ في التقريب: «صدوق رمي بالرفض»[٤].

وقد تقدّم أنّ الرفض غير مضرّ.

وخامساً: إنّ التشكيك في صحّة الحديث بأنّ بني عبدالمطّلب ما كانوا

---

(١) الكامل ـ لابن عدي ـ ٧: ١٨.

(٢) تعجيل المنفعة: ٢٩٧.

(٣) تهذيب التهذيب ٥: ٢٦٥.

(٤) تقريب التهذيب ١: ٤٣٠.

يبلغون الأربعين، وأنّهم ماكانوا بهذا القدر يأكلون، لا يُصغى إليه، ولا رواج له عند مَن يفهمون..

وكذلك المعارضة بما ورد في بعض كتبهم في شأن نزول الآية، فالحديث الذي نستند إليه متفق عليه، ولا يعارضه ما انفردوا به، كما لا يخفى على أهل الدراية.

فالحقّ مع السيّد في قوله عن ابن تيميّة: «ولا قسط لمجازفة ابن تيميّة وتحكّماته التي أوحتها إليه عصبيته المشهورة».

● الجهة الثالثة: في دفع الشبهات.

ولبعض علماء القوم ـ من المتقدّمين والمتأخّرين ـ شبهات في هذا الاستدلال، وإن كانت واضحة السقوط:

١ ـ «في مسند أحمد: (ويكون خليفتي) غير موجود، بل هو من إلحاقات الرفضة»، قاله ابن روزبهان في الردّ على العلّامة الحلّي[١].

قلت:

قد عرفت أنّه موجود في مسند أحمد بن حنبل، كغيره من المصادر.

٢ ـ هذا الحديث غير متواتر، والإمامية لا يستدلّون في الإمامة إلّا بالمتواتر؛ لأنّها عندهم من أُصول الدين.

٣ ـ هناك احتمال كونه منسوخاً.

٤ ـ غاية ما يدلّ عليه كون عليٍّ خليفة له في أهل بيته.

---

(١) انظر: دلائل الصدق ٢: ٣٥٩.

وهذه الشبهات أوردها السيّد، وأجاب عنها، فلا نكرّر.

● الجهة الرابعة: في محاولات أُخرى.

وإذْ لا سبيل للطعن في متن الحديث، ولا في سنده، ولا في مدلوله المصادم لرأيهم في الخلافة والهادم لأساس عقيدتهم، فلا بدّ من الكتمان والإخفاء بشتّى الأنحاء..

إمّا بعدم الذكر؛ وهذا ما سلكه الكثيرون منهم في الموارد المختلفة، ومشى عليه هنا غير واحدٍ، كبعض المعاصرين، من أمثال محمّد سعيد رمضان البوطي، صاحب كتاب **فقه السيرة النبوية**، فإنّه كتب السيرة النبوية كما شاء له هواه، وقد سكت عن هذه القضية من الأساس.

وممّا يشهد بقول السيّد: «وإنّ كثيراً من شيوخ أهل السُنّة عفا اللّه عنهم كانوا على هذه الوتيرة، يكتمون كلّ ما كان من هذا القبيل، ولهم في كتمانه مذهب معروف» تصريحهم بالكتمان بلا أيّ خجلٍ ووجل.. فمثلاً:

* يقول ابن هشام في مقدّمة **السيرة**: «وتارك بعض ما ذكره ابن إسحاق في هذا الكتاب... وأشياء بعضها يشنع الحديث به، وبعضٌ يسوء بعض الناس ذكره»..

ثمّ يقول ـ ضمن عنوان: «مباداة رسول اللّه قومه وما كان منهم» ـ: «ثمّ إنّ اللّه عزّوجلّ أمر رسوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أنْ يصدع بما جاءه منه، وأنْ يباديَ الناس بأمره وأنْ يدعو إليه..

وكان بين ما أخفى رسول اللّه أمره وأستتر به إلى أنْ أمره اللّه تعالى بإظهار دينه ثلاث سنين ـ في ما بلغني ـ من مبعثه، ثمّ قال اللّه تعالى له: ﴿**فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين**﴾، وقال تعالى: ﴿**وأنذر عشيرتك الأقربين * وأخفض جناحك**

لمن اتّبعك من المؤمنين﴾[١] ﴿وقل إنّي أنا النذير المبين﴾[٢]»[٣].

قلت:

فقارن بين هذا وما رويناه عن المتّقي، عن ابن إسحاق، وما سننقله عن البيهقي راوياً عنه!! لترى أن ابن إسحاق يروي لكنّ ابن هشام يكتم روايته، والبيهقي يحرّفه!!

* ويقول الطبري: «وذكر هشام، عن أبي مخنف، قال: وحدّثني يزيد بن ظبيان الهمداني: إنّ محمّد بن أبي بكر كتب إلى معاوية بن أبي سفيان لمّا ولي، فذكر مكاتبات جرت بينهما، كرهت ذكرها، لِما فيه ممّا لا يحتمل سماعها العامّة»[٤]..

وسيأتي أنّ الطبري وضع في تفسيره كلمة: «كذا وكذا» بدل ألفاظ حديث الدار[٥].

* ويقول ابن الأثير في حوادث سنة ٣٠: «وفي هذه السنة كان ما ذكر في أمر أبي ذرّ وإشخاص معاوية إيّاه من الشام إلى المدينة. وقد ذكر في سبب ذلك أُمور كثيرة... كرهت ذكرها»[٦].

أو بالتحريف؛ ولهم فيه طرق:

---

(١) سورة الشعراء ٢٦: ٢١٤ و٢١٥.

(٢) سورة الحجر ١٥: ٨٩.

(٣) السيرة النبوية ـ لابن هشام ـ ١: ٢٨٠.

(٤) تاريخ الطبري ٤: ٥٥٧.

(٥) اللّهم إلّا أنْ تكون هذه الخيانة من غيره.

(٦) الكامل في التاريخ ٣: ١١٣.

منها: وضع كلمة: «كذا وكذا» بدل الكلام؛ كما صنع البخاري[١] في قضيةٍ مذكورةٍ بتمامها في **صحيح مسلم**[٢]، وكما صنع أبو عبيد بكلام أبي بكر في تمنّياته في آخر حياته[٣]، وله نظائر كثيرة.

ومنها: وضع كلمة: «لأفعلنَّ ولأفعلنَّ» في موضع التهديد الصريح؛ كما فعله ابن عبدالبرّ وجماعة، في كلام عمر لمّا هجموا على بيت الزهراء الطاهرة[٤].

ومنها: وضع كلمة: «رجل» أو: «فلان» في موضع الاسم الصريح؛ كما في نقل الهيثمي كلام أبي سفيان في النبيّ صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم وأُسرته[٥]، وقد جاء اسمه صريحاً في رواية ابن عدي[٦].

ومنها: بتر الخبر؛ كما في رواية البيهقي حديث الدار عن شيخه الحاكم النيسابوري، عن طريق ابن إسحاق، وهذا نصّه:

«أخبرنا محمّد بن عبداللّٰه الحافظ، قال: حدّثنا أبو العبّاس محمّد بن يعقوب، قال: حدّثنا أحمد بن عبدالجبّار، قال: حدّثنا يونس بن بكير، عن محمّد بن إسحاق، قال: فحدّثني من سمع عبداللّٰه بن الحارث بن نوفل وأستكْتمني اسمه، عن ابن عبّاس، عن عليّ بن أبي طالب رضي اللّٰه عنه، قال: «لمّا نزلت هذه الآية على رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: **﴿وأنذر عشيرتك الأقربين * واخفض جناحك لمن اتّبعك من المؤمنين﴾**، قال رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: عرفت أنّي إن

---

(١) صحيح البخاري ٣: ٥١٣ / ٥٣٥٨.

(٢) صحيح مسلم ٣: ٢٨٢ / ١٧٥٧.

(٣) كتاب الأموال: ١٤٤.

(٤) الاستيعاب ٣: ٩٧٥.

(٥) مجمع الزوائد ٨: ٢١٥.

(٦) الكامل ـ لابن عدي ـ ٣: ٢٨.

بادَأتُ بها قومي رأيت منهم ما أكره، فصمتُّ عليها فجاءني جبريل عليه السلام فقال لي: يا محمّد! إنّك إن لم تفعل ما أمرك به رَبُّكَ عذَّبك ربّك.

قال عليٌّ: فدعاني فقال: يا عليّ! إنّ اللّه قد أمرني أن أنذر عشيرتي الأقربين فعرفت أنّي إن بادَأتُهم بذلك رأيت منهم ما أكره، فصمتُّ عن ذلك، ثمّ جاءني جبريل عليه السلام فقال: يا محمّد! إن لم تفعل ما أُمرتَ به عَذَّبَكَ رَبُّك. فاصنع لنا يا عليُّ رِجْلَ شاةٍ على صَاعٍ من طعام، وأعدَّ لنا عُسَّ لبنٍ ثمّ اجْمَعْ لي بني عبدالمطّلب، ففعلت.

فاجتمعوا له وهم يومئذٍ أربعون رجلاً، يزيدون رجلاً أو ينقصونه، فيهم أعمامه أبو طالب وحمزة والعبّاس وأبولَهَب الكافِرُ الخبيث، فقدّمت إليهم تلك الجَفْنَة، فأخذ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم منها حُذْيَةً فشقَّها بأسنانه ثمّ رمى بها في نواحيها وقال: كلوا باسم اللّه، فأكل القوم حتّى نَهِلوا عنه ما يرى إلّا آثار أصابعهم، واللّه إن كان الرجل منهم يأكُلُ ليشرب مثلها.

ثمّ قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: اسقِهِمْ يا عليّ! فجئت بذلك القَعْبِ فشربوا منه حتّى نَهِلُوا جميعاً، وأيمُ اللّه إن كان الرجل منهم ليشرب مثله.

فلمّا أراد رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أن يكلّمَهُمْ بَدَرَهُ أبو لهَبٍ إلى الكلام، فقال: لهدّما سَحركُم صاحبكم. فتفرّقوا ولم يكلّمهم رسول اللّه..

فلمّا كان الغد، قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: يا عليُّ! عُد لنا بمثل الذي كنت صنعت لنا بالأمس من الطعام والشراب، فإنّ هذا الرجل قد بدرني إلى ما قد سمعت قبل أن أكلّم القوم، ففعلت.

ثمّ جمعتهم له، فصنع رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم كما صنع بالأمس، فأكلوا حتّى نَهِلُوا عنه، ثمّ سقيتُهُم فشربوا من ذلك القَعْبِ حتّى نَهِلوا عنه.

وأيْمُ اللّه إن كان الرجل منهم ليأكل مِثْلَها ويشربُ مثلها.

ثمّ قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: يا بني عبدالمطّلب! إنّي واللّه ما أعْلَمُ شاباً من العرب جاء قومه بأفضل ممّا جئتُكُم به، إنّي قد جئتُكُم بأمر الدنيا والآخرة.

قال أبو عمر أحمد بن عبدالجبّار: بلغني أنّ ابن إسحاق إنّما سمِعَهُ من عبدالغفّار بن القاسم بن مَرْيم، عن المِنْهَالِ بن عَمرو، عن عبداللّه بن الحارث، قال ابن إسحاق: وكان ما أخفى النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أمرَهُ وأسْتَسرَّ بهِ إلى أن أُمِرَ بإظهارِهِ ثَلاثَ سنين من مَبْعَثِهِ».

قلت: وقد روى شريك القاضي عن المنهال بن عمرو، عن عَبّادِ بن عبداللّه الأسدي عن عليٍّ في إطعامه ايّاهم بقَرِيبٍ من هذا المعنى مُخْتَصَراً»[1].

وكرواية ابن الجوزي، قال: «عن علي بن أبي طالب... ثمّ تكلّم رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم فقال: يا بني عبدالمطّلب! إنّي ـ واللّه ـ ما أعلم شاباً من العرب جاء قومه بأفضل ممّا قد جئتكم به، إنّي قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني ربّي أن أدعوكم إليه، فأيّكم يؤازرني على هذا الأمر على أنْ يكون أخي؟! فأحجم القوم.

فقلت ـ وأنا أحدثهم سنّاً ـ أنا يا نبيّ اللّه، فقام القوم يضحكون»[2].

هذا، ولهم كلمات جامعة في الأمر بالكتمان والإخفاء في كتب العقائد والكلام وسير الخلفاء، لا نطيل المقام بذكرها هنا، ونكتفي بكلام للذهبي في سير أعلام النبلاء عند الدفاع عن الشافعي، بمناسبة ما وقع بينه وبين المالكيّة، وتكلّم

---

(١) دلائل النبوة ٢: ١٧٩ ـ ١٨٠.

(٢) الوفا بأحوال المصطفى ١: ١٨٥.

بعضهم في بعض:

«قلتُ: كلامُ الأقرانِ إذا تبرهنَ لنا أنّه بهوىً وعَصَبِيّة، لا يُلتَفتُ إليه، بل يُطوى ولا يُروى.

كما تقرّر من الكفِّ عن كثيرٍ ممّا شَجَرَ بين الصحابةِ وقتالِهم رضي اللّه عنهم أجمعين، وما زال يَمُرُّ بنا ذلك في الدواوين والكتب والأجزاء، ولكن أكثر ذلك منقطعٌ وضعيفٌ، وبعضُه كَذِبٌ، وهذا فيما بأيدينا وبينَ عُلمائِنا، فينبغي طَيُّه وإخفاؤه، بل إعدامُهُ لتَصفُوَ القلوبُ، وتتوفّرَ على حُبِّ الصحابة، والترضّي عنهم، وكِتمانُ ذلك مُتَعيِّنٌ عن العامّة وآحاد العُلماء..

وقد يرخّص في مطالعةِ ذلك خلوةً للعالم المُنصِفِ العَرِيِّ من الهوى، بشرطِ أن يستغفِرَ لهم، كما علّمنا اللّهُ تعالى حيثُ يقول: ﴿**والّذين جاؤوا من بعدهم يقولون ربّنا اغفر لنا ولإخواننا الّذين سبقونا بالإيمان ولاتجعل في قلوبنا غلّاً للّذين آمنوا...**﴾[1].

فالقوم لهم سوابق، وأعمال مُكفِّرةٌ لِما وقع منهم، وجهاد مُحاءٌ، وعبادةٌ مُمَحِّصةٌ، ولسنا ممّن يغلو في أحدٍ منهم، ولا ندّعي فيهم العصمة، نقطع بأنّ بعضَهم أفضلُ من بعض، ونقطعُ بأنّ أبا بكر وعُمر أفضلُ الأُمّة، ثمّ تتمّة العشرة المشهود لهم بالجنّة، وحمزة وجعفر ومعاذ وزيد، وأُمّهات المؤمنين، وبنات نبيّنا صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، وأهل بدر مع كونِهم على مراتب..

ثمّ الأفضلُ بعدهم، مثلُ: أبي الدرداء وسلمان الفارسي وابن عُمر، وسائر أهل بَيْعَةِ الرضوانِ الّذين رضي اللّه عنهم بنصّ آيةِ سورة الفتح، ثمّ عموم المهاجرين والأنصار، كخالد بن الوليد والعبّاس وعبداللّه بن عمرو، وهذه الحَلْبَة..

---

(١) سورة الحشر ٥٩: ١٠.

ثمّ سائر مَن صحبَ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وجاهدَ معه، أو حجّ معه، أو سمعَ منه، رضي الله عنهم أجمعين وعن جميع صواحب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم المهاجرات والمدنيّات، وأُمّ الفضل وأُمّ هانئ الهاشمية وسائر الصحابيات.

فأمّا ما تنقله الرافضة وأهل البِدَع في كُتُبهم من ذلك، فلا نُعرّج عليه، ولا كرامة، فأكثرهُ باطلٌ وكَذِبٌ وافتراءٌ، فدأبُ الروافضِ روايةُ الأباطيل، أو رَدُّ ما في الصحاح والمسانيد، ومتى إفاقَةُ مَن به سَكَران؟!

ثمّ قد تكلّم خلق من التابعين بعضُهم في بعض، وتحاربوا، وجرت أُمور لا يُمكنُ شرحُها، فلا فَائدة في بثّها، ووقع في كُتب التواريخ وكتب الجرح والتعديل أُمورٌ عجيبةٌ، والعاقِلُ خصمُ نفسه، ومن حُسنِ إسلام المرء تركه ما لا يعنيه...»[1].

* * *

(١) سير أعلام النبلاء ١٠: ٩٢ ـ ٩٤. وتفصيل الكلام عن هذا الموضوع في فصلٍ خصّصناه له من كتابنا الانتقاء من سير أعلام النبلاء.

المراجعة (٢٦)
حديثُ المناقب العشر

قال السيّد:

«حسبك من النصوص ـ بعد حديث الدار ـ: ما قد أخرجه الإمام أحمد في الجزء الأوّل من مسنده[١]، والإمام النَسائي في خصائصه العَلَوية[٢]، والحاكم في الجزء ٣ من صحيحه المستدرك[٣]، والذهبي في تلخيصه معترفاً بصحّته، وغيرهم من أصحاب السُنن بالطرق المجمع على صحّتها:

عن عمرو بن ميمون، قال: إنّي لجالس عند ابن عبّاس إذْ أتاه تسعة رهط، فقالوا: يا ابن عبّاس! إمّا أن تقوم معنا، وإمّا أن تخلوا بنا من بين هؤلاء، فقال ابن عبّاس: بل أنا أقوم معكم، قال: هو يومئذ صحيح قبل أن يعمى، قال: فابتدؤوا فتحدّثوا، فلا ندري ما قالوا، قال: فجاء ينفض ثوبه ويقول: أُفّ وتف، وقعوا في رجل له بضع عشرة فضائل ليست لأحد غيره..

وقعوا في رجل قال له النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: لأبعثنّ رجلاً لا يخزيه اللّه أبداً، يحبّ اللّه ورسوله ويحبّه اللّه ورسوله، فاستشرف لها من استشرف، فقال: أين عليّ؟ فجاء وهو أرمد لا يكاد أن يبصر، فنفث في عينيه، ثمّ

---

(١) ص ٤٤٥ ح ٣٠٥٢.
(٢) ص ٥٢ ح ٢٤.
(٣) ص ١٣٢.

هزّ الراية ثلاثاً، فأعطاها إيّاه، فجاء عليّ بصفية بنت حيي.

قال ابن عبّاس: ثمّ بعث رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم فلاناً بسورة التوبة فبعث عليّاً خلفه، فأخذها منه، وقال: لا يذهب بها إلّا رجل هو منّي وأنا منه.

قال ابن عبّاس: وقال النبيّ صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم لبني عمّه: أيّكم يواليني في الدنيا والآخرة؟ قال: وعليّ جالس معه، فأبوا، فقال عليّ: أنا أُواليك في الدنيا والآخرة، قال: أنت وليّي في الدنيا والآخرة، قال فتركه، ثمّ قال: أيّكم يواليني في الدنيا والآخرة؟ فأبوا، وقال عليّ: أنا أُواليك في الدنيا والآخرة، فقال لعليّ: أنت وليّي في الدنيا والآخرة.

قال ابن عبّاس: وكان عليّ أوّل من آمن من الناس بعد خديجة.

قال: وأخذ رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم ثوبه، فوضعه على عليّ وفاطمة وحسن وحسين، وقال: **﴿إنّما يريد اللّٰه ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيراً﴾**[1].

قال: وشرى عليّ نفسه فلبس ثوب النبيّ، ثمّ نام مكانه وكان المشركون يرمونه.

إلى أن قال: وخرج رسول اللّٰه في غزوة تبوك وخرج الناس معه، فقال له عليّ: أخرج معك؟ فقال صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: لا. فبكى عليّ، فقال له رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنّه ليس بعدي نبيّ، إنّه لا ينبغي أن أذهب إلّا وأنت خليفتي.

وقال له رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: أنت وليّ كلّ مؤمن بعدي ومؤمنة.

---

(١) سورة الأحزاب ٣٣: ٣٣.

قال ابن عبّاس: وسدّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أبواب المسجد غير باب عليّ، فكان يدخل المسجد جنباً وهو طريقه ليس له طريق غيره.

قال: وقال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: من كنت مولاه فإنّ مولاه عليّ... الحديث..

قال الحاكم بعد إخراجه: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السياقة».

قلت:

وأخرجه الذهبي في تلخيصه، ثمّ قال: صحيح.

ولا يخفى ما فيه من الأدلّة القاطعة والبراهين الساطعة على أنّ علياً وليّ عهده وخليفته من بعده، ألا ترى كيف جعله صلّى الله عليه وآله وسلّم وليّه في الدنيا والآخرة، آثره بذلك على سائر أرحامه؟![1]

أقول:

وهذا الحديث أيضاً من أقوى الأدلّه على إمامة أمير المؤمنين وخلافته العامّة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، لأنّ ابن عبّاس ذكر هذه المناقب في مقام البحث والتحدّي مع خصوم الإمام عليه السلام، هذا من جهة..

ومن جهة أُخرى، فهو يصرّح بأنّ هذه الفضائل «ليست لأحدٍ غيره»[2].

فدلالته تامّة بلا إشكال.

---

(١) المراجعات: ١١٦ ـ ١١٧.

(٢) المستدرك ـ للحاكم ـ وتلخيصه ـ للذهبي ـ ٣: ١٣٢.

ومن هنا لم يناقش ابن تيميّة في هذا الحديث من هذه الناحية، فحاول أن يجيب عن الاستدلال به بالطعن في سنده ومتنه، فقال:

«إنّ هذا الحديث ليس مسنداً، بل هو مرسل لو ثبت عن عمرو بن ميمون؛ لأنّه أسلم على يد معاذ بن جبل ولم يلقَ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم.

وفيه ألفاظ هي كذب على رسول الله، كقوله: لا ينبغي أن أذهب إلّا وأنت خليفتي....

وكذلك قوله: وسدّ الأبواب كلّها إلّا باب عليّ؛ فإنّ هذا ممّا وضعته الشيعة على طريق المقابلة..

ومثل قوله: أنت وليّي في كلّ مؤمن من بعدي؛ فإنّ هذا موضوع باتّفاق أهل المعرفة بالحديث»[1].

أقول:

هذا الحديث رواه بالسند نفسه كبار الأئمّة في شتّى الكتب، فمنهم من ذكره كلّه ومنهم من ذكر جزءاً منه، ولم نجد من أحدٍ منهم طعناً في سنده لا بالإرسال ولا بغيره، لوضوح أنّ عمرو بن ميمون يروي القصّة عن ابن عبّاس، وابن عبّاس روى تلك الفضائل في مجلسٍ واحدٍ عن رسول الله ـ وقد سمعها منه في وقائع مختلفة ـ مذكّراً بها من تكلّم في أمير المؤمنين عليه السلام حتّى ينتهي عمّا يقول، فأين الإرسال؟!

---

(١) منهاج السنّة ٥: ٣٦.

فمن رواة هذا الحديث:

١ ـ شعبة بن الحجّاج ـ وهو عندهم: «أمير المؤمنين في الحديث» ـ رواه عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن ابن عبّاس[١].

٢ ـ أبو داود الطيالسي، رواه عن شعبة، عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن ابن عبّاس[٢].

٣ ـ ابن سعد، رواه عن يحيى بن حمّاد البصري، عن أبي عوانة، عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن ابن عبّاس[٣].

٤ ـ أحمد بن حنبل، رواه عن يحيى بن حمّاد... كذلك[٤].

٥ ـ الترمذي، رواه عن محمّد بن حميد الرازي، عن إبراهيم بن المختار، عن شعبة...[٥].

٦ ـ ابن أبي عاصم، رواه عن محمّد بن المثنى، عن يحيى بن حمّاد...[٦].

٧ ـ أبو بكر البزّار، رواه عن محمّد بن المثنى، عن يحيى بن حمّاد...[٧].

٨ ـ النَسائي، رواه عن محمّد بن المثنى، عنى يحيى بن حمّاد...[٨].

٩ ـ أبو يعلى، رواه عن يحيى بن عبدالحميد، عن أبي عوانة، عن أبي بلج...

---

(١) البداية والنهاية ٧: ٣٤٥.

(٢) مسند أبي داود الطيالسي: ٣٦٠ ح ٢٧٥٢.

(٣) الطبقات ـ لابن سعد ـ ٣: ٢١.

(٤) مسند أحمد بن حنبل ١: ٣٤٤.

(٥) الجامع الكبير ٦: ٩١ / ٣٧٣٢.

(٦) كتاب السُنّة: ٥٨٨ ـ ٥٨٩ رقم ١٣٥١.

(٧) كشف الأستار عن زوائد البزّار ٣: ١٨٩.

(٨) خصائص أمير المؤمنين عليّ: ٧٩ / ٤٣.

رواه عنه ابن عساكر وابن كثير[١].

وعن زهير، عن يحيى بن حمّاد، عن أبي عوانة...[٢].

١٠ ـ المحاملي، رواه عن محمّد بن المثنى، عن يحيى بن حمّاد... رواه عنه ـ بالإسناد ـ ابن عساكر[٣].

١١ ـ الطبراني، رواه عن إبراهيم بن هاشم البغوي، عن كثير بن يحيى، عن أبي عوانة...

وعن أبي شعيب عبدالله بن الحسن الحرّاني، عن أبي جعفر النفيلي، عن مسكين بن بكير، عن شعبة...

وعن إبراهيم، عن كثير بن يحيى، عن أبي عوانة...[٤].

١٢ ـ الحاكم، رواه عن أبي بكر القطيعي، عن عبدالله بن أحمد، عن أبيه... ثمّ روى بسنده عن أبي حاتم الرازي قوله: «كان يعجبهم أنْ يجدوا الفضائل من رواية أحمد بن حنبل»[٥].

١٣ ـ ابن عبدالبرّ، رواه عن أبي داود الطيالسي، عن أبي عوانة...[٦].

١٤ ـ ابن عساكر، رواه بأسانيد عديدة، ذاكراً الحديث بطوله[٧].

١٥ ـ ابن الأثير، رواه عن إبراهيم بن محمّد بن مهران الفقيه وغير واحد،

---

(١) البداية والنهاية ٧: ٣٣٨.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ـ لابن عساكر ـ ٤٢: ٩٩.

(٣) تاريخ مدينة دمشق ـ لابن عساكر ـ ٤٢: ٩٧.

(٤) المعجم الكبير ١٢: ٩٧ وص ٩٩، المعجم الأوسط ٣: ٢٤١.

(٥) المستدرك على الصحيحين ٣: ٤ وص ١٣٢ ـ ١٣٤.

(٦) الاستيعاب ٣: ١٠٩١.

(٧) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٩٧ وما بعدها.

بأسنادهم إلى أبي عيسى محمّد بن عيسى الترمذي... عن عمرو بن ميمون، عن ابن عبّاس[١].

١٦ ـ الذهبي، رواه تبعاً للحاكم وقرّره على تصحيحه[٢].

١٧ ـ ابن كثير، رواه عن أحمد وأبي يعلى والترمذي بأسانيدهم عن عمرو بن ميمون، عن ابن عبّاس[٣].

١٨ ـ ابن حجر العسقلاني، رواه عن أحمد والنَسائي بأسنادهما عن عمرو بن ميمون، عن ابن عبّاس...[٤].

أقول:

فهؤلاء عدّةٌ من أكابر الأئمّة يروون هذا الحديث بأسانيدهم عن ابن عبّاس..

وفيهم من نصّ على صحّته، كالحاكم، وابن عبدالبرّ، والمزيّ، والذهبي، والهيثمي صاحب **مجمع الزوائد**... وقد قال غير واحدٍ منهم: «هذا إسناد لا مطعن فيه لأحدٍ؛ لصحّته، وثقة نَقَلَته»[٥].

فمن يعبأ بعد هذا بكلام ابن تيميّة ومن يتّبعه؟!!

وأمّا الأحاديث الثلاثة التي تضمنّها حديث الفضائل العشر وكذّبها

---

(١) أُسد الغابة ٣: ٥٨٩.

(٢) تلخيص المستدرك مع المستدرك ٣: ٤ وص ١٣٢.

(٣) البداية والنهاية ٧: ٣٣٧.

(٤) الإصابة ٤: ٢٧٠.

(٥) الاستيعاب ٣: ١٠٩٢، تهذيب الكمال ٢٠: ٤٨١.

ابن تيميّة، وهي قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: «لا ينبغي أن أذهب...» و: «أنت وليي في كلّ مؤمن...» و:«سدّوا الأبواب» فسيأتي الكلام على كلّ واحدٍ منها.

* * *

المراجعة (٢٨) ـ (٣٤)
حديث المنزلة

قال السيّد:

«وأنزله منه منزلة هارون من موسى، ولم يستثنِ من جميع المنازل إلّا النبوّة، وآستثناؤها دليل على العموم.

وأنت تعلم أنّ أظهر المنازل التي كانت لهارون من موسى: وزارته له، وشدّ أزره به، وآشتراكه معه في أمره، وخلافته عنه، وفرض طاعته على جميع أُمّته؛ بدليل قوله: ﴿وآجعل لي وزيراً من أهلي * هارون أخي * أشدُد به أزري * وأشركه في أمري﴾[١].

وقوله: ﴿آخلُفني في قومي وأصلح ولاتتّبع سبيل المفسدين﴾[٢].

وقوله عزّ وعلا: ﴿قد أُوتيت سؤلك ياموسى﴾[٣].

فعليّ بحكم هذا النصّ خليفة رسول الله في قومه، ووزيره في أهله، وشريكه في أمره ـ على سبيل الخلافة عنه لا على سبيل النبوّة ـ وأفضل أُمّته، وأولاهم به حيّاً وميّتاً، وله عليهم من فرض الطاعة زمن النبيّ ـ بوزارته له ـ مثل الذي كان لهارون على أُمّة موسى زمن موسى، ومن سمع حديث المنزلة فإنّما

---

(١) سورة طه ٢٠: ٢٩ ـ ٣٢.

(٢) سورة الأعراف ٧: ١٤٢.

(٣) سورة طه ٢٠: ٣٦.

يتبادر منه إلى ذهنه هذه المنازل كلّها ولا يرتاب في إرادتها منه.

وقد أوضح رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم الأمر، فجعله جليّاً بقوله: إنّه لا ينبغي أن أذهب إلّا وأنت خليفتي..

وهذا نصّ صريح في كونه خليفته، بل نصّ جليّ في أنّه لو ذهب ولم يستخلفه كان قد فعل ما لا ينبغي أن يفعل، وهذا ليس إلّا لأنّه كان مأموراً من الله عزّوجلّ باستخلافه، كما ثبت في تفسير قوله تعالى: ﴿يا أيّها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك وإن لم تفعل فما بلّغت رسالته﴾[1].

ومَن تدبّر قوله تعالى في هذه الآية: ﴿فما بلّغت رسالته﴾ ثمّ أمعن النظر في قول النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم: إنّه لا ينبغي أن أذهب إلّا وأنت خليفتي، وجدهما يرميان إلى غرض واحد، كما لا يخفى.

ولا تنسَ قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم في هذا الحديث: أنت وليّ كلّ مؤمن بعدي؛ فإنّه نصّ في أنّه وليّ الأمر ووالِيه والقائم مقامه فيه، كما قال الكميت رحمه الله تعالى:

ونعم وليّ الأمر بعد وليّه ومنتجع التقوى ونعم المؤدّب»[2]

---

(١) سورة المائدة ٥: ٦٧.

(٢) المراجعات: ١١٧ـ١١٨.

حديث المنزلة من أثبت الآثار.

القرائن الحاكمة بذلك.

مخرجوه من أهل السُنّة.

السبب في تشكيك الآمدي.

* ظلم الآمدي ـ بهذا التشكيك ـ نفسه، فإنّ حديث المنزلة من أصحّ السُنن وأثبت الآثار.

* لم يختلج في صحّة سنده ريب، ولا سنح في خواطر أحد أن يناقش في ثبوته ببنت شفة، حتّى أنّ الذهبي ـ على تعنّته ـ صرّح في **تلخيص المستدرك** بصحّته[1]، وأبن حجر الهيتمي ـ على محاربته **بصواعقه** ـ ذكر الحديث في الشبهة ١٢ من **الصواعق**، فنقل القول بصحّته عن أئمّة الحديث الّذين لا معوّل فيه إلّا عليهم، فراجع[2].

ولولا أنّ الحديث بمثابة من الثبوت، ما أخرجه البخاري في كتابه، فإنّ الرجل يغتصب نفسه عند خصائص عليّ وفضائل أهل البيت اغتصاباً.

ومعاوية كان إمام الفئة الباغية، ناصب أمير المؤمنين وحاربه، ولعنه على منابر المسلمين، وأمرهم بلعنه، لكنّه ـ بالرغم عن وقاحته في عداوته ـ لم يجحد حديث المنزلة ولاكابر فيه سعد بن أبي وقّاص حين قال له ـ في ما أخرجه مسلم[3] ـ: ما منعك أن تسبّ أبا تراب؟ فقال: أمّا ما ذكرت ثلاثاً قالهنّ له رسول الله، فلن أسبّه، لأنْ تكون لي واحدة منها أحبّ إليّ من حمر النعم، سمعت

---

(١) سمعت في المراجعة ٢٦ تصريحه بصحّته.

(٢) ص ٧٤ من **الصواعق**.

(٣) صحيح مسلم ٤: ٢١٣ / ٢٤٠٤.

رسول الله يقول له وقد خلّفه في بعض مغازيه: أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبوّة بعدي.. الحديث[١]، فأبلس معاوية، وكفّ عن تكليف سعد.

أزيدك على هذا كلّه: إنّ معاوية نفسه حدّث بحديث المنزلة؛ قال ابن حجر في صواعقه[٢]: أخرج أحمد أنّ رجلاً سأل معاوية عن مسألة، فقال: سل عنها عليّاً فهو أعلم، قال: جوابك فيها أحبّ إليّ من جواب عليّ، قال: بئس ما قلت! لقد كرهت رجلاً كان رسول الله يغرّه بالعلم غرّاً، ولقد قال له: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي، وكان عمر إذا أشكل عليه شيء أخذ منه. إلى آخر كلامه[٣].

وبالجملة، فإنّ حديث المنزلة ممّا لا ريب في ثبوته بإجماع المسلمين على اختلافهم في المذاهب والمشارب.

* وقد أخرجه صاحب **الجمع بين الصحاح الستّة**[٤]. وصاحب **الجمع بين الصحيحين**[٥]. وهو موجود في غزوة تبوك من **صحيح البخاري**[٦]، وفي باب

---

(١) وأخرجه الحاكم أيضاً في أوّل ص ١٠٩ من الجزء الثالث من المستدرك، وصحّحه على شرط الشيخين. وأورده الذهبي في تلخيصه معترفاً بصحّته على شرط مسلم.

(٢) أثناء المقصد الخامس من المقاصد التي أوردها في الآية الرابعة عشر من الباب ١١ ص ٢٧٣ من الصواعق.

(٣) حيث قال: وأخرجه آخرون. ـ قال ـ: ولكن زاد بعضهم: قم لا أقام الله رجليك، ومحا اسمه من الديوان، إلى آخر ما نقله في ص ٢٧٣ من صواعقه، ممّا يدلّ على أنّ جماعة من المحدّثين غير أحمد أخرجوا حديث المنزلة بالإسناد إلى معاوية.

(٤) في مناقب عليّ.

(٥) في فضائل عليّ، وفي غزوة تبوك.

(٦) في ص ١٤٤ من جزئه الثالث.

فضائل عليّ من **صحيح مسلم**[١]. وفي باب فضائل أصحاب النبيّ من **سُنن ابن ماجة**[٢]. وفي مناقب عليّ من **مستدرك الحاكم**[٣]..

وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في **مسنده** من حديث سعد بطرق إليه كثيرة[٤]، ورواه في **المسند** أيضاً من حديث كلّ من: ابن عبّاس[٥]، وأسماء بنت عميس[٦]، وأبي سعيد الخدري[٧]، ومعاوية بن أبي سفيان[٨]، وجماعة آخرين من الصحابة.

وأخرجه الطبراني من حديث كلّ من: أسماء بنت عميس، وأُمّ سلمة، وحبشي بن جنادة، وأبن عمر، وأبن عبّاس، وجابر بن سمرة، وزيد بن أرقم، والبراء بن عازب، وعليّ بن أبي طالب[٩]، وغيرهم. وأخرجه البزّار في

---

(١) صحيح مسلم ٤: ٢١٢ / ٢٤٠٤.

(٢) سنن ابن ماجة ١: ٩٠ ح ١٢١.

(٣) في أوّل ص ١٠٩ من جزئه ٣. وفي أماكن أُخر يعرفها المتتبّعون.

(٤) راجع ص ٢٨٢ وص ٢٨٥ وص ٢٨٩ وص ٢٩٢ وص ٢٩٨ وص ٣٠١. تصفّح هذه الصحائف كلّها من الجزء الأوّل من المسند.

(٥) راجع: ص ٥٤٤ من الجزء الأوّل من المسند.

(٦) في ص ٥١٣ وص ٥٩١ من الجزء السابع من المسند.

(٧) في ص ٤١٧ من الجزء ٣ من المسند.

(٨) كما ذكرناه في صدر هذه المراجعة نقلاً عن المقصد الخامس من مقاصد الآية ١٤ من آيات الباب ١١ من **الصواعق المحرقة** ص ٢٧٣.

(٩) كما نصّ عليه ابن حجر في الحديث الأوّل من الأربعين التي أوردها في الفصل الثاني من الباب ٩ ص ١٨٧ من **صواعقه**.

وذكر السيوطي في أحوال عليّ من **تاريخ الخلفاء**: أنّ الطبراني أخرج هذا الحديث عن هؤلاء كلّهم، وزاد: أسماء بنت قيس.

مسنده[١]. والترمذي في صحيحه[٢]، من حديث أبي سعيد الخدري.

وأورده ابن عبدالبرّ في أحوال عليّ من الاستيعاب، ثمّ قال ما هذا نصّه: وهو من أثبت الآثار وأصحّها، رواه عن النبيّ سعد بن أبي وقّاص، ـ قال: ـ وطرق حديث سعد فيه كثيرة جدّاً، ذكرها ابن أبي خيثمة وغيره، ـ قال: ـ ورواه ابن عبّاس، وأبو سعيد الخدري، وأمّ سلمة، وأسماء بنت عميس، وجابر بن عبدالله، وجماعة يطول ذكرهم. هذا كلام ابن عبدالبرّ.

وكلّ من تعرّض لغزوة تبوك من المحدّثين وأهل السير والأخبار نقلوا هذا الحديث.

ونقله كلّ من ترجم عليّاً من أهل المعاجم في الرجال من المتقدّمين والمتأخرّين على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم.

ورواه كلّ من كتب في مناقب أهل البيت وفضائل الصحابة من الأئمّة، كأحمد بن حنبل وغيره ممّن كان قبله أو جاء بعده.

وهو من الأحاديث المسلّمة في كلّ خلف من هذه الأُمّة.

* فلا عبرة بتشكيك الآمدي في سنده فإنّه ليس من علم الحديث في شيء، وحكمه في معرفة الأسانيد والطرق حكم العوام لا يفقهون حديثاً، وتبحّره في علم الأُصول هو الذي أوقعه في هذه الورطة؛ حيث رآه بمقتضى الأُصول نصّاً صريحاً لا يمكن التخلّص منه إلّا بالتشكيك في سنده، ظنّاً منه أنّ هذا من الممكن. وهيهات هيهات ذلك.

---

(١) كما نصّ عليه السيوطي في أحوال عليّ من تاريخ الخلفاء ص ١٣٢.

(٢) كما يدلّ عليه الحديث ٢٥٠٤ من أحاديث الكنز في ص ١٥٢ من جزئه السادس.

أهل الضاد يحكمون بعموم الحديث.

تزييف القول باختصاصه.

إبطال القول بعدم حجّيته.

* نحن نوكل الجواب عن قولهم بعدم عموم الحديث إلى أهل اللسان والعرف العربيّين، وأنت حجّة العرب لا تدافع، ولا تنازع، فهل ترى أُمّتك ـ أهل الضاد ـ يرتابون في عموم المنزلة من هذا الحديث؟!

كلّا وحاشا مثلك أن يرتاب في عموم اسم الجنس المضاف وشموله لجميع مصاديقه؛ فلو قلت: منحتكم إنصافي ـ مثلاً ـ أيكون إنصافك هذا خاصّاً ببعض الأُمور دون بعض، أم عامّاً شاملاً لجميع مصاديقه؟! معاذ اللّه أن تراه غير عامّ، أو يتبادر منه إلّا الاستغراق..

ولو قال خليفة المسلمين لأحد أوليائه: جعلت لك ولايتي على النّاس، أو منزلتي منهم، أو منصبي فيهم، أو ملكي، فهل يتبادر إلى الذهن غير العموم؟! وهل يكون مدّعي التخصيص ببعض الشؤون دون بعض إلّا مخالفاً مجازفاً؟!

ولو قال لأحد وزرائه: لك في أيامي منزلة عمر في أيّام أبي بكر إلّا أنّك لست بصحابي، أكان هذا بنظر العرف خاصّاً ببعض المنازل أم عامّاً؟! ما أراك ـ واللّه ـ تراه إلّا عامّاً..

ولا أرتاب في أنّك قائل بعموم المنزلة في قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، قياساً على نظائره في العرف واللغة، ولا سيّما بعد استثناء النبوّة فإنّه يجعله نصّاً في العموم، والعرب ببابك، فسلها عن ذلك.

* أمّا قول الخصم بأنّ الحديث خاصّ بموارده، فمردود من وجهين:

الوجه الأوّل: إنّ الحديث في نفسه عامّ كما علمت، فمورده ـ لو سلّمنا كونه خاصّاً ـ لا يخرجه عن العموم، لأنّ المورد لا يخصّص الوارد كما هو مقرّر في محلّه..

ألا ترى لو رأيت الجنب يمسّ آية الكرسي ـ مثلاً ـ فقلت له: لا يمسّ آيات القرآن محدِث، أيكون هذا خاصّاً بمورده، أم عامّاً شاملاً لجميع آيات القرآن ولكلّ محدِث؟! ما أظنّ أحداً يفهم كونه خاصّاً بمسّ الجنب بخصوصه لآية الكرسي بالخصوص..

ولو رأى الطبيب مريضاً يأكل التمر فنهاه عن أكل الحلو، أيكون في نظر العرف خاصّاً بمورده، أم عامّاً شاملاً لكلّ مصاديق الحلو؟! ما أرى ـ والله ـ القائل بكونه خاصّاً بمورده إلّا في منتزح عن الأُصول، بعيداً عن قواعد اللغة، نائياً عن الفهم العرفي، أجنبياً عن عالمنا كلّه. وكذا القائل بتخصيص العموم في حديث المنزلة بمورده من غزوة تبوك، لا فرق بينهما أصلاً.

الوجه الثاني: إنّ الحديث لم تنحصر موارده باستخلاف عليّ على المدينة في غزوة تبوك ليتشبّث الخصم بتخصيصه به، وصحاحنا المتواترة عن أئمّة العترة الطاهرة تثبت وروده في موارد أُخر، فليراجعها الباحثون، وسُنن أهل السُنّة تشهد بذلك، كما يعلمه المتتبّعون، فقول المعترض بأنّ سياق الحديث دالّ على تخصيصه بغزوة تبوك ممّا لا وجه له إذن، كما لا يخفى.

❊ أمّا قولهم بأنّ العامّ المخصوص ليس بحجّة في الباقي، فغلط واضح، وخطأ فاضح، وهل يقول به في مثل حديثنا إلّا من يعتنف الأُمور، فيكون منها على غماء، كراكب عشواء، في ليلة ظلماء؟! نعوذ بالله من الجهل، والحمد لله

على العافية.

إن تخصيص العامّ لا يخرجه عن الحجّية في الباقي إذا لم يكن المخصّص مجملاً، ولا سيّما إذا كان متّصلاً ـ كما في حديثنا ـ فإنّ المولى إذا قال لعبده: أكرم اليوم كلّ من زارني إلّا زيداً، ثمّ ترك العبد إكرام غير زيد ممّن زار مولاه، يعدّ في العرف عاصياً، ويلومه العقلاء، ويحكمون عليه باستحقاق الذم والعقوبة على قدر ما تستوجبه هذه المعصية عقلاً أو شرعاً، ولا يصغي أحد من أهل العرف إلى عذره لو اعتذر بتخصيص هذا العامّ، بل يكون عذره أقبح عندهم من ذنبه، وهذا ليس إلّا لظهور العامّ ـ بعد تخصيصه ـ في الباقي، كما لا يخفى.

وأنت تعلم إنّ سيرة المسلمين وغيرهم مستمرّة على الاحتجاج بالعمومات المخصّصة بلا نكير، وقد مضى الخلف على ذلك والسلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وتابعي التابعين وتابعيهم إلى الآن، ولا سيّما أئمّة أهل البيت وسائر أئمّة المسلمين، وهذا ممّا لا ريب فيه، وحسبك به دليلاً على حجّية العامّ المخصوص، ولولا أنّه حجّة لانسدّ على الأئمّة الأربعة وغيرهم من المجتهدين باب العلم بالأحكام الشرعيّة الفرعية عن أدلّتها التفصيلية، فإنّ رحى العلم بذلك تدور على العمل بالعمومات، وما من عامّ إلاّ وقد خصّ، فإذا سقطت العمومات ارتج باب العلم، نعوذ بالله.

التماس بقيّة الموارد:

من موارده: زيارة أُمّ سليم.

قضية بنت حمزة.

اتّكاؤه على عليّ.

المؤاخاة الأُولى.

المؤاخاة الثانية.

سدّ الأبواب.

النبيّ يصوّر عليّاً وهارون كالفرقدين.

* من موارده يوم حدّث صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أُمّ سليم[1]، وكانت من

---

(١) هي بنت ملحان بن خالد الأنصارية. وأُخت حرام بن ملحان، استشهد أبوها وأخوها بين يدي النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، وكانت على جانب من الفضل والعقل، روت عن النبيّ أحاديث، وروى عنها ابنها أنس، وابن عبّاس، وزيد بن ثابت وأبو سلمة بن عبدالرحمن، وآخرون..

تعدّ في أهل السوابق، وهي من الدعاة إلى الإسلام؛ كانت في الجاهلية تحت مالك بن النضر، فأولدها أنس بن مالك، فلمّا جاء اللّه بالإسلام كانت في السابقين إليه، ودعت مالكاً زوجها إلى اللّه ورسوله، فأبى أن يسلم، فهجرته فخرج مغاضباً إلى الشام، فهلك كافراً، وقد نصحت لابنها أنس إذ أمرته وهو ابن عشر سنين أن يخدم النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، فقبله النبيّ إكراماً لها.

وخطبها أشراف العرب، فكانت تقول: لا أتزوجّ حتّى يبلغ أنس ويجلس مجلس الرجال، فكان أنس يقول: جزى اللّه أُمّي خيراً، أحسنت ولا يتي.

وقد أسلم على يدها أبو طلحة الأنصاري؛ إذ خطبها وهو كافر، فأبت أن تتزوجّه أو يسلم. فأسلم بدعوتها، وكان صداقها منه إسلامه، أولدها أبو طلحة ولداً فمرض ومات، فقالت: لا يذكرنّ أحد موته لأبيه قبلي، فلمّا جاء وسأل عن ولده، قالت: هو أسكن ما كان، فظنّ أنّه ←

أهل السوابق والحجى، ولها المكانة من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، بسابقتها وإخلاصها ونصحها، وحسن بلائها، وكان النبيّ يزورها ويحدّثها في بيتها، فقال لها في بعض الأيّام: يا أُمّ سليم! إنّ عليّاً لحمه من لحمي، ودمه من دمي، وهو منّي بمنزلة هارون من موسى[١].

وقد لا يخفى عليك إنّ هذا الحديث كان اقتضاباً من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، غير مسبّب عن شيء إلّا البلاغ والنصح لله تعالى في بيان منزلة وليّ عهده والقائم مقامه من بعده، فلا يمكن أن يكون مخصّصاً بغزوة تبوك.

* ومثله الحديث الوارد في قضية بنت حمزة حين اختصم فيها عليّ وجعفر وزيد، فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: يا عليّ! أنت منّي بمنزلة هارون... الحديث[٢].

* وكذا الحديث الوارد يوم كان أبو بكر وعمر وأبو عبيدة بن الجرّاح عند

← نائم، فقدّمت له الطعام فتعشّى، ثمّ تزيّنت له وتطيّبت. فنام معها وأصاب منها، فلمّا أصبح قالت له: احتسب ولدك. فذكر أبو طلحة قصّتها لرسول الله. فقال: بارك الله لكما في ليلتكما. قالت: ودعا لي صلّى الله عليه وآله وسلّم، حتّى ما أُريد زيادة.

وعلقت في تلك الليلة بعبدالله بن أبي طلحة فبارك الله فيه، وهو والد إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة الفقيه وإخوته، وكانوا عشرة كلّهم من حملة العلم.

وكانت أُمّ سليم تغزو مع النبيّ، وكان معها يوم أُحد خنجر لتقبر به بطن من دنا إليها من المشركين، وكانت من أحسن النساء بلاءً في الإسلام، ولا أعرف امرأة سواها كان النبيّ يزورها في بيتها فتتحفه.

وكانت مستبصرة بشأن عترته، عارفة بحقّهم عليهم السلام.

(١) هذا الحديث ـ أعني حديث أُمّ سليم ـ هو الحديث ٣٢٩٣٦ من أحاديث الكنز، في ص ٦٠٧ من جزئه العادي عشر، وهو موجود في منتخب الكنز أيضاً. فراجع السطر الأخير من هامش ص ٣١ من الجزء الخامس من مسند أحمد. تجده بلفظه.

(٢) أخرجه الإمام النسائي ص ١٠٦ و ٢٦٥ من الخصائص العَلَوية.

النبيّ، وهو صلّى اللّه عليه وآله وسلّم متّكئ على عليّ، فضرب بيده على منكبه ثمّ قال: يا عليّ! أنت أوّل المؤمنين إيماناً، وأوّلهم إسلاماً، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى... الحديث[1].

* والأحاديث الواردة يوم المؤاخاة الأُولى، وكانت في مكّة قبل الهجرة، حيث آخى رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم بين المهاجرين خاصّة.

* ويوم المؤاخاة الثانية، وكانت في المدينة بعد الهجرة بخمسة أشهر، حيث آخى بين المهاجرين والأنصار، وفي كلتا المرّتين يصطفي لنفسه منهم عليّاً، فيتّخذه من دونهم أخاه[2]؛ تفضيلاً له على من سواه، ويقول له: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي.

والأخبار في ذلك متواترة من طريق العترة الطاهرة.

وحسبك ممّا جاء من طريق غيرهم في المؤاخاة الأولى، حديث زيد بن

---

(١) أخرجه الحسن بن بدر، والحاكم في الكنى، والشيرازي في الألقاب، وابن النجّار.
وهو الحديث ٣٦٣٩٢، والحديث ٣٦٣٩٥ من أحاديث الكنز ص ١٢٢ و ١٢٤ من جزئه الثالث عشر.

(٢) قال ابن عبدالبرّ في ترجمة عليّ من الاستيعاب: آخى رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم بين المهاجرين، ثمّ آخى بين المهاجرين والأنصار، وقال في كلّ واحدة منهما لعليّ: أنت أخي في الدنيا والآخرة.. ـ قال: ـ وآخى بينه وبين نفسه. انتهى.
قلت: والتفصيل في كتب السير والأخبار؛ فلاحظ تفصيل المؤاخاة الأُولى في: ص ٢٠ من الجزء الثاني من السيرة الحلبية، وراجع المؤاخاة الثانية في ص ٩٠ ـ ٩١ من الجزء الثاني من السيرة الحلبية أيضاً، تجد تفضيل عليّ ـ في كلتا المرّتين بمؤاخاة النبيّ له ـ على من سواه..
وفي السيرة الدحلانية من تفصيل المؤاخاة الأُولى والمؤاخاة الثانية ما في السيرة الحلبية، وقد صرّح بأنّ المؤاخاة الثانية كانت بعد الهجرة بخمسة أشهر.

أبي أوفى، وقد أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في كتاب مناقب عليّ، وابن عساكر في تاريخه[١]، والبغوي والطبراني في معجميهما، والباوردي في المعرفة، وابن عدي[٢]، وغيرهم.

والحديث طويل قد اشتمل على كيفية المؤاخاة، وفي آخره ما هذا لفظه:

فقال عليّ: يا رسول الله! لقد ذهب روحي وانقطع ظهري، حين رأيتك فعلت بأصحابك ما فعلت، غيري، فإن كان هذا من سخط عليّ، فلك العتبى والكرامة.

فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: والذي بعثني بالحقّ ما أخرجتك إلّا لنفسي، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى غير أنّه لا نبيّ بعدي، وأنت أخي ووارثي.

فقال: وما أرث منك؟!

قال: ما ورث الأنبياء من قبلي: كتاب ربّهم وسُنّة نبيّهم، وأنت معي في قصري في الجنّة مع فاطمة ابنتي، وأنت أخي ورفيقي.. ثمّ تلا صلّى الله عليه وآله وسلّم: ﴿إخواناً على سُرُرٍ متقابلين﴾[٣] المتحابّين في الله ينظر بعضهم إلى بعض.

وحسبك ممّا جاء في المؤاخاة الثانية ما أخرجه الطبراني في المعجم الكبير عن ابن عبّاس من حديث جاء فيه: إنّ رسول الله قال لعليّ: أغضبت عليّ حين

---

(١) نقله عن كلّ من أحمد وابن عساكر جماعة من الثقات، أحدهم المتّقي الهندي؛ فراجع من كنزه الحديث ٢٥٥٥٤ في أوائل صفحة ١٦٧ من جزئه التاسع. ونقله في ص ١٠٥ من جزئه الثالث عشر عن أحمد في كتابه مناقب عليّ وجعله الحديث ٣٦٣٤٥ فراجع.

(٢) نقله عن هؤلاء الأئمّة جماعة من الثقات الأثبات، أحدهم المتّقي الهندي، في أوّل ١٦٧ من الجزء التاسع من كنز العمّال وهو الحديث ٢٥٥٥٥. فراجع.

(٣) سورة الحجر ١٥: ٤٧.

آخيت بين المهاجرين والأنصار، ولم أُؤاخ بينك وبين أحد منهم؟! أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنّه ليس بعدي نبيّ... الحديث[١].

* ونحوه الأحاديث الواردة يوم سدّ الأبواب غير باب عليّ؛ وحسبك حديث جابر بن عبدالله[٢]، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: يا عليّ! إنّه يحلّ لك في المسجد ما يحلّ لي، وإنّك منّي بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنّه لا نبيّ بعدي.

وعن حذيفة بن أسيد الغفاري[٣]، قال: قام النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ يوم سدّ الأبواب ـ خطيباً، فقال: إنّ رجالاً يجدون في أنفسهم شيئاً أن أسكنت

---

(١) نقله المتّقي الهندي في كنز العمّال وفي منتخبه، فراجع من المنتخب ما هو في آخر هامش ص ٣١ من الجزء الخامس من مسند أحمد، تجده باللفظ الذي أوردناه، ولا يخفى ما في قوله: أغضبت عليّ؟! من المؤانسة والملاطفة والحنو الأبوي على الولد المدلّ على أبيه الرؤوف العطوف.

فإن قلت: كيف ارتاب عليّ من تأخيره في المرّة الثانية مع أنّه كان في المرّة الأُولى قد ارتاب من ذلك، ثمّ ظهر له أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، إنّما أخّره لنفسه. وهلّا قاس الثانية على الأولى؟!

قلنا: لا تقاس الثانية على الأُولى، لأنّ الأُولى كانت خاصّةً بالمهاجرين، فالقياس لم يكن مانعاً من مؤاخاة النبيّ لعليّ، بخلاف المؤاخاة الثانية، فإنّها كانت بين المهاجرين والأنصار، فالمهاجر في المرّة الثانية إنّما يكون أخوه أنصارياً، والأنصاري إنّما يكون أخوه مهاجراً، وحيث أنّ النبيّ والوصيّ مهاجران، كان القياس في هذه المرّة أن لا يكونا أخوين، فظنّ عليّ أن أخاه إنّما يكون أنصارياً قياساً على غيره، وحيث لم يؤاخ رسول الله بينه وبين أحد من الأنصار وجد في نفسه، لكنّ الله تعالى ورسوله أبيا إلّا تفضيله، فكان هو ورسول الله أخوين على خلاف القياس المطرد يومئذ بين جميع المهاجرين والأنصار.

(٢) كما في آخر الباب ٩ من ينابيع المودّة، نقلاً عن كتاب فضائل أهل البيت لأخطب خوارزم.

(٣) كما في الباب ١٧ من ينابيع المودّة.

علياً في المسجد وأخرجتهم، والله ما أخرجتهم وأسكنته، بل الله أخرجهم وأسكنه، إنّ الله عزّوجلّ أوحى إلى موسى وأخيه: ﴿أن تبوّءا لقومكما بمصر بيوتاً واجعلوا بيوتكم قبلة وأقيموا الصلاة﴾[1].. إلى أن قال: وإنّ علياً منّي بمنزلة هارون من موسى، وهو أخي، ولا يحلّ لأحد أن ينكح فيه النساء إلّا هو.. الحديث.

وكم لهذه الموارد من نظائر لا تحصى في هذه العجالة، لكن هذا القدر كافٍ لِما أردناه من تزييف القول بأنّ حديث المنزلة مخصّص بمورده من غزوة تبوك، وأيّ وزن لهذا القول مع تعدّد موارد الحديث.

* ومن ألمّ بالسيرة النبويّة، وجده صلّى الله عليه وآله وسلّم يصوّر علياً وهارون كالفرقدين على غرار واحد، لا يمتاز أحدهما عن الآخر في شيء، وهذا من القرائن الدالّة على عموم المنزلة في الحديث، على أنّ عموم المنزلة هو المتبادر من لفظه بقطع النظر عن القرائن كما بيّناه.

متى صوّر علياً وهارون كالفرقدين؟!

يوم شُبّر وشُبير ومُشبر.

يوم المؤاخاة.

يوم سدّ الأبواب.

تتّبع سيرة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، تجده يصوّر علياً وهارون كالفرقدين في السماء، والعينين في الوجه، لا يمتاز أحدهما في أُمّته عن الآخر في أُمّته بشيء ما..

---

(١) سورة يونس ١٠: ٨٧.

* ألا تراه كيف أبى أن تكون أسماء بني عليّ إلّا كأسماء بني هارون، فسمّاهم حسناً وحُسيناً ومُحسناً؛ وقال[1]: إنّما سمّيتهم بأسماء ولد هارون شبّر وشبير ومشبر؛ أراد بهذا تأكيد المشابهة بين الهارونين، وتعميم الشبه بينهما في جميع المنازل وسائر الشؤون.

* ولهذه الغاية نفسها قد اتّخذ عليّاً أخاه، وآثره بذلك على من سواه، تحقيقاً لعموم الشبه بين منازل الهارونين من أخويهما، وحرصاً على أن لا يكون ثمّة من فارق بينهما، وقد آخى بين أصحابه صلّى الله عليه وآله وسلّم مرّتين ـ كما سمعت ـ فكان أبو بكر وعمر في المرّة الأُولى أخوين، وعثمان وعبدالرحمن بن عوف أخوين وكان في المرة الثانية أبو بكر وخارجة بن زيد أخوين، وعمر وعتبان بن مالك أخوين، أمّا عليّ فكان في كلتا المرّتين أخا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ كما علمت ـ..

ومقامنا يضيق على استقصاء ما جاء في ذلك من النصوص الثابتة بطرقها الصحيحة عن كلّ من ابن عبّاس، وابن عمر، وزيد بن أرقم، وزيد بن أبي أوفى، وأنس بن مالك، وحذيفة بن اليمان، ومخدوج بن يزيد، وعمر بن الخطّاب، والبراء بن عازب، وعليّ بن أبي طالب، وغيرهم.

---

(١) في ما أخرجه المحدّثون بطرقهم الصحيحة من سُنن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، ودونك ص ١٦٥ وص ١٦٨ من الجزء ٣ من **المستدرك**، تجد الحديث صريحاً في ذلك، صحيحاً على شرط الشيخين. وقد أخرجه الإمام أحمد أيضاً من حديث عليّ في ص ١٥٨ / ٧٧١ من الجزء الأوّل من مسنده. وأخرجه ابن عبدالبرّ في ترجمة الحسن السبط من **الاستيعاب**. وأخرجه حتّى الذهبي في **تلخيصه** مسلّماً بصحّته مع قبح تعصّبه وظهور انحرافه عن هارون هذه الأُمّة وعن شبّرها وشبيرها. وأخرج البغوي في **معجمه** وعبدالغني في **الإيضاح** ـ كما في ص ٢٩٢ من **الصواعق المحرقة** ـ عن سلمان نحوه؛ وكذلك ابن عساكر.

وقد قال له رسول اللّٰه: أنت أخي في الدنيا والآخرة[١].

وسمعت ـ في المراجعة ٢٠ ـ قوله ـ وقد أخذ برقبة عليّ ـ: إنّ هذا أخي ووصيّي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا. وخرج صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم على أصحابه يوماً ووجهه مشرق، فسأله عبدالرحمن بن عوف فقال: بشارة أتتني من ربّي في أخي وأبن عمّي وأبنتي بأن اللّٰه زوّج عليّاً من فاطمة... الحديث[٢].

ولمّا زفّت سيّدة النساء إلى كفوها سيّد العترة، قال النبيّ صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: يا أُمّ أيمن! ادعي لي أخي، فقالت: هو أخوك وتنكحه، قال: نعم يا أُمّ أيمن. فدعت عليّاً فجاء.. الحديث[٣].

وكم أشار إليه، فقال: هذا أخي وأبن عمّي وصهري وأبو ولدي[٤].

وكلّمه مرّة، فقال له: أنت أخي وصاحبي[٥].

---

(١) أخرجه الحاكم في ص ١٤ من الجزء ٣ من المستدرك عن ابن عمر من طريقين صحيحين على شرط الشيخين. وأخرجه الذهبي في تلخيصه مسلّماً بصحّته. وأخرجه الترمذي في ما نقله ابن حجر عنه في ص ١٨٨ من الصواعق المحرقة، فراجع الحديث السابع من أحاديث الفصل ٢ من باب ٩ من الصواعق، وأرسله كلّ من تعرّض لحديث المؤاخاة من أهل السير والأخبار إرسال المسلّمات.

(٢) أخرجه أبو بكر الخوارزمي، كما في ص ٢٦٣ من الصواعق.

(٣) أخرجه الحاكم في ص ١٥٩ من الجزء ٣ المستدرك. وأخرجه الذهبي في تلخيصه مسلّماً بصحّته. ونقله ابن حجر في الباب ١١ من صواعقه، وكلّ من ذكر زفاف الزهراء ذكره، لا أستثني منهم أحداً.

(٤) في ما أخرجه الشيرازي في الألقاب، وأبن النجّار عن ابن عمر. ونقله المتّقي الهندي في كنزه، وفي منتخبه المطبوع في هامش المسند. فراجع منه السطر الثاني من هامش ص ٣٢ من الجزء الخامس.

(٥) أخرجه ابن عبدالبرّ في ترجمة عليّ من الاستيعاب بالإسناد إلى ابن عبّاس.

وحدّثه مرّة أُخرى، فقال له: أنت أخي وصاحبي ورفيقي في الجنّة[١].

وخاطبه يوماً في قضية كانت بينه وبين أخيه جعفر وزيد بن حارثة، فقال له: وأمّا أنت يا عليّ فأخي وأبو ولدي ومنّي وإليّ.. الحديث[٢].

وعهد إليه يوماً، فقال: أنت أخي ووزيري تقضي ديني وتنجز موعدي وتبرئ ذمّتي.. الحديث[٣].

ولمّا حضرته الوفاة ـ بأبي هو و أُمّي ـ قال: ادعوا إليّ أخي، فدعوا عليّاً، فقال: ادن منّي، فدنا منه وأسنده إليه، فلم يزل كذلك وهو يكلّمه حتّى فاضت نفسه الزكية، فأصابه بعض ريقه صلّى الله عليه وآله وسلّم[٤].

وقال صلّى الله عليه وآله وسلّم: مكتوب على باب الجنّة: لا إله إلا الله محمّد رسول الله عليّ أخو رسول الله.. الحديث[٥].

وأوحى الله عزّوجلّ ـ ليلة المبيت على الفراش ـ إلى جبرائيل وميكائيل: إنّي آخيت بينكما، وجعلت عمر أحدكما أطول من عمر الآخر، فأيّكما يؤثر

---

(١) أخرجه الخطيب، وهو الحديث ٣٦٤٦٨ من أحاديث كنز العمّال في ص ١٥٠ من جزئه ١٣.

(٢) أخرجه الحاكم في ص ٢١٧ من الجزء ٣ من المستدرك بسند صحيح على شرط مسلم، وأعترف الذهبي في تلخيصه بصحّته على هذا الشرط.

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عمر، ونقله المتّقي الهندي في كنزه وفي منتخبه، فراجع من المنتخب ما هو في هامش ص ٣٢ من الجزء الخامس من المسند.

(٤) أخرجه ابن سعد في ص ٢٦٣ من القسم الثاني من الجزء الثاني من طبقاته، وهو في ص ٢٥٣ من الجزء ٧ من كنز العمّال.

(٥) أخرجه الطبراني في الأوسط، والخطيب في المتّفق والمفترق، ونقله صاحب كنز العمّال. فراجع من منتخبه ما هو في هامش ص ٣٥ من الجزء ٥ من مسند أحمد، ونقله في هامش ص ٤٦ عن ابن عساكر.

صاحبه بالحياة؟!

فاختار كلاهما الحياة؛ فأوحى الله إليهما: ألا كنتما مثل عليّ بن أبي طالب؟! آخيت بينه وبين محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم، فبات على فراشه ليفديه بنفسه ويؤثره بالحياة، اهبطا إلى الأرض فاحفظاه من عدوّه. الاستيعاب.

فنزلا، فكان جبرائيل عند رأسه، وميكائيل عند رجليه، وجبرائيل ينادي: بخٍ بخٍ، من مثلك يا ابن أبي طالب يباهي الله بك الملائكة؟! وأنزل الله تعالى في ذلك: ﴿**ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله**﴾.. الحديث[١].

وكان عليّ يقول: أنا عبدالله وأخو رسوله، وأنا الصدّيق الأكبر لا يقولها بعدي إلّا كاذب[٢].

وقال: والله إنّي لأخوه ووليّه، وابن عمّه ووارث علمه، فمن أحقّ به منّي[٣]؟!

وقال يوم الشورى لعثمان وعبدالرحمن وسعد والزبير: انشدكم الله، هل فيكم أحد آخى رسول الله بينه وبينه، إذ آخى بين المسلمين غيري؟! قالوا: اللّهمّ لا[٤].

ولمّا برز عليّ للوليد يوم بدر، قال له الوليد: من أنت؟ قال عليّ: أنا عبدالله

---

(١) أخرجه أصحاب السنن في مسانيدهم، وذكره الإمام فخر الدين الرازي في تفسير هذه الآية من سورة البقرة ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤ من الجزء الخامس من تفسيره الكبير مختصراً.

(٢) أخرجه النسائي في الخصائص العلويّة، والحاكم في أوّل ص ١١٢ من الجزء ٣ من المستدرك، وابن أبي شيبة وابن أبي عاصم في السُنّة، وأبو نعيم في المعرفة. ونقله المتقي الهندي في كنز العمّال وفي منتخبه، فراجع من المنتخب ما هو في هامش ص ٤٠ من الجزء ٥ من مسند أحمد.

(٣) راجع ص ١٢٦ من الجزء ٣ من المستدرك؛ وأخرجه الذهبي في تلخيصه مسلّماً بصحّته.

(٤) أخرجه ابن عبدالبرّ في ترجمة عليّ من الاستيعاب، وغير واحد من الأثبات.

وأخو رسوله.. الحديث[١].

وسأل عليّ عمر أيّام خلافته، فقال له[٢]: أرأيت لو جاءك قوم من بني إسرائيل، فقال لك أحدهم: أنا ابن عمّ موسى، أكانت له عندك إثرة على أصحابه؟! قال: نعم، قال فأنا والله أخو رسول الله، وابن عمّه!

فنزع عمر رداءه فبسطه، وقال: والله لا يكون لك مجلس غيره حتّى نتفرق، فلم يزل جالساً عليه، وعمر بين يديه حتّى تفرقوا، بخوعاً لأخي رسول الله وابن عمّه!

شطٌ بنا القلم فنقول:

* وأمر صلّى الله عليه وآله وسلّم بسدّ أبواب الصحابة من المسجد تنزيهاً له عن الجنب والجنابة، لكنّه أبقى باب عليّ، وأباح له عن الله تعالى أن يجنب في المسجد، كما كان هذا مباحاً لهارون، فدلّنا ذلك على عموم المشابهة بين الهارونين عليهما السلام.

قال ابن عبّاس: وسدّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، أبواب المسجد غير باب عليّ، فكان يدخل المسجد جنباً وهو طريقه، ليس له طريق غيره.. الحديث[٣].

---

(١) أخرجه ابن سعد في غزوة بدر من كتاب **الطبقات** في ص ٢٣ من القسم الأوّل من جزئه الثاني.

(٢) في ما أخرجه الدارقطني كما في المقصد الخامس من مقاصد آية المودّة في القربى وهي الآية ١٤ من الآيات التي أوردها ابن حجر في الباب ١١ من **صواعقه**، فراجع من **الصواعق** ص ٢٧٢.

(٣) هذا الحديث طويل فيه عشرة من خصائص عليّ، وقد أوردناه في المراجعة ٢٦.

وقال عمر بن الخطّاب من حديث صحيح[١] على شرط الشيخين أيضاً: لقد أُعطي عليّ بن أبي طالب ثلاثاً، لأنْ تكون لي واحدة منها أحبّ إليّ من حمر النعم: زوجته فاطمة بنت رسول الله، وسكناه المسجد مع رسول الله يحلّ له ما يحلّ له فيه، والراية يوم خيبر.

وذكر سعد بن مالك يوماً بعض خصائص عليّ في حديث صحيح أيضاً، فقال[٢]: وأخرج رسول الله عمّه العبّاس وغيره من المسجد، فقال له العبّاس: تخرجنا وتسكن عليّاً؟! فقال: ما أنا أخرجتكم وأسكنته، ولكن الله أخرجكم وأسكنه.

وقال زيد بن أرقم[٣]: كان لنفر من أصحاب رسول الله أبواب شارعة في المسجد، فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: سدّوا هذه الأبواب إلّا باب عليّ. فتكلّم الناس في ذلك، فقام رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فحمد الله وأثنى عليه، ثمّ قال: أمّا بعد، فإنّي أمرت بسدّ هذه الأبواب إلّا باب عليّ، فقال فيه قائلكم، وإنّي والله ما سددت شيئاً ولا فتحته، ولكنّي أُمرت بشيء فاتّبعته.

---

(١) هو موجود في ص ١٢٥ من الجزء ٣ من المستدرك. وأخرجه أبو يعلى كما في الفصل ٣ من الباب ٩ من الصواعق، فراجع منها ص ١٩٦. وأخرجه بهذا المعنى مع قرب الألفاظ أحمد بن حنبل من حديث عبدالله بن عمر في ص ١٠٤ / ٤٧٨٢ من الجزء الثاني من مسنده. ورواه عن كلّ من عمر وابنه عبدالله غير واحد من الأثبات بأسانيد مختلفة.

(٢) كما في أوّل صفحة ١١٧ من الجزء من المستدرك. وهذا الحديث من صحاح السنن. وقد أخرجه غير واحد من أثبات السُنّة وثقاتها.

(٣) في ما أخرجه عنه الإمام أحمد في ص ٤٩٦ / ١٨٨٠١ من الجزء الخامس من المسند. وأخرجه الضياء أيضاً كما في كنز العمّال وفي منتخبه. فراجع من المنتخب ما هو في هامش ص ٢٩ من الجزء ٥ من المسند.

وأخرج الطبراني في **الكبير** عن ابن عبّاس[١]: إنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، قام يومئذ فقال: ما أنا أخرجتكم من قبل نفسي ولا أنا تركته، ولكن اللّه أخرجكم وتركه، إنّما أنا عبد مأمور، ما أُمرت به فعلت، ﴿إن أتّبعُ إلّا ما يوحى إليّ﴾[٢].

وقال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم[٣]: يا عليّ! لا يحلّ لأحد أن يجنب في المسجد غيري وغيرك.

وعن سعد بن أبي وقّاص، والبراء بن عازب، وآبن عبّاس، وآبن عمر، وحذيفة بن أسيد الغفاري، قالوا كلّهم[٤]: خرج رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم إلى المسجد فقال: إنّ اللّه أوحى إلى نبيّه موسى أن ابن لي مسجداً طاهراً لا يسكنه إلّا أنت وهارون، وإنّ اللّه أوحى إليّ أن أبني مسجداً طاهراً لا يسكنه إلّا أنا وأخي عليّ.

وإملاؤنا هذا لا يسع استيفاء ما جاء في ذلك من النصوص الثابتة عن كلّ من: ابن عبّاس، وأبي سعيد الخدري، وزيد بن أرقم، ورجل صحابي من خثعم، وأسماء بنت عميس، وأُمّ سلمة، وحذيفة بن أسيد، وسعد بن أبي وقّاص، والبراء بن عازب، وعليّ بن أبي طالب، وعمر، وعبداللّه بن عمر، وأبي ذر، وأبي الطفيل،

---

(١) نقله عنه المتّقي الهندي في آخر هامش الصفحة التي أشرنا الآن إليها.

(٢) سورة الأنعام ٦: ٥٠، سورة يونس ١٠: ١٥، سورة الأحقاف ٤٦: ٩.

(٣) في ما أخرجه الترمذي في **صحيحه**، ونقله عنه المتّقي الهندي في ما أشرنا الآن إليه من منتخبه. وأخرجه البزّار عن سعد كما في الحديث ١٣ من الأحاديث التي أوردها ابن حجر في الفصل ٢ من الباب ٩ من صواعقه، فراجع منها ص ١٩٠.

(٤) في ما أخرجه عنهم جميعاً علي بن محمّد الخطيب الفقيه الشافعي المعروف بابن المغازلي في كتابه المناقب بالطرق المختلفة. ونقله الثقة المتتبّع البلخي في الباب ١٧ من ينابيعه.

وبريدة الأسلمي، وأبي رافع مولى رسول الله، وجابر بن عبدالله، وغيرهم.

وفي المأثور من دعاء النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم: اللّهم إنّ أخي موسى سألك فقال: ﴿ربّ اشرح لي صدري * ويسّر لي أمري * واحلُل عقدة من لساني * يفقهوا قولي * واجعل لي وزيراً من أهلي * هارون أخي * اشدد به أزري * وأشركه في أمري﴾[1] فأوحيت إليه: ﴿سنشدّ عضدك بأخيك ونجعلُ لكما سلطاناً﴾[2]، اللّهمّ وإنّي عبدك ورسولك محمّد، فاشرح لي صدري، ويسّر لي أمري، واجعل لي وزيراً من أهلي، عليّاً أخي.. الحديث[3].

ومثله ما أخرجه البزّار من إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أخذ بيد عليّ فقال: إنّ موسى سأل ربّه أن يطهّر مسجده بهارون، وإنّي سألت ربّي أن يطهّر مسجدي بك. ثمّ أرسل إلى أبي بكر أنْ سدّ بابك، فاسترجع، ثمّ قال: سمعاً وطاعة، ثمّ أرسل إلى عمر، ثمّ أرسل إلى العبّاس بمثل ذلك، ثمّ قال صلّى الله عليه وآله وسلّم: ما أنا سددت أبوابكم وفتحت باب عليّ، ولكن الله فتح بابه، وسدّ أبوابكم. انتهى[4].

وهذا القدر كافٍ لِما أردناه من تشبيه عليّ بهارون في جميع المنازل والشؤون. والسلام».

---

(١) سورة طه ٢٠: ٢٥ ـ ٣٢.

(٢) سورة القصص ٢٨: ٣٥.

(٣) أخرجه الإمام أبو إسحاق الثعلبي عن أبي ذرّ الغفاري في تفسير قوله تعالى: ﴿إنّما وليّكم الله ورسوله والّذين آمنوا﴾ في سورة المائدة من تفسيره الكبير. ونقل نحوه المتّقي البلخي عن مسند الإمام أحمد.

(٤) وهذا الحديث هو الحديث ٣٦٥٢١ من أحاديث الكنز ص ١٧٥ من جزئه الثالث عشر.

أقول:

إنّ من جملة الأدلّة على إمامة أمير المؤمنين وولايته العامّة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم حديث: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى... المعروف بـ: حديث المنزلة.

وقد ذكر السيّد قبل الورود في البحث الآيات الكريمة الواردة في منازل هارون من موسى، ثمّ شرع في البحث من الناحيتين: السند والدلالة[1]..

فأورد في الناحية الأُولى أسماء جمع كبير من أئمّة السُنّة الرواة لهذا الحديث، وتعرّض لتشكيك الآمدي في صحّته وأجاب عنه.

وأوضح في الناحية الثانية كيفية الاستدلال بالحديث على المدّعى، مؤكّداً دلالته على العموم، وعلى أنّه قد ورد في موارد كثيرة غير تبوك، كما في كتب القوم... فلا تبقى شبهةٌ في إفادته للعموم.

وختم البحث ببعض المشابهات الموجودة بين عليّ وهارون على ضوء الروايات.

رواته من الصحابة وكثرة طرقه وتواتره:

ذكر السيّد رحمه الله أسماء عدّة من رواة هذا الحديث من الصحابة، ولم يكن بصدد الاستقصاء، فرواته منهم في كتب القوم بالأسانيد أكثر بكثير، خاصّةً

---

(١) وتبقى ناحية المتن، ولم يتعرض لها السيّد، وذلك -باختصار- أنه لمّا رأى بعضهم أنّ لا جدوى في المناقشة في السند والدلالة، عمد إلى التحرّف في لفظ الحديث، وحرّف «هارون» إلى «قارون» فذكّرنا قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «إذا لم تستحِ فاصنع ما شئت»!

بالنظر إلى موارد وروده، وقد رواه الحافظ ابن عساكر عن أكثر من عشرين؛ ولذا قال ابن كثير: «قد تقصّى ابن عساكر هذه الأحاديث في ترجمة عليّ من تاريخه، فأجاد وأفاد، وبرز على النظراء والأشباه والأنداد، فرحمه ربّ العباد يوم التناد»[١].

وقال الحافظ ابن حجر: «قد استوعب طرقه ابن عساكر في ترجمة عليّ»[٢].

وكذا القاضي أبو القاسم التنوخي، المتوفّى سنة ٤٤٧ ـ قال الخطيب[٣]: كتبت عنه وسمعته، وكان محتاطاً صدوقاً في الحديث ـ في كتابٍ مفردٍ[٤].

بل ذكر الحاكم الحسكاني عن شيخه أبي حازم الحافظ، أنّه كان يقول: «خرّجته بخمسة آلاف إسناد»[٥].

بل عن غير واحدٍ من الأئمّة التصريح بأنّه من أثبت الأخبار وأصحّها، كالحافظ ابن عبدالبرّ[٦]، والحافظ المزي[٧].

بل عن غير واحدٍ منهم التنصيص على تواتره، كالحاكم النيسابوري[٨]

---

(١) البداية والنهاية ٧: ٣٤١.

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٧: ٦٠.

(٣) تاريخ بغداد ١٢: ١١٥.

(٤) الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف ١: ٧٥ الطبعة الحديثة.

(٥) شواهد التنزيل ١: ١٥٢.

(٦) الاستيعاب ٣: ١٠٩٧.

(٧) تهذيب الكمال ٢٠: ٤٨٣.

(٨) كفاية الطالب: ٢٨٣.

وجلال الدين السيوطي[١]، والشيخ علي المتّقي الهندي[٢].

وجوده في الصحيحين:

ثمّ إنّ هذا الحديث مخرّج في كتابي البخاري ومسلم المشهورين بالصحيحين..

قال ابن حجر: «هما أصحّ الكتب بعد القرآن بإجماع من يعتدُّ به»[٣].

وقال جماعة من الأئمّة بأن أحاديثهما مقطوعة الصدور[٤].

وهو أيضاً في سائر الصحاح، وفي المسانيد والمعاجم المشهورة المعتبرة عندهم، وكذا في غيرها من كتب الحديث والتفسير والتراجم، وقد ذكر السيّد بعضها، ولا حاجة إلى التطويل.

فيكون حديث المنزلة من الأحاديث المتواترة المقطوع بصدورها عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

تشكيك الآمدي:

لكنّهم متى كان الحديث يضرّ بمذهبهم في الخلافة حاولوا تضعيفه أو التشكيك في صحّته، حتّى مع كونه في الصحيحين وبطرقٍ متعدّدة!! ولذا تراهم يستندون في الجواب عن حديث المنزلة إلى تشكيك الآمدي..

---

(١) الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة ـ حرف الألف.

(٢) قطف الأزهار المتناثرة: ٢٨١ / ١٠٣.

(٣) الصواعق المحرقة: ١٨.

(٤) تدريب الراوي ١: ١٤١؛ وغيره من كتب علم الحديث.

قال في شرح المواقف: «والجواب: منع صحّة الحديث كما منعه الآمدي...»[١].

هذا، مع علمهم بحال الآمدي، الذي ذكر الذهبي أنّه: «قد نُفي من دمشق لسوء اعتقاده، وصحّ أنّه كان يترك الصلاة. نسأل الله العافية»[٢].

وعجيبٌ أمر هؤلاء!!

فمتى شاءت أهواؤهم رجعوا إلى كتابي البخاري ومسلم لإثبات حديثٍ، قائلين: هو من أحاديث الصحيحين، أو لردّ حديثٍ، متشبّثين بعدم إخراج الشيخين له، ومتى ما شاءت أهواؤهم أنْ يردّوا حديثاً، تكلّموا فيه وشكّكوا في صحّته، مع وجوده فيهما، متناسين ما يزعمونه لهما من المنازل والمقامات، في اليقظة والمنامات!!

وكذلك الاعتماد على الأشخاص والاستناد إلى أقوالهم، فلو راجعت كتبهم في الحديث والرجال، لرأيتهم يكثرون من النقل عن عبدالرحمن بن خراش والأخذ بآرائه، لكنّه لمّا قال بكذب حديث: «إنّا معاشر الأنبياء لا نورّث ما تركناه صدقة» جعلوا يسبّونه سبّ الّذين كفروا[٣]!!

وأيضاً تراهم يعتمدون في جرح من أرادوا جرحه على تجريحات أبي الفتح الأزدي، فإنْ جَرَح من يريدون توثيقه قالوا: «ليت الأزدي عرف ضعف نفسه!!»[٤].

---

(١) شرح المواقف ٨: ٣٦٢ ـ ٣٦٣.

(٢) ميزان الاعتدال ٢: ٢٥٩.

(٣) راجع ترجمته في: تذكرة الحفّاظ، سير أعلام النبلاء، ميزان الاعتدال ٢: ٦٠٠.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٣: ٣٨٩.

وعلى الجملة، فإنّهم يتّبعون الأهواء والميول في الردّ والقبول، للأحاديث والأقوال، ولنكتفِ بهذا القدر لضيق المجال..

هذا كلّه في ما يتعلّق بجهة السند.

وفي جهة الدلالة نقاط:

ظهور لفظه في العموم:

إنّ قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا النبوّة» ظاهر في عموم المنزلة؛ لأنّ كلمة «المنزلة» اسم جنس جاء مضافاً إلى «هارون»، ثمّ استثنى من ذلك «النبوّة» بكلمة «إلّا» الاستثنائية..

وقد نصّوا على أنّ اسم الجنس المضاف من ألفاظ العموم، كما لا يخفى على من يراجع كتب الأُصول والأدب وغيرهما من العلوم، كـ: **شرح مختصر الأُصول** في مبحث الصيغ الموضوعة للعموم، وفي مباحث العموم والخصوص من **شرح جمع الجوامع**، وعقد له ابن نجيم قاعدةً في كتاب **الأشباه والنظائر**، وتعرّض له شرّاح **المطوّل والمختصر** بشرح كلام التفتازاني في بيان قول الماتن: «فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام»، والنحويّون في مباحث لزوم حذف الخبر، كما في **شرح المفصّل** لابن الحاجب، **وشرح الكافية** للرضي الاسترآبادي.

وأيضاً، فقد نصّوا على أنّ: «معيار العموم جواز الاستثناء»، كما لا يخفى على من راجع **منهاج الوصول في علم الأُصول** للبيضاوي وشروحه، **وفواتح الرحموت**[1].

وبهذا يتمُّ المقتضي للاستدلال بهذا الحديث، وهل من مانع؟!

---

(١) فواتح الرحموت في شرح مسلّم الثبوت ١: ٢٦١ هامش المستصفى.

ورود الحديث في موارد كثيرة:

قالوا: إنّ هذا الكلام إنّما قاله رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لدى خروجه إلى تبوك بسبب تكلّم بعض المنافقين، فيكون قرينةً على عدم إرادة العموم، وأختصاص الاستخلاف بذلك المورد فقط، فيسقط الاستدلال.

فأجاب السيّد رحمه الله بوجهين:

الوجه الأوّل: إنّ الحديث في نفسه عامّ كما علمت، فمورده ـ لو سلّمنا كونه خاصّاً ـ لا يخرجه عن العموم، لأنّ المورد لا يخصّص الوارد، كما هو مقرّر في محلّه.

قلت:

فإشكال ابن تيميّة[1] بذلك جهلٌ أو تعصّب، ولذا يقول التفتازاني بعد ذكر هذا الإشكال: «فربّما يدفع بأنّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»[2].

الوجه الثاني: إنّ الحديث لم تنحصر موارده باستخلاف عليّ على المدينة في غزوة تبوك، ليتشبّث الخصم بتخصيصه... فذكر رحمه الله موارد عديدة، مستنداً فيها إلى كتب القوم.

قلت:

وقد كتبت سابقاً رسالةً[3] في موارد حديث المنزلة، وصحّحت بعض

---

(١) منهاج السُنّة ٧: ٣٢٧.

(٢) شرح المقاصد ٥: ٢٧٦.

(٣) مطبوعة في آخر الجزء (١٨) من كتابنا الكبير نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار في إمامة الأئمّة الأطهار.

أسانيدها، وأنا ذاكرٌ هنا خلاصة تلك الرسالة:

المورد ١ و ٢: المؤاخاة الأُولى والثانية؛ روى ذلك: أحمد بن حنبل[١]، والطبراني[٢]، وأبو نعيم[٣]، وابن عساكر[٤]، وغيرهم..

رووه عن ابن أبي أوفى، ومحدوج بن زيد الذهلي، وعبدالله بن العبّاس، وأنس بن مالك، وعمر بن الخطّاب، ويعلى بن مرّة.

وسيأتي بعض الكلام على قضيّة المؤاخاة وأنّها كانت مرّتين، وأنّ ابن تيميّة كذّبها بالمرّة.

المورد ٣ و ٤: عند ولادة الحسن وولادة الحسين عليهما السلام؛ روى ذلك: الملاّ في سيرته[٥]، ومحبّ الدين الطبَري[٦]، والخوارزمي عن البيهقي بسنده، عن الإمام عليّ بن موسى الرضا، عن آبائه، عن أسماء بنت عميس[٧].

المورد ٥: يوم خيبر؛ روى ذلك بالأسانيد: ابن المغازلي[٨]، والموفّق الخوارزمي[٩]، وأبو عبدالله الكنجي[١٠].

---

(١) كما في كنز العمّال ٩: ١٦٧ ح ٢٥٥٥٤، وج ١٣: ١٠٥ ح ٣٦٣٤٥.

(٢) المعجم الكبير ١١: ٧٥ ح ٩٢-١١٠.

(٣) كما في طريق ابن عساكر.

(٤) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٥٢ ـ ٥٣ وص ١٦٩.

(٥) وسيلة المتعبّدين ٥: ٢٢٥.

(٦) ذخائر العقبى: ٢٠٩.

(٧) مقتل الحسين ١: ٨٧ ـ ٨٨

(٨) مناقب عليّ بن أبي طالب: ٢٣٧ / ٢٨٥.

(٩) المناقب للخوارزمي: ١٢٨ / ١٤٣.

(١٠) كفاية الطالب في مناقب عليّ بن أبي طالب: ٢٦٤.

المورد ٦: عند النهي عن الرقاد في المسجد؛ روى ذلك: ابن عساكر[١].

المورد ٧: عند سدّ الأبواب؛ روى ذلك: ابن المغازلي الشافعي[٢].

وسيأتي الكلام على حديث سدّ الأبواب.

المورد ٨: يوم خرج متّكئاً على عليّ؛ روى ذلك: المتّقي الهندي عن جماعة[٣]، وابن عساكر[٤]، وغيرهم.

المورد ٩: في بيت أُمّ سلمة؛ روى ذلك: الطبراني[٥]، وابن عساكر[٦]، وغيرهما.

المورد ١٠: في قضية يرويها أنس بن مالك؛ روى ذلك: ابن مردويه[٧].

المورد ١١: في قضية بنت حمزة عليه السلام؛ روى ذلك: النَسائي[٨]، وابن عساكر[٩].

المورد ١٢: يوم غدير خمّ؛ روى ذلك ابن خلّكان في **تاريخه**[١٠].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ١٣٩.

(٢) مناقب عليّ بن أبي طالب: ٢٥٥ / ٣٠٣.

(٣) كنز العمّال ١٣: ١٢٢ ح ٣٦٣٩٢.

(٤) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ١٦٧.

(٥) المعجم الكبير ١٢: ١٨ ح ١٢٣٤١.

(٦) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٤٢.

(٧) وعنه في كشف الغمّة في معرفة الأئمّة ١: ٣٤٣.

(٨) خصائص أمير المؤمنين عليّ: ٨٨ طبع مكتبة نينوى الحديثة. تحقيق: محمد هادي الأميني.

(٩) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ١٧٠.

(١٠) وفيات الأعيان ٥: ٢٣١.

المورد ١٣: في كلامٍ له مع عقيل؛ روى ذلك: ابن عساكر[١].

أقول:

إنّ عدداً من أحاديث هذه الموارد صحيح بلا ريب، ونحن نكتفي بواحدٍ منها ـ ومن شاء المزيد فليرجع إلى الأسانيد وإلى الرسالة التي ألّفتها في هذا الموضوع ـ:

قال أبو القاسم الطبراني: «حدّثنا محمود بن محمّد المروزي، قال: حدّثنا خامد بن آدم، قال: حدّثنا جرير، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عبّاس، قال: لمّا آخى النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم بين أصحابه، بين المهاجرين والأنصار، فلم يؤاخ بين عليّ بن أبي طالب وبين أحدٍ منهم، خرج عليّ مغضباً، حتّى أتى جدولاً من الأرض، فتوسّد ذراعه، فسف عليه الريح، فطلبه النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم حتّى وجده، فوكزه برجله فقال له:

قم، فما صلحت أنْ تكون إلّا أبا تراب، أغضبت عليَّ حين واخيت بين المهاجرين والأنصار، ولم أُواخ بينك وبين أحدٍ منهم؟ أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه ليس بعدي نبيّ؟!

ألا مَن أحبّك حُفّ بالأمن والإيمان، ومن أبغضك أماته اللّه ميتة الجاهلية وحوسب بعمله في الإسلام»[٢].

* فأمّا «الطبراني»: فهو الحافظ الإمام الثقة الغني عن الترجمة.

* وأمّا «محمود بن محمّد المروزي»: فقد ترجم له الخطيب في تاريخه،

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٤١: ١٧ ـ ١٨.

(٢) المعجم الكبير ١١: ٧٥ ح ١١٠٩٢.

وذكر أنّه قدم بغداد وحدّث بها..

قال: «روى عنه: محمّد بن مخلد، وعبدالصمد بن علي الطستي، وأبو سهل بن زياد، وإسماعيل بن علي الخطبي، وأبو علي بن الصوّاف، أحاديث مستقيمة».

ثمّ روى عن طريقه حديثاً، وأرّخ وفاته بسنة سبع وتسعين[١].

* وأمّا «حامد بن آدم»: فقد أخرج عنه الحاكم في **المستدرك**[٢]، وذكره ابن حبّان في **الثقات**[٣]. وقال الذهبي: مشّاه ابن عدي[٤].

هذا، ولم يذكروا في المقابل إلّا تكلُّم السعدي الجوزجاني فيه، لكنّه لا يصلح لمعارضة التوثيق؛ لأنّ ابن عدي تعقّبه بقوله: «وحامد بن آدم هذا يروي عن عبدالله بن المبارك، ومحمّد بن الفضل بن عطية، والفضل بن موسى، والنضر بن محمّد، والنضر بن شميل، وعامّة المراوزة..

ولم أرَ في حديثه إذا روى عن ثقة شيئاً منكراً، وإنّما يؤتى ذلك إذا حدّث عن ضعيف»[٥].. هذا أوّلاً.

وثانياً: فإنّ السعدي الجوزجاني لا يعتمدون على تجريحاته، كما نصّ عليه الحافظ ابن حجر العسقلاني وغيره.

هذا، ولم يذكر الرجل في شيء من كتب الضعفاء والمتروكين للنَسائي

---

(١) تاريخ بغداد ١٣: ٩٤.

(٢) لسان الميزان ٢: ١٦٣.

(٣) الثقات ٨: ٢١٨.

(٤) المغني ١: ٢٢٩.

(٥) الكامل في الضعفاء ـ لابن عدي ـ ٣: ٤٠٩.

والبخاري والدارقطني، وأورده الذهبي في المغني[١] فلم يذكر إلّا قدح الجوزجاني، وقد عرفت ما فيه.

والظاهر وقوع الخلط على ابن حجر بينه وبين رجلٍ آخر، فليتأمّل.

وعلى الجملة، فهذا القدر يكفينا للاحتجاج على ضوء القواعد المقرّرة.

* وأمّا «جرير» و «ليث» و «مجاهد»: فأئمّة أعلام عندهم بلا خلاف بينهم.

وتلخّص:

أوّلاً: إنّ حديث المنزلة صحيح سنداً، بل هو من أشهر الأحاديث المتواترة عن رسول الله، فالطعن في سنده تعصُّب.

وثانياً: إنّه ناظرٌ إلى الآيات الواردة في منازل هارون من موسى، وهي: «الأُخوّة»[٢] و«الوزارة»[٣] و«القرابة القريبة»[٤] و«الخلافة»[٥] و«شدّ الأزر»[٦].

وثالثاً: إنّ لفظه ظاهر في عموم المنزلة؛ لاشتماله على «اسم الجنس المضاف» وعلى «الاستثناء» وهو معيار العموم، كما نصّ عليه الأئمّة منهم في مختلف العلوم.

ورابعاً: إنّه وارد في موارد متعدّدة، كما في كتب القوم المشهورة، وبعضها صحيح سنداً بلا إشكال، استناداً إلى كتبهم في التراجم والرجال.

---

(١) المغني ١: ٢٢٩.

(٢) سورة مريم ١٩: ٥٣.

(٣) سورة طه ٢٠: ٢٩، سورة الفرقان ٢٥: ٣٥، سورة القصص ٢٨: ٣٤.

(٤) سورة طه ٢٠: ٢٩ و ٣٠.

(٥) سورة الأعراف ٧: ١٤٢.

(٦) سورة طه ٢٠: ٣١.

وبذلك تفنّد جميع المكابرات، في السند بدعوى ضعفه ـ كما عن الآمدي ـ أو في الدلالة ـ كما عن ابن تيميّة ـ بدعوى كونه مجرّد تشبيه بين عليّ وهارون، أو أنّه وارد في خصوص تبوك، وإذا كان مورده خاصّاً فلا يبقى له عموم!!

بل يدّعي بعضهم ـ زوراً وبهتاناً ـ اتّفاق العلماء على أنّ النبيّ لم يتكلّم بحديث المنزلة إلّا مرّةً واحدةً وذلك في غزوة تبوك!! وكأنّ الّذين نقلنا عنهم الموارد ليسوا من علمائهم بل هم من جهّالهم!!

فانظر كيف يسوقهم العناد مع الحقّ إلى الكذب وإلى سوء الأدب والافتراء على أكابر علمائهم أيضاً!! والطعن في أعلام التابعين ومشاهير رواة الحديث!!

وعلى الجملة، فعلماؤهم الكبار يروون الموارد التي ذكرها السيّد ـ والموارد الأُخرى التي أضفناها إليها ـ في كتبهم المعروفة المشهورة، وبأسانيد كثيرة، فإذا كانوا كاذبين على الله ورسوله فما ذنبنا؟!

ولكنّ الذي يتّهم العلماء بذلك هو ابن تيميّة وأتباعه، وقد انتقد هذه الطريقة منه علماء السُنّة الكبار حتّى من اشتهر منهم بالتعصّب كالذهبي، وابن حجر العسقلاني..

يقول ابن حجر ـ بترجمة ابن تيميّة ـ: «استشعر أنّه مجتهد، فصار يردّ على صغير العلماء وكبيرهم، قديمهم وحديثهم»، قال: «كان إذا حوقق وأُلزم يقول: لم أرد هذا انّما أردت كذا. فيذكر احتمالاً بعيداً»، قال: «وافترق الناس فيه شيعاً، فمنهم من نسبه إلى التجسيم ومنهم من نسبه إلى الزندقة، ومنهم من نسبه إلى النفاق»، قال: «وجدته كثير التحامل إلى الغاية في ردّ الأحاديث التي يوردها ابن المطهّر، ردّ في ردّه كثيراً من الأحاديث الجياد... وكم من مبالغة لتوهين كلام

الرافضي أدّته أحياناً إلى تنقيص عليّ رضي الله عنه»[١].

هذا، في حين أنّه يدافع عن معاوية، فينكر أن يكون باغياً على أمير المؤمنين عليه السلام وأنّه قد أمر بسبّه على المنابر، ويزعم أنّ الحديث الذي دار بين معاوية وسعد بن أبي وقّاص المخرّج في **صحيح مسلم** وغيره، لا يدلّ على أنّه كان يأمر بلعن الإمام عليه السلام؟!

وعلى الجملة، فالخطاب في بحوثنا هذه موجّه إلى المسلمين المنصفين، الّذين يريدون التحقيق في أمور الدين، وليس الكلام مع المنافقين الحاقدين على أمير المؤمنين وأهل بيت النبيّ الطاهرين.

قرائن داخلية:

بقي الكلام في قرائن في داخل ألفاظ حديث المنزلة، تقوّي دلالته على الإمامة العامّة لعليّ بعد رسول الله، ومنها:

١ ـ قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ في بعض الألفاظ ـ لعليّ: «لابدّ من أن أُقيم أو تقيم».

وهذا في رواية ابن سعد[٢]، وقال الحافظ ابن حجر: «إسناده قوي»[٣].

٢ ـ قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم له ـ في بعض الألفاظ ـ: «إنّ المدينة لا تصلح إلّا بي أو بك».

---

(١) راجع: الدرر الكامنة ١: ١٥٣ ـ ١٥٦، ولسان الميزان ٦: ٣١٩، كلاهما للحافظ ابن حجر العسقلاني.

(٢) الطبقات الكبرى ٣: ٢٤.

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٧: ٦٠.

وهذا في رواية جماعة من الأئمّة، منهم الحاكم في كتاب التفسير من مستدركه، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[١].

٣ ـ قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم له ـ في بعض الألفاظ ـ: «لك من الأجر مثل ما لي، وما لك من المغنم مثل ما لي».

وهذا في رواية جماعة أيضاً، منهم الحافظ محبّ الدين الطبري[٢].

٤ ـ قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم له ـ في بعض الألفاظ ـ: «إنّه لا ينبغي أنْ أذهب إلّا وأنت خليفتي».

وهذا في رواية جماعةٍ كبيرة من الأئمّة، كأحمد بن حنبل، وأبي يعلى، والحاكم، وابن عساكر، وابن كثير، وابن حجر العسقلاني، والسيوطي، والمتّقي الهندي، وغيرهم[٣].

٥ ـ تمنّى عمر وسعد لأن تكون لهما هذه المنزلة.

روى ذلك عن عمر: الحاكم النيسابوري، وأبوبكر الشيرازي، والزمخشري، وابن النجّار، ومحبّ الدين الطبري، والسيوطي، والمتّقي الهندي[٤].

أمّا ابن تيميّة فيقول: «هذا كذب»!!

وأمّا الأعور الواسطي فيقول: «إنّ عمر لو عقل ما تمنّى هذا التمنّي»!!

لكنّ سعد بن أبي وقّاص أيضاً تمنّى ذلك.

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٢: ٣٣٧.

(٢) الرياض النضرة في مناقب العشرة المبشّرة ٣: ١١٩.

(٣) راجع: مسند أحمد ١: ٥٤٤ / ٣٠٥٢، المستدرك على الصحيحين ٣: ١٣٣، الرياض النضرة ٣: ١٧٥، البداية والنهاية ٧: ٣٣٨، الإصابة ٤: ٢٧٠، كنز العمّال ١١: ٦٠٦/ ٣٢٩٣١.

(٤) راجع: الرياض النضرة ٣: ١١٨، كنز العمّال ١٣: ١٢٢ / ٣٦٣٩٢، وغيرهما.

ومن رواته: ابن جرير الطبري، وعنه المتّقي الهندي[١].

٦ ـ وقد استدلّت الصدّيقة الطاهرة فاطمة الزهراء بحديث المنزلة، في كلامٍ لها مع الناس[٢].

٧ ـ وقالت الهاشمية أروى بنت الحارث بن عبدالمطّلب في كلامٍ لها مع معاوية: «كنّا ـ أهل البيت ـ أعظم الناس في هذا الدين بلاءً، حتّى قبض اللّٰه نبيّه مشكوراً سعيه، مرفوعاً منزلته، فوثبت علينا بعده تيم وعدي وأُميّة، فابتزّونا حقّنا، ولّيتُم علينا تحتجّون بقرابتكم من رسول اللّٰه ونحن أقرب إليه منكم وأولى بهذا الأمر، وكنّا فيكم بمنزلة بني إسرائيل في آل فرعون، وكان عليّ بن أبي طالب بعد نبيّنا بمنزلة هارون من موسى»[٣].

هذا تمام الكلام في حديث المنزلة، وكيفية الاستدلال به على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ودفع الشبهات عنه..

هذا، ولولا تمامية دلالته على الإمامة العامّة لعليّ بعد رسول اللّٰه لَما اضطرّ بعضهم إلى أن يضع عنه: «أبوبكر وعمر منّي بمنزلة هارون من موسى» فإنّه ـ في الحقيقة ـ إقرار بالدلالة مع صحّة السند، وردّ على جميع المعترضين.

ثمّ إنّ السيّد رحمه اللّٰه تعرّض هنا لحديث المؤاخاة وحديث سدّ الأبواب، بمناسبة اشتمال بعض ألفاظهما على حديث المنزلة، فذكر جملةً من موارد تنصيص النبيّ صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم على الأُخوّة بينه وبين أمير المؤمنين، كما في كتب السُنّة، وألفاظاً من حديث سدّ الأبواب إلّا باب عليّ، ونحن نوضّح الكلام

---

(١) كنز العمّال ١٣: ١٦٢ / ٣٦٤٩٥.

(٢) أسنى المطالب في مناقب عليّ بن أبي طالب ـ للحافظ ابن الجزري الشافعي ـ: ٥٠ ـ ٥١.

(٣) العقد الفريد ٢: ١١٩ ـ ١٢٠. تاريخ أبي الفداء ١: ١٨٨، وغيرهما.

في هذين الحديثين بنحو الإيجاز:

حديث المؤاخاة

ذكر السيّد رحمه الله أنّ المؤاخاة كانت مرّتين، وأنّ النبيّ في كلتا المرّتين اصطفى لنفسه منهم علياً وآتّخذه من دونهم أخاً، ثمّ روى عن **كنز العمّال** أنّ المؤاخاة الأُولى أخرجها أحمد في كتاب **مناقب عليّ**، وآبن عساكر في **تاريخه**، والبغوي والطبراني في معجميهما، والباوردي في كتاب **المعرفة**، وآبن عدي، وغيرهم..

وروى عن **كنز العمّال** أيضاً أنّ الثانية رواها الطبراني في **المعجم الكبير**.

ثمّ أورد أحاديث أُخرى عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وصف فيها علياً بالأُخوّة، عن مصادر كثيرة من كتب القوم.

فقيل:

أمّا الأحاديث التي زعمها يوم المؤاخاة الأُولى، فالجواب عليها من وجوه:

١ ـ إنّه لم ينقل لنا حديثاً واحداً منها..

٢ ـ إنّ المؤاخاة الأُولى ـ والتي كانت بين المهاجرين بعضهم مع بعض من جهة، وبين الأنصار بعضهم مع بعضٍ ـ لم تثبت في كتابٍ من كتب السُنّة الصحيحة، ولم تخرج حديثاً واحداً فيها.

وإنّما جاء ذلك في كتب السير والمغازي، من طريق محمّد بن إسحاق بن يسار.

وقد اختلف أهل الجرح والتعديل في الاحتجاج به، فوثّقه بعضهم ووهّاه

آخرون..

وبسبب ذلك، فقد اختلف العلماء في صحّة المؤاخاة الأُولى، قال ابن تيميّة رحمه الله: ... كلّ ما روي في ذلك باطل.

وقال ابن حجر العسقلاني رحمه الله منكراً على ابن تيميّة قوله هذا، ومثبتاً صحّة المؤاخاة الأُولى بين المهاجرين بعضهم مع بعض: وأنكر ابن تيميّة في كتاب الردّ على ابن المطهّر الرافضي المؤاخاة بين المهاجرين وخصوصاً مؤاخاة النبيّ لعليّ...

وهذا ردّ للنصّ بالقياس.

إنّ ابن حجر رحمه الله قسا على ابن تيميّة..

٣ ـ إنّ المؤاخاة بين النبيّ وعليّ بن أبي طالب متفرّعة عن أصل المؤاخاة بين المهاجرين، فإذا عدم الأصل عدم الفرع.

أقول:

إنّ المؤاخاة كانت مرّتين، مرّةً بمكّة بين المهاجرين، ومرّة بالمدينة بين المهاجرين والأنصار.

وهذا ما نصّ عليه الحفّاظ الكبار المعتمدين من أهل السُنّة، كابن عبدالبرّ، ونقله عنه ابن حجر وأقرّه، كما سيأتي.

وقد نقل السيّد خبر المؤاخاة الأُولى وآتّخاذ النبيّ عليّاً أخاً له، عن المتّقي الهندي في **كنز العمّال**، عن أحمد في كتاب **مناقب عليّ**[1]..

وعنه، عن ابن عساكر في **تاريخ دمشق**، والبغوي والطبراني في معجميهما،

---

(١) انظر: كنز العمّال ١٣: ١٠٥ رقم ٣٦٣٤٥.

والباوردي في **كتاب المعرفة**، وأبن عدي، وغيرهم.

ونقل خبر المؤاخاة الثانية وأتّخاذه أخاً له كذلك، عن المتّقي الهندي في **كنز العمّال ومنتخب كنز العمّال**، عن الطبراني في **المعجم الكبير**[١]..

ولا يخفى أنّ هؤلاء من أئمّة الحديث ومن كبار الحفّاظ.

هذا، ولم نجد أحداً من علماء السُنّة ينكر المؤاخاة رأساً، أو خصوص المؤاخاة بين النبيّ الأكرم والإمام عليهما السلام... وإنّما وجدنا ابن تيميّة يقول:

«أمّا حديث المؤاخاة فباطل موضوع، فإنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لم يؤاخ أحداً»[٢].

«إنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لم يؤاخ عليّاً ولا غيره، بل كلّ ما روي في هذا فهو كذب»[٣].

«إنّ أحاديث المؤاخاة لعليّ كلّها موضوعة»[٤].

وممّا يشهد بتفرّد ابن تيميّة بهذا الرأي، وشذوذه عن جمهور الحفّاظ، نسبة العلماء الكبار كابن حجر وغيره الخلاف إليه وحده، وردّهم عليه، كما سيأتي.

فقول القائل: «فقد اختلف العلماء في صحّة المؤاخاة الأُولى، قال ابن تيميّة» فيه:

أوّلاً: لا اختلاف بين العلماء، لا في المؤاخاة الأُولى، ولا في المؤاخاة الثانية.

---

(١) وقد ذكرنا نحن هذا الحديث بسنده ولفظه، وأثبتنا صحّته سابقاً؛ فراجع. وهو في كنز العمّال ١١: ٦١٠ برقم ٣٢٩٥٥.

(٢) منهاج السُنّة ٤: ٣٢.

(٣) منهاج السُنّة ٧: ١١٧.

(٤) منهاج السُنّة ٧: ٣٦١.

وثانياً: لا اختلاف بينهم في مؤاخاة النبيّ صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم بينه وبين الأمير عليه السلام في كلتا المرّتين.

وثالثاً: إنّ المنكِر ليس إلّا ابن تيميّة.

ورابعاً: إنّ ابن تيميّة يدّعي أنّ جميع الأحاديث في هذا الباب كذب موضوع، وهذا المتقوّل المعاصر يحصر روايتها بابن إسحاق، ويدّعي اختلاف أهل الجرح والتعديل في الاحتجاج به، فبين كلامي التابع والمتبوع اختلاف من جهتين!!

وأمّا قول المتقوّل: «لم تثبت في كتابٍ من كتب السُنّة الصحيحة، ولم تخرج حديثاً واحداً منها، وإنّما جاء ذلك في كتب السير والمغازي، من طريق محمّد بن إسحاق بن يسار، وقد اختلف أهل الجرح والتعديل في الاحتجاج به...» ففيه:

أوّلاً: وجود خبر المؤاخاة بين الرسول الأعظم والإمام عليه السلام في كتب السير والمغازي يكفي للاحتجاج..

على أنّ أحداً لا يقول ـ وليس له أنْ يقول ـ بانحصار الأحاديث الصحيحة بكتب السُنّة، حتّى الكتابين المشهورين بالصحيحين منها، فقد ثبت في محلّه أنّ في غير الكتب المشهورة بالصحاح أحاديث صحيحة كثيرة، وأنّه ليس كلّ ما في ما يسمّى بالصحاح بصحيح.

وثانياً: إنّ الأحاديث في هذه المؤاخاة كثيرة عندهم بشهادة العلماء الثقات بينهم؛ قال الزرقاني المالكي: «وجاءت أحاديث كثيرة في مؤاخاة النبيّ لعليّ؛ وقد روى الترمذي وحسّنه، والحاكم وصحّحه، عن ابن عمر، أنّه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم قال لعليّ: أما ترضى أنْ أكون أخاك؟!

قال: بلى.

قال: أنت أخي في الدنيا والآخرة»[١].

قلت:

وهذا لفظ الحديث عندهما:

«آخى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بين أصحابه، فجاء عليّ تدمع عيناه فقال: يا رسول الله! آخيت بين أصحابك ولم تؤاخ بيني وبين أحد.

فقال له رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: أنت أخي في الدنيا والآخرة»[٢].

وأخرجه الحاكم مرّةً أخرى بعد بزيادة: «آخى بين أبي بكر وعمر، وبين طلحة والزبير، وبين عثمان بن عفّان وعبدالرحمن بن عوف».

وهو موجود في غيرهما من كتب الحديث.

إذن، فالحديث موجود في كتب السُنّة، وبسندٍ معتبر، وهو أكثر من حديثٍ واحد، فمن الكاذب؟!

وثالثاً: قد قال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري: «قال ابن عبدالبرّ: كانت المؤاخاة مرّتين، مرّةً بين المهاجرين خاصّة وذلك بمكّة، ومرّةً بين المهاجرين والأنصار» ثمّ ذكر أخبار المؤاخاة عن جماعةٍ من الأئمّة، إلى أنْ قال:

«وأنكر ابن تيميّة في كتاب الردّ على ابن المطهّر الرافضي في المؤاخاة بين المهاجرين وخصوصاً مؤاخاة النبيّ لعليّ؛ قال: لأنّ المؤاخاة شرّعت لإرفاق بعضهم بعضاً، ولتأليف قلوب بعضهم على بعض، فلا معنىً لمؤاخاة النبيّ لأحدٍ

---

(١) شرح المواهب اللدنّية ١: ٣٧٣.

(٢) الجامع الكبير ٦: ٨٤ / ٣٧٢٠، المستدرك على الصحيحين ٣: ١٤.

منهم، ولا لمؤاخاة مهاجري لمهاجري.

وهذا ردٌّ للنصّ بالقياس...»[١].

وتبعه غيره في ذلك وفي الردّ على ابن تيميّة، كالزرقاني المالكي[٢].

فظهر: إنّ أصل المؤاخاة ثابت، وإنّها كانت مرّتين، وإنّ النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم اتّخذ في كلّ مرّةٍ عليّاً فقط أخاً له، وإنّ إنكار ابن تيميّة مردود حتّى من قبل علمائهم، وإنّه لا منكِر للقضية غيره وإلّا لذكروه.

هذا، ويؤيّد ذلك الأحاديث الكثيرة الوارد فيها أُخوّة أمير المؤمنين لرسول اللّه عليهما السلام، وبعضها بسندٍ صحيح قطعاً، خاصّة ما أخرجه الحاكم وصحّحه، ووافقه الذهبي على ذلك، كقوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم لأُمّ أيمن: «يا أُمّ أيمن! ادعي لي أخي.

فقالت: هو أخوك وتنكحه؟!

قال: نعم يا أُمّ أيمن»[٣].

وقوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم لعليّ: «وأمّا أنت ـ يا عليّ! ـ فأخي وأبو ولدي ومنّي وإليَّ»[٤].

ومن الأحاديث الصحيحة في المشابهة بين عليّ وهارون عليهما السلام حديث تسمية أولاده عليهم السلام باسم أولاد هارون..

أخرجه الحاكم ـ وصحّحه ـ بإسناده عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن

---

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٧: ٢١٦ و ٢١٧.

(٢) شرح المواهب اللدنّية ١: ٢٧٣.

(٣) المستدرك على الصحيحين وتلخيصه ٣: ١٥٩.

(٤) المستدرك على الصحيحين وتلخيصه ٣: ٢١٧.

هانئ بن هانئ، عن عليّ بن أبي طالب.. ووافقه الذهبي في **تلخيصه**؛ إذ قال: صحيح، رواه إسرائيل عن جدّه[١].

وأخرجه الحاكم ثانيةً بسنده عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن هانئ ابن هانئ، عن عليّ... قال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.. ووافقه الذهبي وقال ـ مشيراً إلى الحديث السابق ـ: «مرّ عن حديث إسرائيل»[٢].

هذا، ولا حاجة إلى تصحيح غير ما ذكر من الأحاديث؛ لكفاية هذه لمن أراد الحقّ والهداية، ولو كان ثمّة ضعف في ما لم نذكره، فهو يقوى بما تقدّم، وتلك هي قاعدتهم العامّة في الأبواب المختلفة.

وبما ذكرنا يظهر ما في بعض الكلمات من المكابرات.

هذا تمام الكلام في سند حديث المؤاخاة ولفظه.

وأمّا دلالته على أفضلية عليّ عليه السلام من غيره، فلا يكابر فيها عاقلٌ؛ ولذا تذكر هذه القضية في أبواب مناقب أمير المؤمنين في كتب الحديث، مثل **كنز العمّال** وغيره، ولولا ذلك لَما بذل ابن تيميّة جهده في ردّ أصل المؤاخاة وتكذيب خبرها!!

---

(١) المستدرك على الصحيحين وتلخيصه ٣: ١٦٥.

(٢) المستدرك على الصحيحين وتلخيصه ٣: ١٦٨.

حديث سدّ الأبواب[١]

وهذا الحديث أيضاً من أشهر الأحاديث الثابتة الدالّة على أفضلية أمير المؤمنين عليه السلام وإمامته وخلافته العامّة..

ذكر جماعة من مخرّجيه:

أخرجه من أئمّة أهل السُنّة وأصحاب الصحاح عندهم وكبار حفّاظهم:

١ ـ أحمد بن حنبل في مسنده[٢].

٢ ـ الترمذي في صحيحه[٣].

٣ ـ النسائي في الخصائص[٤].

٤ ـ الحاكم في المستدرك[٥].

وقد أخرجه السيّد عنهم وعن جمع من الأئمّة غيرهم.

صحّة كثير من طرقه:

ثمّ إنّ كثيراً من طرق حديث «سدّ الأبواب إلّا باب عليّ» صحيح..

---

(١) هذا البحث ملخّص ممّا كتبناه في سالف الزمان في شأن هذا الحديث، ضمن رسالتنا: «الأحاديث المقلوبة في فضائل الصحابة» المنشورة مع رسائل أُخر في كتاب بعنوان: **الرسائل العشر في الأحاديث الموضوعة في كتب السُنّة**، صدر في قم سنة ١٤١٨.

(٢) مسند أحمد ١: ٢٨٥ و ص ٣٠٤، ٥٤٥: ١٠٤، ٥: ٤٩٦.

(٣) الجامع الصحيح ٦: ٩١ / ٣٧٣٢، باب مناقبه عليه السلام.

(٤) خصائص أمير المؤمنين: ٧٢ / ٣٨.

(٥) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٢٥.

فمنها: حديث المناقب العشر، الصحيح قطعاً.

ومنها: ما أخرجه الحاكم وصحّحه.

ومنها: ما أخرجه الهيثمي ضمن عنوان: «باب فتح بابه الذي في المسجد» و: «باب ما يحلّ له في المسجد» و: «باب جامع في مناقبه رضي الله عنه»[1]؛ فقد صحّح عدّةً من أحاديث القضية.

هذا، وستأتي نصوص غير واحدٍ من الحفّاظ المحقّقين منهم في صحّة خبر أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم سدّ بأمر من الله الأبواب الشارعة إلى مسجده، وأبقى باب عليّ مفتوحاً بأمر من الله كذلك، بل صرّح صلّى الله عليه وآله وسلّم في جواب من اعترض: «ما أنا سددت أبوابكم ولكن الله سدّها»، وقال: «والله ما أدخلته وأخرجتكم ولكنّ الله أدخله وأخرجكم»، قال الهيثمي: «رواه البزّار، ورجاله ثقات».

وممّا يدل على ثبوت القضية ودلالتها على الأفضلية: تمنّي غير واحدٍ من الأصحاب ذلك:

* كقول عمر بن الخطّاب: «لقد أُعطي عليّ بن أبي طالب ثلاث خصال، لأنْ يكون لي خصلة منها أحبّ إليّ من أنْ أُعطى حمر النعم.

قيل: وما هي يا أمير المؤمنين؟!

قال: تزويجه فاطمة بنت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، وسكناه المسجد مع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لا يحلّ فيه ما يحلّ له، والراية يوم خيبر.

---

(١) مجمع الزوائد ٩: ١١٤ و ١٢٠.

(قال الهيثمي:) رواه أبو يعلى في الكبير، وفيه: عبدالله بن جعفر بن نجيح، وهو متروك».

قلت:

كيف يكون متروكاً وهو من رجال الترمذي وابن ماجة، وهما من الصحاح الستّة عندهم؟!

* وكقول عبدالله بن عمر: «ولقد أُوتي ابن أبي طالب ثلاث خصالٍ لأنْ يكون لي واحدة منهنّ أحبّ إليّ من حمر النعم: زوّجه رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ابنته وولدت له، وسدّ الأبواب إلّا بابه في المسجد، وأعطاه الراية يوم خيبر».

(قال الهيثمي:) رواه أحمد وأبو يعلى، ورجالهما رجال الصحيح».

بطلان القول بوضعه

ومن هنا يظهر أنّ القول بكونه حديثاً موضوعاً من قبل الشيعة كذبٌ وبهتان:

قال ابن الجوزي ـ بعد أنْ رواه ببعض طرقه ـ: «فهذه الأحاديث كلّها من وضع الرافضة، قابلوا بها الحديث المتّفق على صحّته في: سدّوا الأبواب إلّا باب أبي بكر»[1].

وقال ابن تيميّة: «هذا ممّا وضعته الشيعة على طريق المقابلة»[2].

وقال ابن كثير الشامي: «ومن روى: إلّا باب عليّ ـ كما في بعض السُنن ـ

---

(١) كتاب الموضوعات ١: ٣٦٦.

(٢) منهاج السُنّة ٥: ٣٥.

فهو خطأ، والصواب ما ثبت في الصحيح»[١].

فابن كثير يقول: «هو خطأ».

لكنّ ابن الجوزي وابن تيميّة يقولان: «موضوع»، ويضيفان: أنّ الشيعة وضعوه على «طريق المقابلة» لحديث: «سدّوا الأبواب إلّا باب أبي بكر»؛ لكنّ الحديث في أبي بكر ليس: «باب أبي بكر»، وإنّما: «خوخة أبي بكر»..

وإذا درسنا حديث: «خوخة أبي بكر» في كتابي البخاري ومسلم ـ وهما أصحّ الكتب عندهم ـ عرفنا أنّ هذا هو الموضوع على «طريق المقابلة» لحديث: «سدّوا الأبواب إلّا باب عليّ» المنصوص على صحّته من قبل الجمع الكثير من أئمّتهم..

حديث الخوخة في كتابي البخاري ومسلم

أخرجه البخاري في أكثر من باب:

ففي «باب الخوخة والممرّ في المسجد»؛ قال: «حدّثنا عبدالله بن محمّد الجعفي، قال: حدّثنا وهب بن جرير، قال: حدّثنا أبي، قال: سمعت يعلى بن حكيم، عن عكرمة، عن ابن عبّاس، قال: خرج رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في مرضه الذي مات فيه عاصباً رأسه بخرقةٍ فقعد على المنبر، فحمد الله وأثنى عليه ثمّ قال: إنّه ليس من الناس أحد أمنّ عليَّ في نفسه وماله من أبي بكر بن أبي قحافة؛ ولو كنت متّخذاً من الناس خليلاً لاتّخذت أبا بكر خليلاً، ولكن خلّة الإسلام أفضل؛ سدّوا عنّي كلّ خوخة في هذا المسجد غير خوخة أبي بكر».

وفي «باب هجرة النبيّ وأصحابه إلى المدينة»؛ قال: «حدّثنا إسماعيل بن

---

(١) تفسير القرآن العظيم ٢: ٣١١.

عبدالله، قال: حدّثني مالك، عن أبي النضر مولى عمر بن عبيدالله، عن عبيد ـ يعني ابن حنين ـ، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم جلس على المنبر فقال: إنّ عبداً خيّره الله بين أن يؤتيه من زهرة الدنيا ما شاء وبين ما عنده، فاختار ما عنده..

فبكى أبو بكر، وقال: فديناك بآبائنا وأُمّهاتنا. فعجبنا له، وقال الناس: انظروا إلى هذا الشيخ، يخبر رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عن عبدٍ خيّره الله بين أن يؤتيه من زهرة الدنيا وبين ما عنده، وهو يقول: فديناك بآبائنا وأُمّهاتنا. فكان رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم هو المخيَّر وكان أبو بكر هو أعلمنا به.

وقال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: إنّ من أمنّ الناس عليَّ في صحبته وماله أبا بكر، ولو كنت متّخذاً خليلاً من أُمّتي لاتّخذت أبا بكر إلّا خُلّة الإسلام، لا يبقينّ في المسجد خوخة إلّا خوخة أبي بكر».

وأخرجه مسلم في «باب فضائل الصحابة»؛ فقال: «حدّثني عبدالله بن جعفر بن يحيى بن خالد، حدّثنا معن، حدّثنا مالك، عن أبي النضر، عن عبيد بن حنين، عن أبي سعيد: أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم جلس على المنبر فقال: عبد خيّره الله بين أن يؤتيه زهرة الدنيا وبين ما عنده، فاختار ما عنده..

فبكى أبو بكر، وبكى فقال: فديناك بآبائنا وأُمّهاتنا.

قال: فكان رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم هو المخيَّر وكان أبو بكر أعلمنا به.

وقال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: إنّ أمنّ الناس عليَّ في ماله وصحبته أبو بكر، ولو كنت متّخذاً خليلاً لاتّخذت أبا بكر خليلاً، ولكن أخوّة الإسلام؛ لا يبقيّن في المسجد خوخة إلّا خوخة أبي بكر.

حدّثنا سعيد بن منصور، حدّثنا فليح بن سليمان، عن سالم أبي النضر، عن عبيد بن حنين وبسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري، قال: خطب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم الناس يوماً بمثل حديث مالك».

نظرات في سند حديث الخوخة في الصحيحين

لقد أخرج البخاري حديث الخوخة عن ابن عبّاس، وهذه نظرات في سنده على أساس كلمات أئمّة الجرح والتعديل المعتمدين عند القوم:

* أوّلاً: في «وهب بن وهب» كلامٌ[1]..

وفي «جرير بن حازم» قال البخاري نفسه: «ربّما يهم»..

وقال ابن معين: «هو في قتادة ضعيف»..

وأورده الذهبي في الضعفاء وقال: «تغيّر قبل موته فحجبه ابن وهب»[2].

* وثانياً: إنّ راويه عن ابن عبّاس هو: مولاه «عكرمة البربري»؛ وقد كان يكذب على ابن عبّاس بشهادة ولده.. وتكلّم الناس فيه حتّى مسلم بن الحجّاج.. وكذّبه صريحاً: مالك بن أنس، وآبن سيرين، ويحيى بن معين، وجماعة سواهم.. وتكلّموا أيضاً فيه لأنّه كان يرى رأي الخوارج.

فالحديث عن ابن عبّاس، وعكرمة كان يكذب عليه..

والناس تكلّموا فيه من جهة انحرافه في العقيدة عن أمير المؤمنين عليه السلام؛ فلا يعتمد عليه في مثل هذه الأُمور..

وأيضاً: شهدوا بأنّه كان كذّاباً.

---

(١) تهذيب التهذيب ١١: ١٤٢.

(٢) المغني في الضعفاء ١: ٢٠٣. ميزان الاعتدال ١: ٣٩٢.

وقد ذكرنا ترجمته بالتفصيل في بحوثنا[١].

وأخرج البخاري حديث الخوخة عن أبي سعيد الخدري، وفيه: «إسماعيل ابن أبي أُويس» ـ وهو ابن اخت مالك بن أنس ـ:

قال النسائي: «ضعيف».

وقال يحيى بن معين: «هو وأبوه يسرقان الحديث».

وقال الدولابي: «سمعت النضر بن سلمة المروزي يقول: كذّاب».

وقال الذهبي ـ بعد نقل ما تقدّم ـ: «ساق له ابن عدي ثلاثة أحاديث ثمّ قال: روى عن خاله مالك غرائب لا يتابعه عليها أحد».

وقال إبراهيم بن الجنيد، عن يحيى: «مخلّط، يكذب، ليس بشيء».

وقال ابن حزم في **المحلّى**: «قال أبو الفتح الأزدي: حدّثني سيف بن محمّد أنّ ابن أبي أُويس كان يصنع الحديث».

وقال العيني: «أقرّ على نفسه بالوضع كما حكاه النسائي»[٢].

وأمّا مسلم بن الحجّاج فلم يخرج حديث الخوخة عن ابن عبّاس؛ لعدم وثاقة عكرمة عنده؛ وإنّما أخرجه عن أبي سعيد الخدري بطريقين.

* في أحدهما: «فليح بن سليمان»:

قال النسائي: «ليس بالقوي».

---

(١) انظر: التحقيق في نفي التحريف: ٢٤٨ ـ ٢٥٣ عن: تهذيب الكمال ٢٠: ٢٦٤، تهذيب التهذيب ٧: ٢٣٤، الطبقات لابن سعد ٥: ٢٨٧، ميزان الاعتدال ٣: ٩٣، المغني في الضعفاء ٢: ٦٧، الضعفاء الكبير ٣: ٣٧٣، سير أعلام النبلاء ٥: ١٢.

(٢) الضعفاء والمتروكين للنسائي: ٥١، ميزان الاعتدال ١: ٢٢٢، تهذيب التهذيب ١: ٢٧١، عمدة القاري في شرح البخاري: المقدّمة السابعة.

وقال أبو حاتم ويحيى بن معين: «ليس بالقوي».

وقال يحيى، عن أبي كامل مظفّر بن مدرك: «ثلاثة يتّقى حديثهم: محمّد بن طلحة بن مصرف، وأيوب بن عتبة، وفليح بن سليمان».

وقال الرملي، عن داود: «ليس بشيء».

وقال ابن أبي شيبة: قال علي بن المديني: «كان فليح وأخوه عبدالحميد ضعيفين».

وذكره العقيلي والدارقطني والذهبي في الضعفاء.

وذكره ابن حبّان في المجروحين[١].

* وفي الطريق الآخر: «مالك بن أنس»:

قال المبرّد في مذهب الخوارج: «كان عدّة من الفقهاء يُنسبون إليه، منهم: عكرمة مولى ابن عبّاس، وكان يقال ذلك في مالك بن أنس»..

قال: «ويروي الزبيريّون أنّ مالك بن أنس كان يذكر عثمان وعليّاً وطلحة والزبير فيقول: واللّه ما اقتتلوا إلّا على الثريد الأعفر»[٢].

وكان يقول: أفضل الأُمّة: أبو بكر وعمر وعثمان، ثمّ يقف ويقول: هاهنا وقف الناس، هنا يتساوى الناس[٣]!!

ولم يخرج في كتابه شيئاً عن عليّ أمير المؤمنين[٤]!!

---

(١) الضعفاء والمتروكين ـ للنسائي ـ: ١٩٧، ميزان الإعتدال ٣: ٣٦٥، تهذيب التهذيب ٨: ٢٧٢.

(٢) الكامل ـ للمبرّد ـ ٣: ١١٣٧.

(٣) ترتيب المدارك ـ للقاضي عياض المالكي ـ: ترجمة مالك، ١: ١٧٥.

(٤) تنوير الحوالك ـ للسيوطي ـ ١: ٧، شرح الموطأ ـ للزرقاني ـ ١: ٨.

ثمّ كان من المدلّسين[١]..

وكان يتغنّى بالآلات[٢]..

ثمّ إنّ جماعة من أعلام الأئمّة تكلّموا فيه وعابوه، كابن أبي ذؤيب، وعبدالعزيز الماجشون، وابن أبي حازم، ومحمّد بن إسحاق، وإبراهيم بن سعد، وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم، وابن أبي يحيى، وسفيان..

وقال يحيى بن معين: «سفيان فوق مالك في كلّ شيء»[٣].

تحريف البخاري «الخوخة» إلى «الباب»

ثمّ إنّ البخاري بعد أن أخرج الحديث عن ابن عبّاس في «باب الخوخة والممرّ في المسجد» ـ كما عرفت ـ حرّفه في «باب المناقب»؛ إذ قال: «باب قول النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: سدّوا الأبواب إلّا باب أبي بكر. قاله ابن عبّاس عن النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم».

فاضطرب الشرّاح في توجيه هذا التحريف، فاضطرّوا إلى حمل ذلك على أنّه نقل بالمعنى؛ قال ابن حجر: «وصله المصنّف في الصلاة بلفظ: سدّوا عنّي كلّ خوخة، فكأنّه ذكره بالمعنى»[٤]..

وقال العيني: «هذا وصله البخاري في الصلاة بلفظ: سدّوا عنّي كلّ خوخة في المسجد، وهذا هنا نقل بالمعنى...»[٥].

---

(١) الكفاية في علم الرواية ـ للخطيب البغدادي ـ: ٣٦٥.

(٢) الأغاني ٤: ٢٢٣، نهاية الإرب ٤: ٢٤٨.

(٣) تاريخ بغداد ٩: ١٦٤، تهذيب التهذيب ٤: ١٠٢.

(٤) فتح الباري ٧: ٩.

(٥) عمدة القاري ١٦: ١٧٤.

وهل يصدق على نقل «الخوخة» إلى «الباب» أنّه نقل بالمعنى؟! على أنّ ابن حجر نفسه غير جازم بذلك؛ فيقول: «كأنّه...»!!

وكما حرّف الحديث عن ابن عبّاس، كذلك حرّف حديث أبي سعيد الذي أخرجه في «باب هجرة النبيّ» ـ كما عرفت ـ فقال في «باب المناقب»: «حدّثني عبدالله بن محمّد، حدّثني أبو عامر، حدّثنا فليح، قال: حدّثني سالم أبو النضر، عن بسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال:

خطب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وقال: إنّ الله خيّر عبداً بين الدنيا وبين ما عنده، فاختار ذلك العبد ما عند الله..

قال: فبكى أبو بكر، فعجبنا لبكائه أن يخبر رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عن عبد خُيِّر. فكان رسول الله هو المخيّر وكان أبو بكر أعلمنا.

فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: إنّ من أمَنّ الناس عليَّ في صحبته وماله أبا بكر؛ ولو كنت متّخذاً خليلاً غير ربّي لاتّخذت أبا بكر خليلاً ولكن أُخوّة الإسلام ومودّته؛ لا يبقين في المسجد باب إلّا سُدَّ إلّا باب أبي بكر».

وهنا أيضاً اضطرب الشرّاح، فراجع كلماتهم.

النظر في سند الحديث المحرَّف

أمّا تحريفه حديث ابن عبّاس؛ فلم يذكر له سنداً.

وأمّا تحريفه حديث أبي سعيد؛ فهو في «باب المناقب» بالسند التالي: «حدثني عبدالله بن محمّد، حدّثني أبو عامر، حدّثني فليح، قال: حدّثني سالم أبوالنضر، عن بسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري»..

وفي باب «الخوخة والممرّ في المسجد» بهذا السند: «حدّثنا محمّد بن

سنان، قال: حدّثنا فليح، قال: حدّثنا أبو النضر، عن عبيد بن حنين، عن بسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري».

فمداره ـ كما ترى ـ على «فليح بن سليمان»، وقد عرفته سابقاً عند الكلام على رواية مسلم، وعلمت أن لفظ الحديث عن هذا الرجل «الخوخة» لا «الباب»، فما عند البخاري هنا محرَّف قطعاً، وقد تقدّم كلام بعض الشرّاح في محاولة توجيهه.

ثمّ إنّ في سند البخاري في «باب الخوخة والممرّ في المسجد» مشكلة أُخرى، وهي: إنّ «عبيد بن حنين» لا يروي عن «بسر بن سعيد» وهذا ما نصّ عليه القوم واضطربوا في توجيهه كذلك:

قال ابن حجر: «قال الدارقطني: هذا السياق غير محفوظ، واختلف فيه على فليح[1]...»، فذكر ثلاثة أوجه مختلفة، ثمّ شرع في الجواب عن هذا الاعتراض والدفاع عن البخاري.

هذا في مقدّمة **فتح الباري**، في الحديث الرابع من الأحاديث التي اعترض فيها على البخاري.

وأمّا في شرح الحديث، فقد حاول دفع الإشكال بأنّ الحديث عند «أبي النضر» عن شيخين هما «بسر» و «عبيد»، وأنّ «فليحاً» كان يجمعهما مرّةً ويقتصر على أحدهما أُخرى. هكذا قال، لكنّه اضطرّ إلى الاعتراف بالخطأ فقال: «فلم يبق إلّا أنّ محمّد بن سنان أخطأ في حذف الواو العاطفة، مع احتمال أن يكون الخطأ من فليح حال تحديثه له به».

هذا بالنسبة إلى حديث «الخوخة» وألفاظه وأسانيده.

---

(١) مقدّمة فتح الباري: ٣٤٩.

الاعتراف بحديث سدّ الأبواب ومحاولات الجمع

ثمّ إنّ جمعاً من الحفّاظ المحقّقين اعترفوا بصحّة حديث سدّ الأبواب إلّا باب عليّ، وجعلوا يردّون على القول بوضعه بشدّة..

قال ابن حجر بشرحه: «تنبيه: جاء في سدّ الأبواب التي حول المسجد أحاديث يخالف ظاهرها حديث الباب، منها:

* حديث سعد بن أبي وقّاص، قال: أمرنا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بسدّ الأبواب الشارعة في المسجد وترك باب عليّ. أخرجه أحمد والنسائي، وإسناده قويّ.

وفي رواية للطبراني في **الأوسط** ـ رجالها ثقات ـ من الزيادة: فقالوا: يا رسول الله! سددت أبوابنا؟! فقال: ما أنا سددتها ولكنّ الله سدّها.

وعن زيد بن أرقم، قال: كان لنفرٍ من الصحابة أبواب الشارعة في المسجد، فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: سدّوا هذه الأبواب إلّا باب عليّ. فتكلّم ناس في ذلك؛ فقال رسول الله: إنّي والله ما سددت شيئاً ولا فتحته ولكن أُمرت بشيء فاتّبعته. أخرجه أحمد والنسائي والحاكم، ورجاله ثقات.

* وعن ابن عبّاس، قال: أمر رسول الله بأبواب المسجد فسُدّت إلّا باب عليّ. وفي روايةٍ: وأمر بسدّ الأبواب غير باب عليّ، فكان يدخل المسجد وهو جنب ليس له طريق غيره. أخرجهما أحمد والنسائي، ورجالهما ثقات.

* وعن جابر بن سمرة، قال: أمرنا رسول الله بسدّ الأبواب كلّها غير باب عليّ، فربّما مرّ فيه وهو جنب. أخرجه الطبراني.

* وعن ابن عمر، قال: كنّا نقول في زمن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: رسول الله خير الناس، ثمّ أبو بكر، ثمّ عمر. ولقد أُعطي عليّ بن أبي طالب

ثلاث خصال، لأنّ يكون لي واحدة منهنّ أحبّ إليّ من حمر النعم: زوّجه رسول الله ابنته وولدت له، وسدّ الأبواب إلاّ بابه في المسجد، وأعطاه الراية يوم خيبر. أخرجه أحمد، وإسناده حسن.

* وأخرج النسائي من طريق العلاء بن عرار ـ بمهملات ـ قال: فقلت لابن عمر: أخبرني عن عليّ وعثمان. فذكر الحديث وفيه: وأمّا عليّ فلا تسأل عنه أحداً، وانظر إلى منزلته من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، قد سدّ أبوابنا في المسجد وأقرّ بابه. ورجاله رجال الصحيح إلاّ العلاء، وقد وثّقه يحيى بن معين وغيره.

وهذه الأحاديث يقوّي بعضها بعضاً، وكلّ طريقٍ منها صالح للاحتجاج فضلاً عن مجموعها.

وقد أورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات، أخرجه من حديث سعد بن أبي وقّاص، وزيد بن أرقم، وابن عمر، مقتصراً على بعض طرقه عنهم، وأعلّه ببعض من تكلّم فيه من رواته، وليس ذلك بقادح؛ لِما ذكرت من كثرة الطرق..

وأعلّه أيضاً بأنّه مخالف للأحاديث الصحيحة الثابتة في باب أبي بكر، وزعم أنّه من وضع الرافضة قابلوا به الحديث الصحيح في باب أبي بكر. انتهى.

وأخطأ في ذلك خطأً شنيعاً، فإنّه سلك في ذلك ردّ الأحاديث الصحيحة بتوهّمه المعارضة، مع أنّ الجمع بين القصّتين ممكن...»[1].

ولابن حجر كلام مثله في كتابه: **القول المسدّد**[2].

---

(١) فتح الباري ٧: ١١ ـ ١٢.

(٢) القول المسدّد في الذبّ عن مسند أحمد: ٢٦ ـ ٣٢.

وقد أورد السيوطي كلام ابن حجر في معرض الردّ على ابن الجوزي، قال:

«قلت: قال الحافظ ابن حجر في **القول المسدّد في الذبّ عن مسند أحمد**: قول ابن الجوزي في هذا الحديث أنّه باطل وأنّه موضوع، دعوىً لم يستدلّ عليها إلّا بمخالفة الحديث الذي في الصحيحين، وهذا إقدام على ردّ الأحاديث الصحيحة بمجرّد التوهّم، ولا ينبغي الإقدام على حكم بالوضع إلّا عند عدم إمكان الجمع، ولا يلزم من تعذّر الجمع في الحال أنّه لا يمكن بعد ذلك؛ لأنّ فوق كلّ ذي علمٍ عليم.

وطريق الورع في مثل هذا أن لا يحكم على الحديث بالبطلان، بل يتوقّف فيه إلى أن يظهر لغيره ما لم يظهر له، وهذا الحديث من هذا الباب، هو حديث مشهور له طرق متعدّدة، كلّ طريق منها على انفراده لا تقصر عن رتبة الحسن، ومجموعها ممّا يقطع بصحّته على طريقة كثير من أهل الحديث.

وأمّا كونه معارضاً لِما في الصحيحين فغير مسلّم، ليس بينهما معارضة... .

وها أنا أذكر بقيّة طرقه ثمّ أُبيّن كيفيّة الجمع بينه وبين الذي في الصحيحين...».

ثمّ قال بعد ذكر طرقٍ للحديث:

«فهذه الطرق المتضافرة بروايات الثقات تدلّ على أنّ الحديث صحيح دلالة قويّة، وهذه غاية نظر المحدّث... فكيف يدّعى الوضع على الأحاديث الصحيحة بمجرّد هذا التوهّم؟! ولو فتح هذا الباب لردّ الأحاديث لأدّى في كثير من الأحاديث الصحيحة إلى البطلان، ولكن يأبى الله ذلك والمؤمنون...»[1].

---

(١) اللآلي المصنوعة ١: ٣٤٧ ـ ٣٥٠.

وقال القسطلاني بشرح حديث الخوخة: «وعورض بما في الترمذي من حديث ابن عبّاس رضي الله عنهما: سدّوا الأبواب إلّا باب عليّ.

وأُجيب بأنّ الترمذي قال: إنّه غريب، وقال ابن عساكر: إنّه وهم.

لكن للحديث طرق يقوّي بعضها بعضاً، بل قال الحافظ ابن حجر في بعضها: إسناده قويّ، وفي بعضها: رجاله ثقات»[١].

وقال بعد ذكر طرقٍ لحديث «إلّا باب عليّ»: «وبالجملة فهي ـ كما قاله الحافظ ابن حجر ـ: أحاديث يقوّي بعضها بعضاً، وكلّ طريق منها صالح للاحتجاج فضلاً عن مجموعها»[٢].

وقال ابن عراق الكناني بعد كلام ابن الجوزي: «تعقّبه الحافظ ابن حجر الشافعي في القول المسدّد؛ فقال: هذا إقدام على ردّ الأحاديث الصحيحة بمجرّد التوهّم، ولا معارضة بينه وبين حديث الصحيحين؛ لأنّ هذه قصّة أُخرى، فقصّة عليّ في الأبواب الشارعة وقد كان أذن له أن يمرّ في المسجد وهو جنب، وقصّة أبي بكر في مرض الوفاة في سدّ طاقات كانوا يستقربون الدخول منها. كذا جمع القاضي إسماعيل في أحكامه والكلاباذي في معانيه والطحاوي في مشكله...»[٣].

أقول:

لقد ثبت حتّى الآن:

أوّلاً: صحّة حديث سدّ الأبواب إلّا باب عليّ عليه السلام.

---

(١) إرشاد الساري ١: ٤٥٣.

(٢) إرشاد الساري ٦: ٨٥.

(٣) تنزيه الشريعة المرفوعة ١: ٣٨٤.

وثانياً: بطلان القول بكونه موضوعاً من قبل الشيعة، باعتراف حفّاظهم المحقّقين.

وثالثاً: عدم صحّة حديث الخوخة، بالنظر في أسانيده على ضوء كلمات أئمّة الجرح والتعديل منهم.

كلماتهم في وجه الجمع

إلّا أن هؤلاء قائلون بصحّة حديث الخوخة أيضاً؛ لكونه في كتابي البخاري ومسلم، ولأنّه يدلّ على فضيلةٍ لإمامهم في زعمهم، فانبروا للجمع بين الحديثين، فلاحظ:

كلام ابن كثير في **تاريخه**[١]..

وكلام ابن روزبهان في كتابه الباطل[٢]..

وكلام ابن حجر العسقلاني في **شرح البخاري**[٣] **والقول المسدّد**[٤]، ووافقه السيوطي[٥] والقسطلاني[٦]..

وكلام ابن عراق الكناني في **تنزيه الشريعة**[٧]..

وكلام المباركفوري في **شرح الترمذي**[٨]..

---

(١) البداية والنهاية ٧: ٣٤٢.

(٢) إبطال الباطل، انظر: دلائل الصدق ٢: ٤٠٣.

(٣) فتح الباري ٧: ١٢.

(٤) القول المسدّد في الذبّ عن مسند أحمد: ٢٦ ـ ٣٢.

(٥) اللآلي المصنوعة ١: ٣٥٠ ـ ٣٥٢.

(٦) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ٦: ٨٤.

(٧) تنزيه الشريعة المرفوعة ١: ٣٨٤.

(٨) تحفة الأحوذي ١٠: ١٦٣.

وكلام الحلبي في سيرته[١].

أقول:

لكنّها كلمات متناقضة متهافتة.. ومحاولات باردة يائسة.. والحقيقة إنّ حديث «الخوخة» من الأحاديث الموضوعة في زمن معاوية، فهو الحديث المقلوب.

* * *

(١) السيرة الحلبية ٣: ٣٤٦ ـ ٣٤٧.

المراجعة (٣٦)
حديثُ الولاية

قال السيّد:

«حسبك منها ما أخرجه أبو داود الطيالسي ـ كما في أحوال عليّ من الاستيعاب ـ بالإسناد إلى ابن عبّاس؛ قال: قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم لعليّ بن أبي طالب: أنت وليّ كلّ مؤمن بعدي[1].

ومثله ما صحّ عن عمران بن حصين؛ إذ قال: بعث رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم سرية، وأستعمل عليهم عليّ بن أبي طالب، فاصطفى لنفسه من الخمس جارية، فأنكروا ذلك عليه، وتعاقد أربعة منهم على شكايته إلى النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، فلمّا قدموا قام أحد الأربعة فقال: يا رسول اللّه! ألم تر أنّ عليّاً صنع كذا وكذا. فأعرض عنه، فقام الثاني فقال مثل ذلك، فأعرض عنه، وقام الثالث فقال مثل ما قال صاحباه، فأعرض عنه، وقام الرابع فقال مثل ما قالوا، فأقبل

---

(١) أخرجه أبو داود وغيره من أصحاب السُنن عن أبي عوانة الوضاح بن عبداللّه اليشكري، عن أبي بلج يحيى بن سليم الفزاري، عن عمرو بن ميمون الأودي، عن ابن عبّاس مرفوعاً. ورجال هذا السند كلّهم حجج.

وقد احتجّ بكلّ منهم الشيخان في صحيحيهما، إلّا يحيى بن سليم، فإنّهما لم يخرجا له، لكنّ أئمّة الجرح والتعديل صرّحوا بوثاقته، وأنّه كان من الذاكرين اللّه كثيراً.

وقد نقل الذهبي حيث ترجمه في الميزان توثيقه عن ابن معين، والنسائي، والدارقطني، ومحمّد بن سعد، وأبي حاتم، وغيرهم.

عليهم رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، والغضب يبصر في وجهه فقال: ما تريدون من عليّ؟! إنّ علياً منّي وأنا منه، وهو وليّ كلّ مؤمن بعدي[١].

وكذلك حديث بريدة ولفظه في ص ٣٥٦ من الجزء الخامس من مسند أحمد، قال: بعث رسول الله بعثين إلى اليمن، على أحدهما عليّ بن أبي طالب، وعلى الآخر خالد بن الوليد، فقال: إذا التقيتم فعليّ على الناس[٢]، وإن افترقتم فكلّ واحد منكما على جنده..

قال: فلقينا بني زبيدة من أهل اليمن فاقتتلنا، فظهر المسلمون على

---

(١) أخرجه غير واحد من أصحاب السُنن:

كالإمام النسائي في **خصائصه العلوية**.

وأحمد بن حنبل من حديث عمران في أوّل ص ٦٠٦ من الجزء الخامس من مسنده.

والحاكم في ص ١١١ من الجزء ٣ من المستدرك.

والذهبي في **تلخيص المستدرك** مسلّماً بصحّته على شرط مسلم.

وأخرجه ابن أبي شيبة، وابن جرير، وصحّحه في ما نقل عنهما المتّقي الهندي في أوّل ص ١٤٢ من الجزء ١٣ من كنز العمّال.

وأخرجه أيضاً الترمذي بإسناد قويّ، في ما ذكره العقيلاني في ترجمة عليّ من إصابته.

ونقله علّامة المعتزلة في ص ١٧١ من المجلّد التاسع من شرح النهج، ثمّ قال: رواه أبو عبدالله أحمد في **المسند** غير مرّة، ورواه في كتاب **فضائل عليّ**، ورواه أكثر المحدّثين.

(٢) ما أمّر رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أحداً على عليّ مدّة حياته، بل كانت له الإمرة على غيره، وكان حامل لوائه في كلّ زحف، بخلاف غيره: فإنّ أبا بكر وعمر كانا من أجناد أُسامة، وتحت لوائه الذي عقده له رسول الله حين أمّره في غزوة «مؤتة»، وعبّأهما بنفسه صلّى الله عليه وآله وسلّم في ذلك الجيش بإجماع أهل الأخبار..

وقد جعلهما أيضاً من أجناد ابن العاص في غزوة «ذات السلاسل»، ولهما قضية في تلك الغزوة مع أميرهما عمرو بن العاص، أخرجها الحاكم في ص ٤٣ من الجزء ٣ من المستدرك، وأوردها الذهبي في **تلخيصه** مصرّحاً بصحّة ذلك الحديث، أمّا عليّ فلم يكن مأموراً ولا تابعاً لغير النبيّ منذ بعث إلى أن قبض صلّى الله عليه وآله وسلّم.

المشركين، فقاتلنا المقاتلة وسبينا الذرّية، فاصطفى عليّ امرأة من السبي لنفسه؛ قال بريدة: فكتب معي خالد إلى رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم يخبره بذلك، فلمّا أتيت النبيّ صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم، دفعت الكتاب، فقرئ عليه، فرأيت الغضب في وجهه، فقلت: يا رسول اللّٰه! هذا مكان العائذ، بعثتني مع رجل وأمرتني أن أُطيعه، ففعلت ما أُرسلت به.

فقال رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: لا تقع في عليّ؛ فإنّه منّي وأنا منه، وهو وليّكم بعدي، وإنّه منّي وأنا منه، وهو وليّكم بعدي[1]. انتهى.

ولفظه عند النسائي في ص ١٧ من خصائصه العلويّة: لا تبغضنّ يا بريدة لي عليّاً، فإنّ عليّاً منّي وأنا منه، وهو وليّكم بعدي.

---

(١) هذا ما أخرجه أحمد في ص ٣٥٦ من طريق عبداللّٰه بن بريدة، عن أبيه..

وأخرج ـ في ص ٤٧٦ من الجزء ٦ من مسنده ـ من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس، عن بريدة، قال: غزوت مع عليّ اليمن، فرأيت منه جفوة. فلمّا قدمت على رسول اللّٰه ذكرت عليّاً فتنقّصته، فرأيت وجه رسول اللّٰه يتغيّر. فقال: يا بريدة! ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟! قلت: بلى يا رسول اللّٰه. قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه. انتهى.

وأخرجه الحاكم في ص ١١٠ من الجزء ٣ من المستدرك، وغير واحد من المحدّثين، وهو كما تراه صريح في المطلوب؛ فإنّ تقديم قوله: ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟! قرينة على أنّ المراد بالمولى في هذا الحديث إنّما هو الأولى، كما لا يخفى.

ونظير هذا الحديث ما أخرجه غير واحد من المحدّثين ـ كالإمام أحمد في آخر ص ٤٨٣ من الجزء ٣ من مسنده ـ عن عمرو بن شاس الأسلمي، قال: وكان من أصحاب الحديبية، فقال: خرجت مع عليّ إلى اليمن، فجفاني في سفري ذلك حتّى وجدت في نفسي عليه. فلمّا قدمت أظهرت شكايته في المسجد حتّى بلغ ذلك رسول اللّٰه..

فدخلت المسجد ذات غدوة ورسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم في ناس من أصحابه. فلمّا رآني أبدني عينيه، يعقول: حدّد إليّ النظر. حتّى إذا جلست قال: يا عمرو! واللّٰه لقد آذيتني. قلت: أعوذ باللّٰه أن أُوذيك يا رسول اللّٰه. قال: بلى، من آذى عليّاً فقد آذاني.

ولفظه عند ابن جرير[١]: قال بريدة: وإذا النبيّ قد احمرّ وجهه، فقال: من كنت وليّه فإنّ عليّاً وليّه. قال: فذهب الذي في نفسي عليه، فقلت: لا أذكره بسوء.

والطبراني قد أخرج هذا الحديث على وجه التفصيل، وقد جاء في ما رواه: إنّ بريدة لمّا قدم من اليمن، ودخل المسجد، وجد جماعة على باب حجرة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، فقاموا إليه يسلّمون عليه ويسألونه، فقالوا: ما وراءك؟

قال: خير، فتح الله على المسلمين.

قالوا: ما أقدمك؟

قال: جارية أخذها عليّ من الخمس، فجئت لأخبر النبيّ بذلك.

فقالوا: أخبره أخبره، يسقط عليّ من عينه.

ورسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يسمع كلامهم من وراء الباب، فخرج مغضباً فقال: ما بال أقوام ينتقصون علياً؟! من أبغض علياً فقد أبغضني، ومن فارق علياً فقد فارقني، إنّ علياً منّي وأنا منه، خلق من طينتي وأنا خلقت من طينة إبراهيم، وأنا أفضل من إبراهيم[٢]، ﴿ذرّيّة بعضها من بعض والله سميعٌ عليمٌ﴾[٣]، يا بريدة! أما علمت أنّ لعليّ أكثر من الجارية التي أخذ، وأنّه وليّكم بعدي[٤]؟!

---

(١) في ما نقله عنه المتّقي الهندي ص ١٣٥ من الجزء ١٣ من كنز العمّال. ونقله عنه في منتخب الكنز أيضاً.

(٢) لمّا أخبر أنّ علياً خلق من طينته صلّى الله عليه وآله وسلّم، وهو بحكم الضرورة أفضل من عليّ، كان قوله: «وأنا خلقت من طينة إبراهيم» مظنّة لتوهّم أنّ إبراهيم أفضل منه صلّى الله عليه وآله وسلّم، وحيث أنّ هذا مخالف للواقع صرّح بأنّه: «أفضل من إبراهيم» دفعاً للتوهّم المخالف للحقيقة.

(٣) سورة آل عمران ٣: ٣٤.

(٤) إنّ ابن حجر نقل هذا الحديث عن الطبراني في ص ٢٦٣ من صواعقه، أثناء كلامه في ←

وهذا الحديث ممّا لا ريب في صدوره، وطرقه إلى بريدة كثيرة، وهي معتبرة بأسرها.

ومثله ما أخرجه الحاكم عن ابن عبّاس من حديث جليل[1]، ذكر فيه عشر خصائص لعليّ، فقال: وقال له رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: أنت وليّ كلّ مؤمن بعدي.

وكذلك قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، من حديث جاء فيه: يا عليّ! سألت اللّه فيك خمساً، فأعطاني أربعاً ومنعني واحدة، إلى أن قال: وأعطاني أنّك وليّ المؤمنين من بعدي[2].

ومثله ما أخرجه ابن السكن عن وهب بن حمزة، قال ـ كما في ترجمة وهب من الإصابة ـ: سافرت مع عليّ فرأيت منه جفاء، فقلت: لئن رجعت لأشكونّه. فرجعت فذكرت عليّاً لرسول اللّه فنلت منه، فقال: لا تقولن هذا لعليّ، فإنّه وليّكم بعدي..

وأخرجه الطبراني في الكبير عن وهب، غير أنّه قال: لا تقل هذا لعليّ فهو

← المقصد الثاني من مقاصد الآية ١٤ من الآيات التي ذكرها في الباب ١١ من الصواعق. لكنّه لمّا بلغ إلى قوله: «أما علمت أنّ لعليّ أكثر من الجارية»، وقف قلمه، وأستعصت عليه نفسه، فقال: إلى آخر الحديث. وليس هذا من أمثاله بعجيب، والحمد للّه الذي عافانا.

(١) أخرجه الحاكم في أوّل ص ١٣٤ من الجزء ٣ من المستدرك..

والذهبي في تلخيصه معترفاً بصحّته..

والنسائي في ص ٥٢ ح ٢٤.

والإمام أحمد في ص ٥٤٥ من الجزء الأوّل من مسنده..

وقد أوردناه بلفظه في أوّل المراجعة ٢٦.

(٢) هذا الحديث هو الحديث ٣٢٠٤٧ من أحاديث الكنز، في ص ٦٢٥ ج ١١.

أوْلى الناس بكم بعدي[١].

وأخرج ابن أبي عاصم عن عليّ مرفوعاً: ألست أوْلى بالمؤمنين من أنفسهم؟! قالوا: بلى. قال: من كنت وليّه فهو وليّه[٢].

وصحاحنا في ذلك متواترة عن أئمّة العترة الطاهرة..

وهذا القدر كافٍ لِما أردناه..

على أنّ آية الولاية في كتاب اللّه عزّوجلّ تؤيّد ما قلناه.

والحمد للّه ربّ العالمين»[٣].

أقول:

هذا الحديث يسمّى في الكتب بـ: «حديث الولاية»، وكلّ حديثٍ يراد الاستدلال به من قبل الإمامية على أهل السُنّة لابُدّ أنْ يكون صالحاً للاحتجاج به عليهم؛ بأنْ يكون مرويّاً من طرقهم، وارداً في كتبهم، بسندٍ موثوقٍ به عندهم بناءً على أُصولهم وحسب تصريحات كبار علمائهم.

وهذا الحديث رواه السيّد رحمه اللّه عن مصادر كثيرة مع تصريح غير واحدٍ من أكابر القوم بصحّته..

ثمّ تعرّض لدلالته على إمامة أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام، وخلافته بعد رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم.

---

(١) هذا الحديث هو الحديث ٣٢٩٦١ من أحاديث الكنز في ص ٦١٢ ج ١١.

(٢) نقله المتّقي الهندي عن ابن أبي عاصم في ص ١٣١ ج ١٣ من الكنز.

(٣) المراجعات: ١٣٥ ـ ١٣٩.

*** أمّا السند:**

فقد قيل:

«حديث: أنا وليّ من بعدي[١]، في سنده: أبو بلج يحيى بن سليم الفزاري... وقال ابن تيميّة: وكذلك قوله: هو وليّ كلّ مؤمنٍ من بعدي، كذب على رسول اللّه... .

أمّا حديث عمران بن حصين، ففيه: جعفر بن سليمان الضبعي... .

أمّا حديث بريدة، ففيه: أجلح بن عبداللّه أبو حجيّة الكندي الكوفي... .

أمّا حديث ابن عبّاس، الذي ذكر فيه عشر خصائص لعليّ، وجاء في الحديث: أنت وليّ كلّ مؤمن بعدي، فقد بيّنا القول فيه عند التعليق على هذا الحديث في المراجعة ٢٦، ونقلنا قول ابن تيميّة...».

أقول:

أوّلاً: إنّ السيّد اقتصر على الأحاديث السبعة المذكورة من باب الاختصار، وإلّا فإنّ حديث الولاية مخرَّج في كتب الجمهور عن أمير المؤمنين عليه السلام، والإمام الحسن السبط عليه السلام، وأبي ذرّ الغفاري، وأبي سعيد الخدري، والبراء ابن عازب، وأبي ليلى الأنصاري، وغيرهم أيضاً[٢].

وثانياً: إنّه قد أورد هذه الأحاديث عن مصادر أهل السُنّة، ونقل تصحيح بعض الحفّاظ منهم، فلو كان ثمّة اعتراض فهو على علماء القوم أنفسهم.

وثالثاً: هناك تصريحاتٌ من غير واحدٍ من الأئمّة الحفّاظ المرجوع إليهم

---

(١) كذا.

(٢) راجع كتابنا الكبير: نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار ١٦: ٢٤٧ ـ ٢٥١.

في معرفة الأحاديث بشأن حديث الولاية:

فحديث ابن عبّاس: أخرجه أبو داود الطيالسي، قال: «حدّثنا أبو عوانة، عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن ابن عبّاس: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال لعليّ: أنت وليّ كلّ مؤمنٍ بعدي»[١]..

فقال الحافظ ابن عبدالبرّ: «هذا إسناد لا مطعن فيه لأحد: لصحّته وثقة نقلته»[٢]، ونقل الحافظ المزّي هذا الكلام وأقرّه[٣].

وحديث عمران بن حصين: أخرجه ابن أبي شيبة، قال: «حدّثنا عفّان، ثنا جعفر بن سليمان، قال: حدّثني يزيد الرشك، عن مطرف، عن عمران بن حصين»[٤].

فقال الحافظ السيوطي: «أخرجه ابن أبي شيبة وصحّح»[٥]، ثمّ نصّ هو على صحّته، ووافقه الشيخ علي المتّقي على ذلك[٦].

وكما صحّحه ابن أبي شيبة.. فقد صحّحه ابن جرير الطبري أيضاً[٧].

وصحّحه ابن حبّان أيضاً؛ إذْ أخرجه في **صحيحه**[٨].

وصحّحه الحاكم النيسابوري على شرط مسلم[٩].

---

(١) مسند أبي داود الطيالسي: ٣٦٠ برقم ٢٧٥٢.

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٣: ١٠٩٢.

(٣) تهذيب الكمال ٢٠: ٤٨١.

(٤) المصنّف ١٢: ٧٩ / ١٢١٧٠.

(٥) القول الجلّي في مناقب سيّدنا عليّ: ٦٠ ح ٤٠.

(٦) كنز العمّال ١١: ٦٠٨ برقم ٣٢٩٤١.

(٧) كنز العمّال ١٣: ١٤٢ برقم ٣٦٤٤٤.

(٨) صحيح ابن حبّان ١٥: ٣٧٣ / ٦٩٢٩.

(٩) المستدرك على الصحيحين ٣: ١١٠.

وأدخله النسائي في صحاحه، كما اعترف ابن عدي والذهبي[١].

والذهبي رواه عن أحمد والترمذي ـ قال: وحسّنه ـ والنسائي، ووافق عليه[٢].

وقال الحافظ ابن حجر: «أخرج الترمذي بإسنادٍ قويّ عن عمران بن حصين...»[٣].

وحديث بريدة: رواه ابن حجر في شرح البخاري في بعض أسانيده عن أحمد والنسائي، ثمّ قال: «وهذه طرق يقوى بعضها ببعض»[٤].

وحديث ابن عبّاس، الذي ذكر فيه عشر خصائص لأمير المؤمنين عليه السلام، تقدَّم الكلام بشأنه، ولا نكرّر.

ورابعاً: قد ذكر السيّد ثلاثة أحاديث أُخرى، لكنّ المعترض أغفلها!

وخامساً: وبما ذكرنا يظهر اندفاع الإشكال في أسانيد هذه الأحاديث، ويتمّ وثاقة «أبي بلج يحيى بن سليم الفزاري»، و«جعفر بن سليمان»، و«أجلح بن عبدالله أبي حجيّة الكندي الكوفي».

ومع ذلك نورد بعض الكلمات في حقّ كلّ واحدٍ منهم:

ترجمة أبي بلج:

قال الحافظ المزّي: «أبو بلج الفزاري الواسطي... روى عنه: إبراهيم بن المختار، وأبو يونس حاتم بن أبي صغيرة، وحصين بن نمير، وزائدة بن قدامة،

---

(١) ميزان الاعتدال ١: ٤١٠ ترجمة جعفر بن سليمان.

(٢) تاريخ الإسلام ٣: ٦٣٠.

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة ٤: ٢٧١.

(٤) فتح الباري ٨: ٥٤ كتاب المغازي.

وزهير بن معاوية، وسفيان الثوري، وسويد بن عبدالعزيز، وشعبة بن الحجّاج....

قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: ثقة.

وكذلك قال محمّد بن سعد، والنسائي، والدارقطني.

وقال البخاري: فيه نظر.

وقال أبو حاتم: صالح الحديث لا بأس به.

وقال محمّد بن سعد: قال يزيد بن هارون: قد رأيت أبا بلج، وكان جاراً لنا، وكان يتّخذ الحمام يستأنس بهنّ، وكان يذكر الله كثيراً وقال: لو قامت القيامة لدخلت الجنّة، يقول: لذكر الله عزّوجلّ.

روى له الأربعة»[1].

فأبو بلج من رجال أربعةٍ من الصحاح الستّة، وأصحابها ـ وهم: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة ـ يصحّحون حديثه..

وابن معين وابن سعد والدارقطني ينصّون على وثاقته..

وأبو حاتم يقول: صالح الحديث، لا بأس به..

وكبار الأئمّة كشعبة وسفيان الثوري... يروون عنه..

وليس في المقابل إلّا قول البخاري: «فيه نظر»، وهو لا يصلح لمعارضة ذلك كلّه، كما لا يخفى.

ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي

و«جعفر بن سليمان الضبعي» من رجال البخاري ومسلم في كتابيهما[2]،

---

(١) تهذيب الكمال ٣٣: ١٦٢.

(٢) الجمع بين رجال الصحيحين ١: ٧١.

وكلّ من أُخرج له في هذين الكتابين فهو ثقة عند الجمهور.

ولذا وثّقه الذهبي فقال: «ثقة، فيه شيء، مع كثرة علومه قيل: كان أُمّياً. وهو من زهّاد الشيعة»[١].

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق زاهد، لكنّه كان يتشيّع»[٢].

وذكره ابن حبّان في كتاب الثقات كتاب أتباع التابعين، ونصّ على أنّه: «كان يبغض الشيخين»، ثمّ أوضح السبب في توثيقه والأخذ برواياته، وسيأتي نصّ كلامه.

ترجمة الأجلح الكندي

و«الأجلح الكندي» من رجال البخاري في المتابعات، ومن رجال الكتب الأربعة من الصحاح الستّة؛ فهو ثقة عند هؤلاء[٣].

ووثّقه يحيى بن معين[٤].

وعن أحمد بن حنبل: «ما أقرب الأجلح من فطر بن خليفة»[٥]، و«فطر» ثقة عند أحمد[٦].

وقال عمرو بن علي الفلاّس: «مستقيم الحديث، صدوق»[٧].

---

(١) الكاشف في أسماء رجال الكتب الستة ١: ١٢٩.

(٢) تقريب التهذيب ١: ١٣١.

(٣) تقريب التهذيب ١: ٤٩.

(٤) تهذيب التهذيب ١: ١٦٦، تهذيب الكمال ٣١: ٥٤٩.

(٥) تهذيب الكمال ٢: ٢٧٧، تهذيب التهذيب ١: ١٦٦.

(٦) تهذيب التهذيب ٨: ٢٧١.

(٧) تهذيب التهذيب ١: ١٦٦.

وقال العجلي: «كوفي ثقة»[١].

وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: «ثقة، حديثه ليّن»[٢].

وقال ابن عدي: «هو عندي مستقيم الحديث، صدوق»[٣].

وقال ابن حجر: «صدوق شيعي»[٤].

بقي أمران:

١ ـ إنّ علماء الشيعة إنّما يحتجّون على أهل السُنّة بما يرويه رجالهم الموثّقون من قِبَل كبار علماء الجرح والتعديل، كما يرى القارئ الكريم، وليس لأحدٍ أنْ يطالب علماء الشيعة بالاحتجاج بمَن لم يرد في حقّه أيّ جرحٍ وقدح؛ إذْ ليس في رجالهم من اتّفق كلّهم اجمعون على توثيقه، فإنّ البخاري نفسه ـ وهو صاحب أصحّ الكتب عندهم ـ قد قدح فيه غير واحدٍ من أئمّتهم، حتّى ذكره الحافظ الذهبي في كتابه في الضعفاء ودافع عنه[٥].

٢ ـ إنّ التشيّع والرفض لا يمنع من قبول الراوي عند المحقّقين منهم، كابن حبّان، والذهبي، وأبن حجر العسقلاني وغيرهم، وقد حقّقنا ذلك في بحوثنا المتقدّمة. ونكتفي هنا بإيراد كلام الحافظ أبي حاتم ابن حبّان بترجمة «جعفر بن سليمان»، فإنّه قال:

«جعفر بن سليمان... روى عنه ابن المبارك وأهل العراق، ومات في رجب

---

(١) تهذيب الكمال ٢: ٢٧٧. تهذيب التهذيب ١: ١٦٦.

(٢) تهذيب التهذيب ١: ١٦٦.

(٣) تهذيب التهذيب ١: ١٦٦.

(٤) تقريب التهذيب ١: ٤٩.

(٥) المغني في الضعفاء ٢: ٢٦٨.

سنة ١٧٨، وكان يبغض الشيخين؛ حدّثنا الحسن بن سفيان، حدّثنا إسحاق بن أبي كامل، ثنا جرير بن يزيد بن هارون ـ بين يدي أبيه ـ قال: بعثني أبي إلى جعفر ابن سليمان الضبعي، فقلت له: بلغنا أنّك تسبّ أبا بكر وعمر. قال: أمّا السبّ فلا، ولكنّ البغض ما شئت. قال: وإذا هو رافضي مثل الحمار.

قال أبو حاتم: وكان جعفر بن سليمان من الثقات المتقنين في الروايات، غير أنّه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت، ولم يكن بداعيةٍ إلى مذهبه..

وليس بين أهل الحديث من أئمّتنا خلاف أنّ الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أنّ الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره، ولهذه العلّة ما تركوا حديث جماعة ممّن كانوا ينتحلون البدع ويدعون إليها وإنْ كانوا ثقات، وآحتججنا بأقوامٍ ثقات انتحالهم سواء غير أنّهم لم يكونوا يدعون إلى ما ينتحلون. وأنتحال العبد بينه وبين ربّه إن شاء عذّبه عليه وإنْ شاء عفا عنه. وعلينا قبول الروايات عنهم إذا كانوا ثقات على حسب ما ذكرناه في غير موضع من كتبنا»[1].

هذا بالنسبة إلى السند باختصار.

* وأمّا الدلالة

فقد ذكر السيّد رحمه الله في الجواب عمّا يقال من كون «الوليّ» مشتركاً لفظيّاً ما نصّه:

«ذكرتم في جملة معاني الوليّ: إنّ كلّ من ولي أمر أحد فهو وليّه، وهذا هو المقصود من الوليّ في تلك الأحاديث، وهو المتبادر عند سماعها، نظير قولنا: ولي

---

(١) كتاب الثقات ٦: ١٤٠.

القاصر أبوه وجدّه لأبيه، ثمّ وصي أحدهما، ثمّ الحاكم الشرعي؛ فإنّ معناه أنّ هؤلاء هم الّذين يلون أمره ويتصرّفون بشؤونه.

والقرائن على إرادة هذا المعنى من الوليّ في تلك الأحاديث لا تكاد تخفى على أُولي الألباب؛ فإنّ قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: «وهو وليّكم بعدي» ظاهر في قصر هذه الولاية عليه، وحصرها فيه، وهذا يوجب تعيين المعنى الذي قلناه، ولا يجتمع مع إرادة غيره؛ لأنّ النصرة والمحبّة والصداقة ونحوها غير مقصورة على أحد، والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض..

وأيّ ميزة أو مزية أراد النبيّ إثباتها في هذه الأحاديث لأخيه ووليّه، إذا كان معنى الوالي غير الذي قلناه؟!

وأي أمرٍ خفيّ صدع النبيّ في هذه الأحاديث ببيانه، إذا كان مراده من الوليّ: النصير أو المحبّ أو نحوهما؟!

وحاشا رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أن يهتمّ بتوضيح الواضحات، وتبيين البديهيات..

إنّ حكمته البالغة، وعصمته الواجبة، ونبوّته الخاتمة لأعظم ممّا يظنّون.

على أنّ تلك الأحاديث صريحة في أنّ تلك الولاية إنّما تثبت لعليّ بعد النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، وهذا أيضاً يوجب تعيين المعنى الذي قلناه، ولا يجتمع مع إرادة النصير والمحبّ وغيرهما؛ إذا لا شكّ باتّصاف عليّ بنصرة المسلمين ومحبّتهم وصداقتهم منذ ترعرع في حجر النبوّة، وأشتدّ ساعده في حضن الرسالة، إلى أن قضى نحبه عليه السلام، فنصرته ومحبّته وصداقته للمسلمين غير مقصورة على ما بعد النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، كما لا يخفى.

وحسبك من القرائن على تعيين المعنى الذي قلناه، ما أخرجه الإمام أحمد

في ص ٣٤٧ من الجزء الخامس من مسنده، بالطريق الصحيح عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس، عن بريدة، قال: غزوت مع عليّ اليمن فرأيت منه جفوة، فلمّا قدمت على رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم ذكرت عليّاً فتنقّصته، فرأيت وجه رسول اللّه يتغيّر، فقال: يا بريدة! ألست أوْلى بالمؤمنين من أنفسهم؟!

قلت: بلى يا رسول اللّه.

قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه. انتهى.

وأخرجه الحاكم في ص ١١٠ من الجزء الثالث من المستدرك، وصحّحه على شرط مسلم..

وأخرجه الذهبي في تلخيصه مسلّماً بصحّته على شرط مسلم أيضاً.

وأنت تعلم ما في تقديم قوله: «ألست أوْلى بالمؤمنين من أنفسهم؟!» من الدلالة على ما ذكرناه..

ومن أنعم النظر في تلك الأحاديث وما يتعلّق بها لا يرتاب في ما قلناه. والحمد للّه»[1].

أقول:

ومن القرائن: الحديث الذي استدلّ به السيّد ـ وأغفله المعترض ـ أنّ النبيّ قال لعليّ: «سألت اللّه فيك خمساً»؛ فإنّه حديث واضحٌ في الدلالة على المطلوب، وقد رواه عدّة من أعلام القوم، كالرافعي والخطيب البغدادي وغيرهما... .

ونحن نورده من كتاب الرافعي، فإنّه قال بترجمة «إبراهيم بن محمّد الشهرزوري»:

---

(١) المراجعات: ١٣٩ ـ ١٤١.

«إبراهيم بن محمّد بن عبيد بن جهينة، أبو إسحاق الشهروزي: ذكر الخليل الحافظ: إنّه كان يدخل قزوين مرابطاً، وأنّه سمع بالشام ومصر والعراق، وروى بقزوين الكتاب الكبير للشافعي، سمعه منه: أبو الحسين القطّان، وأبو داود سليمان بن يزيد..

قال: وأدركت من أصحابه: علي بن أحمد بن صالح، ومحمّد بن الحسين بن فتح كيسكين.

وروى أبو إسحاق عن هارون بن إسحاق الهمداني، وعن عبيدالله بن سعيد بن كثير بن عفير، والربيع بن سليمان.

وسمع بقزوين: أبا حامد أحمد بن محمّد بن زكريا النيسابوري.

وحدّث بقزوين سنة ٢٩٨ فقال:

ثنا عبيدالله بن سعيد بن كثير بن عفير، ثنا إبراهيم بن رشيد أبو إسحاق الهاشمي الخراساني، حدّثني يحيى بن عبدالله بن حسن بن حسن بن عليّ بن أبي طالب، حدّثني أبي، عن أبيه، عن جدّه، عن عليّ رضي الله عنه، عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، قال:

سألت الله ـ يا عليّ! ـ فيك خمساً، فمنعني واحدةً وأعطاني أربعاً، سألت الله أن يجمع عليك أُمّتي فأبى عليّ، وأعطاني فيك: أنّ أوّل من تنشقّ عنه الأرض يوم القيامة أنا وأنت، معي لواء الحمد، وأنت تحمله بين يديّ، تسبق الأوّلين والآخرين، وأعطاني أنّك أخي في الدنيا والآخرة، وأعطاني أن بيتي مقابل بيتك في الجنّة، وأعطاني أنّك وليّ المؤمنين بعدي»[1].

فهذا الحديث من جملة القرائن لحديث المؤاخاة، ولحديث الولاية، وفيه

---

(١) التدوين في أخبار قزوين ٢: ١٢٦.

عدّة من خصائص أمير المؤمنين عليه السلام، منها: كونه عليه الصلاة والسلام وليّ المؤمنين بعد رسول الله عليه السلام، فيدلُّ لفظ «الولاية» على مرتبةٍ ومنقبة ليست لأحدٍ بعد رسول الله، فليس معناها «النصرة» وغيرها من معاني «الوليّ» بناءً على كونه مشتركاً لفظيّاً.

ترجمة الرافعي

ثمّ إنّ الرافعي ـ الراوي للحديث المذكور ـ المتوفّى سنة ٦٢٣ ـ من كبار الأئمّة الأعلام من أهل السُنّة:

قال الذهبي: «وكان من العلماء العاملين يذكر عنه تعبّد ونسك وأحوال وتواضع، إنتهت إليه معرفة المذهب» ثم أورد ثناء ابن الصّلاح والنووي وغيرهما من الأعلام على الرافعي من حيث العلم والعمل[١].

وقال اليافعي: «الإمام الكبير، العلّامة البارع الشهير، الجامع بين العلوم والأعمال الصالحات، والزهد والعبادات والتصانيف المفيدات النفيسات... ومن كراماته: أنّه أضاءت له شجرة في بيته لمّا انطفأ السراج الذي كان يستضيئ به عند كتبه بعض مصنّفاته»[٢].

وقال الأسنوي: «كان إماماً في الفقه والتفسير والحديث والأُصول وغيرها، طاهر اللسان في تصنيفه، كثير الأدب شديد الاحتراز في المنقولات»[٣].

وهكذا قال غيرهم..

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢٢ : ٢٥٣.

(٢) مرآة الجنان ٤ : ٤٥.

(٣) طبقات الشافعية ١ : ٥٧١ رقم ٥٢٤.

وهل يبقى كلام بعد هذا في ثبوت الحديث ودلالته يا منصفون؟!!

ثمّ إنّ السُنّة الثابتة والقرآن الكريم متصادقان دائماً، وهنا نجد «حديث الولاية» متصادقاً مع «آية الولاية» في الدلالة على مطلوبنا؛ ولذا أشار السيّد في نهاية البحث إلى تلك الآية، وسنوضّح كيفية الاستدلال بها، ونتعرّض هناك لشبهة اشتراك لفظ «الوليّ» مرّةً أُخرى.

* * *

المراجعة (٤٠) ـ (٤٦)
آية الولاية

قال السيّد رحمه الله:

«نعم أتلوها عليك آية محكمة من آيات الله عزّوجلّ في فرقانه العظيم، ألا وهي قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿**إنما وليّكم الله ورسوله والّذين آمنوا الّذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون * ومن يتوّل[1] الله ورسوله والّذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون**﴾[2]..

حيث لا ريب في نزولها في عليّ حين تصدّق راكعاً في الصلاة بخاتمه، والصحاح بعليّ إذ ـ في نزولها تصدّق بخاتمه وهو راكع في الصلاة ـ متواترة عن أئمّة العترة الطاهرة.

وحسبك ممّا جاء نصّاً في هذا من طريق غيرهم حديث ابن سلام مرفوعاً إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فراجعه في **صحيح النسائي** أو في تفسير سورة المائدة من كتاب **الجمع بين الصحاح الستّة**..

ومثله حديث ابن عبّاس وحديث عليّ، مرفوعين أيضاً. فراجع

---

(١) ومن هنا أُطلق في عرف سوريا «المتوالي» على الشيعي، لأنّه يتولّى الله ورسوله والّذين آمنوا. الّذين نزلت فيهم هذه الآية، وفي أقرب الموارد: المتوالي واحد المتاولة وهم الشيعة، سمّوا به لأنّهم تولّوا عليّاً وأهل البيت عليهم السلام.

(٢) سورة المائدة ٥: ٥٥ و ٥٦.

حديث ابن عبّاس في تفسير هذه الآية من كتاب **أسباب النزول** للإمام الواحدي، وقد أخرجه الخطيب في **المتّفق**[١]. وراجع حديث عليّ في مسندي ابن مردويه وأبي الشيخ. وإن شئت فراجعه في **كنز العمّال**[٢].

على أنّ نزولها في عليّ ممّا أجمع المفسّرون عليه، وقد نقل إجماعهم هذا غير واحد من أعلام أهل السُنّة كالإمام القوشجي في مبحث الإمامة من **شرح التجريد**.

وفي الباب ١٨ من غاية المرام ٢٤ حديثاً من طريق الجمهور في نزولها بما قلناه، ولولا مراعاة الاختصار، وكون المسألة كالشمس في رائعة النهار، لاستوفينا ما جاء فيها من صحيح الأخبار، لكنّها ـ والحمد لله ـ ممّا لا ريب فيه، ومع ذلك فإنّا لا ندع مراجعتنا خالية ممّا جاء فيها من حديث الجمهور، مقتصرين على ما في **تفسير** الإمام أبي إسحاق أحمد بن محمّد بن إبراهيم النيسابوري الثعلبي[٣]..

فنقول: أخرج عند بلوغه هذه الآية في **تفسيره الكبير** بالإسناد إلى أبي ذرّ الغفاري، قال: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، بهاتين وإلّا صمّتا، ورأيته بهاتين وإلّا عميتا، يقول: عليّ قائد البررة، وقاتل الكفرة، منصور من نصره،

---

(١) وهو الحديث ٣٦٣٥٤ من أحاديث كنز العمّال في ص ١٠٨ من جزئه الثالث عشر. وقد أورده في منتخب الكنز أيضاً، فراجع ما هو مطبوع من المنتخب في هامش ص ٣٨ من الجزء الخامس من مسند أحمد.

(٢) فهو الحديث ٣٦٥٠١ من أحاديث الكنز في ص ١٦٥ من جزئه الثالث عشر.

(٣) المتوفّى سنة ٤٢٧. ذكره ابن خلكان في وفياته فقال: كان أوحد زمانه في علم التفسير. وصنّف التفسير الكبير الذي فاق غيره من التفاسير... إلى أن قال: وذكره عبدالغافر بن إسماعيل الفارسي في كتاب سياق نيسابور وأثنى عليه وقال: هو صحيح النقل موثوق به... إلى آخره.

مخذول من خذله، أما إنّي صلّيت مع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ذات يوم، فسأله سائل في المسجد، فلم يعطه أحد شيئاً، وكان عليّ راكعاً فأومأ بخنصره إليه وكان يتختّم بها، فأقبل السائل حتّى أخذ الخاتم من خنصره، فتضرّع النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم إلى الله عزّوجلّ يدعوه، فقال: اللّهمّ إنّ أخي موسى سألك: ﴿قال رب اشرح لي صدري * ويسّر لي أمري * واحلل عقدة من لساني * يفقهوا قولي * واجعل لي وزيراً من أهلي * هارون أخي * اشدد به أزري * وأشركه في أمري * كي نسبّحك كثيراً * ونذكرك كثيراً * إنّك كنت بنا بصيراً﴾[1] فأوحيت إليه: ﴿قد أوتيت سؤلك يا موسى﴾[2] اللّهمّ وإنّي عبدك ونبيّك، فاشرح لي صدري، ويسّر لي أمري، واجعل لي وزيراً من أهلي عليّاً اشدد به ظهري..

قال أبو ذرّ: فوالله ما استتمّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم الكلمة حتّى هبط عليه الأمين جبرائيل بهذه الآية: ﴿إنّما وليّكم الله ورسوله والّذين آمنوا الّذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون * ومن يتولّ الله ورسوله والّذين آمنوا فإنّ حزب الله هم الغالبون﴾. انتهى.

وأنت ـ نصر الله بك الحقّ ـ تعلم أنّ الوليّ هنا إنّما هو الأولى بالتصرّف كما في قولنا: فلان وليّ القاصر، وقد صرّح اللغويون[3] بأنّ كلّ من ولي أمر واحد فهو وليّه؛ فيكون كالمعنى: إنّ الذي يلي أُموركم فيكون أولى بها منكم، إنّما هو الله عزّ وجلّ ورسوله وعليّ، لأنّه هو الذي اجتمعت به هذه الصفات: الإيمان، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة في حال الركوع، ونزلت فيه الآية، وقد أثبت الله فيها الولاية

---

(١) سورة طه ٢٠: ٢٥ ـ ٣٥.

(٢) سورة طه ٢٠: ٣٦.

(٣) راجع مادّة «ولي» من الصحاح، أو من مختار الصحاح، أو غيرهما من معاجم اللغة.

لنفسه تعالى ولنبيّه ولوليّه على نسق واحد، وولاية الله عزّوجلّ عامّة، فولاية النبيّ والوليّ مثلها وعلى أُسلوبها، ولا يجوز أن يكون هنا بمعنى النصير أو المحبّ أو نحوهما؛ إذ لا يبقى لهذا الحصر وجه، كما لا يخفى. وأظنّ أنّ هذا ملحق بالواضحات. والحمد لله ربّ العالمين[١].

لفظ ﴿الّذين آمنوا﴾ للجمع فكيف أطلق على الفرد؟

والجواب: إنّ العرب يعبّرون عن المفرد بلفظ الجمع لنكتة تستوجب ذلك، والشاهد على ذلك قوله تعالى في سورة آل عمران: **﴿الّذين قال لهم الناس إنّ الناس قد جمعوا لكم فاخشَوْهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل﴾**[٢]..

وإنّما كان القائل نعيم بن مسعود الأشجعي وحده، بإجماع المفسّرين والمحدّثين وأهل الأخبار.

فأطلق الله سبحانه عليه وهو مفرد لفظ: «الناس»، وهي للجماعة؛ تعظيماً لشأن الّذين لم يصغوا إلى قوله، ولم يعبأوا بإرجافه.

وكان أبو سفيان أعطاه عشراً من الإبل على أن يثبّط المسلمين ويخوّفهم من المشركين، ففعل، وكان ممّا قال لهم يومئذ: **﴿إنّ الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم﴾**[٣]، فكره أكثر المسلمين الخروج بسبب إرجافه، لكنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم خرج في سبعين فارساً، ورجعوا سالمين، فنزلت الآية ثناءً على السبعين الّذين خرجوا معه صلّى الله عليه وآله وسلّم، غير مبالين بإرجاف

---

(١) المراجعات: ١٤١ ـ ١٤٣.

(٢) سورة آل عمران ٣: ١٧٣.

(٣) سورة آل عمران ٣: ١٧٣.

من أرجف.

وفي إطلاق لفظ الناس هنا على المفرد نكتة شريفة؛ لأنّ الثناء على السبعين الّذين خرجوا مع النبيّ يكون بسببها أبلغ ممّا لو قال: الّذين قال لهم رجل: إنّ الناس قد جمعوا لكم، كما لا يخفى.

ولهذه الآية نظائر في الكتاب والسُنّة وكلام العرب؛ قال الله تعالى: ﴿**يا أيّها الّذين آمنوا اذكروا نعمت الله عليكم إذ همّ قوم أن يبسطوا إليكم أيديهم فكفّ أيديهم عنكم**﴾[1]..

وإنّما كان الذي بسط يده إليهم رجل واحد من بني محارب يقال له: غورث، وقيل: إنّما هو عمرو بن جحاش، من بني النضير، استلّ السيف فهزّه وهمّ أن يضرب به رسول الله، فمنعه الله عزّوجلّ عن ذلك، في قضية أخرجها المحدّثون وأهل الأخبار والمفسّرون، وأوردها ابن هشام في غزوة ذات الرقاع من الجزء ٣ من سيرته.

وقد أطلق الله سبحانه على ذلك الرجل، وهو مفرد لفظ: «قوم»، وهي للجماعة؛ تعظيماً لنعمة الله عزّوجلّ عليهم في سلامة نبيّهم صلّى الله عليه وآله وسلّم.

وأطلق في آية المباهلة لفظ: «الأبناء» و «النساء» و «الأنفس» ـ وهي حقيقة في العموم ـ على الحسنين وفاطمة وعليّ بالخصوص، إجماعاً وقولاً واحداً؛ تعظيماً لشأنهم عليهم السلام..

ونظائر ذلك لا تحصى ولا تستقصى.

---

(١) سورة المائدة ٥: ١١.

وهذا من الأدلّة على جواز إطلاق لفظ الجماعة على المفرد إذا اقتضته نكتة بيانية.

وقد ذكر الإمام الطبرسي في تفسير الآية من **مجمع البيان**: إنّ النكتة في إطلاق لفظ الجمع على أمير المؤمنين تفخيمه وتعظيمه، وذلك أنّ أهل اللغة يعبّرون بلفظ الجمع عن الواحد على سبيل التعظيم... (قال:) وذلك أشهر في كلامهم من أن يحتاج إلى الاستدلال عليه.

وذكر الزمخشري في **كشّافه** نكتة أُخرى حيث قال: فإن قلت: كيف صحّ أن يكون لعليّ رضي الله عنه واللفظ لفظ جماعة؟

قلت: جيء به على لفظ الجمع، وإن كان السبب فيه رجلاً واحداً، ليرغب الناس في مثل فعله، فينالوا مثل نواله، ولينبّه على أنّ سجيّة المؤمنين يجب أن تكون على هذه الغاية من الحرص على البرّ والإحسان وتفقّد الفقراء، حتّى إن لزمهم أمر لا يقبل التأخير، وهم في الصلاة، لم يؤخّروه إلى الفراغ منها.

قلت: عندي في ذلك نكتة ألطف وأدقّ، وهي: أنّه إنّما أتى بعبارة الجمع دون عبارة المفرد بقياً منه تعالى على كثير من الناس، فإنّ شانئي عليّ وأعداء بني هاشم وسائر المنافقين وأهل الحسد والتنافس لا يطيقون أن يسمعوها بصيغة المفرد؛ إذ لا يبقى لهم حينئذ مطمع في تمويه، ولا ملتمس في التضليل، فيكون منهم ـ بسبب يأسهم ـ حينئذ ما تُخشى عواقبه على الإسلام، فجاءت الآية بصيغة الجمع مع كونها للمفرد اتّقاءً من معرّتهم، ثمّ كانت النصوص بعدها تترى بعبارات مختلفة ومقامات متعدّدة، وبثّ فيهم أمر الولاية تدريجاً تدريجاً حتّى أكمل الله الدين وأتمّ النعمة، جرياً منه صلّى الله عليه وآله وسلّم على عادة الحكماء في تبليغ الناس ما يشقّ عليهم، ولو كانت الآية بالعبارة المختصّة بالمفرد، لـ﴿جعلوا

أصابعهم في آذانهم وأستغشوا ثيابهم وأصروا وأستكبروا استكباراً﴾[١].

وهذه الحكمة مطّردة في كلّ ما جاء في القرآن الحكيم من آيات فضل أمير المؤمنين وأهل بيته الطاهرين، كما لا يخفى.

وقد أوضحنا هذه الجمل وأقمنا عليها الشواهد القاطعة والبراهين الساطعة في كتابينا: **سبيل المؤمنين وتنزيل الآيات**.

والحمد لله على الهداية والتوفيق.

السياق دالّ على إرادة المحبّ؟!

إنّ الآية بحكم المشاهدة مفصولة عمّا قبلها من الآيات الناهية عن اتّخاذ الكفّار أولياء، خارجة عن نظمها، إلى سياق الثناء على أمير المؤمنين وترشيحه ـ للزعامة والإمامة ـ بتهديد المرتدّين بأسه، ووعيدهم بسطوته؛ وذلك لأنّ الآية التي قبلها بلا فصل إنّما هي قوله تعالى: **﴿يا أيها الذين آمنوا من يرتدّ منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبّهم ويحبّونه أذلّة على المؤمنين أعزّة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولايخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم﴾**[٢]..

وهذه الآية مختصّة بأمير المؤمنين، ومنذرة ببأسه[٣] وبأس أصحابه، كما

---

(١) سورة نوح ٧١: ٧.

(٢) سورة المائدة ٥: ٥٤.

(٣) نظير قول رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: لن تنتهوا معشر قريش حتّى يبعث الله عليكم رجلاً امتحن الله قلبه بالإيمان، يضرب أعناقكم وأنتم مجفلون عنه إجفال الغنم. فقال أبو بكر: أنا هو يا رسول الله؟ قال: لا. قال عمر: أنا هو يا رسول الله؟ قال: لا، ولكنّه ←

نصّ عليه أمير المؤمنين يوم الجمل، وصرّح به الباقر والصادق، وذكره الثعلبي في تفسيره، ورواه صاحب مجمع البيان عن عمّار، وحذيفة، وأبن عبّاس، وعليه إجماع الشيعة..

وقد رووا فيه صحاحاً متواترة عن أئمّة العترة الطاهرة؛ فتكون آية الولاية على هذا واردة بعد الإيماء إلى ولايته والإشارة إلى وجوب إمامته، ويكون النصّ فيها توضيحاً لتلك الإشارة، وشرحاً لما سبق من الإيماء إليه بالإمارة..

فكيف يقال بعد هذا: إنّ الآية واردة في سياق النهي عن اتّخاذ الكفّار أولياء؟!

على أن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم جعل أئمّة عترته بمنزلة القرآن، وأخبر أنّهما لا يفترقان، فهم عدل الكتاب، وبهم يعرف الصواب، وقد تواتر احتجاجهم بالآية، وثبت عنهم تفسير الوالي فيها بما قلناه، فلا وزن للسياق، لو سلّم كونه معارضاً لنصوصهم[1]..

فإنّ المسلمين كافّة متّفقون على ترجيح الأدلّة على السياق، فإذا حصل

← خاصف النعل. قال: وفي كفّ عليّ نعل يخصفها لرسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

أخرجه كثير من أصحاب السنن وهو الحديث ٣٦٣٧٣ في صفحة ١١٥ من الجزء ١٢ من الكنز.

ومثله قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: إنّ منكم رجلاً يقاتل الناس على تأويل القرآن كما قوتلتم على تنزيله. فقال أبو بكر: أنا هو؟ وقال عمر: أنا هو؟ قال: لا، ولكنّه خاصف النعل في الحجرة. فخرج عليّ ومعه نعل رسول الله يخصفها.

أخرجه الإمام أحمد بن حنبل من حديث أبي سعيد في مسنده، ورواه الحاكم في مستدركه، وأبو يعلى في المسند، وغير واحد من أصحاب السُنن، ونقله عنهم المتّقي الهندي في ص ١٠٧ من جزئه الثالث عشر.

(١) وأي وزن للظاهر إذا عارض النصّ؟!

التعارض بين السياق والدليل، تركوا مدلول السياق وأستسلموا لحكم الدليل، والسرّ في ذلك عدم الوثوق حينئذ بنزول الآية في ذلك السياق؛ إذ لم يكن ترتيب الكتاب العزيز في الجمع موافقاً لترتيبه في النزول بإجماع الأُمّة، وفي التنزيل كثير من الآيات الواردة على خلاف ما يعطيه سياقها، كآية التطهير المنتظمة في سياق النساء مع ثبوت النصّ على اختصاصها بالخمسة أهل الكساء.

وبالجملة، فإنّ حمل الآية على ما يخالف سياقها غير مخلّ بالإعجاز، ولا مضرّ بالبلاغة، فلا جناح بالمصير إليه؛ إذا قامت قواطع الأدلّة عليه.

اللواذ إلى التأويل حملاً للسلف على الصّحة!!

إنّ خلافة الخلفاء الثلاثة رضي الله عنهم، هي موضع البحث ومحلّ الكلام، فمعارضة الأدلّة بها مصادرة.

على أنّ حملهم وحمل من بايعهم على الصحّة، لا يستلزم تأويل الأدلّة، فإنّ لكم في معذرتهم مندوحة عن التأويل، كما سنوضّحه إذا اقتضى الأمر ذلك.

وهيهات التأويل في ما تلوناه عليك من النصوص، وفي ما لم نتله، كنصّ الغدير ونصوص الوصية، ولا سيّما بعد تأييدها بالسُنن المتضافرة المتناصرة، التي لا تقصر بنفسها عن النصوص الصريحة، ومن وقف عليها بإنصاف، وجدها بمجرّدها أدلّة على الحقّ قاطعة، وبراهين ساطعة. والسلام».

أقول:

قال شيخ الطائفة: «وأمّا النصّ على إمامته من القرآن، فأقوى ما يدلّ عليها قوله تعالى: ﴿إنّما وليّكم الله ورسوله والّذين آمنوا الّذين يقيمون الصلاة ويؤتون

الزكاة وهم راكعون﴾[١]..

ووجه الدلالة من الآية هو: إنّه ثبت أنّ المراد بلفظة: ﴿وليّكم﴾ المذكورة في الآية: مَن كان متحقّقاً بتدبيركم والقيام بأُموركم وتجب طاعته عليكم..

وثبت أنّ المعنيّ بـ: ﴿الّذين آمنوا﴾: أمير المؤمنين عليه السلام؛ وفي ثبوت هذين الوصفين دلالة على كونه عليه السلام إماماً لنا»[٢].

لكنّ «ثبوت هذين الوصفين» لا يتمّ عند الخصم إلّا بما يراه حجّةً؛ ولذا فإنّا نثبت له الوصفين من الأخبار الواردة في كتبه، ومن أقوال مشاهير علماء طائفته، فإن لم يقبل فهو متعصّب معاند!!

نزول الآية في عليّ عليه السلام

أمّا أنّ المعنيّ بـ: ﴿الّذين آمنوا﴾ هو: أمير المؤمنين عليه السلام؛ فقد رواه القوم بأسانيدهم عن: أمير المؤمنين عليه السلام، وعن: المقداد، وعمّار، وابن عبّاس، وأبي ذرّ، وجابر، وأبي رافع، وأنس، وعبدالله بن سلّام، وحسّان بن ثابت، من الصحابة..

وعن: محمّد بن الحنفية، وابن جريج، وسعيد، وعطاء، ومجاهد، والسدّي، والضحّاك، ومقاتل، من التابعين.

ومن أشهر رواته من الأئمّة والحفّاظ

الأعمش، معمر بن راشد، الثوري، الواقدي، عبدالرزّاق، أبو نعيم، عبد بن

---

(١) سورة المائدة ٥: ٥٥.

(٢) تلخيص الشافي في الإمامة ٢: ١٠.

حميد، البلاذري، المطيّن، النسائي، ابن جرير الطبري، ابن أبي حاتم، الطبراني، أبوالشيخ، الجصّاص، ابن شاهين، الحاكم، ابن مردويه، الثعلبي، أبو نعيم الأصفهاني، الماوردي، الخطيب، الواحدي، ابن المغازلي، البغوي، ابن عساكر، ابن الجوزي، الفخر الرازي، ابن الأثير، البيضاوي، النسفي، الخازن، أبو حيّان، القاضي العضدي، النيسابوري، التفتازاني، ابن حجر العسقلاني، السيوطي، ابن حجر المكّي، الشوكاني، والآلوسي....

وهؤلاء كبار العلماء في الحديث والتفسير والكلام.

ومن أشهر الكتب التي روي فيها الخبر

تفسير ابن أبي حاتم ٤: ١١٦٢، تفسير الطبري ٦: ١٨٦، المعجم الأوسط ٦: ٢٩٤، جامع الأصول ٨: ٦٦٤، تاريخ دمشق ٤٢: ٣٥٦ ـ ٣٥٧، تفسير العزّ الدمشقي ١ / ٣٩٣، تفسير ابن كثير ٣: ١٣٦، الكاف الشاف ـ مع الكشّاف ـ ٢: ٢٥٨، الدرّ المنثور ٣: ١٠٥، أحكام القرآن ـ للجصّاص ـ ٤: ١٠٢، تفسير القرطبي ٦: ٢٢١..

فهم يروون نزول الآية المباركة في عليّ أمير المؤمنين عليه السلام عندما تصدّق على السائل أثناء الصلاة وفي حال الركوع.

من أسانيده الصحيحة

وكثير من أسانيد رواية هذا الخبر صحيح بلا ريب، من ذلك: ما رواه ابن أبي حاتم في تفسيره: «حدّثنا الربيع بن سليمان المرادي، ثنا أيوب بن سويد، عن عتبة بن أبي حكيم»..

و: «حدّثنا أبو سعيد الأشج، ثنا الفضل بن دكين أبو نعيم الأحول، ثنا موسى ابن قيس الحضرمي، عن سلمة بن كهيل».

فإنّ رجال كلا الإسنادين ثقات ومن رجال الصحاح الستّة.

ورواية ابن جرير الطبري في تفسيره.

ورواية الحاكم النيسابوري في المستدرك.

ورواية ابن عساكر: عن الحدّاد، عن أبي نعيم الأصفهاني، عن الطبراني، عن عبدالرحمن بن سلّم الرازي، عن محمّد بن يحيى بن الضريس، عن عيسى بن عبدالله..

فإنّ هؤلاء كلّهم ثقات بلا كلام.

وأين كثير أورد عدّة روايات، وتكلّم في بعضها، وسكت عن آخر، وقال بعد واحد منها: «هذا إسناد لا يقدح به»[1]..

بل إنّ نزول الآية المباركة في أمير المؤمنين عليه السلام ممّا أجمع عليه المفسّرون، كما اعترف بذلك أئمّة علم الكلام في كتبهم، كالقاضي العضد في مواقفه، والشريف الجرجاني في شرحه[2]، والتفتازاني في شرح المقاصد[3]، والقوشجي في حاشية التجريد[4].

وعليه أغلب المحدّثين، كما قال الآلوسي[5].

---

(١) تفسير القرآن العظيم ٢: ٦٤. طبع دار القلم ـ بيروت.

(٢) شرح المواقف في علم الكلام ٨: ٣٦٠.

(٣) شرح المقاصد في علم الكلام ٥: ٢٧٠.

(٤) الحاشية على التجريد: ٣٦٨.

(٥) روح المعاني ٦: ١٦٧.

الحكم على ابن تيمية!!

إذاً، فقد ثبت نزول الآية في أمير المؤمنين عليه السلام، ولا يناقش أحد في هذه الجهة إلّا إذا كان جاهلاً أو كان مغرضاً عنيداً.

فما رأيك ـ حينئذٍ ـ بابن تيمية القائل: «وقد وضع بعض الكذّابين حديثاً مفترى: إنّ هذه الآية نزلت في عليّ لمّا تصدّق بخاتمه في الصلاة. وهذا كذب بإجماع أهل العلم بالنقل»[١]..

و: «أجمع أهل العلم بالنقل على أنّها لم تنزل في عليّ بخصوصه، وإنّ علياً لم يتصدّق بخاتمه في الصلاة، وأجمع أهل العلم بالحديث على أنّ القصّة المروية في ذلك من الكذب الموضوع»[٢]..

و: «جمهور الأُمّة لم تسمع هذا الخبر»[٣].

فالحكم عليه بما يقتضيه الدين والعلم والعدل!!

وأمّا أتباع ابن تيمية فلا يسوون عندنا فلساً، لكونهم جهّالاً لا يملكون إلّا التقليد الأعمى له والتعصّب للهوى؛ وإن كنت في ريب فانظر إلى كلامهم هنا:

قيل:

«إنّا نجزم أنّ هذه الأحاديث لا يصحّ منها شيء ولم يثبت منها حديث تقوم به الحجّة.. أمّا مجرّد عزوها إلى تفسير الثعلبي أو أسباب النزول للواحدي فليس ذلك بحجّة باتّفاق أهل العلم، لأنّ أهل السُنّة لا يثبتون بهذه المراجع شيئاً يريدون

---

(١) منهاج السُنّة ٢: ٣٠.

(٢) منهاج السُنّة ٧: ١١.

(٣) منهاج السُنّة ٧: ١٧.

إثباته مهما كان هذا الشيء؛ لأنّها جمعت بين الصحيح والضعيف والموضوع، وإنّ المفسّرين لم يتفقّوا على أنّ الآية نزلت في عليّ بن أبي طالب، بل اختلفوا».

أقول:

قد عرفت أنّ غير واحدٍ من أسانيد الحديث صحيح، وأنّ الإحالة لم تكن إلى مجرّد **تفسير الثعلبي وأسباب النزول للواحدي وكنز العمّال**..

ونحن أيضاً نرى أنّ هذه الكتب تجمع بين الصحيح والضعيف والموضوع، وكذلك الكتب الأُخرى، وحتّى الموسومة بالصحاح، لكنّ الاستدلال في هذا المقام إنّما هو بما صحّ، سواء كان في الكتب المذكورة أو غيرها.

على أنّه قد تقدّم عن الآلوسي: إنّ عليه أغلب المحدّثين، وما كان عليه أغلب محدّثي السُنّة، وكافّة الإماميّة أيضاً فلا شكّ في صدقه وثبوته.

وأمّا اجماع المفسّرين، فقد عرفت أنّه اعتراف جملةٍ من أكابر القوم، فإن كانوا كاذبين عليهم فما ذنبنا؟!

وعلى الجملة، فقد تبيّن أنْ ليس عند أتباع ابن تيمية إلّا التقليد، ولم نرَ منهم إلّا تكرار أباطيله من غير تحقيق أو تدبّر.

ونكتفي بهذا في بيان نزول الآية في أمير المؤمنين على ضوء روايات القوم وكلمات علمائهم، وهذا هو المهمُّ في الاستدلال؛ لأنّ دلالة الآية على مطلوب أهل الحقّ واضحة تماماً.

دلالة الآية على إمامة عليّ عليه السلام:

وما ذكره السيّد رحمه اللّٰه في وجه الاستدلال كافٍ... وقد سبقه إلى ذلك

سائر علماء الطائفة[١].

وما ذكره القوم ـ كالرازي والإيجي والتفتازاني ـ في الاعتراض عليه فالأصل فيه هو: عبدالجبّار المعتزلي في كتابه المغني، فهم عيال على المعتزلة، وقد أجاب عنه السيّد المرتضى في كتابه الشافي.

فإنّ الآية المباركة أثبتت لعليّ عليه السلام ما ثبت لله ولرسوله من الولاية العامّة؛ إذْ نزلت في قضية تصدّقه في حال الركوع، كما أثبت النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم له عليه السلام يوم غدير خمّ ما ثبت له صلّى الله عليه وآله وسلّم بقوله تعالى: ﴿النبيّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم...﴾[٢].

وعلى الجملة، فلا وجه للإشكال في دلالة الآية على «الأولوية» ولا في دلالتها على «عموم الولاية»... كما لم يكن وجه لإنكار نزولها في تلك القضية؛ لثبوته بالأخبار الصحيحة عند الفريقين، حتّى أنّ بعض فقهاء السُنّة كالجصّاص وغيره استنبط منها حكماً شرعياً[٣]، وحتّى أنّ حسّان بن ثابت الأنصاري قال فيها شعراً[٤].

ويبقى الإشكال من بعض الجهات الأُخرى:

---

(١) انظر: الذخيرة في علم الكلام: ٤٣٨، تلخيص الشافي ٢: ١٠، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٣٩٤، نهج الحقّ وكشف الصدق: ١٧٢.

(٢) سورة الأحزاب ٣٣: ٦.

(٣) أحكام القرآن ـ للجصّاص ـ ٤: ١٠٢، الجامع لأحكام القرآن ٦: ٢٢١، تفسير أبي السعود ٣: ٥٢، وغيرها.

(٤) شواهد التنزيل لقواعد التفضيل ١: ١٨٢.

١ ـ لفظ: ﴿الّذين آمنوا﴾ للجمع، فكيف أُطلق على المفرد؟

وهو إشكال ذكره القاضي عبدالجبّار وتبعه الرازي وغيره.

والجواب: إنّه بعد ثبوت نزول الآية في أمير المؤمنين عليه السلام، كما سبق، فلابُدّ وأنْ يكون لإطلاق لفظ الجمع فيها عليه بمفرده نكتة..

فذكر السيّد رحمه الله وجوهاً، وكلّ واحدٍ منها محتمل، ولا مانع من أنْ يكون كلّها مراداً، وقد لا يكون شيء منها هو الوجه.. لكنّ المهمّ أنّ الآية نازلة في الإمام عليه السلام ولا يضرّ بالاستدلال جهلنا بالنكتة الحقيقية لإطلاق لفظ الجمع عليه بوحده.. كما لا يخفى.

فقيل:

«سبحان الله! وهل كان عليّ بن أبي طالب أعلى منزلة عندالله من رسوله صلّى الله عليه وآله وسلّم حتّى يخاطبه بصيغة الجمع ﴿الّذين آمنوا﴾ ويخاطب نبيّه بصيغة الإفراد ﴿ورسوله﴾»؟! بل إنّ الله جلّ جلاله أفرد نفسه في هذه الآية... ويلزم من هذا أنّ عليّاً رضي الله عنه أفضل عندالله من النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، ولا يخفى فساد هذا القول ومجانبته للإيمان، لكنّ مثل هذا القول غير بعيد عن معتقد الرافضة، فإنّهم يعتقدون أنّ لأئمّتهم منزلة لا يبلغها نبيّ مرسل ولا ملك مقرّب.

أمّا النكتة التي نقلها عن الزمخشري في **كشّافه**، فهي مبنيّة على القول بصحّة الرواية القائلة بأنّ الآية نزلت في عليّ رضي الله عنه، وقد أثبتنا من قبل كذب هذه الرواية عند أهل العلم بالحديث، وبثبوت ذلك يثبت بطلان هذه النكتة لبطلان الأساس الذي قامت عليه.

وقد أبعد هذا الرافضي النجعة إذ قال: إنّما أتى بعبارة الجمع دون عبارة المفرد بقياً منه تعالى على كثير من الناس... قلت: هل اطّلع هذا الرافضي الغيب فعرف أنّ هذا هو مراد اللّه... أم جاء ذلك بآيةٍ من كتاب اللّه، أو خبر صحيح على لسان رسول اللّه؟ وبدون ذلك يكون الكلام رجماً بالغيب وتقوّل على اللّه ورسوله بلا علم، أعاذنا اللّه والمسلمين من ذلك.

أمّا استشهاده على مدّعاه بقوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿**الّذين قال لهم الناس...**﴾ وقوله: إنّما كان القائل نعيم بن مسعود... هو استشهاد باطل وقول مردود...».

أقول:

بعض هذا الكلام تهريج ناشئ من سوء الفهم؛ لأنّ الآية الكريمة موضوعها «الولي» وهي بصدد الإخبار عنه..

فالآية تقول: إنّ «الوليّ» ليس إلّا «اللّه» و«الرسول» و«عليّ»، فكيف كان يمكن الإتيان بصيغة الجمع بالنسبة إلى «اللّه ورسوله»؟!

أمّا في الموارد التي تكلّم اللّه سبحانه عن نفسه، فقد صحّ الإتيان بصيغة الجمع بأن يقول: «إنّا» و: «نحن»؛ وهو أيضاً لنكتةٍ توجب ذلك.

وبعضه بهتان وافتراء؛ فإنّ الإمامية لا يفضّلون عليّاً على رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، وإنْ كانوا يفضّلونه على سائر الأنبياء، كما تحقّق في مبحث آية المباهلة.

وبعضه دفاع عن النواصب؛ إذ يقول السيّد: «فإنّ شانئي عليّ وأعداء بني هاشم...» وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها، ولا يحاول ذلك إلّا من كان

على طريقتهم.

وبعضه دعوىً كاذبة؛ فإنّه قال عمّا ذكره صاحب **الكشّاف**: «وقد أثبتنا...»، والحال أنّ أحداً لا يمكنه إثبات كذب الرواية في نزول الآية في عليّ عليه السلام، فكيف بمثل هؤلاء المقلِّدة؟!!

وعلى كلّ حالٍ... فإنّ الرواية ثابتة قطعاً؛ ولأجلها قالوا بأنّه: لا بُدّ من نكتةٍ.

وأمّا نظائرها في القرآن الكريم فكثيرة، حسب ما جاء في تفاسير القوم..

فالآية التي ذكر السيّد أنّ المراد فيها هو: «نعيم بن مسعود الأشجعي» تجد القول بذلك في تفاسير: الزمخشري، وابن الجوزي، والرازي، والقرطبي، وابن كثير، والخازن وغيرهم.

وكقوله تعالى: ﴿**لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم**﴾[1]..

فقد رووا في كتب الحديث والتفسير أنّها: نزلت في أسماء بنت أبي بكر؛ وذلك أنّ أُمّها قدمت عليها بهدايا وكانت مشركةً فأبت أسماء أنْ تقبلها حتّى تستأذن النبيّ، فسألته، فأنزل الله الآية، فأمرها رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أنْ تدخلها منزلها وأنْ تقبل هديّتها وتحسن إليها..

والخبر في الصحيحين، و**مسند أحمد**، و**تفسير الطبري**، وابن أبي حاتم، وعنها في **تفسير القرطبي**، وتفسير ابن كثير، و**تفسير الخازن**... وغيرها.

ولو أردنا التفصيل لطال بنا المقام..

فهذه كتبهم.. وهذه رواياتهم.. وعلى ضوئها تكلّم السيّد.

---

(١) سورة الممتحنة ٦٠: ٨.

٢ ـ السياق دالّ على إرادة المحبّ أو نحوه؟

فقد زعم القاضي المعتزلي ـ وتبعه الأشاعرة كالرازي وآبن روزبهان وغيرهما ـ: إنّ الآية واردة في سياق النهي عن اتّخاذ الكفّار أولياء، ولا علاقة لها بالموضوع.

وهذا غفلة عمّا جاء في كتب أصحابنا في وجه الاستدلال بها..

* **أمّا أوّلاً**: فإنّه قد وقع الفصل بين الآية وآية النهي عن ولاية الكفّار، فلا سياق أصلاً.

* **وأمّا ثانياً**: فإنّ السياق إنّما يكون قرينةً حيث لا دليل على خلافه، وهذا ممّا اتّفق عليه سائر العلماء المحقّقين في مختلف البحوث.

* **وأمّا ثالثاً**: فإنّ «الولاية» في هذه الآية لا تكون لأحدٍ إلّا لله، وإلّا لمن أثبتها الله نفسه له، وهو ـ بمقتضى الآية المباركة ـ رسول الله وعليّ عليهما وآلهما الصلاة والسلام.. وهذا المعنى لا تقاومه الأدلّة فضلاً عن السياقات.. على فرض الثبوت..

٣ ـ الولاية بمعنى الأولوية غير مرادة في زمن الخطاب.

قال القاضي المعتزلي ـ وتبعه الرازي والتفتازاني والدهلوي والآلوسي ـ: إنّ الولاية بمعنى الأولوية بالتصرّف غير مرادة من الآية في زمان الخطاب، فليكن المراد بعد عثمان، ولا نزاع.

والجواب: إنّه ليس المراد من «الولاية» في الآية ونحوها خصوص «الحكومة»، بل المراد فرض الطاعة والاستحقاق للتصرّف المطلق في جميع الأحوال وفي جميع الشؤون، ومنها الحكومة، وهذا يثبت لأمير المؤمنين عليه

السلام في حال حياة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، إلّا أنّه تابع له ومطيع لأوامره ونواهيه، فلا منافاة..

ولو سلّمنا؛ فإنّه يخرج حال حياة النبيّ، ويبقى غيره.

على أن حمل «الأولوية بالتصرّف» على زمان «بعد عثمان» موقوف على صحّة تصدّي القوم قبله، وهذا أوّل الكلام..

٤ ـ التصدّق أثناء الصلاة ينافي الصلاة؟

ذكره القاضي وتبعه القوم.

وهو واضح السقوط، حتّى عند علماء القوم أيضاً[١].

أقول:

هذه عمدة الإشكالات على الاستدلال بالآية.. والغرض منها جميعاً هو الدفاع عمّن تقدَّم على الإمام عليّ عليه السلام وتقمّص الولاية والحكومة بلا نصٍّ ولا دليل، وعلى خلاف مقتضى الآية المباركة وغيرها من أدلّة الكتاب والسُنّة.

هذا، ولنا رسالة مستقلّة في الآية المباركة ودلالتها على الإمامة الحقّة وردّ الشبهات عنها، ومن أراد التفصيل فليرجع إليها[٢].

---

(١) انظر: روح المعاني ـ للآلوسي ـ ٦: ١٦٩.

(٢) نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار، الجزء (٢٠).

المراجعة (٤٨)
أربعون حديثاً من السُنن المؤيّدة للنصوص

قال السيّد رحمه الله:

حسبك من السّنن المؤيّدة للنصوص أربعون حديثاً:

١ ـ قول رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ وهو آخذ بضبع عليّ: هذا إمام البررة، قاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله. ثمّ مدَّ بها صوته.

أخرجه الحاكم من حديث جابر في ص ١٢٩ من الجزء الثالث من صحيحه **المستدرك**، ثمّ قال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

٢ ـ قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: أوحي إليّ في عليّ ثلاث، أنّه: سيّد المسلمين، وإمام المتّقين، وقائد الغرّ المحجّلين. أخرجه الحاكم في أوّل صفحة ١٣٨ من الجزء ٣ من **المستدرك**[١]، ثمّ قال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

٣ ـ قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: أوحي إليّ في عليّ أنّه: سيّد المسلمين، ووليّ المتّقين، وقائد الغرّ المحجّلين. أخرجه ابن النجّار[٢]، وغيره من أصحاب السُنن.

---

(١) وأخرجه الباوردي، وأبن قانع، وأبو نعيم، والبزّار، وهو الحديث ٣٣٠١٠ من أحاديث الكنز ص ٦١٩ من جزئه الحادي عشر.

(٢) وهو الحديث ٣٣٠١١ ص ٦٢٠ من الجزء ١١ من الكنز.

٤ ـ قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم لعليّ: مرحباً بسيّد المسلمين، وإمام المتّقين. أخرجه أبو نعيم في **حلية الأولياء**[١].

٥ ـ قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: أوّل من يدخل هذا الباب إمام المتّقين، وسيّد المسلمين، ويعسوب الدين، وخاتم الوصيّين، وقائد الغرّ المحجّلين. فدخل عليّ، فقام إليه مستبشراً، فاعتنقه وجعل يمسح عرق جبينه وهو يقول له: أنت تؤدّي عنّي، وتسمعهم صوتي، وتبيّن لهم ما اختلفوا فيه بعدي[٢].

٦ ـ قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: إنّ اللّه عهد إليَّ في عليّ أنّه: راية الهدى، وإمام أوليائي، ونور من أطاعني، وهو الكلمة التي ألزمتها المتّقين.. الحديث[٣].

وأنت ترى هذه الأحاديث الستّة نصوصاً صريحة في إمامته، ولزوم طاعته عليه السلام.

٧ ـ قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، وقد أشار بيده إلى عليّ: إنّ هذا أوّل من آمن بي، وأوّل من يصافحني يوم القيامة، وهذا الصدّيق الأكبر، وهذا فاروق هذه الأمّة، يفرق بين الحقّ والباطل، وهذا يعسوب المؤمنين.. الحديث[٤].

---

(١) وهو الخبر ١١ من الأخبار التي أوردها ابن أبي الحديد في الصفحة ١٧٠ من المجلّد التاسع من شرح النهج، والحديث ٩-٣٣٠٠ من أحاديث الكنز ص ٦١٩ من جزئه ١١.

(٢) أخرجه أبو نعيم في حليته عن أنس، ونقله ابن أبي الحديد مفصّلاً في ص ١٦٩ من المجلّد التاسع من شرح النهج. فراجع الخبر ٩ من تلك الصفحة.

(٣) أخرجه أبو نعيم في **حليته** من حديث أبي برزة الأسلمي وأنس بن مالك، ونقله علّامة المعتزلة في ص ١٦٧ من المجلّد التاسع من شرح النهج، فراجع الخبر الثالث من تلك الصفحة.

(٤) أخرجه الطبراني في **الكبير** ٦: ٢٦٩ / ٦١٨٤ من حديث سلمان وأبي ذرّ. وأخرجه ←

٨ ـ قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: يا معشر الأنصار! ألا أدلّكم على ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا أبداً، هذا عليّ فأحبّوه بحبّي، وأكرموه بكرامتي، فإنّ جبرائيل أمرني بالذي قلت لكم عن الله عزّوجلّ[1].

٩ ـ قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: أنا مدينة العلم، وعليّ بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب[2].

← البيهقي في سُننه. وأبن عدي في الكامل من حديث حذيفة، وهو الحديث ٣٢٩٩٠ من أحاديث الكنز ص ٦١٦ من جزئه الحادي عشر.

(١) أخرجه الطبراني في الكبير ٣ : ٩٠ / ٢٧٤٩، وهو الحديث ٣٣٠٠٧ من الكنز ص ٦١٩ من جزئه الحادي عشر. وهو الخبر العاشر في ص ١٧٠ من المجلّد التاسع من شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد.

فانظر كيف جعل عدم ضلالهم مشروطاً بالتمسّك بعليّ؟! فدلّ المفهوم على ضلال من لم يستمسك به، وأنظر أمره إيّاهم أن يحبّوه بنفس المحبّة التي يحبّون النبيّ بها، ويكرموه بعين الكرامة التي يكرمون النبيّ بها. وهذا ليس إلّا لكونه وليّ عهده وصاحب الأمر بعده. وإذا تدبّرت قوله: «فإنّ جبرائيل أمرني بالذي قلت لكم عن الله» تجلّت لك الحقيقة.

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير ١١ : ٦٥ / ١١٠٦١ عن ابن عبّاس. كما في ص ٤١٥ من الجامع الصغير للسيوطي، وأخرجه الحاكم في مناقب عليّ ص ١٢٦ من الجزء الثالث من صحيحه المستدرك بسندين صحيحين: أحدهما عن ابن عبّاس من طريقين صحيحين، والآخر عن جابر بن عبدالله الأنصاري. وقد أقام على صحّة طرقه أدلّة قاطعة.

وأفرد الإمام أحمد بن محمّد بن الصدّيق المغربي، نزيل القاهرة، لتصحيح هذا الحديث كتاباً حافلاً سمّاه: فتح الملك العليّ بصحّة حديث باب مدينة العلم عليّ ـ وقد طبع سنة ١٣٥٤، بالمطبعة الإسلامية بمصر ـ فحقيق بالباحثين أن يقفوا عليه؛ فإنّ فيه علماً جمّاً..

ولا وزن للنواصب وجرأتهم على هذا الحديث الدائر ـ كالمثل السائر ـ على ألسنة الخاصّة والعامّة من أهل الأمصار والبوادي، وقد نظرنا في طعنهم، فوجدناه تحكّماً مجحفاً لم يدلوا فيه بحجّة ما، غير الوقاحة في التعصّب، كما صرّح به الحافظ صلاح الدين العلائي. حيث نقل ←

١٠ ـ قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: أنا دار الحكمة، وعليّ بابها[١].

١١ ـ قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: عليّ باب علمي، ومبيّن من بعدي لأُمّتي ما أُرسلت به، حُبّه إيمان، وبُغضه نفاق.. الحديث[٢].

١٢ ـ قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: أنت تبيّن لأُمّتي ما اختلفوا فيه من بعدي. أخرجه الحاكم في ص ١٢٢ من الجزء الثالث من المستدرك[٣] من حديث أنس ثمّ قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. انتهى.

قلت: إنّ من تدبّر هذا الحديث وأمثاله علم أنّ عليّاً من رسول الله بمنزلة الرسول من الله تعالى، فإنّ الله سبحانه يقول لنبيّه: ﴿وما أنزلنا عليك الكتاب إلّا لتبيّن لهم الذي اختلفوا فيه وهدىً ورحمةً لقوم يؤمنون﴾[٤] ورسول الله يقول لعلي: أنت تبيّن لأُمتي ما اختلفوا فيه من بعدي.

١٣ ـ قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ في ما أخرجه ابن السماك عن أبي بكر مرفوعاً ـ: عليّ منّي كمنزلتي من ربّي[٥].

← القول ببطلانه عن الذهبي وغيره، فقال: ولم يأتوا في ذلك بعلّة قادحة، سوى دعوى الوضع دفعاً بالصدر.

(١) أخرجه الترمذي في صحيحه، وآبن جرير. ونقله عنهما غير واحد من الأعلام. كالمتّقي الهندي في ص ١٤٧ من الجزء الثالث عشر من كنزه، وقال: قال ابن جرير: هذا خبر عندنا صحيح سنده... إلى آخره. ونقله عن الترمذي جلال الدين السيوطي في حرف الهمزة من جامع الجوامع ومن الجامع الصغير. فراجع من الجامع الصغير ج ١ ص ٤١٥.

(٢) أخرجه الديلمي من حديث أبي ذرّ. كما في ص ٦١٤ ج ١١ من كنز العمّال.

(٣) وأخرجه الديلمي عن أنس أيضاً. كما في ص ٦١٥ ج ١١ من كنز العمّال.

(٤) سورة النحل ١٦ : ٦٤.

(٥) نقله ابن حجر في المقصد الخامس من مقاصد الآية ١٤ من الآيات التي أوردها في الباب ١١ من صواعقه، فراجع منها ص ٢٧٠.

١٤ ـ قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم ـ في ما أخرجه الدارقطني في الأفراد عن ابن عبّاس مرفوعاً ـ: عليّ بن أبي طالب باب حطّة، من دخل منه كان مؤمناً، ومن خرج منه كان كافراً[١].

١٥ ـ قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، يوم عرفات في حجّة الوداع: عليّ منّي وأنا من عليّ، ولا يؤدّي عنّي إلّا أنا أو عليّ[٢].

---

(١) وهذا هو الحديث ٣٢٩١٠ من أحاديث الكنز في ص ٦٠٣ من جزئه الحادي عشر.

(٢) أخرجه ابن ماجة في باب فضائل الصحابة ص ٨٩ من الجزء الأوّل من سُننه، والترمذي والنسائي في صحيحهما، وهو الحديث ٣٢٩١٣ في ص ٦٠٣ من الجزء الحادي عشر من الكنز.

وقد أخرجه الإمام أحمد في ص ١٧١ من الجزء الخامس من مسنده من حديث حبشي بن جنادة بطرق متعدّدة كلّها صحيحة. وحسبك أنّه رواه عن يحيى بن آدم، عن إسرائيل بن يونس، عن جدّه أبي إسحاق السبيعي، عن حبشي. وكلّ هؤلاء حجج عند الشيخين. وقد احتجّا بهم في الصحيحين.

ومَن راجع هذا الحديث في مسند أحمد علم أنّ صدوره إنّما كان في حجّة الوداع النبي لم يلبث النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم بعدها في هذه الدار الفانية إلّا قليلاً، وكان صلّى اللّه عليه وآله وسلّم قبل ذلك أرسل أبا بكر في عشرة آيات من سورة براءة، ليقرأها على أهل مكّة، ثمّ دعا عليّاً ـ في ما أخرجه الإمام أحمد في ص ٢٤٣ من الجزء الأوّل من مسنده ـ فقال له: أدرك أبا بكر، فحيثما لقيته فخذ الكتاب منه، فاذهب أنت به إلى أهل مكّة فاقرأه عليهم. فلحقه بالجحفة فأخذ الكتاب منه... (قال:) ورجع أبو بكر إلى النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، فقال: يا رسول اللّه! نزل فيَّ شيء؟ قال: لا، ولكن جبرائيل جاءني فقال: لن يؤدّي عنك إلّا أنت أو رجل منك. انتهى.

وفي حديث آخر ـ أخرجه أحمد في ص ٢٤٢ من الجزء الأوّل من المسند عن عليّ ـ إنّ النبيّ حين بعثه ببراءة قال له: لابُدّ أن أذهب بها أنا أو تذهب بها أنت. قال عليّ: فإن كان ولابُدّ فاذهب أنا. قال صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: فانطلق فإنّ اللّه يثبّت لسانك ويهدي قلبك.. الحديث.

﴿إنّه لقول رسول كريم * ذي قوّة عند ذي العرش مكين * مطاع ثَمّ أمين * وما صاحبكم بمجنون﴾[١]، ﴿وما ينطق عن الهوى * إن هو إلّا وحي يوحى﴾[٢].. فأين تذهبون؟! وماذا تقولون في هذه السُنن الصحيحة؟! والنصوص الصريحة؟!

وأنت إذا تأمّلت في هذا العهد ملياً، وأمعنت النظر في حكمة الأذان به في الحجّ الأكبر على رؤوس الأشهاد؛ ظهرت لك الحقيقة بأجلى صورة، وإذا نظرت إلى لفظه ما أقلّه، وإلى معناه ما أجلّه وما أدلّه؛ أكبرته غاية الإكبار، فإنّه جمع فأوعى، وعمّ ـ على اختصاره ـ فاستقصى، لم يبقَ لغير عليّ أهلية الأداء لأيّ شيء من الأشياء..

ولا غرو؛ فإنّه لا يؤدّي عن النبيّ إلّا وصيّه، ولا يقوم مقامه إلّا خليفته ووليّه، و﴿الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتديَ لولا أن هدانا الله﴾[٣].

١٦ ـ قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: مَن أطاعني فقد أطاع الله، ومَن عصاني فقد عصى الله، ومَن أطاع عليّاً فقد أطاعني، ومَن عصى عليّاً فقد عصاني. أخرجه الحاكم في ص ١٢١ من الجزء الثالث من المستدرك، والذهبي في تلك الصفحة من تلخيصه، وصرّح كل منهما بصحّته على شرط الشيخين.

١٧ ـ قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: يا عليّ! من فارقني فقد فارق الله، ومن فارقك فقد فارقني. أخرجه الحاكم في ص ١٢٤ من الجزء الثالث من صحيحه، فقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

١٨ ـ قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم، في حديث أُمّ سلمة: من سبّ عليّاً فقد

---

(١) سورة التكوير ٨١: ١٩ ـ ٢٢.

(٢) سورة النجم ٥٣: ٣ و ٤.

(٣) سورة الأعراف ٧: ٤٣.

سبّتي. أخرجه الحاكم في أوّل ص ١٢١ من الجزء الثالث من المستدرك، وصحّحه على شرط الشيخين، وأورده الذهبي في **تلخيصه** مصرّحاً بصحّته، ورواه أحمد من حديث أُمّ سلمة في ص ٤٥٦ من الجزء السابع من مسنده، والنسائي في ص ١٤٥ من الخصائص العلوية، وغير واحد من حفظة الآثار..

ومثله قول رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، في حديث عمرو بن شاس[1]: من آذى عليّاً فقد آذاني.

١٩ ـ قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: من أحبّ عليّاً فقد أحبّني، ومن أبغض عليّاً فقد أبغضني. أخرجه الحاكم وصحّحه على شرط الشيخين في ص ١٣٠ من الجزء الثالث من المستدرك، وأورده الذهبي في **التلخيص** معترفاً بصحّته على هذا الشرط..

ومثله قول عليّ[2]: والذي فلق الحبّة، وبرأ النسمة، إنّه لعهد النبيّ الأُمّي صلّى الله عليه وآله وسلّم، لا يحبّني إلّا مؤمن، ولا يبغضني إلّا منافق.

٢٠ ـ قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: يا عليّ! أنت سيّد في الدنيا، وسيّد في الآخرة، حبيبك حبيبي، وحبيبي حبيب الله، وعدوّك عدوّي، وعدوّي عدوّ الله، والويل لمن أبغضك من بعدي. أخرجه الحاكم في أوّل ص ١٢٨ من الجزء الثالث

---

(١) مرّ عليك حديث عمرو بن شاس في ما علّقناه على المراجعة ٣٦.

(٢) في ما أخرجه مسلم في كتاب الإيمان ص ١٠١ من الجزء الأوّل من صحيحه، وروى ابن عبدالبرّ مضمونه في ترجمة عليّ من **الاستيعاب** عن طائفة من الصحابة. ومرّ عليك في المراجعة ٣٦ حديث بريدة: فراجعه.

وقد تواتر قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: اللّهمّ وال من والاه وعادِ من عاداه. كما اعترف بذلك صاحب **الفتاوى الحامدية** في رسالته الموسومة بـ: **الصلاة الفاخرة في الأحاديث المتواترة**.

من المستدرك، وصحّحه على شرط الشيخين[١].

٢١ ـ قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: يا عليّ! طوبى لمن أحبّك وصدّق

---

(١) رواه من طريق أبي الأزهر، عن عبدالرزّاق، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبدالله، عن ابن عبّاس، وكلّ هؤلاء حجج؛ ولذا قال الحاكم بعد إيراده: صحيح على شرط الشيخين..

قال: وأبو الأزهر بإجماعهم ثقة، وإذا تفرد الثقة بحديث فهو على أصلهم صحيح.

ثمّ قال: سمعت أبا عبدالله القرشي يقول: سمعت أحمد بن يحيى الحلواني يقول: لمّا ورد أبو الأزهر من صنعاء، وذاكر أهل بغداد بهذا الحديث، أنكره يحيى بن معين، فلمّا كان يوم مجلسه، قال في آخر المجلس: أين هذا الكذّاب النيسابوري الذي يذكر عن عبدالرزّاق هذا الحديث؟

فقا أبو الأزهر، فقال: هو ذا أنا.

فضحك يحيى بن معين من قوله وقيامه في المجلس، فقرّبه وأدناه، ثمّ قال له: كيف حدّثك عبدالرزّاق بهذا ولم يحدّث به غيرك؟

فقال: اعلم يا أبا زكريا! أنّي قدمت صنعاء وعبدالرزّاق غائب في قرية له بعيدة، فخرجت إليه وأنا عليل، فلمّا وصلت إليه سألني عن أمر خراسان، فحدّثته بها، وكتبت عنه وانصرفت معه إلى صنعاء، فلمّا ودّعته، قال: وجب عليّ حقّك، فأنا أحدّثك بحديث لم يسمعه منّي غيرك، فحدّثني والله بهذا الحديث لفظاً. فصدّقه يحيى بن معين واعتذر إليه. انتهى.

أمّا الذهبي في التلخيص، فقد اعترف بوثاقة الرواة لهذا الحديث عامّة، ونصّ على وثاقة أبي الأزهر بالخصوص. وشكّك مع ذلك في صحّة الحديث إلّا أنّه لم يأت بشيء قادح سوى التحكّم الفاضح.

أمّا تكتّم عبدالرزّاق فإنّما هو للخوف من سلطة الظالمين، كما خاف سعيد بن جبير حين سأله مالك بن دينار. فقال له: مَن كان حامل راية رسول الله؟ قال: فنظر إلي، وقال: كأنّك رخي المال.

قال مالك: ففضبت وشكوته إلى إخوانه من القرّاء، فاعتذروا بأنّه يخاف من الحَجّاج أن يقول: كان حاملها عليّ بن أبي طالب. أخرج ذلك الحاكم في ص ١٣٧ من الجزء الثالث من المستدرك، ثمّ قال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

فيك، وويل لمن أبغضك وكذّب فيك. أخرجه الحاكم في ص ١٣٥ من الجزء الثالث من المستدرك، ثمّ قال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

٢٢ ـ قوله صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: من أراد أن يحيا حياتي، ويموت ميتتي، ويسكن جنّة الخلد التي وعدني ربّي، فليتولّ عليّ بن أبي طالب، فإنّه لن يخرجكم من هدىً، ولن يدخلكم في ضلالة[١].

٢٣ ـ قوله صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: أُوصي من آمن بي وصدّقني بولاية عليّ بن أبي طالب، فمن تولّاه فقد تولّاني، ومن تولّاني فقد تولّى اللّٰه، ومن أحبّه فقد أحبّني، ومن أحبّني فقد أحبّ اللّٰه، ومن أبغضه فقد أبغضني، ومن أبغضني فقد أبغض اللّٰه عزّ وجلّ[٢].

٢٤ ـ قوله صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: من سرّه أن يحيا حياتي، ويموت مماتي، ويسكن جنّة عدن غرسها ربّي، فليتولّ عليّاً من بعدي، وليوال وليّه، وليقتدِ بأهل بيتي من بعدي، فإنّهم عترتي، خلقوا من طينتي ورُزقوا فهمي وعلمي، فويل للمكذّبين بفضلهم من أُمّتي، القاطعين فيهم صلتي، لا أنالهم اللّٰه شفاعتي.

٢٥ ـ قوله صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: من أحبّ أن يحيا حياتي، ويموت ميتتي، ويدخل الجنّة التي وعدني ربّي، وهي جنّة الخلد، فليتولّ عليّاً وذرّيّته من بعده، فإنّهم لن يخرجوكم من باب هدىً، ولم يدخلوكم باب ضلالة[٣].

٢٦ ـ قوله صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: يا عمّار! إذ رأيت عليّاً قد سلك وادياً

---

(١) أوردنا هذا الحديث في المراجعة العاشرة.

(٢) أوردنا هذا الحديث في المراجعة العاشرة أيضاً، فراجع ما علّقناه ثمّة عليه وعلى الذي قبله.

(٣) راجع ما علّقناه على هذا الحديث وعلى الذي قبله، إذ أوردناهما في المراجعة العاشرة.

وسلك الناس وادياً غيره فاسلك مع عليّ، ودع الناس، فإنّه لن يدلّك على ردىً، ولن يخرجك من هدىً[١].

٢٧ ـ قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، في حديث أبي بكر: كفّي وكفّ عليّ في العدل سواء[٢].

٢٨ ـ قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: يا فاطمة! أما ترضين أنّ اللّه عزّوجلّ اطّلع إلى أهل الأرض فاختار رجلين: أحدهما أبوك، والآخر بعلك[٣].

٢٩ ـ قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: أنا المنذر، وعليّ الهاد، وبك يا علي يهتدي المهتدون من بعدي[٤].

٣٠ ـ قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: يا علي! لا يحلّ لأحد أن يجنب في المسجد غيري وغيرك[٥]..

ومثله حديث الطبراني عن أُمّ سلمة والبزّار، عن سعد، عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: لا يحلّ لأحد أن يجنب في هذا المسجد إلّا أنا وعليّ[٦].

٣١ ـ قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: أنا وهذا ـ يعني علياً ـ حجّة على أُمّتي

---

(١) أخرجه الديلمي عن عمّار وأبي أيّوب. كما في ص ٦١٣ ج ١١ من الكنز.

(٢) هذا هو الحديث ٣٢٩٢١ في ص ٦٠٤ من الجزء ١١ من الكنز.

(٣) أخرجه الحاكم في ص ١٢٩ من الجزء ٣ من صحيحه المستدرك، ورواه كثير من أصحاب السُنن وصحّحوه.

(٤) أخرجه الديلمي من حديث ابن عبّاس. وهو الحديث ٣٣٠١٢ في ص ٦٢٠ من الجزء ١١ من الكنز.

(٥) راجع ما علّقناه على هذا الحديث، إذ أوردناه في المراجعة ٣٤، وأمعن النظر في كلّ ما أوردناه ثمّة من السُنن.

(٦) أورده ابن حجر في صواعقه، فراجع الحديث ١٣ من الأربعين التي أوردها في الباب ٩.

يوم القيامة. أخرجه الخطيب من حديث أنس[١].

وبماذا يكون أبو الحسن حجّة كالنبيّ لولا أنّه وليّ عهده، وصاحب الأمر من بعده؟!

٣٢ ـ قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: مكتوب على باب الجنّة: لا إله إلّا الله، محمّد رسول الله، عليّ أخو رسول الله[٢].

٣٣ ـ قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: مكتوب على ساق العرش: لا إله إلّا الله، محمّد رسول الله، أيّدته بعليّ، ونصرته بعليّ[٣].

٣٤ ـ قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: من أراد أن ينظر إلى نوح في عزمه، وإلى آدم في علمه، وإلى إبراهيم في حلمه، وإلى موسى في فطنته، وإلى عيسى في زهده، فلينظر إلى عليّ بن أبي طالب. أخرجه البيهقي في صحيحه، والإمام أحمد بن حنبل في مسنده[٤].

---

(١) وهو الحديث ٣٣٠١٣ في ص ٦٢٠ من الجزء ١١ من الكنز.

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط ٥ : ٥٠٤ / ٥٤٩٨ . والخطيب في المتّفق والمفترق، كما في ص ٦٢٤ ج ١١ من كنز العمّال. وقد أوردناه في المراجعة ٣٤ وعلّقنا عليه ما يفيد الباحث المتتبع.

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير ٢٢ : ٢٠٠ / ٥٢٦ . وابن عساكر عن أبي الحمراء مرفوعاً، كما في ص ٦٢٤ من الجزء ١١ من الكنز.

(٤) وقد نقله عنهما ابن أبي الحديد في الخبر الرابع من الأخبار التي أوردها في ص ١٦٨ ج ٩ من شرح النهج، وأورده الإمام الرازي في معنى آية المباهلة من تفسيره الكبير ص ٨٦ ج ٨. وقد أرسل إرسال المسلّمات كون هذا الحديث موافقاً عند الموافق والمخالف.

وأخرج هذا الحديث ابن بطّة من حديث ابن عبّاس، كما في ص ٤١ من كتاب فتح الملك العليّ بصحّة حديث باب مدينة العلم عليّ للإمام أحمد بن محمّد بن الصدّيق الحسني ←

٣٥ ـ قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: يا عليّ! إنّ فيك من عيسى مثلاً، أبغضته اليهود حتّى بهتوا أُمّه، وأحبّته النصارى حتّى أنزلوه بالمنزلة التي ليس بها.. الحديث[١].

٣٦ ـ قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: السبّق ثلاثة: السابق إلى موسى يوشع ابن نون، والسابق إلى عيسى صاحب ياسين، والسابق إلى محمّد عليّ بن أبي طالب[٢].

٣٧ ـ قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: الصدّيقون ثلاثة: حبيب النجّار، مؤمن آل ياسين؛ قال: ﴿يا قوم اتّبعوا المرسلين﴾[٣]، وحزقيل، مؤمن آل فرعون؛ قال: ﴿أتقتلون رجلاً أن يقولَ ربّيَ اللّهُ﴾[٤]، وعليّ بن أبي طالب، وهو أفضلهم[٥].

٣٨ ـ قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم لعليّ: إنّ الأُمّة ستغدر بك بعدي، وأنت تعيش على ملّتي، وتقتل على سُنّتي، مَن أحبّك أحبّني، ومَن أبغضك أبغضني، وإنّ

← المغربي، نزيل القاهرة؛ فراجع.

وممّن اعترف بأنّ عليّاً هو الجامع لأسرار الأنبياء أجمعين شيخ العرفاء محي الدين بن العربي، في ما نقله عنه العارف الشعراني في المبحث ٣٢ من كتابه اليواقيت والجواهر ص ٣٣٩.

(١) أخرجه الحاكم في ص ١٢٣ من الجزء ٣ من المستدرك.

(٢) أخرجه الطبراني وابن مردويه، عن ابن عبّاس. وأخرجه الديلمي عن عائشة. وهو في السُنن المستفيضة.

(٣) سورة يس ٣٦: ٢٠.

(٤) سورة غافر ٤٠: ٢٨.

(٥) أخرجه أبو نعيم وابن عساكر عن أبي ليلى مرفوعاً. وأخرجه ابن النجّار عن ابن عبّاس مرفوعاً؛ فراجع الحديث ٣٠ والحديث ٣١ من الأربعين حديثاً التي أوردها ابن حجر في الفصل الثاني من الباب ٩ من صواعقه. آخر ص ١٩٢ والتي بعدها.

هذه ستخضب من هذا. يعني لحيته من رأسه[١]..

وعن عليّ إنّه قال: إنّ ممّا عهد إليّ النبيّ أنّ الأُمّة ستغدر بي بعده[٢].

وعن ابن عبّاس قال: قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم لعليّ: أما إنّك ستلقى بعدي جهداً. قال: في سلامة من ديني؟ قال: في سلامة من دينك.

٣٩ ـ قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: إنّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله. فاستشرف لها القوم وفيهم أبو بكر وعمر، قال أبو بكر: أنا هو؟ قال: لا. قال عمر: أنا هو؟ قال: لا، ولكن خاصف النعل. يعني عليّاً.. قال أبو سعيد الخدري: فأتيناه فبشّرناه، فلم يرفع به رأسه كأنّه قد كان سمعه من رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم[٣]..

ونحوه حديث أبي أيّوب الأنصاري في خلافة عمر؛ إذ قال[٤]: أمر رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم عليّ بن أبي طالب بقتال الناكثين

---

(١) أخرجه الحاكم ص ١٤٢ من الجزء ٣ من المستدرك وصحّحه، وأورده الذهبي في تلخيصه معترفاً بصحّته.

(٢) هذا الحديث والذي بعده، أعني حديث ابن عبّاس، أخرجهما الحاكم في ص ١٤٠ من الجزء ٣ من المستدرك، وأوردهما الذهبي في التلخيص، وصرّح كلاهما بصحّتهما على شرط الشيخين.

(٣) أخرجه الحاكم في آخر ص ١٢٢ من الجزء ٣ من المستدرك. وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، واعترف الذهبي بصحّته على شرط الشيخين، وذلك حيث أورده في التلخيص..

وأخرجه الإمام أحمد من حديث أبي سعيد في ص ٤٢٠ وفي ص ٥٠١ من الجزء ٣ من مسنده، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان، وسعيد بن منصور في سُننه، وأبو نعيم في حليته، وأبو يعلى في السُنن، وهو الحديث ٣٢٩٦٧ في ص ٦١٣ من الجزء ١١ من الكنز.

(٤) في ما أخرج عنه الحاكم من طريقين، في ص ١٣٩ والتي بعدها من ج ٣ من المستدرك.

والقاسطين والمارقين..

وحديث عمّار بن ياسر؛ إذ قال[١]: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: يا علي! ستقاتلك الفئة الباغية، وأنت على الحقّ، فمن لم ينصرك يومئذ فليس منّي..

وحديث أبي ذرّ؛ إذ قال[٢]: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: والذي نفسي بيده، إنّ فيكم لرجلاً يقاتل الناس من بعدي على تأويل القرآن، كما قاتلت المشركين على تنزيله..

وحديث محمّد بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جدّه أبي رافع، قال: قال رسول الله: يا أبا رافع! سيكون بعدي قوم يقاتلون عليّاً، حقّ على الله جهادهم، فمَن لم يستطع جهادهم بيده فبلسانه، فمَن لم يستطع بلسانه فبقلبه.. الحديث[٣]..

وحديث الأخضر الأنصاري[٤]، قال: قال رسول الله: أنا أُقاتل على تنزيل القرآن، وعليّ يقاتل على تأويله[٥].

---

(١) في ما أخرجه ابن عساكر، وهو الحديث ٣٢٩٧٠ في ص ٦١٣ ج ١١ من الكنز.

(٢) في ما أخرجه الديلمي، كما في ص ٦١٣ ج ١١ من الكنز.

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير، كما في ص ٦١٣ ج ١١ من الكنز.

(٤) هو ابن أبي الأخضر، ذكره ابن السكن، وروى عنه هذا الحديث من طريق الحارث بن حصيرة، عن جابر الجعفي، عن الإمام الباقر، عن أبيه الإمام زين العابدين، عن الأخضر، عن النبيّ. وقال ابن السكن: هو غير مشهور في الصحابة، وفي إسناد حديثه نظر؛ نقل ذلك كلّه العسقلاني في ترجمة الأخضر من الإصابة..

وأخرج الدارقطني هذا الحديث في الأفراد، وقال: تفرّد به جابر الجعفي، وهو رافضي.

(٥) كنز العمّال ١١: ٦١٣ / ٣٢٩٦٨.

٤٠ ـ قوله صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: يا عليّ! أخصمك بالنبوّة فلا نبوّة بعدي، وتخصم الناس بسبع: أنت أوّلهم إيماناً باللّٰه، وأوفاهم بعهد اللّٰه، وأقومهم بأمر اللّٰه، وأقسمهم بالسوية، وأعدلهم في الرعية، وأبصرهم بالقضية، وأعظمهم عند اللّٰه مزية[1]..

وعن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: يا عليّ! لك سبع خصال لا يحاجّك فيها أحد: أنت أوّل المؤمنين باللّٰه، وأوفاهم بعهد اللّٰه، وأقومهم بأمر اللّٰه، وأقسمهم بالسوية، وأعدلهم في الرعية، وأبصرهم بالقضية، وأعظمهم عند اللّٰه مزية..

وعن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: يا عليّ! لك سبع خصالٍ لا يحاجّك فيهنّ أحد يوم القيامة: أنت أوّل المؤمنين باللّٰه، وأوفاهم بعهد اللّٰه، وأقومهم بأمر اللّٰه، وأرأفهم بالرعية، وأقسمهم بالسوية، وأعلمهم بالقضية، وأعظمهم مزية..

إلى ما لا يسع المقام استقصاؤه من أمثال هذه السُنن المتضافرة المتناصرة باجتماعها كلّها على الدلالة على معنىً واحد هو: إنّ عليّاً ثاني رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم في هذه الأُمّة. وإنّ له عليها من الزعامة بعد النبيّ ما كان له صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم، فهي من ناحية السُنن المتواترة في معناها وإنْ لم يتواتر لفظها، وناهيك بهذا حجةً بالغة. والسلام.

---

(١) أخرجه أبو نعيم من حديث معاذ، وأخرج الحديث الذي بعده، أعني حديث أبي سعيد، في حلية الأولياء، وهما موجودان في ص ٦٦٧ ج ١١ من الكنز.

أقول:

قبل الورود في البحث عن الأحاديث المذكورة وما قيل فيها:

أوّلاً: هذه الأحاديث مرويّة في كتبنا وبطرق أصحابنا عن أهل البيت عليهم الصلاة والسلام، وإذا كانت مخرّجة في كتب المخالفين لهم، فهي ممّا اتّفق عليه الفريقان وأطبق عليه الطرفان، ولا ريب أنّ الوثوق بصدور المتّفق عليه أقوى، والاعتماد عليه أكثر.

وثانياً: إنّ عدّة من هذه الأحاديث صحيحٌ على أُصول القوم، بالإضافة إلى تصريح علمائهم بذلك، فلا مناصّ لهم من القبول.

وثالثاً: إنّ السيّد رحمه الله إنّما ذكر هذه الأحاديث تأييداً للنصوص، ولا شكّ في أنّها صالحة لذلك حتّى لو كان كلّها ضعيفاً.

وبعدُ، فهذا موجز الكلام على أسانيد جملة من هذه الأحاديث:

الحديث «١»:

صحّحه الحاكم، وقد وصفه الذهبي بـ: «الإمام الحافظ الناقد العلّامة شيخ المحدّثين... صنّف وخرّج وجرح وعدّل وصحّح وعلّل، وكان من بحور العلم، على تشيّع قليلٍ فيه... أُنبئت عن أبي سعد الصفّار، عن عبدالغافر بن إسماعيل، قال: الحاكم أبو عبدالله هو إمام أهل الحديث في عصره، العارف به حقّ معرفته»[1].

إذاً، يجوز لنا التمسّك بروايته والاحتجاج بتصحيحه وإلزام الخصوم المعاندين بذلك.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٧: ١٦٢ ـ ١٧٧.

الحديث «٢»:

صحّحه الحاكم كذلك.. وأخرجه جماعة من الأئمّة الحفّاظ، كأبي يعلى، والطبراني، وأبي نعيم وابن مندة وأبي موسى، وابن عبدالبرّ، وابن عساكر، وابن الأثير، وغيرهم....[1].

قيل:

«٢، ٣، ٤ ـ حديث: أُوحي إليَّ في علي ثلاث... الحديث، قال الذهبي: أحسبه موضوع، وفي سنده: عمرو بن الحصين وشيخه متروكان».

أقول:

أوّلاً: إنّ هذا الكلام إنّما قاله الذهبي بعد الحديث: «أُوحي إليَّ...» وهو الحديث رقم (٢) فقط، فإضافه (٣) و(٤) تدليس..

وممّا يؤكّد ذلك أنّ المتّقي الهندي ذكر الحديث المرقّم (٢) تحت الرقم (٣٣٠١٠) وأورد كلام الذهبي وغيره من أجل الرجلين.

ثمّ ذكر الحديث المرقّم (٣) تحت الرقم (٣٣٠١١) عن ابن النجّار، عن عبدالله بن أسعد... ولم يتكلّم على سنده أصلاً.

وثانياً: مجرّد «أحسبه موضوع» دعوىً بلا دليل.

وثالثاً: إنّ «عمرو بن الحصين» من رجال **سُنن ابن ماجة**، وشيخه «يحيى بن العلاء» من رجال **سُنن أبي داود** و**سُنن ابن ماجة**. وهذان الكتابان من الصحاح الستّة عند القوم، فالقول بأنّهما: «متروكان» باطل.

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٣٠٢، المعجم الصغير ٢: ٨٨، أُسد الغابة ٣: ٧٠، رقم ٢٨١١.

ورابعاً: إنّه قد روى ابن عساكر هذا الحديث بأسانيد، أحدها: من طريق الحافظ ابن مندة.. والثاني: من طريق الحافظ أبي يعلى، عن عبدالله بن أسعد بن زرارة، وليس فيهما الرجلان المذكوران أصلاً.. والثالث: من طريق أبي يعلى، وفيه الرجلان..

والطعن في حديثٍ من أصله، لأجل وجود المناقشة في بعض أسانيده، تعصّبٌ قبيح.

الحديث «٣»:

أخرجه ابن النجّار، وعنه المتّقي الهندي[١].

وبصدد تصحيح هذا الحديث نقول:

أوّلاً: ليس الرجلان المذكوران في سنده، كما سيأتي.

وثانياً: قد جعل الحافظ محبّ الدين الطبري مفاد هذا الحديث من خصائص الإمام عليه السلام؛ إذ قال: «ذكر اختصاصه بسيادة المسلمين وولاة المتّقين»، فقال: «عن عبدالله بن أسعد بن زرارة قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: ليلة أُسري بي انتهيت إلى ربّي عزّوجلّ، فأوحى إليّ ـ أو: أمرني. شكّ الراوي في أيّهما ـ في عليّ ثلاثاً: أنّه سيّد المسلمين ووليّ المتّقين وقائد الغرّ المحجّلين. أخرجه المحاملي، وأخرجه الإمام عليّ بن موسى الرضا من حديث عليّ، وزاد: ويعسوب الدين»[٢].

فقد ظهر أنّ الحديث من روايات الإمام الرضا عليه السلام، ومن روايات

---

(١) كنز العمّال ١١: ٦٢٠.

(٢) ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى: ١٣٠.

المحاملي، وابن النجّار، والمحبّ الطبري، كما أنّه من روايات ابن عساكر، كما ستعلم.

وثالثاً: إنّ إسناد المحاملي صحيح قطعاً؛ فإنّه أخرجه عن: «علي بن أبي حرب، عن يحيى بن أبي بكير، عن جعفر بن زياد الأحمر، عن هلال الصيرفي، عن أبي كثير الأنصاري، عن عبدالله بن أسعد بن زرارة، عن رسول الله...»[١].

* فأمّا «المحاملي»، وهو أبو عبدالله الحسين بن إسماعيل، المتوفّى سنة ٣٣٠؛ فقد قال الخطيب: «كان فاضلاً ديّناً»[٢]، ووثّقه الذهبي وغيره[٣].

* وأمّا «عيسى بن أبي حرب» فهو: «عيسى بن موسى أبي حرب» أبو يحيى الصفّار البصري، المتوفّى سنة ٢٦٧ قال الخطيب: «قدم بغداد، وحدّث بها عن يحيى بن أبي بكير الكرماني... روى عنه:... والقاضي المحاملي... وكان ثقةً...»[٤].

* وأمّا «يحيى بن أبي بكير» الكرماني، المتوفّى سنة ٢٠٩؛ فمن رجال الصحاح الستّة[٥].

* وأمّا «جعفر بن زياد» الأحمر، المتوفّى سنة ١٦٧؛ فمن رجال أبي داود، والترمذي، والنسائي، وقال ابن حجر: «صدوق، يتشيّع»[٦].

* وأمّا «هلال الصيرفي»؛ فمن رجال البخاري، ومسلم، وأبي داود

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٣٠٢.

(٢) تاريخ بغداد ٨: ١٩ ـ ٢٣.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٥: ٢٥٨.

(٤) تاريخ بغداد ١١: ١٦٥.

(٥) تقريب التهذيب ٢: ٣٤٤.

(٦) تقريب التهذيب ١: ١٣٠.

والترمذي، والنسائي وقال ابن حجر: «ثقة»[١].

* وأمّا «أبو كثير الأنصاري» التابعي؛ فقد ترجم له الخطيب وأخرج عنه حديثاً من طريق أحمد بن حنبل[٢].

الحديث «٤»:

ليس فيه الرجلان المذكوران، وإنّما رواه الحافظ أبو نعيم قائلاً: «أنبأنا عمر ابن أحمد القصباني، أنبأنا علي بن العبّاس البجلي، أنبأنا أحمد بن يحيى، أنبأنا الحسن بن الحسين، أنبأنا إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن الشعبي، قال: قال عليّ: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم:...»[٣].

وأخرجه ابن عساكر عن طريق أبي نعيم، قال: «أنبأنا أبو علي الحدّاد، أنبأنا أبو نعيم الحافظ...»[٤].

الحديث «٥»:

رواه الحافظ أبو نعيم، قال: «حدّثنا محمّد بن أحمد بن علي، ثنا محمّد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا إبراهيم بن محمّد بن ميمون، ثنا علي بن عياش، عن الحارث بن حصيرة، عن القاسم بن جندب، عن أنس، قال: قال رسول صلّى الله عليه وآله وسلّم: يا أنس! اسكب لي وضوءاً. ثمّ قال: فصلّى ركعتين، ثمّ قال: يا أنس! أوّل من يدخل عليك من هذا الباب أمير المؤمنين، وسيّد المسلمين، وقائد

---

(١) تقريب التهذيب ٢: ٣٢٣.

(٢) تاريخ بغداد ١٤: ٣٦٢.

(٣) حلية الأولياء ١: ٦٦.

(٤) كنز العمال ١١: ٦١٩ برقم ٣٣٠٠٩.

الغرّ المحجّلين، وخاتم الوصيّين.

قال أنس: قلت: اللّهمّ اجعله رجلاً من الأنصار. وكتمته.

إذ جاء علي فقال: من هذا يا أنس؟ فقلت: عليّ.

فقام مستبشراً فاعتنقه، ثمّ جعل يمسح عرق وجهه بوجهه ويمسح عرق عليّ بوجهه. قال علي: يا رسول اللّه! لقد رأيتك صنعت شيئاً ما صنعت بي من قبل.

قال: وما يمنعني وأنت تؤدّي عنّي، وتسمعهم صوتي، وتبيّن لهم ما اختلفوا فيه بعدي.

رواه جابر الجعفي، عن أبي الطفيل، عن أنس نحوه»[1].

فقيل:

«٥، ٦ ـ أوّل من يدخل في هذا الباب إمام المتّقين... رواه أبو نعيم في **الحلية**. وقال في **الميزان**: هذا الحديث موضوع. وقد روى هذا الحديث جابر الجعفي، عن أبي الطفيل، عن أنس. قال زائدة: كان جابراً[2] كذّاباً. وقال أبو حنيفة: ما لقيت أكذب منه. وفي **صحيح مسلم**: إنّ جابر الجعفي كان يؤمن بالرجعة. وقال ابن حبّان: إنّ جابر الجعفي كان سبئيّاً من أصحاب عبداللّه بن سبأ، كان يقول: إنّ عليّاً يرجع إلى الدنيا. (رياض الجنّة: ١٥٨، ١٥٩)».

أقول:

قد روى الحديث عن أبي نعيم كذلك جماعة، منهم: الحافظ ابن عساكر؛ إذ

---

(١) حلية الأولياء ١: ٦٣.

(٢) كذا.

أخرجه قائلاً: «أخبرنا أبو علي المقري، أنبأنا أبو نعيم الحافظ...»[١].

وأخرجه ابن عساكر بطريق آخر؛ إذ قال: «أخبرنا أبو الحسن الفرضي، أنا أبوالقاسم بن أبي العلاء، أنا أبو بكر محمّد بن عمر بن سليمان بن المعدل العريني النصيبي ـ بها ـ وأبوبكر الحسين بن الحسن بن محمّد، قالا: أنا أبو بكر أحمد بن يوسف بن خلاد، نا أبو جعفر محمّد بن عثمان بن أبي شيبة، نا إبراهيم بن محمّد، نا علي بن عائش، عن الحارث بن حصيرة، عن القاسم بن جندب، عن أنس بن مالك...»[٢].

فأوّلاً: لفظ الحديث فيه: «أمير المؤمنين»، إلّا أنّ السيّد نقله بواسطة ابن أبي الحديد لا عن **الحلية** رأساً، ولفظه في **شرح النهج**: «إمام المتّقين»[٣].

وثانياً: في لفظ الحديث عن أنس: «قلت: اللّهم اجعله رجلاً من الأنصار. وكتمته»، وقد حرّفت كلمة: «وكتمته» في **شرح النهج** إلى: «وكتبت دعوتي»[٤].

والسبب في هذا التحريف ـ إذ أُبدلت: «كتمت» إلى: «كتبت»، وأُضيفت كلمة: «دعوتي» ـ هو «التكتّم» على واقع حال أنس بن مالك وأمثاله من الصحابة، من الحسد والبغض لأمير المؤمنين عليه السلام..

لكنّ اللّه سبحانه شاء أن يفتضح أنس ويكشف حاله في قضية الطائر المشوي؛ إذ أنّه بعدما دعا النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم قال أنس: «اللّهمّ اجعله رجلاً من الأنصار»، وحاول أن يكتم دعاء النبيّ، وحال دون دخول الإمام عليه،

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٣٨٦.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٣٠٣.

(٣) شرح نهج البلاغة ٩: ١٦٩.

(٤) شرح نهج البلاغة ٩: ١٦٩.

إلّا أنّ اللّه استجاب دعاء رسوله في عليّ، ودخل عليه الدار وأكل معه من الطير، ولو اتّسع المجال لفصّلت الكلام، وأشرت إلى صحّة الحديث وإن حاول القوم «التكتّم» عليه، فراجع المجلّد المختصّ به من كتابنا الكبير[1].

وأيضاً: فقد فضح اللّه حال أنس لمّا «كتم» الشهادة بحديث الغدير، ودعا عليه الإمام عليه السلام وأبتلي بالبرص، والقضية مشهورة.

وعلى كلٍّ، فإنّ هذا الحديث الذي أورده السيّد رحمه اللّه يعدّ من أسمى مناقب سيّدنا أمير المؤمنين وفضائله الدالّة على إمامته بعد رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، وهو من أثبت الأحاديث في الباب، وقد رويت مقاطع منه أيضاً بأسانيد مستقلّة بعضها معتبر.

ومن هنا، فقد بذل المتعصّبون جهودهم في الطعن في الحديث المذكور، وأضطربت كلماتهم في الردّ عليه، وإليك بعض الكلام في ذلك:

لقد روى الحافظ أبو نعيم هذا الحديث بطريقين، أحدهما: عن القاسم بن جندب، عن أنس، والآخر: عن جابر الجعفي، عن أبي الطفيل، عن أنس..

فقال ابن الجوزي ـ بعد أن رواه بالطريق الأوّل ـ: «هذا حديث لا يصحّ. قال يحيى بن معين: علي بن عابس ليس بشيء. وقد روى هذا الحديث جابر الجعفي، عن أبي الطفيل، عن أنس. قال زائدة: كان جابر كذّاباً. وقال أبو حنيفة: ما لقيت أكذب منه»[2].

فأمّا الطريق الأوّل، فقد طعن فيه من أجل: «علي بن عابس»، ولم يقل إلّا: قال يحيى بن معين: «ليس بشيء»؛ ممّا يدلّ على أنْ لا إشكال في هذا الطريق إلّا

---

(١) انظر: نفحات الأزهار في إمامة الأئمّة الأطهار ج ١٣ ـ ١٤.

(٢) الموضوعات ١: ٣٧٧.

من ناحية «علي بن عابس»، وأمّا الطريق الثاني، فالكلام في: «جابر الجعفي».

أمّا الذهبي، فلم يذكر الحديث بترجمة «جابر» أصلاً.. وإنّما ذكره بالطريق الأوّل، لكن لا بترجمة: «علي بن عابس»، بل بترجمة: «إبراهيم»، ثمّ اضطرب الأمر عليه؛ فعنون تارة: «إبراهيم بن محمّد بن ميمون»، وأُخرى: «إبراهيم بن محمود بن ميمون»، فقال في الأوّل: «إبراهيم بن محمّد بن ميمون: من أجلاد الشيعة. روى عن علي بن عابس خبراً عجيباً. روى عنه أبو شيبة بن أبي بكر وغيره»[1]..

ثمّ قال في الصفحة اللاحقة: «إبراهيم بن محمود بن ميمون: لا أعرفه. روى حديثاً موضوعاً فاسمعه: فروى محمّد بن عثمان بن أبي شيبة، عن علي بن عابس، عن الحارث بن حصيرة، عن القاسم بن جندب، عن أنس: إنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قال لي: أوّل من يدخل عليك من هذا الباب أمير المؤمنين، وسيّد المسلمين، وقائد الغرّ المحجّلين، وخاتم الوصيّين.. الحديث بطوله».

فهل هو: «إبراهيم بن محمّد بن ميمون»، أو: «إبراهيم بن محمود بن ميمون»؟!

الأوّل: «من أجلاد الشيعة»، الثاني: «لا أعرفه»!!

وهل الحديث: «عجيب» أو: «موضوع»؟!

وعندما نرجع إلى لسان الميزان نجد أنّ ابن حجر يقول: «إبراهيم بن محمّد بن ميمون: من أجلاد الشيعة. روى عن عليّ بن عابس خبراً عجيباً. روى عنه أبو شيبة بن أبي بكر وغيره. انتهى.

والحديث: قال هذا الرجل: حدّثنا علي بن عابس، عن الحارث بن حصيرة،

---

(١) ميزان الاعتدال ١: ٦٣.

عن القاسم بن جندب، عن أنس رضي الله عنه: إنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قال لي:... الحديث بطوله. رواه عنه أيضاً: محمّد بن عثمان بن أبي شيبة. وذكره الأزدي في الضعفاء، وقال: إنّه منكر الحديث. وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال إنّه: كندي.

وأعاده المؤلّف في ترجمة إبراهيم بن محمود، وهو هو، فقال: لا أعرفه. روى حديثاً موضوعاً، فذكر الحديث المذكور. ونقلتُ من خطّ شيخنا أبي الفضل الحافظ: إنّ هذا الرجل ليس بثقة. وقال إبراهيم بن أبي بكر بن أبي شيبة: سمعت عمّي عثمان بن أبي شيبة يقول: لولا رجلان من الشيعة ما صحّ لكم حديث. فقلت: من هما يا عمّ؟ قال: إبراهيم بن محمّد بن ميمون، وعبّاد بن يعقوب. وذكره أبو جعفر الطوسي في رجال الشيعة»[1].

ووقع اختلاف وأضطراب في اسم الراوي: هل هو «علي بن عابس»، كما ذكروا، أو: إنّه «علي بن عياش»، كما في حلية الأولياء، وقال مصحّحه: «الصحيح ما أثبتناه»، أو: «علي بن عبّاس»، أو: «علي بن عائش»، كما في روايتي ابن عساكر؟!!

أقول:

إنّي أظنّ أنّ هذا التصحيف مقصود وليس بصدفة:

فإن كان: «ابن عياش»، فهو من رجال البخاري والسنن الأربعة[2]..

وإن كان: «ابن عابس»، فهو من رجال الترمذي، وقد اختلفت كلماتهم فيه..

---

(١) لسان الميزان ١: ١٠٧.

(٢) تقريب التهذيب ٢: ٤٢.

فعن جماعة، كالجوزجاني والأزدي: ضعيف. وعن يحيى بن معين في رواية: كأنّه ضعيف. وفي أُخرى: ليس بشيء. وعن ابن حبّان: فحش خطأُه فاستحقّ الترك. وعن الدارقطني: يعتبر به. وعن أبي زرعة والساجي: عنده مناكير. وعن ابن عدي: لعلي بن عابس أحاديث حِسان، ويروي عن أبان بن تغلب وعن غيره أحاديث غرائب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه[1].

وقد أورد ابن عدي روايته الحديث عن عطية، عن أبي سعيد، قال: لمّا نزلت: ﴿وآت ذا القربى حقّه﴾[2] دعا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فاطمة فأعطاها فدكاً[3].

فمن يروي مثل حديثنا ـ وهذا الحديث في فدك ـ فلا بُدّ وأن يُترك عند الجوزجاني وأمثاله من النواصب!!

هذا تمام الكلام على الطريق الأوّل.

وقد عرفت أنّ «إبراهيم بن محمّد بن ميمون» من الثقات عند ابن حبّان وغيره، ولم ينقل ابن حجر تضعيفاً له إلّا عن الأزدي، وهذا من عجائب ابن حجر؛ لأنّه تعقّب تضعيفات الأزدي غير مرّة قائلاً: «ليت الأزدي عرف ضعف نفسه» و «لا يعتبر تجريحه لضعفه هو»[4]..

ولم يتكلّم فيه الذهبي إلّا بقوله: «من أجلاد الشيعة»، وهذا ليس بطعنٍ؛ فقد قدّمنا غير مرّة عن الذهبي نفسه وعن ابن حجر أنّ التشيّع غير مضرّ بالوثاقة.

---

(١) الكامل ـ لابن عدي ـ ٦: ٣٢٢، تهذيب الكمال ٢٠: ٥٠٢، تهذيب التهذيب ٧: ١-٣.

(٢) سورة الإسراء ١٧: ٢٦.

(٣) الكامل ٦: ٣٢٤.

(٤) مقدمة فتح الباري: ٤٣٠.

وأمّا الطريق الثاني، فقد تكلّموا فيه لـ«جابر بن يزيد الجعفي»، ويكفي أن نورد نصّ كلام الذهبي فيه في **ميزان الإعتدال**؛ إذ قال:

«جابر بن يزيد [د، ت، ق] بن الحارث الجعفي الكوفي، أحد علماء الشيعة، له عن أبي الطفيل، والشعبي، وخلق. وعنه: شعبة، وأبو عوانة، وعدّة.

قال ابن مهدي، عن سفيان: كان جابر الجعفي ورعاً في الحديث، ما رأيت أورع منه في الحديث.

وقال شعبة: صدوق؛ وقال يحيى بن أبي بكير، عن شعبة: كان جابر إذا قال أخبرنا وحدّثنا وسمعت، فهو من أوثق الناس.

وقال وكيع: ما شككتم في شيء فلا تشكّوا أنّ جابراً الجعفي ثقة.

وقال ابن عبدالحكم: سمعت الشافعي يقول: قال سفيان الثوري لشعبة: إنّ تكلّمت في جابر الجعفي لأتكلّمنّ فيك...»[1].

فإذا كان جابر من رجال ثلاثة من الصحاح، ثمّ من مشايخ أئمّة، كالثوري وشعبة وأبي عوانة، وأنّهم قالوا هذه الكلمات في توثيقه... فإنّه يكفينا للاحتجاج قطعاً؛ إذْ ليس عندهم من المحدّثين من أجمعوا على وثاقته إلّا الشاذ النادر، فهم لم يجمعوا على وثاقة مثل البخاري صاحب الصحيح.

على أنّ ما ذكروه جرحاً فيه فليس من أسباب الجرح والقدح؛ لأنّ كلمات الجارحين تتلخّص في أنّه: «كان من علماء الشيعة»، وأنّه كان: «يحدّث بأخبار لا يُصبر عنها» في فضل أهل البيت، وأنّه: «كان يؤمن بالرجعة»... ولا شيء من هذه الأُمور بقادح، لا سيّما بالنظر إلى ما تقدّم عن أئمّة القوم من التأكيد على ورعه في الحديث، والنهي عن التشكيك في أنّه ثقة، حتّى أنّ مثل سفيان يقول لمثل شعبة:

---

(١) ميزان الاعتدال ١: ٣٧٩ ـ ٣٨٤.

«إن تكلّمت في جابر الجعفي لأتكلّمن فيك»!

وبما ذكرناه كفاية، لمن طلب الرشاد والهداية.

وبه تتبيّن مواضع الزور والدجل والتدليس في كلام المفتري.

الحديث «٦»:

قال أبو نعيم: «حدّثنا محمّد بن حميد، ثنا علي بن سراج المصري، ثنا محمّد ابن فيروز، ثنا أبو عمرو لاهز بن عبدالله، ثنا معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، قال: ثنا أنس بن مالك، قال: بعثني النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم إلى أبي برزة الأسلمي، فقال له وأنا اسمع: يا أبا برزة! إنّ ربّ العالمين عهد إليّ عهداً في عليّ بن أبي طالب فقال: إنّه راية الهدى، ومنار الإيمان، وإمام أوليائي، ونور جميع من أطاعني.. يا أبا برزة! عليّ بن أبي طالب أميني غداً في القيامة، وصاحب رايتي في القيامة على مفاتيح خزائن رحمة ربّي.

حدّثنا أبو بكر الطلحي، ثنا محمّد بن علي بن بن دحيم، ثنا عباد بن سعيد بن عباد الجعفي، ثنا محمّد بن عثمان بن أبي البهلول، حدّثني صالح بن أبي الأسود، عن أبي المطهّر الرازي، عن الأعشى الثقفي، عن سلام الجعفي، عن أبي برزة، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: إنّ الله تعالى عهد إليّ عهداً في عليّ، فقلت: يا ربّ بيّنه لي؟ فقال: اسمع: فقلت: سمعت، فقال إنّ عليّاً راية الهدى، وإمام أوليائي، ونور من أطاعني، وهو الكلمة التي ألزمتها المتّقين، من أحبّه أحببتي ومن أبغضه أبغضني، فبشّره بذلك. فجاء عليّ فبشّرته...»[1].

---

(١) حلية الأولياء ١: ٦٦ ـ ٦٧.

وأخرجه ابن عساكر عن أبي علي الحداد، عن أبي نعيم الحافظ[١]..

وأخرجه بإسناد له غيره فقال: «أخبرنا أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمّد الزيدي، أنا أبو الفرج الشاهد، أنا أبو الحسن محمّد بن جعفر النجّار النحوي، أنا أبو عبدالله محمّد بن القاسم المحاربي، نا عبّاد بن يعقوب، أنا علي بن هاشم، عن محمّد بن عبيد الله بن أبي رافع، عن عون بن عبيد الله، عن أبي جعفر وعن عمر بن علي، قالا: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم:....

(قال ابن عساكر:) هذا «مرسل»[٢].

ولم يتكلّم ابن عساكر على الإسناد السابق.

وأمّا قوله في الإسناد الأخير: «مرسل» فيردّه أنّ الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام لا يروي إلّا عن آبائه، عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم. وعمر بن علي إنّما رواه عن عليّ أمير المؤمنين عليه السلام..

ولو كان في الحديث مطعن لذكره ابن عساكر، لكنّه حديث معتبر بلا ريب؛ لأنّ رجاله ثقات بلا كلام..

و«عباد بن يعقوب» الرواجني من رجال البخاري، والترمذي، وابن ماجة؛ قال ابن حجر: «صدوق رافضي، حديثه في البخاري مقرون، بالغ ابن حبّان فقال: يستحقّ الترك»[٣]..

و«علي بن هاشم» بن البريد من رجال البخاري في المتابعات، ومسلم، والأربعة؛ وقال ابن حجر: «صدوق يتشيّع»[٤].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٢٩٠.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٢٧٠.

(٣) تقريب التهذيب ١: ٣٩٤.

(٤) تقريب التهذيب ٢: ٤٥.

فالحقّ مع السيّد في قوله:

«وأنت ترى هذه الأحاديث الستّة نصوصاً صريحة في إمامته ولزوم طاعته عليه السلام».

الحديث «٧»:

أخرجه طب عن سلمان وأبي ذرّ معاً. هـ، عد عن حذيفة. كذا قال المتّقي[١].

وسند الحديث عند الطبراني هكذا: «حدّثنا علي بن إسحاق الوزير الأصبهاني، حدّثنا إسماعيل بن موسى السدّي، ثنا عمر بن سعيد، عن فضيل بن مرزوق، عن أبي سخيلة، عن أبي ذرّ وعن سلمان، قالا: أخذ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بيد عليّ رضي الله عنه فقال: إنّ هذا...»[٢].

وعند ابن عساكر بإسناده... أنا عمرو بن سعيد البصري، عن فضيل بن مرزوق، عن أبي سخيلة، عن سلمان وأبي ذرّ...[٣].

وقال الهيثمي بعد أن رواه عن سلمان وأبي ذرّ: «رواه الطبراني، والبزّار عن أبي ذرّ وحده... وفيه: عمرو بن سعيد المصري، وهو ضعيف»[٤].

وفي تهذيب الكمال في مَن روى عن فضيل بن مرزوق: عمر بن سعد البصري[٥].

---

(١) كنز العمّال ١١: ٦١٦ برقم ٣٢٩٩٠.

(٢) المعجم الكبير ٦: ٢٩٦ برقم ٦١٨٤.

(٣) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٤١.

(٤) مجمع الزوائد ٩: ١٠٢.

(٥) تهذيب الكمال ٢٣: ٣٠٦.

أقول:

فقد وقع التحريف والخلط في اسم الرجل واسم أبيه ولقبه، فهل هو: «عمر» أو «عمرو»؟! وأبوه: «سعد» أو «سعيد»؟! وهو: «البصري» أو «المصري»؟!

وقد روي الحديث عن ابن عبّاس أيضاً، وأخرجه ابن عساكر بإسناد فيه عبدالله بن داهر، قال: «ستكون فتنة، فمن أدركها منكم فعليه بخصلتين: كتاب الله وعليّ بن أبي طالب، فإنّي سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يقول وهو آخذ بيد عليّ: هذا أوّل من آمن بي...».

ثمّ قال ابن عساكر: «قال ابن عدي: عامّة ما يرويه ابن داهر في فضائل عليّ هو فيه متّهم»[1].

فلم يتّهم الرجل بكذبٍ أو غيره من أسباب الضعف، وإنّما «عامّة ما يرويه في فضائل عليّ»، فهذا ذنبه؟!

فانظر كيف يحاولون الطعن في الأحاديث النبوية الواردة في المناقب العلوية؟!!

الحديث «٨»:

هذا الحديث أخرجه الطبراني في الكبير، وأبو نعيم في الحلية، كما قال المتّقي[2].

ورواه الهيثمي فقال: «رواه الطبراني، وفيه: إسحاق بن إبراهيم الضبيّ، وهو متروك»[3].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٤٢.

(٢) كنز العمّال ١١: ٦١٩ برقم ٣٣٠٠٧، ١٣: ١٤٣ برقم ٣٦٤٤٨.

(٣) مجمع الزوائد ٩: ١٣٢.

أقول:

الظاهر أنّ الغلط في نسخة الهيثمي هو الذي أوقعه في هذا الاشتباه؛ لأنّه لم يعرفه بهذا الاسم واللقب، لكن الرجل هو: «إبراهيم بن إسحاق الصيني»، وهو ليس بمتروك..

قال السمعاني: «إبراهيم بن إسحاق: كوفي، كان يتّجر في البحر، ورحل إلى الصين، وهو من بلاد المشرق،؛ يروي عن أبي عاتكة، عن أنس، عن النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، قال: اطلبوا العلم ولو بالصين»[1].

قيل:

«قد أخرجه أبو نعيم في **الحلية**، وهو حديث موضوع، ومجرّد العزو إليه مشعر بالضعف، كما هو مقرّر عند أهل العلم بالحديث».

أقول:

قد عرفت أنّ الحديث أخرجه الطبراني، وأبو نعيم، وغيرهما من الأئمّة والحفّاظ، وسنده خال من الإشكال.

وليس العزو إلى أبي نعيم مشعراً بالضعف، بل لابُدّ من النظر في سند الحديث ومتنه أيّاً كان الراوي له... ولا يجوز ردّ الأحاديث النبوية بمجرّد التشهّي. ولا الطعن في العلماء ورواياتهم بلا دليل.

---

(١) الأنساب ٣ / ٥٧٧ «الصيني».

الحديث «٩»:

قيل:

«٩، ١٠ ـ أنا مدينة العلم وعليّ بابها.. الحديث. أنا دار الحكمة وعليّ بابها.. الحديث.

هذا حديث مطعون فيه؛ قال يحيى بن معين: لا أصل له. وقال البخاري. إنّه منكر وليس له وجه صحيح. وقال الترمذي: إنّه منكر غريب. وذكره ابن الجوزي في **الموضوعات**. وقال ابن دقيق العيد: لم يثبتوه، وقال النووي والذهبي والجزري: إنّه موضوع. (مختصر التحفة الاثني عشرية: ١٦٥).

وقال ابن الجوزي: وثمّ في الطريق الثاني (أنا دار الحكمة... الحديث): محمّد بن عمرو الرومي، قال ابن حبّان: كان يأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال. (رياض الجنّة: ١٥٠)».

أقول:

هذان حديثان يختلفان سنداً ومتناً، وحيث أنّ القوم لم يتكلّموا في الثاني كما تكلّموا في الأوّل منهما، فقد خلط المفتري بينهما، ليوهم القارئ أنّهما حديث واحد، والطعن من بعضهم متوجّه إلى كليهما، وهذه خيانة كبيرة.. وسيتضّح الأمر.. والكلام الآن في الحديث الأوّل المرقّم برقم «٩»، فنقول:

طرق القوم في إسقاط حديث مدينة العلم

إنّه لمّا كان حديث: «أنا مدينة العلم...» من أقوى ما يُحتجّ به على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، وأوضحها دلالةً على أعلميّته وأفضليّته بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فقد سعى القوم بشتّى الطرق لإسقاطه عن الاعتبار من

حيث السند، أو عن الدلالة على ما يذهب إليه أهل الحقّ. ونحن نذكر طرقهم المختلفة في محاربة هذا الحديث، ونوضّحها باختصار:

الأوّل: تكذيب الحديث سنداً..

وهذا طريق بعض المتعصّبين منهم، المتاوئين لأمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام، ومن أشهرهم ابن تيمية، الذي يقول: «وحديث أنا مدينة العلم وعليّ بابها، أضعف وأوهى، ولهذا إنّما يعدّ في الموضوعات، وإن رواه الترمذي.. وذكره ابن الجوزي وبيّن أنّ سائر طرقه موضوعة. والكذب يعرف من نفس متنه...»[1].

لكنّ الحديث ليس كذباً موضوعاً، وما ذكره ابن الجوزي قد تعقّبه غير واحد من أئمتهم، كالحافظ السيوطي في **اللآلي المصنوعة**..

ولا يخفى أنّ ابن تيمية يعترف بكونه من أحاديث **صحيح الترمذي**، وسيأتي مزيد من الكلام في ذلك.

والحاصل: إنّهم قد رووا هذا الحديث بأسانيدهم عن أمير المؤمنين، وعن الإمامين السبطين الحسن والحسين، وعن عبدالله بن عبّاس، وجابر، وأبن مسعود، وحذيفة، وأنس، وأبن عمر، وعمرو بن العاص..

وهو في كتب كثير من الأئمّة، أخرجوه بطرقهم، وقد نصّ على صحّته: يحيى بن معين، وأبن جرير الطبري، والحاكم النيسابوري، وجمع من كبار الحفّاظ، ومنهم من نصّ على حسنه: كالحافظ العلائي، والحافظ ابن حجر العسقلاني، والحافظ السمهودي، وأمثالهم.

ومانقل عن يحيى بن معين من أنّه قال: «لا أصل له» فكذب؛ بدليل ما جاء

---

(١) منهاج السُنّة ٧: ٥١٥.

في تهذيب الكمال للحافظ أبي الحجّاج المزّي، وفي تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني: «قال القاسم: سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث، فقال: صحيح» وكذلك النقل عنه في كلام الخطيب البغدادي، والجلال السيوطي، والشوكاني، والمناوي، وغيرهم[1].

فإذاً، يحيى بن معين يقول بصحّة حديث: «أنا مدينة العلم...».

ومن القائلين بصحّته: ابن جرير الطبري، في كتابه تهذيب الآثار؛ قال السيوطي في جمع الجوامع: «وقال ابن جرير: هذا خبر صحيح سنده».

ومنهم: الحاكم صاحب المستدرك، فإنّه قال: «هذا حديث صحيح الإسناد». ثمّ قال: «ولهذا الحديث شاهد من حديث سفيان الثوري بإسناد صحيح...»[2].

فلماذا الكذب على العلماء وإخفاء الحقائق أو إنكارها؟!

فإنّ الترمذي لم يقل عقيب حديث: «أنا مدينة العلم...» ذلك، بل سيأتي أنّ هذا الحديث قد أسقطه القوم من كتابه؛ فلو كان قد طعن فيه لم يكن حاجة إلى إسقاطه من الكتاب..

والبخاري إنّما تكلّم في الحديث الثاني: «أنا دار الحكمة...» كما في اللآلي المصنوعة والمقاصد الحسنة؛ فدعوى تكلّمه في حديث: «أنا مدينة العلم...» كاذبة.

---

(١) تهذيب الكمال ١٨: ٧٧. تهذيب التهذيب ٦: ٢٨٦، وانظر: تاريخ بغداد ١١: ٤٩، جمع الجوامع ـ للسيوطي ـ ١: ٣٣٠، فيض القدير شرح الجامع الصغير ٣: ٤٦، الفوائد المجموعة: ٣٤٩.

(٢) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٢٦ ـ ١٢٧.

وكذلك نسبة القول بكونه موضوعاً إلى بعض العلماء منهم، فإنّها من الأكاذيب أيضاً..

الثاني: مناقشة مدلول الحديث..

ولكنّها مناقشات باطلة، ومحاولات ساقطة، ولذا احتاجوا إلى سلوك الطرق الأُخرى.

الثالث: تحريف لفظ الحديث والتلاعب بمتنه..

كقول بعض النواصب: إنّ كلمة: «عليّ» فيه ليس عَلَماً، وإنّما هو وصفٌ بمعنى العلوّ؛ فمدينة العلم عالٍ بابها. لكنّه بلغ من السخافة حدّاً جَعلَ بعض علمائهم يردّه ويبطله، كابن حجر المكّي وغيره[1]..

وكزيادة آخرين فيه بفضائل لغيره، فقد جاء في بعض كتبهم: «أنا مدينة العلم وأبوبكر أساسها وعمر حيطانها وعثمان سقفها وعليّ بابها»، وقد نصّ العلماء على سقوطه، كالسخاوي الحافظ؛ إذ قال: «كلّها ضعيفة، وألفاظ أكثرها ركيكة»[2].

الرابع: تحريف الكتب..

فإنّهم لمّا رأوا أنّ هذا الحديث قويٌ في دلالته، ووجوده في الكتب المعتبرة يسبّب صحّة استدلال الإمامية به، قاموا بتحريف الكتب.. ومن ذلك صحيح الترمذي، فإنّ حديث: «أنا مدينة العلم وعليّ بابها» نقله جماعة من أكابر القوم،

---

(١) المنح المكيّة في شرح القصيدة الهمزية: ٣٠٤، فيض القدير ٣: ٤٦.

(٢) المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة: ١٢٤.

كابن تيمية، وابن الأثير، وابن حجر، وغيرهم، عن الكتاب المذكور، ولكنّه غير موجود فيه الآن.

فلينظر القارئ المنصف كيف يتلاعبون بأقوال النبيّ الكريم صلّى الله عليه وآله وسلّم، ولو كانوا أهل السُنّة حقّاً لَما فعلوا هذه الأفاعيل، وما قالوا هذه الأقاويل، لكنهم يتّبعون سُنّة بني أُميّة، ويقصدون محاربة السُنّة النبوية الصحيحة، ويأبى الله إلّا أن يتمَّ نوره..

الحديث «١٠»:

أخرجه الترمذي في **صحيحه**، وقال: حديث حسن. كما نصّ على ذلك الحفّاظ، كمحبّ الدين الطبري المكّي[١].

وأخرجه ابن جرير الطبري وصحّحه، كما نصّ على ذلك جماعة، كالحافظ السيوطي في **اللآلي المصنوعة**[٢].

وقد نقل السيوطي تحسين الحافظ صلاح الدين العلائي كذلك.

وممّن أثبته في كتابه من الحفّاظ وكبار العلماء:

أبو نعيم الأصبهاني.

ابن مردويه الأصبهاني.

الخطيب التبريزي، صاحب **مشكاة المصابيح**.

ابن حجر العسقلاني.

أبو محمّد الحسين ابن الفرّاء البغوي.

---

(١) ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى: ١٤١.

(٢) اللآلي المصنوعة ١: ٣٣٣.

المناوي، صاحب **شرح الجامع الصغير**.
الزرقاني، صاحب **شرح الموطأ**.
القسطلاني، صاحب **شرح البخاري**.
ابن حجر المكّي، صاحب **الصواعق**.
المتّقي الهندي، صاحب **كنز العمّال**.

أقول:

قد عرفنا حال عشرة أحاديث من الأربعين حديثاً التي أوردها السيّد لتأييد النصوص في إمامة أمير المؤمنين، من الصحّة في السند والمتانة في الدلالة، وعرفنا كيف يحاولون ردّ أحاديث مناقب أمير المؤمنين ودلائل إمامته بالزور والكذب.

وعلى حال هذه فقِس البقية.. على أنّ قسماً منها قد تقدّم البحث عنه في المراجعات السابقة..

فالأولى صرف الوقت في تشييد سائر المراجعات..

المراجعة (٥٠)

قال السيّد رحمه الله:

في وجه الاستدلال بخصائص أمير المؤمنين على إمامته:

«إنّ من كان مثلكم ـ ثاقب الروية، بعيد المرمى، خبيراً بموارد الكلام ومصادره، بصيراً بمراميه ومغازيه، مستبصراً برسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، وحكمته البالغة ونبوّته الخاتمة، مقدّراً قدره في أفعاله وأقواله وأنه لا ينطق عن الهوى ـ لا تفوته مقاصد تلك السُنن، ولا تخفى عليه لوازمها، عرفاً وعقلاً..

وما كان ليخفى عليك ـ وأنت من أثبات العربية وأسنادها[1] ـ أنّ تلك السُنن قد أعطت عليّاً من المنازل المتعالية ما لا يجوز على الله تعالى وأنبيائه إعطاؤها إلّا لخلفائهم وأُمنائهم على الدين وأهله، فإذا لم تكن دالّة على الخلافة بالمطابقة، فهي كاشفة عنها ألبتة ودالّة عليها لا محالة بالدلالة الالتزامية، واللزوم فيها بيّن بالمعنى الأخصّ، وحاشا سيّد الأنبياء أن يعطي تلك المنازل الرفيعة إلّا لوصيّه من بعده، ووليّه في عهده..

على أنّ من سبر غور سائر السُنن المختصّة بعليّ، وعجم عودها بروية وإنصاف، وجدها بأسرها ـ إلّا قليلاً منها ـ ترمي إلى إمامته، وتدلّ عليها إمّا بدلالة

---

(١) أثبات: بفتح الهمزة جمع «ثَبَت» بفتحتين، وأسناد: جمع «سَنَد» بفتحتين أيضاً، والثبت والسند هو الحجّة.

المطابقة، كالنصوص السابقة[١]، وكعهد الغدير، وإمّا بدلالة الالتزام، كالسُنن التي أسلفناها في المراجعة ٤٨..

وكقوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: عليّ مع القرآن والقرآن مع عليّ، لن يفترقاً حتّى يردا عليّ الحوض[٢]..

وقوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: عليّ منّي بمنزلة رأسي من بدني[٣]..

وقوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم في حديث عبدالرحمن بن عوف[٤]: والذي نفسي بيده لتقيمنّ الصلاة، ولتؤتنّ الزكاة، أو لأبعثنّ إليكم رجلاً منّي أو كنفسي.. الحديث، وآخره: فأخذ بيد عليّ، فقال: هو هذا..

إلى ما لا يحصى من أمثال هذه السُنن، وهذه فائدة جليلة ألفت إليها كلّ غوّاص عن الحقائق، كشّاف عن الغوامض، موغل في البحث بنفسه لنفسه، لا يتبع إلّا ما يفهمه من لوازم تلك السُنن المقدّسة، بقطع النظر عن العاطفة».

---

(١) المذكورة في المراجعة ٢٠ والمراجعة ٢٦ والمراجعة ٣٦ والمراجعة ٤٠.

(٢) أخرجه الحاكم في ص ١٢٤ ج ٣ من المستدرك، والذهبي في تلك الصفحة من تلخيصه مصرّحين بصحّته، وهو من الأحاديث المستفيضة..

ومن ذا يجهل كون عليّ مع القرآن والقرآن مع عليّ بعد صحاح الثقلين ـ الكتاب والعترة ـ فقف على ما أوردناه منها في المراجعة ٨، وأعرف حقّ إمام العترة وسيّدها لا يدافع ولا ينازع.

(٣) أخرجه الخطيب من حديث البراء، والديلمي من حديث ابن عبّاس، ونقله ابن حجر في ص ١٩٣ من صواعقه، فراجع الحديث ٣٥ من الأربعين حديثاً التي أوردها في الفصل ٢ من الباب ٩ من صواعقه.

(٤) وهو الحديث ٣٦٤٩٧ ص ١٦٣ ج ١٣ من كنز العمّال، وحسبك حجّة على أنّ علياً كنفس رسول اللّه آية المباهلة على ما فصّله الرازي في معناها من تفسيره الكبير (مفاتيح الغيب) ص ٨٦ ج ٨، ولا يفوتنّك ما ذكرناه في مباحث الآية من كلمتنا الغرّاء.

المراجعة (٥٢)

وقال ـ في ردّ دعوى المعارضة ـ:

«نحن نؤمن بفضائل أهل السوابق من المهاجرين والأنصار كافّة رضي الله عنهم ورضوا عنه، وفضائلهم لا تحصى ولا تستقصى، وحسبهم ما جاء في ذلك من آيات الكتاب وصحاح السُنّة، وقد تدبّرناه إذ تتبّعناه فما وجدناه ـ كما يعلم الله عزّوجلّ ـ معارضاً لنصوص عليّ، ولا صالحاً لمعارضة شيء من سائر خصائصه.

نعم، ينفرد خصومنا برواية أحاديث في الفضائل لم تثبت عندنا، فمعارضتهم إيّانا بها مصادرة لا تُنتظر من غير مكابر متحكّم، إذْ لا يسعنا اعتبارها بوجه من الوجوه، مهما كانت معتبرة عند الخصم.

ألا ترى أنّا لا نعارض خصومنا بما انفردنا بروايته، ولا نحتجّ عليهم إلّا بما جاء من طريقهم، كحديث الغدير ونحوه؟!

على أنّا تتبّعنا ما انفرد به القوم من أحاديث الفضائل، فما وجدنا فيه شيئاً من المعارضة، ولا فيه أي دلالة على الخلافة، ولذلك لم يستند إليه ـ في خلافة الخلفاء الثلاثة ـ أحد، والسلام».

أقول:

قد قرّرنا سابقاً أُموراً للبحث، نشير إليها تشييداً لكلام السيّد وتأييداً لِما تقدّم منّا وما سيأتي من البحوث:

١ ـ إنّه إذا كان الحديث متّفقاً عليه بين الفريقين، فإنّ الاعتماد عليه أحزم، والاستدلال به أتمّ، لا سيّما إذا كان معتبراً سنداً على أُصول الخصم باعتراف بعض علماء طائفته.

٢ ـ إنّ الاعتبار السندي لأيّ حديث، ليس بمعنى أن يكون رواته موثّقين عند جميع أئمّة الجرح والتعديل، بحيث لو وقع في السند رجل مختلف فيه فلا يكون صحيحاً، وذلك لأنّ الرجال المتّفق على وثاقتهم عند القوم قليلون جداً، فإنّ فيهم من يقدح في البخاري وفي مسلم، والقدح في سائر أرباب الصحاح موجود في غير واحدٍ من كتبهم.. بل يكفي للاحتجاج بالخبر عدم كون رواته مقدوحين عند الكلّ أو الأكثر.

٣ ـ إنّ كلّ حديثٍ ينفرد أحد الطرفين بروايته، فإنّه لا يكون حجّة على الطرف الآخر ولا يجوز الاحتجاج به عليه، وهذه قاعدة مقرّرة عند علماء الفريقين، وأصحابنا ملتزمون بها في بحوثهم، بخلاف الخصوم، فما أكثر استدلالهم بما ينفردون بروايته في فضل أئمّتهم، وهذا مخالف للقاعدة..

وممّن نصّ على هذه القاعدة الحافظ ابن حزم الأندلسي، فإنّه قال في كتابه **الفصل** في بداية مباحث الإمامة، في الاحتجاج على الإمامية:

«لا معنى لاحتجاجنا عليهم برواياتنا فهم لا يصدّقونها، ولا معنى لاحتجاجهم علينا برواياتهم فنحن لا نصدّقها، وإنّما يجب أن يحتجّ الخصوم بعضهم على بعض بما يصدّقه الذي تقام عليه الحجّة به، سواء صدّقه المحتجّ أو لم يصدّقه؛ لأنّ من صدّق بشيء لزمه القول به أو بما يوجبه العلم الضروري، فيصير حينئذٍ مكابراً منقطعاً إن ثبت على ما كان عليه...»[1].

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣: ١٢.

٤ ـ إنّ استدلال أصحابنا بآيات الكتاب ـ مع النظر إلى شأن نزولها بحسب روايات أهل السُنّة ـ وبالأحاديث الواردة في كتب القوم على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، إنّما هو لكون تلك الأدلّة نصوصاً ثابتة، إمّا على إمامته بعد رسول الله بلا فصل، وإمّا على أفضليّته من غيره بعد النبيّ..

فأمّا النصّ على الإمامة فلا يجوز ردّه؛ لأنّ ردّ النصّ الثابت عن رسول الله تكذيب له، وهو كفر بإجماع المسلمين.

وأمّا النصّ على الأفضلية فيدلّ على الإمامة؛ لحكم العقل بقبح تقدّم المفضول، والأحاديث الواردة في صفات عليّ عليه السلام وحالاته المستلزمة للأفضلية من غيره، وبالأسانيد المعتبرة، كثيرة جداً..

ثمّ إنّ الحكم العقلي المذكور ممّا يعترف به حتّى شيخ النواصب المكابرين ابن تيمية الحرّاني في منهاجه.

٥ ـ وأصحابنا دائماً مستعدّون لاستماع أيّة مناقشة علمية مبنية على أُصول البحث وآداب المناظرة..

وكذلك كان أُسلوب السيّد مع الشيخ سليم البشري ـ شيخ الجامع الأزهر ـ

وإذا كان أبو عبدالله الحاكم النيسابوري من أئمّة الحديث عند القوم، وكان قد روى بسند صحيح في المستدرك عن أحمد بن حنبل قوله: «ما جاء لأحدٍ من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم من الفضائل ما جاء لعليّ بن أبي طالب رضي الله عنه»[1]..

وإذا كان الذهبي أيضاً من أئمّة الحديث ـ وقد تعقّب روايات الحاكم في تلخيص المستدرك ـ قد وافق الحاكم في نقل هذا الكلام عن أحمد..

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٠٧.

فقد جاز لنا أنْ نحتجّ على كلّ من يحترم أحمد بن حنبل ويتّبعه بكلامه المروي عنه في حقّ أمير المؤمنين عليه السلام.

فما ظنّك بابن تيمية المكذّب لهذا النقل بلا أي دليل؟!

بل المنقول عن أحمد بن حنبل فوق هذا النصّ الذي رواه الحاكم ووافقه الذهبي؛ فقد روى الحافظ ابن الجوزي ـ وهو ممّن يعتمد على كلماته وآرائه المكابرون ـ في كتابه في مناقب أحمد أنّه قال: «ما ورد لأحدٍ من الصحابة من الفضائل بالأسانيد الصحاح ما ورد لعليّ رضي الله عنه»[1].. فهنا جملة: «الفضائل بالأسانيد الصحاح»!

وروى الحافظ ابن عبدالبرّ عن أحمد والنسائي أنّهما قالا: «بالأسانيد الحِسان»[2].

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني بترجمة الإمام عليه السلام: «ومناقبه كثيرة، حتّى قال الإمام أحمد: لم ينقل لأحدٍ من الصحابة ما نقل لعليّ، وكذا قال غيره..

وتتّبع النسائي ما خصّ به من دون الصحابة، فجمع من ذلك شيئاً كثيراً بأسانيد أكثرها جياد»[3].

وقال في فتح الباري في شرح صحيح البخاري، بشرح عنوان: باب مناقب عليّ بن أبي طالب:

«قال أحمد وإسماعيل القاضي والنسائي وأبو علي النيسابوري: لم يرد في

---

(١) مناقب أحمد بن حنبل: ١٦٣.

(٢) الاستيعاب ٣: ١١١٥.

(٣) الإصابة في معرفة الصحابة ٤: ٢٦٩.

حقّ أحدٍ من الصحابة بالأسانيد الجياد أكثر ممّا جاء في عليّ»[١].

وقال ابن حجر المكّي: «قال أحمد: ما جاء لأحدٍ من الفضائل ما جاء لعليّ، وقال إسماعيل القاضي والنسائي وأبو علي النيسابوري: لم يرد في حقّ أحدٍ من الصحابة بالأسانيد الصحاح الحسان أكثر ما ورد في حقّ عليّ»[٢].

فليقرأ المنصف هذه الكلمات والاعترافات..

ولينظر كيف يحتجّ الإمامية بها على الخصم؟! وكيف تُقابَل احتجاجاتهم بأنواع الزور والبهتان والظلم؟!!

* * *

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٧: ٥٧.

(٢) المنح المكّية في شرح القصيدة الهمزية: ٣٠١.

المراجعة (٥٤) ـ (٦٠)

حديث الغدير

قال السيّد رحمه الله:

أخرج الطبراني وغيره بسند مجمع على صحّته[١]، عن زيد بن أرقم، قال: خطب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، بغدير خمّ، تحت شجرات، فقال: أيّها الناس! يوشك أن أُدعى فأُجيب[٢]، وإنّي مسؤول[٣]، وإنّكم مسؤولون[٤]، فماذا

---

(١) صرّح بصحّته غير واحد من الأعلام، حتّى اعترف بذلك ابن حجر؛ إذ أورده نقلاً عن الطبراني وغيره في أثناء الشبهة الحادية عشر من الشبه التي ذكرها في الفصل الخامس من الباب الأوّل من الصواعق ص ٢٥.

(٢) إنّما نعى إليهم نفسه الزكية تنبيهاً إلى أن الوقت قد استوجب تبليغ عهده، واقتضى الأذان بتعيين الخليفة من بعده، وأنّه لا يسعه تأخير ذلك مخافة أن يدعى فيجيب قبل إحكام هذه المهمّة التي لابدّ له من إحكامها، ولا غنىً لأُمّته عن إتمامها.

(٣) لمّا كان عهده إلى أخيه ثقيلاً على أهل التنافس والحسد والشحناء، والنفاق أراد صلّى الله عليه وآله ـ قبل أن ينادي بذلك ـ أن يتقدّم في الاعتذار إليهم تأليفاً لقلوبهم وإشفاقاً من معرّة أقوالهم وأفعالهم، فقال: وإنّي مسؤول، ليعلموا أنّه مأمور بذلك ومسؤول عنه، فلا سبيل له إلى تركه..

وقد أخرج الإمام الواحدي في كتابه أسباب النزول، بالإسناد إلى أبي سعيد الخدري، قال: نزلت هذه الآية: ﴿يا أيّها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك﴾ يوم غدير خمّ في عليّ بن أبي طالب.

(٤) لعلّه أشار بقوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: وإنّكم مسؤولون، إلى ما أخرجه الديلمي وغيره ـ كما في الصواعق وغيرها ـ عن أبي سعيد أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: ﴿وقفوهم إنّهم مسؤولون﴾ عن ولاية عليّ. وقال الإمام الواحدي: ﴿إنّهم مسؤولون﴾ عن ولاية عليّ وأهل البيت، فيكون الغرض من قوله: وإنّكم مسؤولون، تهديد أهل الخلاف لوليّه ووصيّه.

أنتم قائلون؟!

قالوا: نشهد أنّ قد بلّغت وجاهدت ونصحت، فجزاك اللّٰه خيراً.

فقال: أليس تشهدون أن لا إله إلّا اللّٰه، وأنّ محمّداً عبده ورسوله، وأنّ جنّته حقّ، وأنّ ناره حقّ، وأنّ الموت حقّ، وأنّ البعث حقّ بعد الموت، وأنّ الساعة آتية لا ريب فيها، وأنّ اللّٰه يبعث مَن في القبور؟!

قالوا: بلى نشهد بذلك[1].

قال: اللّهمّ اشهد.

ثمّ قال: يا أيّها الناس! إنّ اللّٰه مولاي، وأنا مولى المؤمنين، وأنا أولى بهم من أنفسهم[2]، فمن كنت مولاه، فهذا مولاه ـ يعني عليّاً ـ اللّهمّ والِ مَن والاه، وعادِ مَن عاداه.

ثمّ قال: يا أيّها الناس! إنّي فرطكم، وإنّكم واردون عليّ الحوض، حوض أعرض ممّا بين بصرى إلى صنعاء، فيه عدد النجوم قدحان من فضّة، وإنّي سائلكم حين تردون عليّ عن الثقلين، كيف تخلفوني فيهما؟ الثقل الأكبر: كتاب اللّٰه عزّ وجلّ، سبب طرفه بيد اللّٰه تعالى، وطرفه بأيديكم، فاستمسكوا به لا تضلّوا ولا تبدّلوا، وعترتي أهل بيتي، فإنّه قد نبّأني اللطيف الخبير أنّهما لن

---

(١) تدبّر هذه الخطبة، من تدبّرها وأعطى التأمّل فيها حقّه، فعلم أنّها ترمي إلى أنّ ولاية عليّ من أصول الدين، كما عليه الإمامية؛ حيث سألهم أوّلاً، فقال: أليس تشهدون أن لا إله إلّا اللّٰه وأنّ محمّداً عبده ورسوله؟! إلى أن قال: وأنّ الساعة آتية لا ريب فيها، وأنّ اللّٰه يبعث من في القبور، ثمّ عقّب ذلك بذكر الولاية ليعلم أنّها على حدّ تلك الأُمور التي سألهم عنها فأقرّوا بها، وهذا ظاهر لكلّ من عرف أساليب الكلام ومغازيه من أُولي الأفهام.

(٢) قوله: وأنا أولى، قرينة لفظية، على أنّ المراد من المولى إنّما هو الأولى، فيكون المعنى: إنّ اللّٰه أولى بي من نفسي وأنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ومن كنت أولى به من نفسه فعليّ أولى به من نفسه.

ينقضيا حتّى يردا عليّ الحوض[١].

وأخرج الحاكم في مناقب عليّ من مستدركه[٢]، عن زيد بن أرقم من طريقين صحّحهما على شرط الشيخين قال: لمّا رجع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، من حجّة الوداع ونزل غدير خمّ، أمر بدوحات فقممن، فقال: كأنّي دعيت فأجبت، وإنّي قد تركت فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله تعالى وعترتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض.

ثمّ قال: إنّ الله عزّ وجلّ مولاي، وأنا مولى كلّ مؤمن، ثم أخذ بيد عليّ، فقال: مَن كنت مولاه فهذا وليّه، اللّهمّ وال مَن والاه، وعاد مَن عاداه، وذكر الحديث بطوله، ولم يتعقّبه الذهبي في التلخيص....

وقد أخرجه الحاكم أيضاً في باب ذكر زيد بن أرقم من المستدرك[٣] مصرّحاً بصحّته، والذهبي ـ على تشدّده ـ صرّح بهذا أيضاً في ذلك الباب من تلخيصه، فراجع.

وأخرج الإمام أحمد من حديث زيد بن أرقم[٤]، قال: نزلنا مع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بوادي. يقال له: وادي خمّ، فأمر بالصّلاة فصلّاها بهجير، قال: فخطبنا، وظلّل لرسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بثوب على

---

(١) هذا لفظ الحديث عند الطبراني وابن جرير والحكيم الترمذي، عن زيد بن أرقم، وقد نقله ابن حجر عن الطبراني وغيره باللفظ الذي سمعته، وأرسل صحّته إرسال المسلّمات، فراجع ص ٢٥ من الصواعق.

(٢) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٠٩.

(٣) المستدرك على الصحيحين ٣: ٥٣٣.

(٤) في ص ٣٧٢ ج ٤ من مسنده.

شجرة سمرة من الشمس، فقال: ألستم تعلمون، أولستم تشهدون أنّي أولى بكلّ مؤمن من نفسه؟! قالوا: بلى. قال: فمَن كنت مولاه، فعليّ مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه.

وأخرج النسائي عن زيد بن أرقم[1]، قال: لمّا دفع النبيّ من حجّة الوداع ونزل غدير خمّ، أمر بدوحات فقممن، ثمّ قال: كأنّي دعيت فأجبت، وإنّي تارك فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض..

ثمّ قال: إنّ الله مولاي، وأنا وليّ كلّ مؤمن، ثمّ إنّه أخذ بيد عليّ، فقال: مَن كنت وليّه فهذا وليّه، اللّهم وال مَن والاه، وعاد مَن عاداه.

قال أبو الطفيل: فقلت لزيد: سمعته من رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم[2]؟!

فقال: وإنّه ما كان في الدوحات أحد إلّا رآه بعينيه وسمعه بأُذنيه.

وهذا الحديث أخرجه مسلم في باب فضائل عليّ من صحيحه[3] من عدّة

---

(١) ح ٧٩ من الخصائص العلوية عند ذكر قول النبيّ: من كنت وليّه فهذا وليّه.

(٢) سؤال أبي الطفيل ظاهر في تعجّبه من هذه الأُمّة إذ صرفت هذا الأمر عن عليّ مع ما ترويه عن نبيّها في حقّه يوم الغدير، وكأنّه شكّ في صحّته ما ترويه في ذلك، فقال لزيد حين سمع روايته منه: أسمعته من رسول الله؟! كالمستغرب المتعجّب الحائر المرتاب، فأجابه زيد بأنّه لم يكن في الدوحات أحد على كثرة مَن كان يومئذ من الخلائق هناك، إلّا مَن رآه بعينيه وسمعه بأُذنيه، فعلم أبو الطفيل حينئذ أنّ الأمر كما قال الكميت عليه الرحمة:

ويوم الدوح دوح غدير خمّ ... أبان له الخلافة لو أُطيعا

ولكن الرجال تبايعوها ... فلم أر مثلها خطراً مبيعا

ولم أر مثل ذاك اليوم يوماً ... ولم أر مثله حقاً أُضيعا

(٣) ص ٣٢٥ من جزئه الثاني.

طرق عن زيد بن أرقم، لكنّه اختصره فبتره ـ وكذلك يفعلون ـ.

وأخرج الإمام أحمد من حديث البراء بن عازب[١] من طريقين، قال: كنّا مع رسول اللّه، فنزلنا بغدير خمّ، فنودي فينا: الصلاة جامعة، وكُسح لرسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم تحت شجرتين، فصلّى الظهر وأخذ بيد عليّ، فقال: ألستم تعلمون أنّي أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟! قالوا: بلى. قال: ألستم تعلمون أنّي أولى بكلّ مؤمن من نفسه؟! قالوا: بلى. قال: فأخذ بيد عليّ، فقال: مَن كنت مولاه فعليّ مولاه، اللّهمّ وال مَن والاه، وعاد مَن عاداه..

قال: فلقيه عمر بعد ذلك، فقال له: هنيئاً يا ابن أبي طالب، أصبحت وأمسيت مولى كلّ مؤمن ومؤمنة.

وأخرج النسائي عن عائشة بنت سعد[٢]، قالت: سمعت أبي يقول: سمعت رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، يوم الجحفة، فأخذ بيد عليّ وخطب، فحمد اللّه وأثنى عليه، ثمّ قال: أيّها الناس! إنّي وليّكم، قالوا: صدقت يا رسول اللّه. ثمّ رفع يد عليّ، فقال: هذا وليّي، ويؤدّي عنّي دَيني، وأنا موالي من والاه، ومعادى من عاداه..

وعن سعد أيضاً[٣]، قال: كنّا مع رسول اللّه، فلمّا بلغ غدير خمّ، وقف للناس ثمّ ردّ من تبعه، ولحق من تخلّف، فلمّا اجتمع الناس إليه، قال: أيّها الناس! مَن وليّكم؟ قالوا: اللّه ورسوله. ثمّ أخذ بيد عليّ فأقامه، ثمّ قال مَن كان اللّه ورسوله

---

(١) في ص ٢٨١ من الجزء الرابع من مسنده.

(٢) في ح ٨ من خصائصه العلوية، في باب: ذكر منزلة عليّ من اللّه عزّ وجلّ، وفي ح ٩٥ في باب: الترغيب في موالاته والترهيب من معاداته.

(٣) في ما أخرجه النسائي ح ٩٦ من خصائصه.

وليّه، فهذا وليّه، اللّهمّ وال من والاه، وعاد من عاداه.

والسُّنن في هذا كثيرة لا تحاط ولا تضبط، وهي نصوص صريحة بأنّه وليّ عهده وصاحب الأمر من بعده، كما قال الفضل بن العبّاس بن أبي لهب[1].

وكـــان وليّ العـــهد بـــعد مـــحمّد
عـــليّ وفـــي كـــلّ المـــواطـــن صـــاحبه[2]

ما الوجه في الاحتجاج به مع عدم تواتره؟

[حديث الغدير متواتر عندنا وعند الجمهور؛ فلذا يتمّ الاحتجاج به على الإمامة على أُصول الفريقين، وممّا يدلّ على ذلك:]

النواميس الطبيعية تقضي بتواتر نصّ الغدير.

عناية الله عزّ وجلّ به.

عناية رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

عناية أمير المؤمنين.

عناية الحسنين.

عناية الأئمّة التسعة.

عناية الشيعة.

تواتره من طريق الجمهور.

حسبك من وجوه الاحتجاج هنا ما قلناه لك آنفاً ـ في المراجعة ٢٤ ـ.

---

(١) من أبيات له أجاب فيها الوليد بن عقبة بن أبي معيط، في ما ذكره محمّد محمود الرافعي في مقدّمة شرح الهاشميات صفحة ٨.

(٢) المراجعات: ١٦٤ ـ ١٦٨.

* على أنّ تواتر حديث الغدير ممّا تقضي به النواميس التي فطر اللّه الطبيعة عليها، شأن كلّ واقعة تاريخية عظيمة يقوم بها عظيم الأُمّة، فيوقعها بمنظر وبمسمع من الأُلوف المجتمعة من أُمّته من أماكن شتّى، ليحملوا نبأها عنه إلى مَن وراءهم من الناس، ولا سيّما إذا كانت من بعده محلّ العناية من أُسرته وأوليائهم في كلّ خلف، حتّى بلغوا بنشرها وإذاعتها كلّ مبلغ، فهل يمكن أن يكون نبؤها ـ والحال هذه ـ من أخبار الآحاد؟! كلّا بل لابدّ أن ينتشر انتشار الصبح، فينظم حاشيتي البرّ والبحر ﴿ولن تجد لسُنّت اللّه تحويلاً﴾[1].

* إنّ حديث الغدير كان محلّ العناية من اللّه عزّ وجلّ؛ إذ أوحاه تبارك وتعالى إلى نبيّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، وأنزل فيه قرآناً يرتّله المسلمون آناء الليل وأطراف النهار، يتلونه في خلواتهم وجلواتهم، وفي أورادهم وصلواتهم، وعلى أعواد منابرهم، وعوالي منائرهم: ﴿يا أيّها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك وإن لم تفعل فما بلّغت رسالته واللّه يعصمك من الناس﴾[2]. فلمّا بلّغ الرسالة يومئذ

---

(١) سورة فاطر ٣٥: ٤٣.

(٢) لاكلام عندنا في نزولها بولاية عليّ يوم غدير خمّ، وأخبارنا في ذلك متواترة عن أئمّة العترة الطاهرة، وحسبك ممّا جاء في ذلك من طريق غيرهم، ما أخرجه الإمام الواحدي في تفسير الآية من سورة المائدة ص ٢٠٤ من كتابه أسباب النزول، من طريقين معتبرين عن عطية، عن أبي سعيد الخدري. قال: نزلت هذه الآية: ﴿يا أيّها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك﴾ يوم غدير خمّ في عليّ بن أبي طالب. قلت: وهو الذي أخرجه الحافظ أبو نعيم في تفسيرها من كتابه نزول القرآن بسندين. (أحدهما) عن أبي سعيد (والآخر) عن أبي رافع، ورواه الإمام إبراهيم بن محمّد الحمويني الشافعي في كتابه الفرائد بطرق متعدّدة عن أبي هريرة. وأخرجه الإمام أبو إسحاق الثعلبي في معنى الآية من تفسيره الكبير، بسندين معتبرين.

وممّا يشهد له أنّ الصلاة كانت قبل نزولها قائمة، والزكاة مفروضة، والصوم كان مشروعاً، والبيت ←

بنصّه على عليّ بالإمامة، وعهده إليه بالخلافة، أنزل الله عزّ وجلّ عليه: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا﴾[١]، بخ بخ ﴿ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء﴾: إنّ من نظر إلى هذه الآيات، بخع لهذه العنايات.

* وإذا كانت العناية من الله عزّ وجلّ على هذا الشكل، فلا غرو أن يكون من عناية رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ما كان، فإنّه لمّا دنا أجله، ونعيت إلى نفسه، أجمع ـ بأمر الله تعالى ـ على أن ينادي بولاية عليّ في الحجّ الأكبر على رؤوس الأشهاد، ولم يكتف بنصّ الدار يوم الإنذار بمكّة، ولا بغيره من النصوص المتوالية، وقد سمعت بعضها، فأذّن في الناس قبل الموسم أنّه حاجّ في هذا العام حجّة الوداع، فوافاه الناس من كلّ فجّ عميق، وخرج من المدينة بنحو مئة ألف أو يزيدون[٢]..

فلمّا كان يوم الموقف بعرفات نادى في الناس: عليّ منّي، وأنا من عليّ، ولا يؤدّي عنّي إلّا أنا أو عليّ[٣].

← محجوجاً. والحلال بيّناً. والحرام بيّناً. والشريعة متّسقة، وأحكامها مستبيّنة، فأي شيء غير ولاية العهد يستوجب من الله هذا التأكيد، ويقتضي الحثّ على بلاغه بما يشبه الوعيد؟! وأي أمر غير الخلافة يخشى النبيّ الفتنة بتبليغه، ويحتاج إلى العصمة من أذى الناس بأدائه؟!

(١) صحاحنا في نزول هذه الآية بما قلناه متواترة من طريق العترة الطاهرة، فلا ريب فيه، وإن روى البخاري أنّها نزلت يوم عرفة ـ وأهل البيت أدرى ـ.

(٢) قال السيّد أحمد زيني دحلان في باب حجّة الوداع من كتابه السيرة النبوية: وخرج معه صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ من المدينة ـ تسعون ألفاً، ويقال مئة ألف وأربعة وعشرون ألفاً، ويقال أكثر من ذلك. (قال:) وهذه عدّة من خرج معه، وأمّا الّذين حجّوا معه فأكثر من ذلك. إلى آخر كلامه: ومنه يعلم أنّ الّذين قفلوا معه كانوا أكثر من مئة ألف، وكلّهم شهدوا حديث الغدير.

(٣) أوردنا هذا الحديث في المراجعة ٤٨، فراجعه تجده الحديث ١٥ ولنا هناك في أصل الكتاب وفي

ولمّا قفل بمن معه من تلك الألوف وبلغوا وادي خمّ، وهبط عليه الروح الأمين بآية التبليغ عن ربّ العالمين، حطّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم هناك رحله، حتّى لحقه من تأخّر عنه من الناس ورجع إليه من تقدّمه منهم، فلمّا اجتمعوا صلّى بهم الفريضة، ثمّ خطبهم عن اللّه عزّ وجلّ، فصدع بالنصّ في ولاية عليّ، وقد سمعت شذرة من شذوره، وما لم تسمعه أصحّ وأصرح، على أنّ في ما سمعته كفاية..

وقد حمله عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم كلّ مَن كان معه يومئذ من تلك الجماهير، وكانت تربو على مئة ألف نسمة من بلاد شتّى.

فسُنّة اللّه عزّ وجلّ التي لا تبديل لها في خلقه تقتضي تواتره، مهما كانت هناك موانع تمنع من نقله، على أنّ لأئمّة أهل البيت طرقاً تمثّل الحكمة في بثّه وإشاعته.

* وحسبك منها ما قام به أمير المؤمنين أيّام خلافته؛ إذ جمع الناس في الرحبة فقال: أُنشد اللّه كلّ امرئ مسلم سمع رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم يقول يوم غدير خمّ ما قال، إلّا قام فشهد بما سمع، ولا يقم إلّا من رآه بعينيه وسمعه بأذنيه.

فقام ثلاثون صحابياً فيهم اثنا عشر بدرياً، فشهدوا أنّه أخذه بيده، فقال للناس: أتعلمون أنّي أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟! قالوا: نعم، قال صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: مَن كنت مولاه فهذا مولاه، اللّهمّ والِ من والاه، وعادِ من عاداه... الحديث.

← التعليقة عليه كلام يجدر بالباحثين أن يقفوا عليه.

وأنت تعلم أنّ تواطؤ الثلاثين صحابياً على الكذب مما يمنعه العقل، فحصول التواتر بمجرّد شهادتهم ـ إذن ـ قطعي لا ريب فيه، وقد حمل هذا الحديث عنهم كلّ مَن كان في الرحبة من تلك الجموع، فبثّوه بعد تفرّقهم في البلاد، فطار كلّ مطير.

ولا يخفى أنّ يوم الرحبة إنّما كان في خلافة أمير المؤمنين، وقد بويع سنة خمس وثلاثين، ويوم الغدير إنّما كان في حجّة الوداع سنة عشر، فبين اليومين ـ في أقلّ الصور ـ خمس وعشرون سنة، كان في خلالها طاعون عمواس، وحروب الفتوحات والغزوات على عهد الخلفاء الثلاثة..

وهذه المدّة ـ وهي ربع قرن ـ بمجرّد طولها وبحروبها وغاراتها، وبطاعون عمواسها الجارف، قد أفنت جلّ من شهد يوم الغدير من شيوخ الصحابة وكهولهم، ومن فتيانهم المتسرعين ـ في الجهاد ـ إلى لقاء الله عزّ وجلّ ورسوله صلّى الله عليه وآله وسلّم، حتّى لم يبق منهم حيّاً بالنسبة إلى مَن مات إلّا قليل..

والأحياء منهم كانوا منتشرين في الأرض، إذ لم يشهد منهم الرحبة إلّا من كان مع أمير المؤمنين في العراق من الرجال دون النساء.

ومع هذا كلّه فقد قام ثلاثون صحابياً، فيهم اثنا عشر بدرياً، فشهدوا بحديث الغدير سماعاً من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم..

وربّ قوم أقعدهم البغض عن القيام بواجب الشهادة، كأنس[1] بن مالك

---

(١) حيث قال له عليّ عليه السلام: ما لك لا تقوم مع أصحاب رسول الله فتشهد بما سمعته يومئذ منه؟! فقال: يا أمير المؤمنين! كبرت سنّي ونسيت. فقال عليّ: إن كنت كاذباً فضربك الله ببيضاء لا توارِيها العمامة. فما قام حتّى ابيضّ وجهه برصاً، فكان بعد ذلك يقول: أصابتني دعوة العبد الصالح. انتهى.

←

وغيره، فأصابتهم دعوة أمير المؤمنين عليه السلام.

ولو تسنّى له أن يجمع كلّ مَن كان حيّاً يومئذ من الصحابة رجالاً ونساء، ثمّ يناشدهم مناشدة الرحبة لشهد له أضعاف الثلاثين، فما ظنّك لو تسنّت له المناشدة في الحجاز قبل أن يمضي على عهد الغدير ما مضى من الزمن؟!

فتدبّر هذه الحقيقة الراهنة تجدها أقوى دليل على تواتر حديث الغدير.

وحسبك ممّا جاء في يوم الرحبة من السُنن ما أخرجه الإمام أحمد ـ من حديث زيد بن أرقم في ص ٤٩٨ من الجزء الخامس من مسنده ـ عن أبي الطفيل، قال: جمع عليّ الناس في الرحبة ثمّ قال لهم: أُنشد اللّه كلّ امرئ مسلم سمع رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم يقول يوم غدير خمّ ما سمع لما قام. فقام ثلاثون من الناس..

(قال) وقال أبو نعيم: فقام ناس كثير، فشهدوا حين أخذه بيده، فقال للناس: أتعلمون أنّي أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟!

قالوا: نعم يا رسول اللّه.

قال: مَن كنت مولاه فهذا مولاه، اللّهمّ والِ مَن والاه، وعادِ مَن عاداه.

قال أبو الطفيل: فخرجت وكأنّ في نفسي شيئاً ـ أي من عدم عمل جمهور الأُمّة بهذا الحديث ـ فلقيت زيد بن أرقم، فقلت له: إنّي سمعت عليّاً يقول: كذا وكذا.

قال زيد: فما تنكر؟! قد سمعت رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم يقول

← قلت: هذه منقبة مشهورة ذكرها الإمام ابن قتيبة الدينوري، حيث ذكر أنساً في أهل العاهات من كتابه (المعارف) صفحة ٥٨٠، ويشهد لها ما أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في صفحة ١٩٢ من الجزء الأوّل من مسنده، حيث قال: فقام إلاّ ثلاثة لم يقوموا فدعا عليهم، فأصابتهم دعوته.

ذلك له. انتهى.

قلت: فإذا ضممت شهادة زيد هذه، وكلام عليّ يومئذ في هذا الموضوع، إلى شهادة الثلاثين، كان مجموع الناقلين للحديث يومئذ اثنين وثلاثين صحابياً.

وأخرج الإمام أحمد من حديث عليّ ص ١٩١ من الجزء الأوّل من مسنده عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، قال: شهدت عليّاً في الرحبة ينشد الناس، أُنشد الله مَن سمع رسول الله يقول يوم غدير خم: مَن كنت مولاه فعليّ مولاه لما قام فشهد.

قال عبدالرحمن: فقام اثنا عشر بدرياً كأنّي أنظر إلى أحدهم، فقالوا: نشهد أنّا سمعنا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يقول يوم غدير خمّ: ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم، وأزواجي أمّهاتهم؟!

فقلنا: بلى يا رسول الله.

قال: فمَن كنت مولاه فعليّ مولاه، اللّهمّ والِ مَن والاه، وعادِ مَن عاداه. انتهى.

ومن طريق آخر، أخرجه الإمام أحمد في ص ١٩٢، قال: اللّهمّ والِ من والاه، وعادِ من عاداه، وانصر مَن نصره، واخذل مَن خذله، قال: فقام إلّا ثلاثة لم يقوموا، فدعا عليهم فأصابتهم دعوته. انتهى.

وأنت إذا ضممت عليّاً وزيد بن أرقم إلى الاثني عشر المذكورين في الحديث، كان البدريون يومئذ ١٤ رجلاً، كما لا يخفى.

ومن تتبّع السُنن الواردة في مناشدة الرحبة، عرف حكمة أمير المؤمنين في نشر حديث الغدير وإذاعته.

* ولسيّد الشهداء أبي عبدالله الحسين عليه السلام موقف ـ على عهد معاوية ـ حصحص فيه الحقّ، كموقف أمير المؤمنين في الرحبة؛ إذ جمع الناس

ـ أيام الموسم بعرفات ـ فأشاد بذكر جدّه وأبيه وأُمّه وأخيه، فلم يسمع سامع بمثله بليغاً حكيماً يستعبد الأسماع ويملك الأبصار والأفئدة، جمع في خطابه فأوعى، وتتبّع فاستقصى، وأدّى يوم الغدير حقّه، ووفّاه حسابه، فكان لهذا الموقف العظيم أثره في اشتهار حديث الغدير وانتشاره.

* وإنّ للأئمّة التسعة من أبنائه الميامين طرقاً ـ في نشر هذا الحديث وإذاعته ـ تريك الحكمة محسوسة بجميع الحواس....

كانوا يتّخذون اليوم الثامن عشر من ذي الحجّة عيداً في كلّ عام، يجلسون فيه للتهنئة والسرور، بكلّ بهجة وحبور، ويتقرّبون فيه إلى اللّه عزّ وجلّ بالصوم والصلاة، والابتهال ـ بالأدعية ـ إلى اللّه، ويبالغون فيه بالبرّ والإحسان، شكراً لما أنعم اللّه به عليهم في مثل ذلك اليوم من النصّ على أمير المؤمنين بالخلافة والعهد إليه بالإمامة، وكانوا يصلون فيه أرحامهم، ويوسّعون على عيالهم، ويزورون إخوانهم، ويحفظون جيرانهم، ويأمرون أولياءهم بهذا كلّه.

* وبهذا كان يوم ١٨ من ذي الحجّة في كلّ عام عيداً عند الشيعة[1] في جميع الأعصار والأمصار، يفزعون فيه إلى مساجدهم، للصلاة فريضة ونافلة، وتلاوة القرآن العظيم، والدعاء بالمأثور، شكراً للّه تعالى على إكمال الدين وإتمام النعمة، بإمامة أمير المؤمنين، ثمّ يتزاورون ويتواصلون فرحين مبتهجين، متقرّبين إلى اللّه بالبرّ والإحسان، وإدخال السرور على الأرحام والجيران.

---

(١) قال ابن الأثير في عدّه حوادث سنة ٣٥٢ من كامله: وفيها في ثامن عشر ذي الحجّة، أمر معزّ الدولة بإظهار الزينة في البلد ـ ببغداد ـ وأشعلت النيران بمجلس الشرطة، وأظهر الفرح، وفتحت الأسواق بالليل كما يُفعل ليالي الأعياد، فعل ذلك فرحاً بعيد الغدير ـ يعني غدير خمّ ـ وضربت الدبادب والبوقات. وكان يوماً مشهوداً. انتهى بلفظه في ص ٥٤٩ ج ٨ من تاريخه.

ولهم في ذلك اليوم من كلّ سنة زيارة لمشهد أمير المؤمنين، لا يقلّ المجتمعون فيها عند ضراحه عن مئة ألف، يأتون من كلّ فجّ عميق ليعبدوا الله بما كان يعبده في مثل ذلك اليوم أئمّتهم الميامين، من الصوم والصلاة والإنابة إلى الله، والتقرّب إليه بالمبرّات والصدقات، ولا ينفضّون حتّى يحدقوا بالضراح الأقدس فيلقوا ـ في زيارته ـ خطاباً مأثوراً عن بعض أئمّتهم، يشتمل على الشهادة لأمير المؤمنين بمواقفه الكريمة، وسوابقه العظيمة، وعنائه في تأسيس قواعد الدين، وخدمة سيّد النبيّين والمرسلين، إلى ما له من الخصائص والفضائل التي منها عهد النبيّ إليه، ونصّه يوم الغدير عليه..

هذا دأب الشيعة في كلّ عام، وقد استمرّ خطباؤهم على الإشادة في كلّ عصر ومصر بحديث الغدير مسنداً ومرسلاً، وجرت عادة شعرائهم على نظمه في مدائحهم قديماً[1] وحديثاً..

فلا سبيل إلى التشكيك في تواتره من طريق أهل البيت وشيعتهم؛ فإنّ دواعيهم لحفظه بعين لفظه، وعنايتهم بضبطه وحراسته ونشره وإذاعته، بلغت

---

(١) قال الكميت بن زيد:

ويوم الدوح دوح غدير خمّ ... أبان له الولاية لو أطيعا.. الخ

وقال أبو تمام من عبقريته الرائية، وهي في ديوانه:

ويوم الغدير استوضح الحقّ أهله ... بفحواه لا فيها حجاب ولا ستر
أقام رسول الله يدعوهم بها ... ليقرهم عرف ويناهم نكر
يمد بمضبعيه ويعلم أنّه ... وليّ ومولاكم فهل لكم خبر؟
يروح بهم غمر ويغدو بهم غمر ... بإثبات حقّه جهر
فكان له جهر بإثبات حقّه ... وكان لهم في برّهم حقّه جهر
أتمّ جعلتم حظّه حدّ مرهف ... من البيض يوماً حظّ صاحبه القبر

أقصى الغايات، وحسبك ما تراه في مظّانه من الكتب الأربعة وغيرها من مسانيد الشيعة المشتملة على أسانيده الجمّة المرفوعة، وطرقه المعنعنة المتّصلة، ومن ألمّ بها تجلّى له تواتر هذا الحديث من طرقهم القيّمة.

* بل لا ريب في تواتره من طريق أهل السُنّة بحكم النواميس الطبيعية، كما سمعت، ﴿لاتبديل لخلق الله ذلك الدين القيّم ولكنّ أكثر الناس لايعلمون﴾[1]..

وصاحب الفتاوى الحامدية ـ على تعنّته ـ يصرّح بتواتر الحديث في رسالته المختصرة الموسومة بـ: الصلوات الفاخرة في الأحاديث المتواترة.

والسيوطي وأمثاله من الحفّاظ ينصّون على ذلك.

ودونك محمّد بن جرير الطبري، صاحب التفسير والتاريخ المشهورين، وأحمد بن محمّد بن سعيد بن عقدة، ومحمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي، فإنّهم تصدّوا لطرقه، فأفرد له كلّ منهم كتاباً على حدة، وقد أخرجه ابن جرير في كتابه من خمسة وسبعين طريقاً، وأخرجه ابن عقدة في كتابه من مائة وخمسة طرق[2]، والذهبي ـ على تشدّده ـ صحّح كثيراً من طرقه[3]..

وفي الباب السادس عشر من غاية المرام تسعة وثمانون حديثاً من طريق

---

(١) سورة الروم ٣٠: ٣٠.

(٢) نصّ صاحب غاية المرام في أواخر الباب ١٦ ص ٣٠٢، ذيل رواية التاسع والثمانون من كتابه المذكور: أنّ ابن جرير أخرج حديث الغدير من خمسة وسبعين طريقاً وأفرد له كتاباً سمّاه كتاب: الولاية، وأنّ ابن عقدة أخرجه من مائة وخمسة طرق في كتاب أفرده له أيضاً.

ونصّ الإمام أحمد بن محمّد بن الصدّيق المغربي على أنّ كلاً من الذهبي وابن عقدة أفردا لهذا الحديث كتاباً خاصّاً به، فراجع خطبة كتابه القيّم الموسوم بـ: فتح الملك العليّ بصحّة حديث باب مدينة العلم عليّ.

(٣) نصّ على ذلك ابن حجر في الفصل ٥ من الباب الأوّل من صواعقه.

أهل السُنّة في نصّ الغدير، على أنّه لم ينقل عن الترمذي، ولا عن النسائي، ولا عن الطبراني، ولا عن البزّار، ولا عن أبي يعلى، ولا عن كثير ممّن أخرج هذا الحديث..

والسيوطي نقل الحديث في أحوال عليّ من كتابه تاريخ الخلفاء عن الترمذي، ثمّ قال: وأخرجه أحمد عن عليّ، وأبي أيوب الأنصاري، وزيد بن أرقم، وعمرو ذي مر[1].

(قال:) وأبو يعلى عن أبي هريرة، والطبراني عن ابن عمر، ومالك بن الحويرث، وحبشي بن جنادة، وجرير، وسعد بن أبي وقّاص، وأبي سعيد الخدري، وأنس.

(قال:) والبزّار، عن ابن عبّاس وعمارة وبريدة. انتهى.

وممّا يدلّ على شيوع هذا الحديث وإذاعته، ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده[2]، عن رباح بن الحارث، من طريقين إليه. قال: جاء رهط إلى عليّ فقالوا: السلام عليك يا مولانا.

قال: مَن القوم؟

قالوا: مواليك يا أمير المؤمنين.

قال: كيف أكون مولاكم وأنتم قوم عرب؟!

قالوا: سمعنا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يوم غدير خمّ يقول: مَن كنت مولاه، فإنّ هذا مولاه..

---

(١) أقول: وأخرجه أيضاً من حديث ابن عبّاس ص ٥٤٥ من الجزء الأوّل من مسنده، ومن حديث البراء في ص ٣٥٥ ج ٥ من مسنده.

(٢) راجع ص ٥٨٣ ج ٦.

قال رباح: فلمّا مضوا تبعتهم، فسألت: مَن هؤلاء؟ قالوا: نفر من الأنصار فيهم أبو أيّوب الأنصاري. انتهى.

وممّا يدلّ على تواتره ما أخرجه أبو إسحاق الثعلبي في تفسير سورة المعارج من تفسيره الكبير، بسندين معتبرين، أنّ رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم لمّا كان يوم غدير خمّ نادى الناس فاجتمعوا، فأخذ بيد عليّ فقال: مَن كنت مولاه، فعليّ مولاه، فشاع ذلك فطار في البلاد..

وبلغ ذلك الحارث بن النعمان الفهري، فأتى رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله على ناقة له، فأناخها ونزل عنها، وقال: يا محمّدا أمرتنا أن نشهد أن لا إله إلّا اللّٰه وأنّك رسول اللّٰه، فقبلنا منك، وأمرتنا أن نصلّي خمساً فقبلنا منك، وأمرتنا بالزكاة فقبلنا، وأمرتنا أن نصوم رمضان فقبلنا، وأمرتنا بالحجّ فقبلنا، ثمّ لمّ ترض بهذا حتّى رفعت بضبعي ابن عمّك تفضّله علينا، فقلت: مَن كنت مولاه فعليّ مولاه، فهذا شيء منك أم من اللّٰه؟!

فقال صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: فواللّٰه الذي لا إله إلّا هو، إنّ هذا لمن اللّٰه عزّ وجلّ.

فولّى الحارث يريد راحلته وهو يقول: اللّٰهمّ إن كان ما يقول محمّد حقّاً، فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم. فما وصل إلى راحلته حتّى رماه اللّٰه سبحانه بحجر سقط على هامته، فخرج من دُبره فقتله، وأنزل اللّٰه تعالى: ﴿سأل سائل بعذاب واقع* للكافرين ليس له دافع* من اللّٰه ذي المعارج﴾[1]. انتهى الحديث بعين لفظه[2]..

---

(١) سورة المعارج ٧٠: ١ ـ ٣.

(٢) وقد نقله عن الثعلبي جماعة من أعلام السُنّة، كالعلّامة الشبلنجي المصري في أحوال عليّ من كتابه

وقد أرسله جماعة من أعلام أهل السُنّة إرسال المسلّمات[١].

حديث الغدير لا يمكن تأويله:

* أنا أعلم بأنّ لا تطمئنّ بما ذكرتموه، ونفوسكم لا تركن، وأنّكم تقدّرون رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم في حكمته البالغة، وعصمته الواجبة، ونبوّته الخاتمة، وأنّه سيّد الحكماء، وخاتم الأنبياء ﴿**وما ينطق عن الهوى * إن هو إلّا وحي يوحى * علّمه شديد القوى**﴾[٢]..

فلو سألكم فلاسفة الأغبار عمّا كان منه يوم غدير خمّ فقال: لماذا منع تلك الألوف المؤلّفة يومئذ عن المسير، وعلى مَ حبسهم في تلك الرمضاء بهجير، وفيمَ اهتمّ بإرجاع مَن تقدّم منهم وإلحاق من تأخّر، ولم أنزلهم جميعاً في ذلك العراء على غير كلأ ولا ماء، ثمّ خطبهم عن اللّه عزّوجلّ في ذلك المكان الذي منه يتفرّقون، ليبلّغ الشاهد منهم الغائب؟!

وما المقتضي لنعي نفسه إليهم في مستهلّ خطابه؛ إذ قال: يوشك أن يأتيني رسول ربّي فأُجيب، وإنّي مسؤول، وإنّكم مسؤولون؟!

وأيّ أمر يُسأل النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم عن تبليغه وتُسأل الأُمّة عن طاعتها فيه؟!

ولماذا سألهم فقال: ألستم تشهدون أن لا إله إلّا اللّه، وأنّ محمّداً عبده

← نور الأبصار فراجع منه ص ٨٧ إلى شتت.

(١) فراجع ما نقله الحلبي من أخبار حجّة الوداع في سيرته المعروفة بـ: السيرة الحلبية، تجد هذا الحديث في آخر ص ٢٧٤ من جزئها الثالث.

(٢) سورة النجم ٥٣: ٣ ـ ٥.

ورسوله، وأنّ جنّته حقّ وأنّ ناره حقّ، وأنّ الموت حقّ، وأنّ البعث حقّ بعد الموت، وأنّ الساعة آتية لا ريب فيها، وأنّ اللّه يبعث مَن في القبور، قالوا: بلى نشهد بذلك؟!

ولماذا أخذ حينئذ على سبيل الفور بيد عليّ فرفعها إليه حتّى بان بياض إبطيه فقال: يا أيّها الناس! إنّ اللّه مولاي، وأنا مولى المؤمنين؟!

ولماذا فسّر كلمته ـ وأنا مولى المؤمنين ـ بقوله: وأنا أولى بهم من أنفسهم؟!

ولماذا قال بعد هذا التفسير: فمَن كنت مولاه، فهذا مولاه، أو: مَن كنت وليّه فهذا وليّه، اللّهمّ وال مَن ولاه، وعاد مَن عاداه، وانصر مَن نصره، واخذل مَن خذله؟!

ولم خصّه بهذه الدعوات التي لا يليق لها إلّا أئمّة الحقّ وخلفاء الصدق؟!

ولماذا أشهدهم من قبل فقال: ألست أولى بكم من أنفسكم، فقالوا: بلى. فقال: مَن كنت مولاه، فعليّ مولاه، أو: مَن كنت وليّه فعليّ وليّه؟!

ولماذا قرن العترة بالكتاب وجعلها قدوة لأولي الألباب إلى يوم الحساب؟!

وفيم هذا الاهتمام العظيم من هذا النبيّ الحكيم؟!

وما المهمّة التي احتاجت إلى هذه المقدّمات كلّها؟!

وما الغاية التي توخّاها في هذا الموقف المشهود؟!

وما الشيء الذي أمره اللّه تعالى بتبليغه إذ قال عزّ من قائل: ﴿يا أيّها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك وإن لم تفعل فما بلّغت رسالته واللّه يعصمك من الناس﴾؟!

وأيّ مهمّة استوجبت من اللّه هذا التأكيد، وأقتضت الحضّ على تبليغها بما يشبه التهديد؟!

وأيّ أمر يخشى النبيّ الفتنة بتبليغه، ويحتاج إلى عصمة اللّه من أذى المنافقين ببيانه؟!

أكنتم ـ بجدّك لو سألكم عن هذا كلّه ـ تجيبونه بأنّ اللّه عزّوجلّ ورسوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم إنّما أرادا بيان نصرة عليّ للمسلمين، وصداقته لهم ليس إلّا؟!

ما أراكم ترضون هذا الجواب، ولا أتوهّم أنّكم ترون مضمونه جائزاً على ربّ الأرباب، ولا على سيّد الحكماء وخاتم الرسل والأنبياء!!

وأنتم أجلّ من أن تجوّزوا عليه أن يصرف همته كلّها وعزائمه بأسرها، إلى تبيين شيء بيّن لا يحتاج إلى بيان، وتوضيح أمر واضح بحكم الوجدان والعيان....

ولا شكّ أنّكم تنزّهون أفعاله وأقواله عن أن تزدري بها العقلاء، أو ينتقدها الفلاسفة والحكماء..

بل لا ريب في أنّكم تعرفون مكانة قوله وفعله من الحكمة والعصمة؛ وقد قال اللّه تعالى: ﴿إنّه لقول رسول كريم * ذي قوّةٍ عند ذي العرش مكين * مطاعٍ ثمّ أمين * وما صاحبكم بمجنون﴾[1]؛ فيهتمّ بتوضيح الواضحات، وتبيين ما هو بحكم البديهيات، ويقدّم لتوضيح هذا الواضح مقدّمات أجنبية، لا ربط له بها ولا دخل لها فيه، تعالى اللّه عن ذلك ورسوله علوّاً كبيراً.

وأنت ـ نصر اللّه بك الحقّ ـ تعلم أنّ الذي يناسب مقامه في ذلك الهجير، ويليق بأفعاله وأقواله يوم الغدير، إنّما هو تبليغ عهده، وتعيين القائم مقامه من بعده، والقرائن اللفظية، والأدلّة العقلية، توجب القطع الثابت الجازم بأنّه صلّى اللّه

---

(١) سورة التكوير ٨١: ١٩ ـ ٢٢.

عليه وآله وسلّم ما أراد يومئذ إلّا تعيين عليّ ولياً لعهده، وقائماً مقامه من بعده. فالحديث مع ما قد حفّ به من القرائن نصّ جليّ، في خلافة عليّ، لا يقبل التأويل، وليس إلى صرفه عن هذا المعنى من سبيل، وهذا واضح ﴿لمن كان له قلبٌ أو ألقى السمع وهو شهيد﴾[1].

* أمّا القرينة التي زعموها فجزاف وتضليل، ولباقة في التخليط والتهويل؛ لأنّ النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم بعث عليّاً إلى اليمن مرّتين، والأُولى كانت سنة ثمان، وفيها أرجف المرجفون به وشكوه إلى النبيّ بعد رجوعهم إلى المدينة، فأنكر عليهم ذلك[2] حتّى أبصروا الغضب في وجهه، فلم يعودوا لمثلها.

والثانية كانت سنة عشر وفيها عقد النبيّ له اللواء وعمّمه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم بيده، وقال له: امضِ ولا تلتفت. فمضى لوجهه راشداً مهديّاً حتّى أنفذ أمر النبيّ، ووافاه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم في حجّة الوداع، وقد أهلّ بما أهلّ به رسول اللّه فأشركه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم بهديه، وفي تلك المرّة لم يرجف به مرجف، ولا تحامل عليه مجحف..

فكيف يمكن أن يكون الحديث مسبّباً عمّا قاله المعترضون، أو مسوقاً للردّ على أحد كما يزعمون؟!

على أنّ مجرّد التحامل على عليّ، لا يمكن أن يكون سبباً لثناء النبيّ عليه بالشكل الذي أشاد به صلّى اللّه عليه وآله وسلّم على منبر الحدائج يوم خمّ، إلّا أن يكون ـ والعياذ باللّه ـ مجازفاً في أقواله وأفعاله، وهممه وعزائمه. وحاشا قدسيّ حكمته البالغة؛ فإنّ اللّه سبحانه يقول: ﴿إنّه لقول رسولٍ كريم * وما بقول

---

(١) سورة ق ٥٠: ٣٧.

(٢) كما يتّضح في المراجعة ٣٦. فراجعها ولا يفوتنّك ما علّقناه عليها.

شاعرٍ قليلاً ما تؤمنون * ولا بقول كاهنٍ قليلاً ما تذكّرون * تنزيلٌ من ربّ العالمين﴾[1]..

ولو أراد مجرّد بيان فضله، والردّ على المتحاملين عليه، لقال: هذا ابن عمي، وصهري، وأبو ولدي، وسيّد أهل بيتي، فلا تؤذوني فيه، أو نحو ذلك من الأقوال الدالّة على مجرّد الفضل وجلالة القدر..

على أن لفظ الحديث[2] لا يتبادر إلى الأذهان منه إلّا ما قلناه. فليكن سببه مهما كان، فإنّ الألفاظ إنّما تُحمل على ما يُتبادر إلى الأفهام منها، ولا يلتفت إلى أسبابها، كما لا يخفى.

وأمّا ذكر أهل بيته في حديث الغدير، فإنّه من مؤيّدات المعنى الذي قلناه، حيث قرنهم بمحكم الكتاب وجعلهم قدوة لأُولي الألباب؛ فقال: إنّي تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا: كتاب اللّه، وعترتي أهل بيتي. وإنّما فعل ذلك لتعلم الأُمّة أن لا مرجع بعد نبيّها إلّا إليهما، ولا معوّل لها من بعده إلّا عليهما..

وحسبك في وجوب اتّباع الأئمّة من العترة الطاهرة اقترانهم بكتاب اللّه عزّوجلّ الذي **﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه﴾**[3]. فكما لا يجوز الرجوع إلى كتاب يخالف في حكمه كتاب اللّه سبحانه وتعالى، لا يجوز الرجوع إلى إمام يخالف في حكمه أئمّة العترة.

وقوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: إنّهما لن ينقضيا، أو: لن يفترقا، حتّى يردا عليّ الحوض، دليل على أنّ الأرض لن تخلو بعده من إمام منهم هو عدل الكتاب، ومَن تدبّر الحديث وجده يرمي إلى حصر الخلافة في أئمّة العترة الطاهرة.

---

(١) سورة الحاقّة ٦٩: ٤٠ ـ ٤٣.

(٢) ولا سيّما بسبب ما أشرنا إليه من القرائن العقلية والنقلية.

(٣) سورة فصّلت ٤١: ٤٢.

ويؤيّد ذلك ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده[1] عن زيد بن ثابت، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: إنّي تارك فيكم خليفتين: كتاب اللّه، حبل ممدود ما بين السماء والأرض أو ما بين السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض. انتهى..

وهذا نصّ في خلافة أئمّة العترة عليهم السلام، وأنت تعلم أنّ النصّ على وجوب اتّباع العترة نصّ على وجوب اتّباع عليّ؛ إذ هو سيّد العترة لا يدافع، وإمامها لا ينازع، فحديث الغدير وأمثاله، يشتمل على النصّ على عليّ تارة، من حيث أنّه إمام العترة، المنزلة من الله ورسوله منزلة الكتاب، وأُخرى من حيث شخصه العظيم وأنّه وليّ كلّ من كان رسول اللّه وليّه.

دحض المراوغة:

طلبتم ـ نصر الله بكم الحقّ ـ أن نقنع بأنّ المراد من حديث الغدير أنّ علياً أولى بالإمامة حين يختاره المسلمون لها ويبايعونه بها، فتكون أولويّته المنصوص عليها يوم الغدير مآلية لا حالية، وبعبارة أُخرى تكون أولوية بالقوّة لا بالفعل، لئلّا تنافي خلافة الأئمّة الثلاثة الّذين تقدّموا عليه..

فنحن ننشدكم بنور الحقيقة، وعزّة العدل، وشرف الإنصاف وناموس الفضل: هل في وسعكم أن تقنعوا بهذا لنحذو حذوكم، وننحو فيه نحوكم؟!

وهل ترضون أن يؤثر هذا المعنى عنكم، أو يعزى إليكم، لنقتصّ أثركم، وننسج فيه على منوالكم؟!

ما أراكم قانعين ولا راضين، وأعلم يقيناً أنّكم تتعجّبون ممّن يحتمل إرادة

---

(١) راجع أوّل ص ٢٣٢ ج ٦.

هذا المعنى، الذي لا يدلّ عليه لفظ الحديث ولا يفهمه أحد منه، ولا يجتمع مع حكمة النبيّ ولا مع بلاغته صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، ولا مع شيء من أفعاله العظيمة وأقواله الجسيمة يوم الغدير، ولا مع ما أشرنا إليه سابقاً من القرائن القطعية، مع ما فهمه الحارث بن النعمان الفهري من الحديث، فأقرّه اللّه تعالى على ذلك ورسوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم والصحابة كافّة.

على أنّ الأوْلوية المآلية لا تجتمع مع عموم الحديث؛ لأنّها تستوجب أن لا يكون عليّ مولى الخلفاء الثلاثة، ولا مولى واحد ممّن مات من المسلمين على عهدهم، كما لا يخفى. وهذا خلاف ما حكم به الرسول؛ حيث قال صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: ألست أوْلى بالمؤمنين من أنفسهم؟! قالوا: بلى. فقال: مَن كنت مولاه ـ يعني من المؤمنين فرداً فرداً ـ فعليّ مولاه، من غير استثناء كما ترى.

وقد قال أبوبكر وعمر لعليّ[1] ـ حين سمعا رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم يقول فيه يوم الغدير ما قال ـ: أمسيت يا ابن أبي طالب مولى كلّ مؤمن ومؤمنة، فصرّحا بأنّه مولى كلّ مؤمن ومؤمنة، على سبيل الاستغراق لجميع المؤمنين والمؤمنات منذ أمسى مساء الغدير.

وقيل لعمر[2]: إنّك تصنع بعليّ شيئاً لا تصنعه بأحد من أصحاب النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم؟! فقال: إنّه مولاي. فصرّح بأنّه مولاه، ولم يكونوا حينئذ قد

---

(١) في ما أخرجه الدارقطني؛ كما في أواخر الفصل الخامس من الباب الأوّل من صواعق ابن حجر. فراجع منها ص ٦٧. وقد رواه غير واحد أيضاً من المحدّثين بأسانيدهم وطرقهم.

وأخرج أحمد نحو هذا القول عن عمر من حديث البراء بن عازب في ص ٣٥٥ من الجزء الخامس من مسنده. وقد مرّ عليك في المراجعة ٥٤ من هذا الكتاب.

(٢) في ما أخرجه الدارقطني؛ كما في ص ٦٧ من الصواعق أيضاً.

اختاروه للخلافة ولا بايعوه بها، فدلّ ذلك على أنّه مولاه ومولى كلّ مؤمن ومؤمنة بالحال لا بالمآل، منذ صدع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بذلك عن الله تعالى يوم الغدير.

وآختصم أعرابيّان إلى عمر، فالتمس من عليّ القضاء بينهما، فقال أحدهما: هذا يقضي بيننا؟! فوثب إليه عمر[1] وأخذ بتلابيبه، وقال: ويحك! ما تدري من هذا؟ هذا مولاك ومولى كلّ مؤمن، ومن لم يكن مولاه فليس بمؤمن. والأخبار في هذا المعنى كثيرة.

وأنت ـ نصر الله بك الحقّ ـ تعلم أن لو تمّت فلسفة ابن حجر وأتباعه في حديث الغدير، لكان النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم كالعابث يومئذ في همه وعزائمه ـ والعياذ بالله ـ الهاذي في أقواله وأفعاله ـ وحاشا لله ـ إذ لا يكون له ـ بناءً على فلسفتهم ـ مقصد يتوخّاه في ذلك الموقف الرهيب، سوى بيان أنّ علياً بعد وجود عقد البيعة له بالخلافة يكون أوْلى بها، وهذا معنىً تضحك من بيانه السفهاء فضلاً عن العقلاء، لا يمتاز ـ عندهم ـ أمير المؤمنين به على غيره، ولا يختصّ فيه ـ على رأيهم ـ واحد من المسلمين دون الآخر؛ لأنّ كلّ من وجد عقد البيعة له كان ـ عندهم ـ أوْلى بها، فعليّ وغيره من سائر الصحابة والمسلمين في ذلك شرع سواء، فما الفضيلة التي أراد النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم يومئذ أن يختصّ بها علياً دون غيره من أهل السوابق، إذا تمّت فلسفتهم يا مسلمون؟!

أمّا قولهم بأنّ أوْلوية عليّ بالإمامة لو لم تكن مآلية لكان هو الإمام مع

---

(١) أخرجه الدارقطني؛ كما في أواخر الفصل الأوّل من الباب الحادي عشر من الصواعق المحرقة ـ لابن حجر ـ.

وجود النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، فتمويه عجيب، وتضليل غريب، وتغافل عن عهود كلّ من الأنبياء والخلفاء والملوك والأمراء إلى من بعدهم، وتجاهل بما يدلّ عليه حديث: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي»، وتناس لقوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، في حديث الدار يوم الإنذار: «فاسمعوا له وأطيعوا»، ونحو ذلك من السنن المتضافرة.

على أنّا لو سلّمنا بأنّ أولوية عليّ بالإمامة لا يمكن أن تكون حالية لوجود النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، فلا بُدّ أن تكون بعد وفاته بلا فصل، عملاً بالقاعدة المقرّرة عند الجميع، أعني حمل اللفظ ـ عند تعذّر الحقيقة ـ على أقرب المجازات إليها، كما لا يخفى.

وأمّا كرامة السلف الصالح فمحفوظة بدون هذا التأويل، كما سنوضّحه إذا اقتضى الأمر ذلك.

فقيل:

غدير خمّ هو موضع بالجحفة بين المدينة ومكّة، والرافضة يقولون: إنّ النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم خطب الناس في هذا المكان وبلّغهم بولاية عليّ رضي اللّه عنه من بعده، وكان هذا البلاغ من النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم امتثالاً لأمر اللّه سبحانه وتعالى في الآية ٦٧ من سورة المائدة: ﴿**يا أيّها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك وإن لم تفعل فما بلّغت رسالته واللّه يعصمك من الناس إنّ اللّه لايهدي القوم الكافرين**﴾، فكانت الآية خاصّة بعليّ رضي اللّه عنه، وتكليفاً من اللّه لنبيّه بتبليغ الأُمّة أنّ عليّاً خليفته من بعده بلا فصل، فكان حديثه في غدير خمّ استجابة منه وامتثالاً لهذا التكليف. كما صرّح بذلك الموسوي وأشياخه من قبله

مدّعين أنّ حديث الغدير هذا حديث متواتر، وأنّه نصّ قاطع في إمامة عليّ رضي الله عنه. والجواب على هذا كلّه من وجوه:

أحدها: أنّ الآية لم تنزل في عليّ بن أبي طالب كما زعموا....

ثانيها: أنّ الآية نزلت في المدينة، بل هي من أوائل ما نزل في المدينة وقبل حجّة الوداع بمدّة طويلة، بدليل ما قبلها وما بعدها من الآيات التي تتحدّث عن أهل الكتاب وما كان من أمرهم في المدينة، أمّا حديث الغدير فقد كان بعد رجوعه عليه الصلاة والسلام من حجّة الوداع وهو في طريقه إلى المدينة، وكان ذلك في اليوم الثامن عشر من ذي الحجّة، وهذا ممّا لا ينازع الرافضة فيه، بدليل أنّهم ما زالوا يتّخذون هذا اليوم عيداً.

قال ابن تيمية: (... فمَن قال أنّ المائدة نزل فيها شيء بعد غدير خمّ فهو كاذب مفتر باتّفاق أهل العلم...). (المنهاج ٤: ٨٤).

ثالثها: لو أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أمر بتبليغ الناس إمامة عليّ بعده لبلّغهم ذلك وهم مجتمعون حوله أثناء الحجّ أو بعده وقبل أن يرجعوا إلى أوطانهم، كما هو الحال في كلّ ما بلّغه النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من أُمور في حجّته هذه. فدلّ هذا على أنّ الذي جرى يوم الغدير لم يكن ممّا أُمر بتبليغه، كالذي بلّغه في حجّة الوداع.

قال ابن تيمية: (ولم ينقل أحد بإسناد صحيح ولا ضعيف أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ذكر إمامة عليّ، ولا ذكر عليّاً في شيء من خطبته في حجّة الوداع). انتهى. (المنهاج ٤: ٨٥).

رابعها: يزعم الرافضة أنّ حديث الغدير حديث متواتر، في حين أنّه حديث آحاد مختلف في صحّته، فقد طعن جماعة من أئمّة الحديث في صحّته،

كأبي داود السجستاني وأبي حاتم الرازي وغيرهم وابن تيمية وابن الجوزي، فكيف يسوغ لهم أن يعدّوه من المتواتر وهذه حاله عند أئمّة الحديث؟!! لكنّ الرافضة تعتبر كلّ حديث يوافق هواهم ومذهبهم حديثاً متواتراً ولو كان موضوعاً، ويجعلون علامة كذب الحديث مخالفته لهواهم ولو كان متواتراً، ويحكمون على الأحاديث الصحيحة بأنّها ناقصة مبتورة، إذ لم تتضمن ما يدلّ على أهوائهم وأباطيلهم....

كما أنّ الناظر في رواية الإمام مسلم لا يجد فيها إلّا الوصية باتّباع كتاب اللّه والتذكير فقط بأهل بيته رضوان اللّه تعالى عليهم، وليس فيه أمر باتّباعهم.

قال ابن تيمية في منهاج السُنّة ٤: ٨٥: (والحديث الذي في مسلم إذا كان النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم قد قاله فليس فيه إلّا الوصية باتّباع كتاب اللّه، وهذا أمر قد تقدّمت الوصية به في حجّة الوداع قبل ذلك، وهو لم يأمر باتّباع العترة، ولكن قال: أُذكّركم اللّه في أهل بيتي. وتَذكُّر الأُمّة لهم يقتضي أن يذكروا ما تقدّم الأمر به قبل ذلك من إعطائهم حقوقهم والامتناع من ظلمهم وهذا أمر قد تقدّم بيانه قبل غدير خمّ، فعلم أنّه لم يكن في غدير خمّ أمر بشرع نزل إذ ذاك لا في حقّ عليّ، ولا في حقّ غيره، لا إمامته ولا غيرها). انتهى.

وقد زاد الترمذي على رواية مسلم: «وإنّهما لم يتفرّقا حتّى يردا عليَّ الحوض»: قال ابن تيمية في المنهاج ٤: ٨٥:

(وقد طعن غير واحد من الحفّاظ في هذه الزيادة، وقال: إنّها ليست من الحديث، والّذين اعتقدوا صحّتها قالوا: إنّما يدلّ على أنّ مجموع العترة الّذين هم بنو هاشم لا يتّفقون على ضلالة، وهذا قد قاله طائفة من أهل السُنّة، وهو من أجوبة القاضي أبي يعلى وغيره). انتهى.

أمّا الزيادة وهي قوله: «اللّهمّ وال من والاه وعاد من عاداه... الخ»؛ فقد قال ابن تيمية: (إنّها كذب، ونقل الأثرم في سُننه عن أحمد أن العبّاس سأله عن حسين الأشقر وانّه حدّثه بحديثين: قوله لعليّ: «إنّك ستُعرض على البراءة منّي فلا تبرأ»، والآخر: «اللّهمّ وال مَن والاه، وعاد مَن عاداه» فأنكره أبو عبيداللّه جداً ولم يشكّ أنّ هذين كذب، وكذلك قوله: «أنت أوْلى بكلّ مؤمن ومؤمنة» كذب أيضاً..

وأمّا قوله: «مَن كنت مولاه فعليّ مولاه» فليس هو في الصحاح لكن هو ممّا رواه العلماء وتنازع الناس في صحّته، فنقل عن البخاري وإبراهيم الحربي، وطائفة من أهل العلم بالحديث أنّهم طعنوا فيه وضعّفوه، ونقل عن أحمد بن حنبل أنّه حسّنه كما حسّنه الترمذي). انتهى. (المنهاج ٤: ٨٦).

خامسها: وعلى فرض ثبوت هذه الألفاظ وصحّتها، فإنّه لا دلالة لها على ما ذهب إليه الموسوي من أنّها نصوص في أوْلوية عليّ رضي اللّه عنه بالخلافة؛ لأنّ المولى لا تأتي بمعنى الأوْلى بالتصرّف عند أهل اللغة، كما بيّناه سابقاً..

قال العلّامة الدهلوي: (وأنكر أهل العربية قاطبة ثبوت ورود «المولى» بمعنى «الأوْلى»؛ إذ لو صحّ للزم أن يقال: فلان مولى منك. بدل: فلان أوْلى منك، وهذا باطل منكر بالإجماع..

كما أنّ «المولى» لو كان بمعنى «الأوْلى» أيضاً لا يلزم أن تكون صلة بالتصرّف. وكيف تُقرَّر هذه الصلة ومن أية لغة؟ إذ يُحتمل أن يكون المراد: أوْلى بالمحبّة، وأوْلى بالتعظيم ـ وأية ضرورة في كلّ ما يسمع لفظ «الأوْلى» أن يحمله على أنّ المراد ـ أوْلى بالتصرّف ـ؟! كما في قوله تعالى: ﴿إنّ أولى الناس بإبراهيم للّذين اتّبعوه وهذا النبيّ والّذين آمنوا﴾ وظاهر أنّ أتباع إبراهيم لم يكونوا أوْلى بالتصرّف في جنابه.

وذكر المحبّة والعداوة دليل صريح على أنّ المقصود إيجاب محبّته والتحذير من عداوته، لا التصرّف وعدمه.

فعلم أنّ مقصوده صلّى اللّه عليه وآله وسلّم بهذا الكلام إنّما كان إفادة هذا المعنى الذي يفهم منه بلا تكلّف يوقف قاعدة لغة العرب يعني محبّة عليّ فرض كمحبّته عليه السلام، وعداوته حرام كعداوته عليه السلام. وهذا مذهب أهل السُنّة، ومطابق لفهم أهل البيت في ذلك.

كما أورد أبو نُعيم عن الحسن المثنى بن الحسن السبط الأكبر أنّهم سألوه عن حديث: «مَن كنت مولاه» هل هو نصّ على خلافة عليّ؟

قال: لو كان النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أراد خلافته بذلك الحديث لقال قولاً واضحاً هكذا: «يا أيّها الناس! هذا وليُّ أمري والقائم عليكم بعدي فاسمعوا وأطيعوا»، ثمّ قال الحسن: أُقسم باللّه أنّ اللّه تعالى ورسوله لو آثروا علياً لأجل هذا الأمر، ولم يمتثل عليُّ لأمر اللّه ورسوله ولم يُقدم على هذا الأمر لكان أعظم الناس خطأ بترك امتثال ما أمر اللّه ورسوله به.

قال رجل: أما قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: «مَن كنت مولاه فعليّ مولاه»؟!

قال الحسن: لا واللّه، إنّ رسول اللّه لو أراد الخلافة لقال واضحاً وصرّح بها، كما صرّح بالصلاة والزكاة، وقال: يا أيّها الناس! إنّ علياً وليُّ أمركم من بعدي والقائم في الناس بأمري). مختصر التحفة الاثني عشرية: ١٦١.

قال الشيخ الدهلوي: (وفي هذا الحديث دليل صريح على اجتماع الولايتين في زمان واحد؛ إذ لم يقع التقييد بلفظ «بعدي» بل سَوْقُ الكلام لتسوية الولايتين في جميع الأوقات من جميع الوجوه، كما هو الأظهر، وشركة الأمير

للنبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم في التصرّف في عهده ممتنعة، فهذا أدلُّ دليل على أنّ المراد وجوب محبّته، إذ لا محذور في اجتماع محبّتين، بل إحداهما مستلزمة للأُخرى، وفي اجتماع التصرّفين محذورات كثيرة، كما لا يخفى. وإن قيّدتموه بما يدلّ على إمامته في المآل دون الحال فمرحباً بالوفاق، لأنّ أهل السُنّة أيضاً قائلون بذلك في حين إمامته). انتهى. مختصر التحفة الاثني عشرية: ١٦١.

كما أنّ الرافضة قد فسّروا كلمة: «الأوْلى» الواقعة في صدر حديث الغدير حيث قال عليه الصّلاة والسلام: أوَ لستم تشهدون أنّي أوْلى بكلّ مؤمن مِن نفسه؟! فسّروها بالأوْلى بالتصرّف، وهو باطل، والمراد الأوْلى في المحبّة، فيكون المعنى أوَ لستم تشهدون أنّي أوْلى بكلّ مؤمن في المحبّة من نفسه؟! وهذا مصداق قوله عليه الصلاة والسلام: «لا يؤمن أحدكم حتّى أكون أحبّ إليه من والده وولده، والناس أجمعين». رواه مسلم، وبذلك تتلاءم أجزاء الكلام).

قال الشيخ الدهلوي: (ولفظ الأوْلى قد ورد في غير موضع بحيث لا يناسب أن يكون معناه الأوْلى بالتصرّف أصلاً، كقوله تعالى: ﴿النبيّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أُمّهاتهم﴾، ﴿وأُولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله﴾[1]؛ فإنّ سوق هذا الكلام لنفس[2] نسب الأدعياء عمّن يتبنّونهم، وبيانه: أنّ زيد بن حارثة لا ينبغي أن يقال في حقّه زيد بن محمّد لأنّ نسبة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم إلى جميع المسلمين كالأب الشفيق بل أزيد، وأزواجه أُمّهات أهل الإسلام، والأقرباء في النسب أحقّ وأوْلى من غيرهم، وإن كانت الشفقة والتعظيم للأجانب أزيد، ولكن مدار النسب على القرابة وهي مفقودة في الأدعياء، وحكم ذلك في

---

(١) سورة الأحزاب ٣٣: ٦.

(٢) كذا.

كتاب اللّه، ولا دخل ها هنا لمعنى الأوْلى بالتصرّف في المقصود أصلاً). انتهى. مختصر التحفة الاثني عشرية: ١٦١ و ١٦٢.

ولقد كشف الموسوي عن جهله بالحديث وإسناده، شأنه في ذلك شأن قومه الرافضة الّذين ليس لهم أسانيد صحيحة متّصلة، فالحديث الصحيح عندهم ما وافق مذهبهم وإن كان موضوعاً، والضعيف عندهم ما خالف مذهبهم. لقد كشف جهله هذا عندما استدلّ على تواتر حديث الغدير بتخريج أبي إسحاق الثعلبي له في تفسير سورة المعارج من تفسيره الكبير، وكأنّ الثعلبي لا يخرّج إلّا المتواتر من الأحاديث.

أرأيت أخي المسلم إلى هذا الجهل الذي ما بعده جهل وإلى هذا الاستدلال الذي يستحيي من ذكره الجاهل بله العالم، والصغير قبل الكبير، إنّه الجهل الذي ينبع من هوىً وضلال، وزيغ وانحراف.

وما عرف هذا الضالّ المضلّ أنّ أهل العلم بالحديث متّفقون على أنّ مجرّد العزو إلى الثعلبي مشعِرٌ بضعف تلك الرواية حتّى تثبت صحّتها من طرق أُخرى.

وروايته هذه عن الثعلبي لم يروها أحد من علماء الحديث في شيء من كتبهم التي يرجع إليها الناس في الحديث، لا الصحاح ولا السُنن ولا المسانيد ولا غير ذلك..

قال ابن تيمية في معرض حديثه عن هذه الرواية: (وكذب هذه الرواية لا يخفى على من له أدنى معرفة بالحديث).

وقد فنّد [ابن تيمية] هذه الرواية من وجوه عدّة، نسوقها هنا بتصرّف يسير:

أوّلاً: أجمع الناس كلّهم على أنّ ما قاله النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم بغدير خمّ كان مرجعه من حجّة الوداع، والشيعة تسلّم بذلك، وتجعل هذا اليوم

عيداً وهو اليوم الثامن عشر من ذي الحجّة، في حين أنّ سورة ﴿سأل سائل﴾ مكّية باتّفاق أهل العلم، نزلت بمكّة قبل الهجرة، قبل غدير خمّ بعشر سنين أو أكثر من ذلك، فكيف نزلت بعده؟!

ثانياً: وقوله تعالى: ﴿وإذ قالوا اللّهمّ إن كان هذا هو الحقّ من عندك...﴾، الآية [٣٢] في سورة الأنفال، فقد نزلت ببدر بالاتّفاق وقبل غدير خمّ بسنين كثيرة.

وأهل التفسير متّفقون على أنّها نزلت بسبب ما قاله المشركون للنبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قبل الهجرة، كأبي جهل وأمثاله، وأنّ الله ذكّر نبيّه بما كانوا يقولون، بقوله تعالى: ﴿وإذ قالوا اللّهمّ إن كان هذا هو الحقّ من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء﴾ أي: اذكر قولهم. فدلّ على أنّ هذا القول كان قبل نزول هذه السورة.

ثالثاً: اتّفق الناس على أنّ أهل مكّة لم تنزل عليهم حجارة من السماء لمّا قالوا ذلك، فلو كان هذا آية لكان من جنس آية أصحاب الفيل، ومثل هذا لم ينقله أحد من المصنّفين في العلم، لا الصحيح ولا المسند ولا الفضائل ولا التفسير ولا السير ونحوها، رغم توفّر الهمم والدواعي على نقله، فعلم بذلك كذب هذه الرواية.

رابعاً: إنّ أهل مكّة لمّا استفتحوا بيّن الله أنّه لا ينزل عليهم العذاب ومحمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم فيهم؛ فقال تعالى: ﴿وإذ قالوا اللّهمّ إن كان هذا هو الحقّ من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم﴾ ثمّ قال: ﴿وما كان الله ليعذّبهم وأنت فيهم وما كان الله معذّبهم وهم يستغفرون﴾.

خامساً: لقد جاء في رواية الثعلبي التي ساقها الموسوي قول السائل: يا محمّد! أمرتنا أن نشهد أن لا إله إلّا الله وأنّك رسول الله فقبلنا منك. وهي عبارة

تدلّ على إسلام هذا السائل. ومن المعلوم بالضرورة أنّ أحداً من المسلمين على عهد النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لم يصبه هذا.

سادساً: وهذا الرجل لا يعرف في الصحابة بل هو من جنس الأسماء التي يذكرها الطرقية من جنس الأحاديث التي في سيرة عنترة ودلهمة. وقد صنّف الناس كتباً كثيرة في أسماء الصحابة الّذين ذكروا في شيء من الحديث، حتّى في الأحاديث الضعيفة، مثل كتاب الاستيعاب لابن عبدالبرّ، وكتاب ابن مندة، وأبي نعيم الأصبهاني، والحافظ أبي موسى، ونحو ذلك، ولم يذكر أحد منهم هذا الرجل فعلم أنّه ليس له ذكر في شيء من الروايات. انتهى. منهاج السُنّة ٤ / ١٣ و ١٤.

ثمّ إنّ الموسوي يتّهم أهل السُنّة ـ ممثّلين بشيخ الأزهر ـ بالمراوغة في المراجعة ٥٩ و ٦٠ لا لشيء إلّا لأنّ شيخ الأزهر ـ على فَرضِ صحّة ما نُسب إليه من مراجعات ـ قد أوضح تفسير بعض العلماء المعتبرين في نظر الموسوي لحديث الغدير، وهو تفسير يغاير مذهب الموسوي.

والردّ على هذا الاتّهام أن نقول:

أوّلاً: هل مجرّد الاستدلال برأي ابن حجر في الصواعق، والحلبي في سيرته يعتبر مراوغة؟! فإن كان الأمر كذلك فالموسوي أولى بأن يوصف بالمراوغة لأنّه كثيراً ما يستدلّ بكلام هذين العالِمَيْنِ بما يوافق هواه ومذهبه، وإن كان الوصف بالمراوغة بسبب مخالفة كلامهما لمذهبه فكيف يجعل مذهبه حكماً ومرجعاً ودليلاً، في الوقت الذي يفتقر هو إلى دليل يثبت صحّته؟!

ثانياً: وإن كانت المراوغة إنّما تعني الحيدة عن الأدلّة الشرعية الصحيحة، والأُصول الثابتة فإنّ الموسوي وشيعته لم يتركوا من أساليب المراوغة شيئاً لأحد

من الناس؛ لأنّهم باتّفاق أهل العلم قوم استباحوا الكذب وعدم الانصياع إلى الدليل، والتَفَلُّتَ منه بإنكاره، وتحريفه إنقاصاً منه، أو زيادة فيه، أو تحميله ما لا يحتمل، فهم أبعد الناس عن الدليل وأجهل الناس به.

ثالثاً: إنّ المراوغة في نظر الموسوي وشيعته الرافضة وصف لازم لكلّ من خالف مذهبهم، ولو كان أصدق الصادقين، والصدق عندهم وصف لازم لكلّ من وافقهم ولو كان من أكذب الكاذبين؛ لذا فإنّه لا يلتفت إلى حكمهم ورأيهم في قليل ولا كثير.

رابعاً: إذا كان القرآن والسُنّة ليس فيهما نصّ على خلافة أحد من الناس، وأنّ ما جاء فيهما كان مجرّد ذكر لفضائل الصحابة جملة أو تفصيلاً باتّفاق الصحابة والتابعين وأصحاب القرون الثلاثة الأُولى لم يخالف في ذلك منهم أحد حتّى آل البيت والعترة الطاهرة بما فيهم عليّ بن أبي طالب. ولم يفهم أحد منهم أنّ هذه الفضائل نصوص تدلّ على خلافة أو استخلاف صاحبها بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بحال من الأحوال.

فإنّ المراوغ هو الذي زاغ عن الحقّ الذي جاء في كتاب الله وسُنّة رسول الله، وأجمعت عليه الأُمّة بما فيهم العترة الطاهرة، فتأمّل هذا.

وإنّ العلماء من أهل السُنّة بحثوا في كتب السُنّة كثيراً ليجدوا ما يحتجّوا به على إمامة عليّ رضي الله عنه، فلو ظفروا بحديث موافق لهذا الغرض لفرحوا به لأنّهم كانوا حريصين على هذا الأمر. كلّ هذا يدلّ على أنّ كلّ ما ينقله الرافضة في هذا المجال إنّما هو محض كذب وأفتراء..

قال ابن تيمية: (وأحمد بن حنبل مع أنّه أعلم أهل زمانه بالحديث احتجّ على إمامة عليّ بالحديث الذي في السُنن: «تكون خلافة النبوّة ثلاثين سنة ثمّ

تصير مُلكاً»، وبعض الناس ضعّف هذا الحديث لكنّ أحمد وغيره يثبتونه، فهذا عمدتهم من النصوص على خلافة عليّ، فلو ظفروا بحديث مسند أو مرسل موافق لهذا لفرحوا به، فعلم أنّه ما تدّعيه الرافضة من النصّ هو ممّا لم يسمعه أحد من أهل العلم بأقوال رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم لا قديماً ولا حديثاً، ولهذا كان أهل العلم بالحديث يعلمون بالضرورة كذب هذا النقل، كما يعلمون كذب غيره من المنقولات المكذوبة.) انتهى. المنهاج ٤ / ١٤.

خامساً: إنّه لم يثبت عن أحد من أصحاب القرون الثلاثة الأولى أنّه استدلّ بحديث واحد على خلافة عليّ رضي اللّٰه عنه رغم توفّر الهمم والدواعي على إظهار مثل هذا النصّ، ورغم كثرة شيعة عليّ رضي اللّٰه عنه إبان الفتنة والتي كانت قد تنتهي أو تنقضي بإظهار مثل هذا النصّ. فدلّ هذا على أنّه لا نصّ في هذا الأمر، وأنّ كلّ ما تنقله الرافضة من منقولات هو محض كذب.

قال ابن تيمية: (وقد جرى تحكيم الحكمين ومعه أكثر الناس، فلم يكن في المسلمين من أصحابه ولا غيرهم مَن ذكر هذا النصّ مع كثرة شيعته، ولا فيهم من احتجّ به في مثل هذا المقام الذي تتوفّر فيه الهمم والدواعي على إظهار مثل هذا النصّ، ومعلوم أنّه لو كان النصّ معروفاً عند شيعة عليّ فضلاً عن غيرهم لكانت العادة المعروفة تقتضي أن يقول أحدهم هذا نصّ رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم على خلافته فيجب تقديمه على معاوية، وأبو موسى نفسه كان من خيار المسلمين لو علم أنّ النبيّ صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم نصّ عليه لم يستحلّ عزله، ولو عزله لكان من أنكر عزله عليه يقول: كيف تعزل من نصّ النبيّ صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم على خلافته، وقد احتجّوا بقوله صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: «تقتل عمّاراً الفئة الباغية»، وهذا الحديث خبر واحد أو اثنين أو ثلاثة ونحوهم وليس

هذا متواتراً، والنصّ عند القائلين به متواتر فياللّه العجب كيف ساغ عند الناس احتجاج شيعة عليّ بذلك الحديث ولم يحتجّ أحد منهم بالنصّ). انتهى. المنهاج ٤ / ١٥.

أقول:

ينلخّص كلام السيّد في حديث الغدير في نقاط:

١ ـ أورد نصوص روايات جمعٍ من أكابر القوم، أمثال:

أحمد بن حنبل..

والنسائي..

والطبراني..

والحاكم..

والذهبي.

٢ ـ وذكر وجوهاً لتواتره.

٣ ـ وتعرّض لدلالته ودعوى التأويل فيها من بعضهم.

أمّا كلام المفتري الأثيم فيتلخّص في:

١ ـ أنّه طرح أوّلاً الآية المباركة: ﴿**يا أيّها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك...**﴾ ثمّ جعل يردّ القول بنزولها في غدير خمّ، بثلاثة وجوه.

٢ ـ ثمّ ـ في الوجه الرابع ـ ادّعى أنّ حديث الغدير «خبر آحاد مختلف في صحّته».

٣ ـ فقال ـ في الوجه الخامس ـ: (وعلى فرض ثبوت هذه الألفاظ وصحّتها، فإنّه لا دلالة لها على ما ذهب إليه الموسوي... لأنّ «المولى» لا تأتي

بمعنى «الأوْلى بالتصرّف» عند أهل اللغة)..

ثمّ نقل عن العلّامة الدهلوي: (أنكر أهل العربية قاطبة ثبوت ورود «المولى» بمعنى الأوْلى)..

ثمّ ذكر عن الدهلوي إشكالاً آخر في دلالة الحديث حيث قال: «قال الشيخ الدهلوي: وفي هذا الحديث دليل صريح على اجتماع الولايتين...».

هذا، ولا يخفى على القارئ الكريم أنّ أغلب ما كتبه هذا الرجل إنّما هو تكرارٌ لما جاء في المنهاج لابن تيمية، وفي مختصر التحفة الاثني عشرية للدهلوي فقط. وأغفل آراء الذهبي وابن كثير وأمثالهما من علماء قومه الّذين شحن كتابه بأقوالهم وأستند إليها في مختلف المسائل، وسيتّضح السبب في ذلك..

فنقول:

أمّا تعرّضه ـ قبل كلّ شيء ـ للآية المباركة: ﴿**يا أيّها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك...**﴾ فما هو إلّا فرار من البحث، وتطويل بلا طائل؛ إذ المهمّ هو الردّ على الإستدلال بحديث الغدير، بالمناقشة في سنده أو دلالته؛ لأنّه هو موضوع المراجعة، وعلينا إثبات الحديث ودلالته على ما نذهب إليه، والردّ على المناقشات... كلّ ذلك استناداً إلى كتب القوم وكلمات أعلام علمائهم، ثمّ يأتي دور القضايا المتعلّقة بالموضوع..

وأمّا الآية المذكورة فقد تقدّم البحث عنها في الكتاب بالتفصيل.

سند حديث الغدير:

يقول الخصم: «حديث الغدير خبر آحاد مختلف في صحّته...».

فهل نسي أو تناسى قول إمامه ابن تيميّة ـ الذي احتجّ بكلماته ـ: «وقد صنّف أبوالعبّاس بن عقدة مصنّفاً في جمع طرقه»[1]؟!

فطرقه كثيرة حتّى صنّف في جمعها الحافظ ابن عقدة كتاباً، وأعترف ابن تيميّة بذلك، فكيف يكون من أخبار الآحاد؟!

وهل جهل أو تجاهل قول الحافظ ابن حجر في شرح البخاري: «وأمّا حديث: من كنت مولاه فعليٌّ مولاه، أخرجه الترمذي والنسائي، وهو كثير الطرق جدّاً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتابٍ مفرد، وكثير من أسانيدها صحاح وحسان»[2]؟!

وفي هذا الكلام:

١ ـ إنّ حديث الغدير كثير الطرق جدّاً.

٢ ـ أخرجه الترمذي والنسائي؛ وهما من أرباب الصحاح.

٣ ـ استوعب طرقه ابن عقدة في كتاب مفرد.

٤ ـ كثير من أسانيدها صحاح وحسان.

وفي كلامٍ آخر لابن حجر العسقلاني التصريح بتأليف أبي جعفر الطبري أيضاً كتاباً في ذلك؛ قال: «وقد جمعه ابن جرير الطبري في مؤلّف فيه أضعاف مَن ذكر، وصحّحه، وأعتنى بجمع طرقه أبو العبّاس ابن عقدة، فأخرجه من حديث

---

(١) منهاج السُنّة ٧: ٣٢٠.

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٧: ٦١.

سبعين صحابيّاً أو أكثر»[1].

وفي هذا الكلام:

١ ـ إنّ ابن جرير الطبري جمع طرق حديث الغدير في مؤلَّف فيه أضعاف ما ذكره ابن عبدالبرّ والمزّي.

٢ ـ إنّ ابن جرير صحّح حديث الغدير.

٣ ـ إنّ ابن عقدة أخرجه من حديث سبعين صحابيّاً أو أكثر.

وقال الذهبي في حديث الغدير: «رأيت مجلّداً من طرق الحديث لابن جرير، فاندهشت له ولكثرة تلك الطرق»[2].

وقال ابن كثير: «وقد رأيت له كتاباً جمع فيه أحاديث غدير خمّ في مجلَّدين ضخمين، وكتاباً جمع فيه طرق حديث الطير»[3].

وروى ابن كثير بالإسناد عن أبي هريرة، قال: «لمّا أخذ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم بيد عليّ قال: مَن كنت مولاه فعليّ مولاه، فأنزل اللّه عزّوجلّ: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾. قال أبوهريرة: وهو يوم غدير خمّ، مَن صام يوم ثمان عشر من ذي الحجّة كتب له صيام ستّين شهراً».

ثمّ ردّ على نزول الآية في يوم الغدير، وعلى فضل صيامه، لكنّ المقصود هنا أنّه نقل عن الذهبي قوله في: «مَن كنت مولاه فعليّ مولاه»: «صدر الحديث متواتر، أتيقّن أنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم قاله. وأمّا: اللّهمّ وال من

---

(١) تهذيب التهذيب ٧: ٢٩٧ ترجمة أمير المؤمنين.

(٢) تذكرة الحفّاظ ١: ٧١٣، ترجمة محمّد بن جرير الطبري.

(٣) البداية والنهاية ١١: ١٤٧، ترجمة محمّد بن جرير الطبري.

والاه، فزيادة قويّة الإسناد»[١].

فثبت من شهادة الذهبي وابن كثير تواتر حديث الغدير، وكفى بهما حجّة!!

كما شهد بتواتره الحفّاظ: ابن الجزري[٢] والسيوطي، والمناوي[٣]، والمتّقي الهندي؛ إذ أورده في كتابه: قطف الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة.

فقول الخصم الأثيم: «يزعم الرافضة أنّ حديث الغدير متواتر، في حين أنّه حديث آحاد مختلف في صحّته؛ فقد طعن جماعة من أئمّة الحديث في صحّته، كأبي داود السجستاني وأبي حاتم الرازي وغيرهم وابن تيمية وابن الجوزي» تعصّب وعناد..

أمّا أوّلاً: فإنّ الرافضين لخلافة المتقدّمين على أمير المؤمنين، إنّما يدّعون تواتر هذا الحديث استناداً إلى روايات أهل السنّة وشهادات الأئمّة الأعلام منهم.

وأمّا ثانياً: فلو ثبت أنّ أحداً من القوم طعن في صحّة حديث الغدير فما هو إلّا بالنظر إلى بعض أسانيده، لاكلّها؛ لأنّ الذهبي ـ وهو متأخّر عمّن ذكرهم ـ يقول: «متواتر أتيقّن أن رسول الله قاله».

وأمّا ثالثاً: فقد نصّ الحافظ أبو الخطّاب ابن دحية الأندلسي ـ بعد حديث الولاية ـ على أنّ من عادة البخاري في صحيحه أن يورد أحاديث مناقب عليّ ناقصةً مبتّرة، وأنّ السبب في ذلك انحرافه عنه عليه الصلاة والسلام[٤].

---

(١) البداية والنهاية ٥: ٢١٣ ـ ٢١٤.

(٢) أسنى المطالب في مناقب عليّ بن أبي طالب: ٤٨.

(٣) التيسير في شرح الجامع الصغير ٢: ٤٤٢.

(٤) نقله الإمام المجاهد السيّد مير حامد حسين النيسابوري الهندي، عن كتاب شرح أسماء النبيّ صلّى ←

وعلى هذا، فإنّ تكلّم البخاري في حديث الغدير، وعدم إخراجه في صحيحه، إنّما يعدّ من مطاعن البخاري ومساوئ كتابه، وهي كثيرة جداً، ولأجلها تكلّم فيه وفي كتابه كبار أئمّة القوم، كالذهلي وأبي حاتم الرازي وأبي زرعة الرازي، وغيرهم[1]..

وأمّا الأحاديث الباطلة والمكذوبة المخرّجة في صحيح البخاري فهي كثيرة كذلك، كما لا يخفى على من راجع شروحه وغيرها من كتب الحديث[2].

وإذا كان هذا حال البخاري، فما ظنّك بغيره؟!

وقوله: «أمّا الزيادة وهي قوله: اللّهمّ وال من والاه...» فيكفي في ردّه قول الذهبي ـ في ما نقل عنه ابن كثير ـ: «وأمّا: اللّهمّ وال من والاه... فزيادة قويّة

← الله عليه وآله وسلّم، وقال صاحب كشف الظنون ٢: ١٦٧٥: «المستوفى في أسماء المصطفى، لأبي الخطّاب ابن دحية عمر بن علي السبتي اللغوي، المتوفّى سنة ٦٣٣...».

وتوجد ترجمة أبي الخطّاب ابن دحية في: سير أعلام النبلاء ٢٢: ٣٨٩، تذكرة الحفّاظ ٤: ١٤٢٠، البداية والنهاية ١٣: ١٤٤، شذرات الذهب ٥: ١٦٠، وفيات الأعيان ٣: ٤٤٨، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ١: ٣٥٥رقم ٧١، بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة ٢: ٢١٨، وغيرها.

(١) انظر: هدي الساري في مقدّمة فتح الباري ٢: ٢٦٣ ـ ٢٦٤، طبقات الشافعية للسبكي ـ: ٢: ٢٢٨، سير أعلام النبلاء ١٢: ٤٥٥، فيض القدير شرح الجامع الصغير ١: ٢٤، وغيرها من كتب القوم..

ولهذا السبب أورد الحافظ الذهبي البخاري في كتاب المغني في الضعفاء والمتروكين ٢: ٢٦٨، وميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣: ٤٨٥.

(٢) انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٧: ١٢٧، وص ٣٥٣، وج ٨: ٢٧١، و ص ٤٠٦، وص ٥٤١، وج ١١: ٢٦، إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري ٦: ٥٣٦، وج ٧: ١٤٨، وج ٨: ٤١، وعمدة القاري في شرح صحيح البخاري ٧: ٤٦، وج ١٧: ٢٤٦، صحيح البخاري بشرح الكرماني ٢٥: ٢٠٤.

الإسناد»، لكنّي أذكر جماعةً من الأئمّة رووه بأسانيدهم مع تنصيص الحافظ الهيثمي على صحّتها؛ فقد جاء في مجمع الزوائد في باب: «قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: مَن كنت مولاه فعليّ مولاه»[1]:

«رواه أحمد والطبراني إلّا أنّه قال: قالوا سمعنا رسول اللّه يقول: مَن كنت مولاه فعليّ مولاه، اللّهمّ وال مَن والاه وعاد مَن عاداه... ورجال أحمد ثقات».

«وعن أبي الطفيل... قال: مَن كنت مولاه فهذا مولاه، اللّهمّ وال مَن والاه وعاد مَن عاداه... رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة، وهو ثقة».

«وعن عمرو ذي مر وسعيد بن وهب، وعن زيد بن يُثَيع، قالوا: سمعنا عليّاً يقول... قالوا: فأخذ بيد عليّ فقال: مَن كنت مولاه فهذا مولاه، اللّهمّ وال مَن والاه وعاد من عاداه، وأحبّ مَن أحبّه وأبغض مَن يبغضه، وأنصر مَن نصره وأخذل مَن خذله. رواه البزّار ورجاله رجال الصحيح، غير فطر بن خليفة، وهو ثقة»[2].

«وعن عبدالرحمن بن أبي ليلى... قال: فمَن كنت مولاه فعليّ مولاه اللّهمّ وال مَن والاه وعاد مَن عاداه. رواه أبويعلى ورجاله وثّقوا، وعبداللّه بن أحمد».

«وعن زيد بن أرقم، قال: نشد عليّ الناس: أُنشد اللّه رجلاً سمع النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم يقول: مَن كنت مولاه فعليّ مولاه، اللّهمّ وال مَن والاه وعاد مَن عاداه. فقام اثنا عشر بدريّاً فشهدوا بذلك، وكنت في مَن كتم فذهب بصري..

رواه الطبراني في الكبير والأوسط خالياً من ذهاب البصر والكتمان ودعاء

---

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٩: ١٠٣ ـ ١٠٩.

(٢) جاء في هامشه: «فطر» أخرج له خ أيضاً. ابن حجر.

عليّ. وفي روايةٍ عنده: (وكان عليّ دعا على من كتم)، ورجال الأوسط ثقات».

«وعن حبشي بن جنادة، قال: سمعت رسول الله يقول يوم غدير خمّ: اللّهمّ مَن كنت مولاه فعليّ مولاه، اللّهمّ وال من والاه وعاد مَن عاداه وأنصر مَن نصره، وأعن من أعانه..

رواه الطبراني ورجاله وثّقوا».

فهذا موجز الكلام في وجه استدلال علماءنا الكرام بهذا الحديث الشريف من جهة السند... مضافاً إلى ما ذكره السيّد.

وتبقى جهة الدلالة..

دلالة حديث الغدير

قال الخصم: بعد الوجوه التي زعمها في مناقشة سند حديث الغدير، والتي قد تقدّم الجواب عنها وبيان واقع الحال فيها:

«خامسها: وعلى فرض ثبوت هذه الألفاظ وصحّتها، فإنّه لا دلالة لها على ما ذهب إليه الموسوي...» فذكر الأُمور التالية بعين ألفاظه:

١ ـ «لأنّ المولى لا تأتي بمعنى الأوْلى بالتصرّف عند أهل اللّغة» ونقل عن العلّامة الدهلوي: «أنكر أهل العربية قاطبة...».

٢ ـ «إنّ المولى لو كان بمعنى الأوْلى لا يلزم أن تكون صلته بالتصرّف...».

٣ ـ «ذِكر المحبّة والعداوة دليل صريح على...».

٤ ـ «قال الشيخ الدهلوي: وفي هذا الحديث دليل صريح على اجتماع الولايتين في زمانٍ واحدٍ... وفي اجتماع التصرّفين محذورات كثيرة...».

أقول:

هذا عمدة ما عندهم، والأصل في كلام الخصم هو ابن تيمية ثمّ الدهلوي، وسيظهر أنّ الفخر الرازي ـ المشكّك في الثابتات ـ هو المروّج لهذه الشبهات، وسيكون بحثنا مع هؤلاء وعدادهم في العلماء، لا مع أتباعهم الجهلاء!

ولعلّ العمدة من بين الأُمور المذكورة هو الأمر الأوّل، فنقول:

هل أنكر اللغوّيون مجيء «المولى» بمعنى «الأَوْلى»؟

إنّ دعوى إجماع أهل العربية قاطبة على عدم مجيء «المولى» بمعنى «الأَوْلى» لا تصدر إلّا عن جهلٍ شديد أو من متعصّب عنيد!!

وكلام المولوي عبدالعزيز الدهلوي الهندي موجود في كتابه التحفة الاثنى عشرية بالفارسية[1]، وقد ترجم هذا الكتاب إلى العربية ملخّصاً باسم مختصر التحفة الاثني عشرية، وهذا نصّ ما جاء فيه في ردّ دلالة حديث الغدير:

«أمّا الأحاديث التي تمسّك بها الشيعة على هذا المدّعى فهي اثنا عشر حديثاً:

الأوّل: حديث غدير خمّ المذكور عندهم بشأنٍ عظيم، ويحسبونه نصّاً قطعيّاً في هذا المدّعى، حاصله: إنّ بريدة بن الحصيب الأسلمي روى أنّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم لمّا نزل بغدير خمّ حين المراجعة عن حجّة الوداع ـ وهو موضع بين مكّة والمدينة ـ أخذ بيد عليّ وخاطب جماعة المسلمين الحاضرين فقال:

---

(١) التحفة الاثني عشرية: ٢٠٨ ـ ٢١٠، ط باكستان.

يا معشر المسلمين! ألست أوْلى بكم من أنفسكم؟! قالوا: بلى. قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللّهمّ والِ من والاه وعادِ من عاداه.

قالت الشيعة في تقرير الاستدلال بهذا الحديث: إنّ المولى بمعنى الأوْلى بالتصرّف؛ وكونه أوْلى بالتصرّف عين الإمامة.

ولا يخفى: إنّ أوّل الغلط في هذا الاستدلال هو إنكار أهل العربية قاطبةً ثبوت ورود المولى بمعنى الأوْلى، بل قالوا: لم يجئ قطّ المفعل بمعنى أفعل في موضعٍ ومادّةٍ أصلاً، فضلاً عن هذه المادّة بالخصوص...»[1].

أقول:

إنّه ـ بغضّ النظر عمّا في هذا الكلام، كإبهامه انفراد «بريدة بن الحصيب» برواية حديث الغدير مع أنّ رواته من الصحابة يبلغون العشرات ـ يدّعي إجماع أهل العربية على عدم مجيء «المولى» بمعنى «الأوْلى»..

ونحن ننقل هنا نصوص جماعةٍ من أعيان الحديث والتفسير واللّغة، الصريحة في مجيء «المولى» بمعنى «الأوْلى»، في جملةٍ من أشهر كتبهم في تلك العلوم:

* قال الفخر الرازي بتفسير قوله تعالى: ﴿هي مولاكم وبئس المصير﴾[2]:

«وفي لفظ المولى ها هنا أقوال: أحدها....

والثاني: قال الكلبي: يعني أوْلى بكم. وهو قول الزجّاج والفرّاء

(١) مختصر التحفة الاثني عشرية: ١٧٩ ـ ١٨٠، ط الهند.

(٢) سورة الحديد ٥٧: ١٥.

وأبي عبيدة...»[١].

* وقال أبو حيّان الأندلسي بتفسير قوله تعالى: ﴿قل لن يصيبنا إلّا ما كتب الله لنا هو مولانا وعلى الله فليتوكّل المؤمنون﴾[٢]:

«... وقال الكلبي: أوْلى بنا من أنفسنا في الموت والحياة. وقيل: مالكنا وسيّدنا، فلهذا يتصرّف كيف شاء، فيجب الرضا بما يصدر من جهته...»[٣].

فهذا رأي «محمّد بن السائب الكلبي» و«الفرّاء» و«الزجّاج» و«أبي عبيدة»..

أمّا «الكلبي» فمفسّر مشهور، توفّي سنة ١٤٦.

وأمّا «الفرّاء» فهو «أبرع الكوفيّين وأعلمهم بالنحو واللّغة وفنون الأدب»[٤]، توفّي سنة ٢٠٧.

وأمّا «الزجّاج» فهو «الإمام في العربية»[٥]، توفّي سنة ٣١١.

وأمّا «أبو عبيدة» فهو «معمر بن المثنّى التيمي البصري اللّغوي العلّامة الأخباري، صاحب التصانيف، وكان أحد أوعية العلم»[٦]، توفّي سنة ٢١٠.

* وقال الفخر الرازي: «إنّ أبا عبيدة قال في قوله تعالى: ﴿مأواكم النار هي مولاكم﴾: معناه: هي أوْلى بكم؛ وذكر هذا أيضاً: الأخفش والزجّاج وعلي بن

---

(١) تفسير الرازي ٢٩ : ٢٢٧.

(٢) سورة التوبة ٩ : ٥١.

(٣) البحر المحيط ٥ : ٤٣٣.

(٤) وفيات الأعيان ٦ : ١٧٦، وأنظر: تذكرة الحفّاظ ١ : ٣٧٢، مرآة الجنان، العبر، وغيرهما.

(٥) تهذيب الأسماء واللّغات ٢ : ١٧٠.

(٦) العبر: حوادث ٢١٠، تذكرة الحفّاظ ١ : ٣٧١، المزهر في اللّغة ٢ : ٤٠٢.

عيسى، وٱستشهدوا ببيت لبيد...»[١].

و«الأخفش» هو «من أئمّة العربية»[٢]، توفّي سنة ٢١٥.

و«علي بن عيسى» هو «الرمّاني»: «شيخ العربية»[٣]، توفّي سنة ٣٨٤.

* وقال الحسين بن أحمد الزوزني[٤] بشرح بيت لبيد:

فغدت كلا الفرجين تحسب أنّه ... مولى المخافة خلفها وأمامها

«قال ثعلب: إنّ المولى في هذا البيت بمعنى الأَوْلى بالشيء، كقوله تعالى: ﴿مأواكم النار هي مولاكم﴾ أي: هي الأَوْلى بكم...»[٥].

وهذا رأي ثعلب؛ قال الذهبي: العلّامة المحدّث شيخ اللّغة والعربية[٦]، المتوفّى سنة ٢٩١.

* وقال الجوهري بشرح قول لبيد:

«يريد: إنّه أَوْلى موضع أن يكون فيه الخوف»[٧]..

قال الذهبي بترجمته: «والجوهري ـ صاحب الصحاح ـ: أبو نصر

---

(١) نهاية العقول في الكلام ودراية الأُصول ـ مخطوط.

(٢) وفيات الأعيان ٢: ٣٨٠، مرآة الجنان: حوادث ٢١٥، وغيرهما.

(٣) العبر: حوادث ٣٨٤، وفيات الأعيان ٣: ٢٩٩، بغية الوعاة ٢: ١٨٠.

(٤) قال السيوطي بترجمته في بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١: ٥٣١: «الحسين بن أحمد الزوزني القاضي، أبو عبدالله، قال عبدالغافر: إمام عصره في النحو واللّغة والعربية. مات سنة ٤٨٦».

(٥) شرح المعلّقات السبعة: ٩١.

(٦) تذكرة الحفّاظ ٢: ٦٦٦، تاريخ بغداد ٥: ٢٠٤، وفيات الأعيان ١: ١٠٢.

(٧) صحاح اللّغة وتاج العربية، مادّة «ولي».

إسماعيل بن حمّاد التركي اللّغوي، أحد أئمّة اللسان...»[١].

ووصف السيوطي كتابه الصحاح بقوله: «فهو في كتب اللّغة نظير صحيح البخاري في كتب الحديث، وليس المدار في الاعتماد على كثرة الجمع بل على شرط الصحّة»[٢].

* وقال البغوي بتفسير الآية: ﴿مأواكم النار هي مولاكم﴾:

«صاحبكم وأوْلى بكم؛ لِما أسلفتم من الذنوب»[٣].

* وقال الزمخشري بتفسيرها:

«قيل: هي أولى بكم، وأنشد بيت لبيد...»[٤].

* وقال في أساس البلاغة في مادّة «ولي»:

«ومولاي: سيدي وعبدي، ومولى من الولاية: ناصر، وهو أوْلى به»[٥].

* وقال أبو الفرج ابن الجوزي بتفسير الآية:

«قال أبو عبيدة: أي أوْلى بكم»[٦].

* وقال النيسابوري:

«قيل: المراد أنّها تتولّى أُموركم كما تولّيتم في الدنيا أعمال أهل النار. وقيل: أراد هي أوْلى بكم؛ قال جار اللّه: حقيقته هي محراكم ومقمنكم، أي مكانكم الذي يقال فيه: هو أوْلى بكم، كما قيل: هو مئنة للكرم، أي: مكان لقول

---

(١) العبر: حوادث سنة ٣٩٨، بغية الوعاة ١: ٤٤٦.

(٢) المزهر في اللّغة ١: ١٠١.

(٣) معالم التنزيل ٥: ٣١٢.

(٤) الكشّاف ٦: ٤٧.

(٥) أساس البلاغة، مادّة «ولي».

(٦) زاد المسير في علم التفسير ٨: ١٦٧.

القائل: إنّه لكريم»[١].

* وبتفسير الآية: ﴿والله مولاكم﴾[٢]:

«متولّي أُموركم، وقيل: أَوْلى بكم من أنفسكم، ونصيحته أنفع لكم من نصائحكم لأنفسكم»[٣].

* وقال القاضي البيضاوي بتفسير الآية: ﴿هي مولاكم﴾:

«هي أَوْلى بكم، كقول لبيد... حقيقته: محراكم، أي مكانكم الذي يقال فيه: أَوْلى بكم»[٤]..

* وقال النسفي كذلك بالنصّ بتفسيرها في تفسيره الشهير[٥].

* وكذا بتفسير الجلالين[٦]..

* وبتفسير أبي السعود[٧].

ولا يخفى: أنّ هؤلاء أئمّة التفسير عند القوم، وكتبهم أشهر التفاسير المعتمدة في ما بينهم..

وأعترف بذلك كبار علماء الكلام، كالسعد التفتازاني والعلاء القوشجي وغيرهما؛ فقد جاء في شرح المقاصد وفي شرح التجريد، وهما من أشهر كتبهم في العقائد ما نصّه: «ولفظ (المولى) قد يراد به: المعتق، والحليف، والجار، وابن

---

(١) تفسير غرائب القرآن ٦: ٢٥٦.

(٢) سورة التحريم ٦٦: ٢.

(٣) تفسير غرائب القرآن ٦: ٣٢٠.

(٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٧١٦.

(٥) تفسير النسفي ـ مدارك التنزيل ٢: ٦٤٨.

(٦) تفسير الجلالين بهامش تفسير البيضاوي ٢: ٤٥٤.

(٧) تفسير أبي السعود العمادي ٨: ٢٠٨.

العم، والناصر، والأوْلى بالتصرّف..

قال اللّه تعالى: ﴿مأواكم النار هي مولاكم﴾ أي: أوْلى بكم؛ ذكره أبو عبيدة.

وقال النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: أيّما امرأة نكحت بغير إذن مولاها... أي: الأوْلى بها، والمالك لتدبير أمرها.

ومثله في الشعر كثير.

وبالجملة، استعمال المولى بمعنى: المتولّي، والمالك للأمر، والأوْلى بالتصرّف، شائع في كلام العرب، منقول عن كثير من أئمّة اللّغة. والمراد: إنّه اسم لهذا المعنى لا أنّه صفة بمنزلة الأوْلى، ليعترض بأنّه ليس من صيغة أفعل التفضيل وأنّه لا يستعمل استعماله»[1].

أقول:

وفي هذا الكلام فوائد:

١ ـ مجيء «المولى» بمعنى «الأوْلى» في الكتاب والسُنّة الصحيحة والشعر الكثير.

٢ ـ إنّه منقول عن كثير من أئمّة اللّغة.

٣ ـ عدم ورود الاعتراض بأنّ «المولى» لا يستعمل استعمال «الأوْلى».

وقد أشار التفتازاني والقوشجي بذلك إلى اعتراض الفخر الرازي على تلك الاستعمالات الفصيحة الشائعة، بأنّه إذا كان «المولى» يجيء بمعنى «الأوْلى»، فلماذا لا يصحّ أن يقال: «فلان مولى منك» بدلاً من: «أوْلى منك»؟!

هذا الاعتراض الذي أخذه الدهلوي، وقلّده الجهلة، في مقام الجواب عن

---

(١) شرح المقاصد ٥: ٢٧٣، شرح التجريد: ٣٦٩.

الاستدلال بحديث الغدير، طرحه الرازي بتفسير ﴿هي مولاكم﴾؛ إذ قال ـ بعد ذكر قول أئمّة اللّغة بأنّ المعنى: «أَوْلى بكم» ـ:

«وأعلم أنّ هذا الذي قالوه معنىً وليس بتفسيرٍ للّفظ؛ لأنّه لو كان «مولى» و«أولى» بمعنى واحد في اللّغة، لصحّ استعمال كلّ واحد منهما في مكان الآخر، فكان يجب أن يصحّ أن يقال: هذا مولى من فلان، كما يقال: هذا أَوْلى من فلان... ولمّا بطل ذلك، علمنا أنّ الذي قالوه معنىً وليس بتفسير»[١].

ولكنّه في كتاب نهاية العقول عدل عن ذلك؛ إذ قال: «إنّ المولى لو كان يجيء بمعنى الأَوْلى لصحّ أن يقرن بأحدهما كلّ ما يصحّ قرنه بالآخر، لكنّه ليس كذلك، فامتنع كون المولى بمعنى الأَوْلى... إنّه لا يقال: هو مولى من فلان، كما يقال: هو أَوْلى من فلان...» ثمّ قال في نهاية كلامه: «وهذا الوجه فيه نظر مذكور في الأُصول»[٢].

والنيسابوري ـ الذي تبع الرازي في كثير من المواضع ـ قال هنا: بأنّ في ما ذكره بحثاً لا يخفى[٣].

أقول:

وجه النظر والبحث: وجود موارد كثيرة من المترادفين لا يجوز في اللّغة قيام أحدهما مقام الآخر، وأنّ بينهما فروقاً عديدة..

مثلاً: مدلول «حتّى» و«إلى» هو الغاية، إلّا أنّ الثاني يدخل على الضمير

---

(١) تفسير الرازي ٢٩ : ٢٢٧.

(٢) نهاية العقول ـ مخطوط.

(٣) تفسير غرائب القرآن ٦ : ٢٥٦.

دون الأوّل.

و: مدلول «الواو» و«حتّى» العاطفتين واحد، لكنّ بينهما فروقاً ذكرها ابن هشام في مغني اللبيب.

وكذا الحال في «إلّا» و«غير»، و«هل» و«الهمزة» الاستفهاميّتين، كما في كتاب الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي.

حديث الغدير بلفظ: «مَن كنت أوْلى به...»:

هذا، وقد ورد حديث الغدير بلفظ: «مَن كنت أوْلى به من نفسه...» في بعض المصادر المعتبرة، وهذا أيضاً من جملة مثبتات مجيء «المولى» بمعنى «الأوْلى»..

فقد أخرج الطبراني، بإسناده عن زيد بن أرقم: «ثمّ أخذ بيد عليّ رضي الله عنه فقال: مَن كنت أوْلى به من نفسي فعليّ وليّه، اللّهمّ والِ من والاه وعادِ من عاداه»[1].

حديث الغدير بلفظ: «مَن كنت وليّه فعليٌّ وليّه...»:

وأخرج أحمد والنسائي وابن ماجة والطبري والحاكم والذهبي وابن كثير وغيرهم، بأسانيد صحيحة عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال يوم غدير خمّ: «مَن كنت وليّه فهذا وليّه»[2].

---

(١) المعجم الكبير ٥: ١٦٧ / ٤٩٧١، مسند زيد بن أرقم.

(٢) مسند أحمد ٦: ٤٨٠، ٤٩١، ٤٩٧، خصائص علي بن أبي طالب: ٥٤ / ٢٤، سُنن ابن ماجة ١: ٨٨ / ١١٦، المستدرك على الصحيحين ٣: ١٠٩، كنز العمّال ١٣: ١٠٤، ١٠٥، ١٣٥، البداية والنهاية ٥: ٢٠٩.

وتلخّص:

إنّ «المولى» يجيء بمعنى «الأوْلى». وقد اعترف بذلك أئمّة القوم في التفسير والحديث والكلام واللّغة والأدب. وذكروا لذلك شواهد من الكتاب والسُنّة والشعر... فسقط الإشكال على دلالة حديث الغدير من جهة تفسير «المولى» فيه بـ: «الأوْلى»، وظهر كذب دعوى إجماع أهل العربية على عدم مجيء مفعل بمعنى أفعل في شيء من المواد فضلاً عن هذه المادّة!

بل لقد ثبت ورود حديث الغدير بنفس لفظة «الأوْلى» بأسانيد القوم في كتبهم المعتبرة.

ما الدليل على كون صلة «الأوْلى» هو «بالتصرّف»؟

ثمّ إنّهم بعدما اضطرّوا إلى التسليم والاعتراف بمجيء «المولى» بمعنى «الأوْلى»، جعلوا يطالبون بالدليل على كون صلة «الأوْلى» هو «بالتصرّف»، وإنّه لماذا لا تكون الصلة «بالمحبّة» مثلاً؟

فنقول:

أوّلاً: قد ثبت أنّ «المولى» يجيء بمعنى «المتصرّف في الأمر»؛ فقد ذكر الرازي بتفسير قوله تعالى: ﴿**واعتصموا بالله هو مولاكم**﴾[1]: «... هو مولاكم: سيّدكم والمتصرّف فيكم...»[2].

---

(١) سورة الحج ٢٢: ٧٨.

(٢) تفسير الرازي ٢٣: ٧٤.

وقال النيسابوري بتفسير الآية: ﴿ثمّ رُدّوا إلى اللّه مولاهم الحقّ﴾[١]: «والمعنى: إنّهم كانوا في الدنيا تحت تصرّفات الموالي الباطلة، وهي النفس والشهوة والغضب، فإذا ماتوا انتقلوا إلى تصرف المولى الحقّ»[٢].

وثانياً: قد ثبت مجيء «المولى» بمعنى «متولّي الأمر»[٣]، ولا فرق بين «المتولّي» و«المتصرّف» كما لا يخفى.

ونكتفي بعبارة الفخر الرازي بتفسير قوله تعالى: ﴿أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين﴾[٤]، قال: «وفي قوله: ﴿أنت مولانا﴾، فائدة أُخرى، وذلك: إنّ هذه الكلمة تدلّ على نهاية الخضوع والتذلّل والاعتراف بأنّه سبحانه هو المتولّي لكلّ نعمة يصلون إليها، وهو المعطي لكلّ مكرمة يفوزون بها، فلا جرم أظهروا عند الدعاء أنّهم في كونهم متّكلين على فضله وإحسانه، بمنزلة الطفل الذي لا تتمّ مصلحته إلّا بتدبير قيّمه، والعبد الذي لا ينتظم شمل مهمّاته إلّا بإصلاح مولاه، فهو سبحانه قيّوم السماوات والأرض والقائم بإصلاح مهمّات الكلّ، وهو المتولّي في الحقيقة للكلّ على ما قال، ﴿نعم المولى ونعم النصير﴾[٥]»[٦].

وثالثاً: قد ثبت مجيء «المولى» بمعنى «المليك»، وهل «المليك» إلّا

---

(١) سورة الأنعام ٦: ٦٢.

(٢) تفسير غرائب القرآن ٣: ٩٥، وأنظر: تفسير الفخر الرازي ١٣: ١٨.

(٣) الكشّاف ٢: ٣٥٦، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٧١٦، تفسير النسفي ١: ٣٦٩، البحر المحيط ٥: ٤٣٣ و٦: ٥٢، تفسير غرائب القرآن ٦: ٣٢٠، تفسير الجلالين بهامش تفسير البيضاوي ٢: ١٠١، تفسير أبي السعود ٨: ٢٦٦.

(٤) سورة البقرة ٢: ٢٨٦.

(٥) سورة الأنفال ٨: ٤٠.

(٦) تفسير الرازي ٧: ١٦١.

«المتصرّف في الأُمور»؟!

لقد نصَّ على مجيء «المولى» بالمعنى المذكور البخاري في كتاب التفسير: قال: «باب ﴿ولكلٍّ جعلنا موالي ممّا ترك الوالدان والأقربون والّذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم إنّ الله كان على كلّ شيءٍ شهيداً﴾[1]: وقال معمر: موالي: أولياء، ورثة. عاقد أيمانكم: هو مولى اليمين، وهو الحليف. والمولى أيضاً: ابن العم، والمولى: المنعم المعتق، والمولى: المعتق، والمولى: المليك، والمولى: مولىً في الدين»[2]..

فالمولى يجيء بمعنى «المليك».

قال العيني والقسطلاني في شرحيهما على صحيح البخاري: «المولى: المليك؛ لأنّه يلي أُمور الناس»[3].

ورابعاً: قد ثبت مجيء «المولى» بمعنى «السيّد»، ومن الواضح أنّ «الإمام» و«الرئيس» و«ولي الأمر» هو: «السيّد» المطلق.

وخامساً: إن صلة «الأَوْلى» هي لفظة «التصرّف» أو نحوها من الألفاظ الدالّة على وجوب الإطاعة والامتثال والانقياد... ممّا هو مقتضى الولاية العامّة، ولقد فهم الشيخان أبو بكر وعمر من لفظ حديث الغدير الأَولويّة «بالاتّباع والقرب» كما اعترف بذلك ابن حجر المكّي في مقام الجواب عن حديث الغدير؛ إذ قال:

---

(١) سورة النساء ٤: ٣٣.

(٢) تفسير ابن كثير والكشّاف ذيل الآية، تهذيب الأسماء واللّغات ٤: ١٩٦، النهاية لابن الأثير: مادّة «ولي»، مرقاة المفاتيح ٥: ٥٦٨، فتح الباري ٨: ١٩٩ وغيرها.

(٣) عمدة القاري ١٨: ١٧٠، ارشاد الساري ٧: ٨٠.

«سلّمنا إنّه (أوْلى) لكنْ لا نسلّم أنّ المراد أنّه أولى بالإمامة، بل بالاتّباع والقرب منه، فهو كقوله تعالى: ﴿إنّ أوْلى الناس بإبراهيم للّذين اتّبعوه﴾، ولا قاطع بل ولا ظاهر على نفي هذا الاحتمال، بل هو واقع إذ هو الذي فهمه أبو بكر وعمر، وناهيك بهما في الحديث، فإنّهما لمّا سمعاه قالا له: أمسيت يا ابن أبي طالب مولى كلّ مؤمن ومؤمنة. أخرجه الدارقطني..

وأخرج أيضاً أنّه قيل لعمر: إنّك تصنع بعلي شيئاً لا تصنعه بأحدٍ من أصحاب النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم؟ فقال: إنّه مولاي»[1].

ولقد فُسّر «المولى» في قوله تعالى: ﴿ولكلٍّ جعلنا موالي...﴾ بـ: «الوارث الأوْلى» ضمن وجوهٍ عديدة؛ قال الرازي: «وكلّ هذه الوجوه حسنة محتملة»[2].

وسادساً: إنّه قد جوّز غير واحدٍ من كبار علماء القوم أن يكون «بالتصرّف» صلة للفظة «الأوْلى»، إلّا أنّهم توهّموا أن ذلك يستلزم أن يكون الإمام عليه السلام متصرّفاً في حياة رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم؛ فقال القاري بشرح حديث الغدير: «في شرح المصابيح للقاضي: قالت الشيعة: المولى هو المتصرّف، وقالوا: معنى الحديث أنّ عليّاً رضي اللّه عنه يستحقّ التصرّف في كلّ ما يستحقّ الرسول صلّى اللّه عليه وآله وسلّم التصرّف فيه، ومن ذلك أُمور المؤمنين، فيكون إمامهم. قال الطيّبي: لا يستقيم أن يحمل الولاية على الإمامة التي هي التصرّف في أُمور المؤمنين؛ لأنّ المتصرّف المستقلّ في حياته صلّى اللّه عليه وآله وسلّم هو لا غير، فيجب أن يحمل على المحبّة وولاء الإسلام ونحوهما»[3].

---

(١) الصواعق المحرقة: ٦٧.

(٢) تفسير الرازي ١٠: ٨٦.

(٣) مرقاة المفاتيح ٥: ٥٦٨.

أقول:

وحاصل هذا الكلام: وجود المقتضي لأن تكون الصلة «بالتصرّف»، بل إنّ الحديث ظاهر في ذلك، وهذا هو المطلوب، لكنّ استقلال النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بالتصرّف مانع من الأخذ بالظاهر؛ قال: «فيجب أن يحمل على المحبّة وولاء الإسلام ونحوهما». وسيأتي الجواب عن هذا.

وهل ذكر المحبّة والعداوة دليل على الحمل المذكور؟

وقد يُدّعى أنّ قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم في ذيل الحديث: «اللّهمّ والِ من والاه وعادِ من عاداه...» دليل على عدم إرادة «الأولى بالتصرّف» من «المولى»، وعلى هذا «فيجب أنْ يحمل على المحبّة وولاء الإسلام ونحوهما».

فنقول:

أوّلاً: هذا الاستدلال ممّن يقلّد ابن تيميّة في أباطيله عجيبٌ للغاية، وذلك لأنّ ابن تيمية يكذّب بهذه الفقرة من حديث الغدير؛ إذ يقول[1] في وجوه الجواب عنه: «الوجه الخامس: إنّ هذا اللفظ ـ وهو قوله: «اللّهمّ والِ من والاه وعادِ من عاداه، وانصر من نصره واخذل من خذله» ـ كذبٌ باتّفاق أهل المعرفة بالحديث...»[2].

---

(١) منهاج السُنّة ٧: ٥٥.

(٢) لكنّ الفقرة هذه ثابتة بالأسانيد المعتبرة على أُصولهم؛ راجع: مسند أحمد بن حنبل ١: ١٨٩، ٥: ٤٩٤ و ٤٩٨ و ٥٠١، المصنّف ١٢: ٦٧، ٧٨، الخصائص ـ للنسائي ـ: ٢٢٠، سُنن ابن ماجة ١: ٨٨، البداية ←

وقد عرفت الكاذب!!

وثانياً: إنّ في جملةٍ من ألفاظ هذا الدعاء في حديث الغدير كلمة «والٍ من والاه...» وكلمة «أحب من أحبّه...» معاً، وهذا من الشواهد على أنّ «المولى» وكذا «والٍ من ولاه» ليس بمعنى «المحبّة» وإلّا لزم عطف الشيء على نفسه..

قال ابن كثير: «قال الطبراني: ثنا أحمد بن إبراهيم بن عبدالله بن كيسان المديني سنة ٢٩٠، ثنا إسماعيل بن عمرو البجلي....

ورواه أبوالعبّاس ابن عقدة الحافظ الشيعي، عن الحسن بن علي بن عفّان العامري، عن عبيدالله بن موسى، عن فطر، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ذي مر وسعيد بن وهب، وعن زيد بن يثيع، قالوا: سمعنا عليّاً يقول في الرحبة: فذكر نحوه. فقام ثلاثة عشر رجلاً فشهدوا إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه. اللّهمّ والِ من والاه وعادِ من عاداه، وأحب من أحبّه وأبغض من أبغضه، وانصر من نصره واخذل من خذله.

قال أبو إسحاق ـ حين فرغ من هذا الحديث ـ: يا أبا بكر! أيّ أشياخ هم؟»[1].

ورواه المتّقي عن البزّار وابن جرير والخلعي في الخلعيّات، وقال: قال الهيثمي: رجال إسناده ثقات. قال ابن حجر: ولكنّهم شيعة»[2].

وثالثاً: إنّه قد استبعد بعض أكابر القوم هذا الحمل، كالحافظ محبّ الدين

← والنهاية ٧: ٣٤٧، كنز العمّال ١٣: ١٦٨، مشكل الآثار ٢: ٣٠٨، المستدرك على الصحيحين ٣: ١١٦، وغيرها.

(١) البداية والنهاية ٧: ٣٤٧.

(٢) كنز العمّال ١٣: ١٥٨.

الطبري الشافعي؛ إذ قال: قد حكى الهروي عن أبي العبّاس: إنّ معنى الحديث: من أحبّني ويتولّاني فليحبَّ عليّاً وليتولّه.

وفيه عندي بُعد؛ إذ كان قياسه على هذا التقدير أن يقول: من كان مولاي فهو مولى عليّ، ويكون المولى ضدّ العدو، فلمّا كان الإسناد في اللفظ على العكس بعُد هذا المعنى...»[1].

ورابعاً: إنّ قول النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: «اللّهمّ والِ من والاه...» دعاء دعا به بعد الفراغ من الخطبة، ولو كانت لفظة «المولى» بحاجةٍ إلى تبيين، فإنّ الجملة السابقة على «من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه»، وهي: «ألست أَوْلى بكم من أنفسكم؟!» أو: «ألست أَوْلى بالمؤمنين من أنفسهم؟!» وخاصّةً ما اشتمل من ألفاظ الحديث على «فاء» التفريع؛ إذ قال: «فمن كنت مولاه...» هي القرينة المعيّنة للمعنى والرافعة للإبهام المزعوم في الكلام.

ومن رواة تلك المقدّمة في حديث الغدير:

أحمد بن حنبل، وأبو عبدالرحمن النسائي، وأبو عبداللّه ابن ماجة، وأبو بكر البزّار، وأبو يعلى الموصلي، وأبو جعفر الطبري، وأبو القاسم الطبراني، وأبو الحسن الدارقطني، وأبو موسى المديني، وأبو العبّاس الطبري، وابن كثير الدمشقي..

وقد أشار النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم فيها إلى قوله تعالى: ﴿النبيّ أَوْلى بالمؤمنين من أنفسهم...﴾[2]، الذي نصّ المفسّرون على دلالته على أولويّة النبيّ

---

(١) الرياض النضرة في مناقب العشرة ١: ٢٢٧.

(٢) سورة الأحزاب ٣٣: ٦.

بالمؤمنين من أنفسهم في التصرّف[١].

ومن رواة حديث الغدير «بفاء التفريع»: أحمد والنسائي وأين كثير عن أبي يعلى والحسن بن سفيان، والمتّقي عن ابن جرير والمحاملي والطبراني[٢].

وصاحب التحفة الاثنا عشرية، الذي قلّده الخصم، قد روى الحديث بهذا اللفظ، كما تقدّم.

وخامساً: إنّه قد ورد في بعض ألفاظ الحديث كلمة: «بعدي» مع تهنئة عمر بن الخطّاب..

قال ابن كثير: «قال عبدالرزّاق: أنا معمر، عن علي بن زيد بن جدعان، عن عدي بن ثابت، عن البراء بن عازب، قال: نزلنا مع رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم عند غدير خم، فبعث منادياً ينادي، فلمّا اجتمعنا، قال: ألست أوْلى بكم من أنفسكم؟! قلنا: بلى يا رسول اللّه! قال: ألست؟ ألست؟ قلنا: بلى يا رسول اللّه! قال: من كنت مولاه فإنّ عليّاً بعدي مولاه، اللّهمّ والِ من والاه وعادِ من عاداه.

فقال عمر بن الخطّاب: هنيئاً لك يا ابن أبي طالب، أصبحت اليوم وليّ كلّ مؤمن»[٣].

فلو كان النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أراد «المحبّة» لما كان للتقييد

---

(١) انظر: تفسير البغوي ٤: ٤٣٣، الكشّاف ٥: ٥٠، تفسير البيضاوي: ٥٥٢، تفسير النسفي ٢: ٣٣٥، تفسير النيسابوري ٥: ٤٤٧، تفسير الجلالين بهامش تفسير البيضاوي ٢: ٢٣٩، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ٧: ٢٩٣، كتاب التفسير. الدرّ المنثور ٦: ٥٦٦.

(٢) مسند أحمد ٥: ٤٩٤، ٥٠١، الخصائص: ١٣٤، البداية والنهاية ٧: ٣٤٧، كنز العمّال ١٣: ١٣١، ١٥٧، ١٧١، وغيرها.

(٣) البداية والنهاية ٧: ٣٤٩.

بقوله: «بعدي» وجه، ولَما صحّ لعمر أن يقول: «أصبحت اليوم...».

وسادساً: إنّه لو كان المراد هو «المحبّة» فأيّ معنىً لقول بعض الصحابة ـ لمّا سمع عليّاً عليه السلام يناشدهم حديث الغدير ـ: «فخرجت وفي نفسي شيء»؟!

أخرج أحمد بإسناده عن أبي الطفيل: «فخرجت وكأنّ في نفسي شيئاً، فلقيت زيد بن أرقم فقلت له: إنّي سمعت عليّاً يقول كذا وكذا. قال: فما تنكر؟ قد سمعت رسول الله يقول ذلك له»[1].

وأخرجه النسائي من حديث حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل[2].

وسابعاً: إنّه لو كان المراد «المحبّة» فلماذا سلّم أبو أيوب وجماعته على الإمام بالولاية، استناداً إلى ما سمعوه من النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم يوم غدير خم؛ ورواه الأئمّة بالأسانيد الصحيحة:

«جاء رهط إلى عليّ بالرحبة فقالوا: السلام عليك يا مولانا. قال: وكيف أكون مولاكم وأنتم قوم عرب؟ قالوا: سمعنا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يقول يوم غدير خم: من كنت مولاه فهذا مولاه.

قال: فلمّا مضوا تبعتهم وسألت من هم؟

قالوا: نفر من الأنصار فيهم أبو أيّوب الأنصاري»[3].

وهكذا.. القرائن والقضايا الأُخرى التي ذكرناها سابقاً، والتي لم نذكرها.

---

(١) البداية والنهاية ٧: ٣٤٦.

(٢) خصائص عليّ: ١١٧.

(٣) مسند أحمد ٦: ٥٨٣، المعجم الكبير ٤: ١٧٣، الرياض النضرة ٣: ١٢٦، البداية والنهاية ٧: ٣٤٧ ـ ٣٤٨، مرقاة المفاتيح ٥: ٥٧٤.

كنزول الآية: ﴿يا أيّها الرسول بلّغ..﴾[١] قبل الخطبة، ونزول الآية: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم...﴾[٢] بعد الخطبه، ونزول: ﴿سأل سائل بعذاب واقع...﴾[٣] لمّا اعترض الأعرابي على الخطبة..

وكقضيّة مناشدة أمير المؤمنين عليه السلام الصحابة بحديث الغدير[٤]، وشعر حسّان بن ثابت في ذلك اليوم[٥]، وشعر قيس بن سعد بن عبادة[٦]... وغيرها.

وبقي محذور اجتماع التصرّفين:

وهو ما أشار إليه شرّاح الحديث وعلماء الكلام، من أنّ الأخذ بظاهر حديث الغدير يستلزم القول باجتماع الولايتين في آنٍ واحد، «وفي اجتماع

---

(١) ونزولها في يوم الغدير رواه كلٌّ من: ابن أبي حاتم، وابن مردويه، وابن عساكر، وأبي نعيم، والثعلبي، والواحدي، والفخر الرازي، والنيسابوري، والعيني، والسيوطي.. راجع: نفحات الأزهار ٨: ١٩٥ـ٢٥٧.

(٢) ونزولها في يوم الغدير رواه كلٌّ من: ابن أبي حاتم، وابن مردويه، وابن عساكر، وأبي نعيم، والثعلبي، والواحدي، والفخر الرازي، والنيسابوري، والعيني، والسيوطي.. راجع: نفحات الأزهار ٨: ١٩٥ـ٢٥٧.

(٣) ونزولها في القصّة رواه جماعة من المفسّرين والمحدّثين.. وللتفصيل راجع: نفحات الأزهار ٨: ٣٢٥ـ٣٨١.

(٤) من رواة المناشدة: عبدالرزّاق، أحمد، البزّار، النسائي، أبو يعلى، الطبراني، الخطيب، ابن الأثير، ابن كثير، ابن حجر العسقلاني، السمهودي، السيوطي، وغيرهم؛ راجع: نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار ٨: ٧ـ٣٧.

(٥) من رواة شعر حسّان: ابن مردويه، أبو نعيم، سبط ابن الجوزي، السيوطي، وجماعة؛ راجع: نفحات الأزهار ٨: ٢٩٠ـ٣٠٩.

(٦) راجع: نفحات الأزهار ٨: ٣١٣ـ٣١٦.

التصرّفين محذورات كثيرة»، والحال أنّ النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم هو وحده الأولى بالتصرّف مادام حيّاً..

وهذه الشبهة أهون الشُبه في المسألة؛ وذلك لأنّا نقول بثبوت الولاية للإمام عليه السلام في حياة النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم على حدّ ولايته، كما هو مقتضى حديث الغدير وغيره، وليس في «اجتماع الولايتين» أيّ محذور، نعم، في «اجتماع التصرّفين» محاذير ـ كما ذكر صاحب التحفة وغيره ـ لكنّ هذا إن كان هناك تصرّف، ولا ينبغي الخلط بين «الولاية» و«التصرّف»؛ لأنّ ثبوت الولاية لا يستلزم فعلية التصرّف، على أنّ محذور اجتماع التصرّفين إنّما هو في حال كون تصرّفه عليه السلام على خلاف إرادة رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، وهذا ما لم يتّفق صدوره منه، لا في حياته ولا بعد وفاته.

وهكذا تندفع الشبهات ـ التي أوردها المعتزلة على حديث الغدير، وأخذها منهم الفخر الرازي، ثمّ تبعه عليها المتكلّمون والمحدّثون الكبار ـ على الاحتجاج بحديث الغدير المتواتر سنداً، والثابت دلالةً.. والتي ردّ عليها علماؤنا في مختلف الأدوار.

ويرى القارئ الكريم أنّا لم ننقل إلّا عن كتب القوم، ولم نعتمد إلّا على أعلام علمائهم.. في التفسير والحديث واللّغة.

ولا بُدّ من التنبيه على أنّ ما أوردناه في حديث الغدير ملخّص من كتابنا الكبير[1]، فمن شاء المزيد فليرجع إليه.. واللّه ولي الهداية.

---

(١) نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار ـ في الردّ على التحفة الاثنى عشرية ـ قسم حديث الغدير، الأجزاء ٦ ـ ٩.

المراجعة (٦٢) ـ (٦٤)
أربعون نصّاً

قال السيّد:

«عندنا من النصوص التي لا يعرفها أهل السُنّة صحاح متواترة، من طريق العترة الطاهرة، نتلو عليك منها أربعين حديثاً»[١]..

وقال رحمه الله بعد ذكرها:

«إنّما أوردنا هذه النصوص لتحيطوا بها علماً، وقد رغبتم إلينا في ذلك»[٢].

أقول:

ولأنّ ما تصادق عليه الطرفان، وتوافق عليه الفريقان، حجّةٌ على الكلّ، ولا محيص عن الأخذ به وأتّباعه..

ولأنّ بعض الجهلة قد توهّموا أنّ الإمامية في إثبات إمامة أهل البيت عليهم الصلاة والسلام عيالٌ على أهل السُنّة، وليس لهم رواية ولاكتاب يستندون إليه في عقائدهم، والحال أنّ استدلال علمائنا بكتب أهل السُنّة إنّما هو من باب الإلزام لهم؛ عملاً بقاعدة المناظرة، وإلّا فإنّ المذهب الحقّ في أُصوله وفروعه في غنىً بالكتاب والسُنّة الثابتة من طريق العترة الطاهرة عن أيّ كتاب أو رواية من

---

(١) المراجعات: ١٨٦.

(٢) المراجعات: ١٩٤.

سائر الفرق.. ولذا خاطب السيّد أهل السُنّة بقوله:

«وحسبنا حجّةً عليكم ما أسلفناه من صحاحكم»[1].

فقيل:

«إنّ الأحاديث الأربعين التي أوردها الموسوي كلّها أحاديث هالكة وموضوعة باتّفاق أهل العلم بالحديث، وما هي إلّا بعض ما وضعه الرافضة من أحاديث نصرةً لمذهبهم وتأييداً لباطلهم، والدليل على ذلك من وجوه:

الأوّل: إنّها أحاديث لا سند لها صحيح، ونحن نطالب أتباع الموسوي إثبات صحّة إسناد هذه الأحاديث، فإنّهم قوم لا يعرفون الإسناد وأجهل الناس به.

الثاني: إنّها أحاديث لا يعرفها أهل العلم بالحديث، ولم يخرجوها في كتبهم، لا الصحاح ولا الكتب الستّة ولا المسانيد.

الثالث: إنّها من رواية كذّابٍ قد حكم عليه الموسوي بأنّه صدوق؛ لأنّه على عقيدته ومذهبه.

والقمّي إنّما هو أحد أعلام الرافضة الّذين اتّفق أهل العلم على ردّ روايتهم؛ لأنّهم أصحاب بدعة كفريّة، ولأنّهم يستحلّون الكذب نصرةً لمذهبهم، كما سبق بيانه في الجزء الأوّل من كتابنا، فكيف تقبل هذه الأحاديث وهي من مرويّاته؟

والقمّي هذا إنّما هو من سلالة القمّيّين الروافض الّذين لقّبوا أبو لؤلؤة المجوسي قاتل عمر بن الخطّاب بلقب بابا شجاع الدين، واخترعوا له عيداً سمّوه: عيد بابا شجاع الدين، وهو اليوم التاسع من ربيع الأوّل بزعمهم..

---

(١) المراجعات: ١٩٤.

وأوّل من نادى بهذا اليوم عيداً هو أحمد بن إسحاق بن عبدالله بن سعد القمّي الأحوص، شيخ الشيعة القمّيّين، وأطلق عليه يوم العيد الأكبر ويوم المفاخرة ويوم التبجيل ويوم الزكاة العظمى ويوم البركة ويوم التسلية. انظر: ص ٩٠٨ ـ ٩٠٩[1] من مختصر التحفة الاثني عشرية.

والقمّي هذا إنّما هو من أحفاد الشريف القمّي الذي والى التتار، ووقف بجانبهم يوم غزوهم ديار المسلمين. انظر: البداية والنهاية ١٤: ٩».

أقول:

هذا كلام من لا يعقل ما يتفوّه به... فقد ذكر السيّد رحمه الله أنّ: «عندنا من النصوص التي لا يعرفها أهل السُنّة صحاح متواترة، من طريق العترة الطاهرة، نتلو عليك منها أربعين حديثاً»..

فهذه النصوص:

أوّلاً: لا يعرفها أهل السُنّة؛ فالردّ عليه بأنّها: «أحاديث لا يعرفها أهل العلم بالحديث» ما معناه؟!!

وثانياً: هي متواترة في معناها، وهذه الأربعون طرفٌ منها؛ فما معنى المطالبة بصحّة الأسانيد؟!

وأمّا دعوى أنّ: «أهل العلم بالحديث» هم «أهل السُنّة» والشيعة «قوم لا يعرفون الإسناد وأجهل الناس به»، فهي في الأصل من ابن تيميّة على غرار سائر أكاذيبه ودعاويه الفارغة وأفتراءاته الفاضحة.

---

(١) كذا.

وأمّا تهجّمات هذا المقلّد المفتري على علماء الشيعة ـ وخاصّةً القمّيّين منهم ـ فهي دليلٌ آخر على عجزه عن الجواب العلمي، وجهله بآداب البحث وقوانين المناظرة.

وأمّا رميه الشيخ ابن بابويه القمّي الملقّب بـ: «الصدوق» بالكذب، فمن آيات نصبه العداء للنبيّ وأهل بيته عليهم الصلاة والسلام.

وإنّ من أقبح أباطيل هذا الرجل وأوضح أكاذيبه قوله: «والقمّي هذا إنّما هو من أحفاد الشريف القمّي الذي والى التتار ووقف بجانبهم يوم غزوهم ديار المسلمين»..

ففي أيّ سنة كان غزو التتار ديار المسلمين؟

ومَن هو «الشريف القمّي» الذي والاهم؟

وكيف يكون الصدوق القمّي المتوفّى سنة ٣٨١ من أحفاده؟

فليجب المغفّلون الجهلة عن هذه الأسئلة!!

* * *

المراجعة (٦٦)

عليٌّ وارث النبيّ صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم

قال السيّد ـ رحمه اللّٰه ـ:

«لا ريب في أنّ رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم، قد أورث عليّاً من العلم والحكمة، ما أورث الأنبياء أوصياءهم، حتّى قال صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أراد العلم فليأتِ الباب[1].

وقال صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: أنا دار الحكمة وعليّ بابها.

وقال: عليّ باب علمي، ومبيّن من بعدي لأُمّتي ما أرسلت به، حبّه إيمان، وبغضه نفاق. الحديث.

وقال صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم، في حديث زيد بن أبي أوفى[2]: وأنت أخي ووارثي، قال: وما أرث منك؟ قال صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: ما ورث الأنبياء من قبلي.

ونصّ صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم، في حديث بريدة[3] على أنّ وارثه عليّ بن أبي طالب.

---

(١) أوردنا هذا الحديث والحديثين اللذين بعده في المراجعة ٤٨، ودونك من تلك المراجعة الحديث ٩ والحديث ١٠ والحديث ١١، فراجع ولا تغفل عمّا علّقناه ثمّة.

(٢) أوردناه في المراجعة ٣٢.

(٣) راجعه في المراجعة ٦٨.

وحسبك حديث الدار يوم الإنذار.

وكان علي يقول في حياة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: والله إنّي لأخوه، ووليّه، وأبن عمّه، ووارث علمه، فمن أحقّ به منّي[١]؟

وقيل له مرّة: كيف ورثت ابن عمّك دون عمّك؟ فقال: جمع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، بني عبدالمطلب وهم رهط، كلّهم يأكل الجذعة، ويشرب الفرق، فصنع لهم مدّاً من طعام، فأكلوا حتّى شبعوا، وبقي الطعام كما هو كأنّه لم يُمس، فقال صلّى الله عليه وآله وسلّم: يا بني عبدالمطلب، إنّي بُعثت إليكم خاصّة، وإلى الناس عامّة، فأيّكم يبايعني على أن يكون أخي، وصاحبي، ووارثي؟ فلم يقم إليه أحد، فقمت إليه، وكنت من أصغر القوم، فقال لي: اجلس، ثمّ قال ثلاث مرّات، كلّ ذلك أقوم إليه فيقول لي: اجلس، حتّى كان في الثالثة، ضرب بيده على يدي، فلذلك ورثت ابن عمّي دون عمّي[٢].

وسئل قثم بن العبّاس ـ في ما أخرجه الحاكم في المستدرك[٣]، والذهبي في تلخيصه، جازمين بصحّته ـ فقيل له: كيف ورث عليّ رسول الله دونكم؟

فقال: لأنّه كان أوّلنا به لحوقاً، وأشدّنا به لزوقاً.

قلت: كان الناس يعلمون أنّ وارث رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم،

---

(١) هذه الكلمة بعين لفظها ثابتة عن عليّ، أخرجها الحاكم في صفحة ١٢٦ من الجزء ٣ من المستدرك بالسند الصحيح على شرط البخاري ومسلم، وأعترف الذهبي في تلخيصه بذلك.

(٢) هذا الحديث ثابت ومستفيض، أخرجه الضياء المقدسي في المختارة، وأبن جرير في تهذيب الآثار، وهو الحديث ٣٦٥٢٠ في صفحة ١٧٤ من الجزء ١٣ من كنز العمّال. وأخرجه النسائي في ص ١٨ من الخصائص العلوية، ونقله ابن أبي الحديد عن تاريخ الطبري في أواخر شرح الخطبة القاصعة ص ٢١٢ ج ١٣ من شرح النهج، ودونك ص ٢٥٧ ج ١ من مسند الإمام أحمد بن حنبل، تجد الحديث بالمعنى.

(٣) ص ١٢٥ ج ٣، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً، وهو الحديث ٣٦٤٤٧ في ص ١٤٣ ج ١٣ من كنز العمّال.

إنما هو علي، دون عمّه العبّاس وغيره من بني هاشم، وكانوا يرسلون ذلك إرسال المسلّمات، كما ترى، وإنّما كانوا يجهلون السبب في حصر ذلك التراث بعليّ، وهو ابن عمّ النبي دون العبّاس، وهو عمّه، ودون غيره من بني أعمامه وسائر أرحامه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، ولذلك سألوا عليّاً تارة، وقثماً أُخرى، فأجابهم بما سمعت، وهو غاية ما تصل إليه مدارك أولئك السائلين، وإلّا فالجواب: إنّ اللّه عزّ وجلّ اطّلع إلى أهل الأرض فاختار منهم محمّداً فجعله نبيّاً، ثمّ اطّلع ثانية فاختار عليّاً، فأوحى إلى نبيّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: أن يتّخذه وارثاً ووصيّاً.

قال الحاكم ـ في ص ١٢٥ ج ٣ من المستدرك، بعد أن أخرج عن قثم ما سمعته ـ: حدّثني قاضي القضاة أبو الحسن محمّد بن صالح الهاشمي، قال: سمعت أبا عمر القاضي، يقول: سمعت إسماعيل بن إسحاق القاضي، يقول: وقد ذكر له قول قثم هذا، فقال: إنّما يرث الوارث بالنسب، أو بالولاء، ولا خلاف بين أهل العلم أن ابن العمّ لا يرث مع العمّ (قال) فقد ظهر بهذا الإجماع أنّ عليّاً ورث العلم من النبي دونهم. انتهى.

قلت: والأخبار في هذا متواترة، ولا سيّما من طريق العترة الطاهرة. وحسبنا الوصيّة ونصوصها الجليّة».

فقيل:

«زعم الموسوي أنّ عليّاً وارث النبيّ صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم، وفسّر الوراثة هنا بالخلافة من بعده، وأستدلّ على ذلك بأحاديث.

١ ـ «أنا مدينة العلم وعليّ بابها»، و«أنا دار الحكمة وعليّ بابها».

لقد سبق الكلام ببيان ضعفهما في ردّنا على المراجعة رقم ٤٨. وقال

الذهبي في تلخيصه: «موضوع».

٢ ـ حديث: «أنت أخي ووارثي...».

لقد سبق الكلام عليه في الردّ على المراجعة رقم ٣٢، وبيّنا أنه لا خصوصيّة في ذلك لعليّ رضي الله عنه، لأنّ الصحابة كلّهم قد ورثوا عن النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم الكتاب والسُنّة، حالهم في ذلك حال عليّ رضي الله عنه.

٣ ـ أمّا حديث بريدة: «لكلّ نبيّ وصيّ ووارث... الحديث»، فهو حديث ضعيف بسبب محمّد بن حميد الرازي، وسيأتي الكلام عليه في المراجعة رقم ٦٨.

أمّا قول عليّ في حياة رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: «والله إنّي لأخوه ووليه وابن عمّه ووارث علمه فمن أحقّ به منّي».

فجوابه: أنّ الموسوي قد اجتزأ هذا الجزء من كلام عليّ رضي الله عنه، فأوهم القارئ بأنّه حديث مستقلّ، وجعله دليلاً على مذهبه، وحمّله ما لا يحتمل، وهذا ديدن الرافضة مع كلّ دليل.

والرواية التي في المستدرك تؤكد هذه الحقيقة، وتوضّح أنها لا تصلح دليلاً على مذهب هذا الرافضي.

ونصّ الرواية في المستدرك ٣: ١٢٦: «عن ابن عبّاس رضي الله عنهما، قال: كان عليّ يقول في حياة رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم إنّ الله يقول: ﴿أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم﴾[1] والله لا ننقلب على أعقابنا بعد إذ هدانا الله، والله لئن مات أو قتل لأقاتلن على ما قاتل عليه حتّى أموت، والله إنّي

(١) سورة آل عمران ٣: ١٤٤.

لأخوه ووليّه وأبن عمّه ووارث علمه، فمن أحقّ به منّي».

إنّ من أمعن النظر في هذه الرواية يجد أنّ الإمام عليّ رضي اللّٰه عنه يصرّح بإيمانه الذي لا ينتزعزع، وثباته على الحقّ الذي جاء به النبيّ صلّى اللّٰه عليه [وآله] وسلّم، وأنّه لن يتخلّى عنه في حياة النبيّ ولا في مماته، وأنّه سيدفع عن هذا الدين ويقاتل دونه بعد وفاة النبيّ صلّى اللّٰه عليه [وآله] وسلّم، كما هو الحال في حياته عليه الصّلاة والسلام، متمثّلاً الآية التي ساقها أوّل كلامه، وأنّه أولى من غيره في هذا كلّه، لِما بينه وبين النبي صلّى اللّٰه عليه [وآله] وسلّم من صلات تميّزه عن غيره من الصحابة رضي اللّٰه عنهم أجمعين.

ولو سلّمنا بدعوى الموسوي في هذا الخبر عن عليّ، للزم من ذلك تخاذل عليّ عن قتال الشيخين أبي بكر وعمر عندما وليا الخلافة قبله، وكذا عثمان رضي اللّٰه عنه. فتأمّل هذا.

٥ ـ أمّا حديث: «جمع رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه [وآله] وسلّم بني عبدالمطلب وهم رهط...».

فقد مضى الحديث عليه في الردّ على المراجعة رقم ٢٠، وبيّنّا كذبه.

أمّا ما أخرجه الحاكم في المستدرك عن شريك بن عبداللّٰه، عن أبي إسحاق، قال: سألت قثم بن العبّاس كيف ورث عليّ رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه [وآله] وسلّم دونكم، قال: لأنّه كان أوّلنا به لحوقاً، وأشدّنا به لزوقاً.

فليس فيه وجه استدلال على مدّعى الموسوي بحال، لأنّ المقصود بالميراث هنا إنّما هو ميراث العلم فقط، ولا يصحّ حمله على المال، لقوله عليه الصلاة والسلام: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة»، ولو جاز ذلك فليس لعليّ من ميراث النبي صلّى اللّٰه عليه [وآله] وسلّم شيئاً لأنّه محجوب

بعمّه العبّاس.

كما لا يصحّ حمله على الولاية والخلافة من بعده، لأنّها لا تُستحقّ بالوراثة بالاتّفاق.

فإذا لم يصحّ حمله على الوجهين السابقين، كان لابُدّ من حمله على الوراثة في العلم، ويؤيّد هذا الرواية الأُخرى التي أخرجها الحاكم ٣: ١٢٥: «إنّما يرث الوارث بالنسب أو بالولاء، ولا خلاف بين أهل العلم أنّ ابن العمّ لا يرث مع العمّ، فقد ظهر بهذا الاجماع أنّ عليّاً ورث العلم من النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم دونهم».

وعند ذلك لا تكون هذه صفة خاصّة بعليّ رضي الله عنه، بل كلّ أصحابه حصل له نصيب من العلم بحسبه، فقد يرث الواحد من الناس من العلم ما ورثه الآخر، وقد يزيد عليه، كعليّ بن أبي طالب، حيث ورث من العلم أكثر ممّا ورثه غيره من آل البيت، بحسب منطوق هذه الروايات».

أقول:

أمّا أنّ عليّاً عليه السلام وارث النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم، فهذا هو المدّعى في هذه المراجعة، وعلينا إثباته.

وأمّا أنّ السيّد رحمه الله «فسّر (الوارث) هنا بـ«الخلافة من بعده» فهذه دعوى عليه، ولم نجد في كلامه هذا التفسير... .

غير أنّ العِلم من الشروط الأساسية في الخليفة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عند الفريقين؛ لأنّ أهل السُنّة ـ وإن أوكلوا أمر الإمامة والخلافة بعد النبيّ إلى الأُمّة ـ قد اشترطوا في الخليفة المختار أن يكون عالماً... .

قال في شرح المواقف: «المقصد الثاني، في شروط الإمامة: الجمهور على أنّ أهل الإمامة ومستحقّها مَن هو مجتهد في الأُصول والفروع، ليقوم بأُمور الدين متمكّناً من إقامة الحجج، وحلّ الشُبه في العقائد الدينية، مستقلّاً بالفتوى في النوازل والأحكام؟ الوقائع، نصّاً وأستنباطاً، لأنّ أهم مقاصد الإمامة: حفظ العقائد، وفصل الحكومات، ورفع المخاصمات، ولن يتمّ ذلك بدون هذا الشرط»[1].

فهل كان عليّ الواجد لهذا الشرط، حتّى يكون أهلاً للإمامة والخلافة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، أو غيره؟!

يقول السيّد ـ رحمه الله ـ:

«لا ريب في أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قد أورث عليّاً من العلم والحكمة، ما أورث الأنبياء أوصياءهم، حتّى قال...» وأستشهد بالأحاديث من كتب أهل السُنّة:

١ و ٢ ـ حديث: أنا مدينة العلم وعليّ بابها، وحديث: أنا دار الحكمة وعليّ بابها[2].

وقد تقدَّم منّا مجمل الكلام على هذين الحديثين ـ في المراجعة ٤٨ ـ وذكرنا هناك أسماء جماعة من الأئمّة والحفّاظ من أهل السُنّة، الّذين أخرجوهما في كتبهم بأسانيدهم، وأثبتنا صحّتها عندهم باعتراف غير واحد من الأعلام المشاهير منهم.

---

(١) شرح المواقف ٨: ٣٤٩.

(٢) المراجعات: ١٩٦.

وقول المفتري: «قال الذهبي في تلخيصه: موضوع».

يَردّه: إنّه قد أخرج الحاكم حديث: «أنا مدينة العلم» بأسانيد، فأخرجه أوّلاً بسنده عن أبي الصّلت عبدالسلام بن صالح: «ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عبّاس، قال: قال رسول الله...».

ثمّ قال: «وأبو الصّلت ثقة مأمون، فإنّي سمعت أبا العبّاس محمّد بن يعقوب في التاريخ يقول: سمعت العبّاس بن محمّد الدوري يقول: سألت يحيى بن معين عن أبي الصّلت الهروي؟ فقال: ثقة. فقلت: أليس قد حدّث عن أبي معاوية، عن الأعمش: أنا مدينة العلم؟ فقال: قد حدّث به محمّد بن جعفر الفيدي، وهو ثقة مأمون...»[1].

فأقول:

أوّلاً: قد ظهر أنّ النزاع في هذا الحديث بهذا السند، يعود إلى الخلاف في «أبي الصّلت»، والحاكم قد وثّقه، ثمّ استشهد بتوثيق يحيى بن معين.

وثانياً: إنّ جرح الذهبي لا يصلح لأن يعارض توثيق يحيى بن معين، وذلك لوجوه:

١ ـ إنّ يحيى بن معين عندهم من أئمّة الجرح والتعديل، وقد ترجم له الذهبي نفسه فوصفه بـ: «الإمام الحافظ الجهبذ، شيخ المحدّثين... أحد الأعلام...» وذكر عن الأئمّة في حقّه ما لم يرد في حقّ غيره[2].

٢ ـ إنّ ابن معين كان معاصراً لأبي الصّلت، فيكون توثيقه شهادةً حسّية منه

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٢٦ ـ ١٢٧، كتاب معرفة الصحابة.

(٢) سير أعلام النبلاء ١١: ٧١.

له؛ فلا يعارضها كلام من تأخّر عنه بقرونٍ، عن اجتهاد من عنده!

٣ ـ وليت الذهبي تكلّم في أبي الصلت عن اجتهاد مبنيّ على أصلٍ ولو فاسداً لكنّه يتكلّم في الرجال تبعاً لهواه، كما نصّ على ذلك تلميذه السبكي بترجمته من الطبقات... حتّى قال الحافظ ابن حجر في اللسان بترجمة علي بن صالح الأنماطي متعقباً كلام الذهبي فيه: «فينبغي التثبيت في الّذين يضعّفهم المؤلّف من قبله»[١].

وثالثاً: قد أخرج الحاكم الحديث بسنده عن محمّد بن جعفر الفيدي: «ثنا أبو معاوية...» ثمّ قال مؤكّداً على صحّة الحديث: «ليعلم المستفيد لهذا العلم أنّ الحسين بن فهم بن عبدالرحمن ثقة مأمون حافظ».

أقول:

فهذا السند ليس فيه «أبو الصّلت»، وراويه: «الحسين بن فهم» وثّقه الحاكم، وهو حافظ كبير، من تلامذة يحيى بن معين، وأمّا «الفيدي» فهو من مشايخ البخاري في صحيحه، كما ذكر الحافظ وغيره[٢].

وهذا السند لم يتكلّم عليه الذهبي في تلخيصه بشيء، فهو موافق للحاكم فيه... والحمد لله.

ورابعاً: قال الحاكم بعد ذلك: «ولهذا الحديث شاهد من حديث سفيان الثوري، بإسناد صحيح» فأخرجه بإسناده عن الثوري: «عن عبدالله ابن عثمان بن خثيم، عن عبدالرحمن بن عثمان التيمي، قال: سمعت جابر بن

(١) لسان الميزان ٤: ٢٣٥.

(٢) تهذيب التهذيب ٩: ٨٤.

عبدالله يقول: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يقول: «أنا مدينة العلم وعليّ بابها، فمن أراد العلم فليأتِ الباب»[١].

وأخرج بالإسناد المذكور: قال جابر: «سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ وهو آخذ بضبع عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه ـ وهو يقول: هذا أمير البررة، قاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله، ثمّ مدّ بها صوته»، فقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[٢].

لكنّ الذهبي تكلّم في «أحمد بن عبدالله بن يزيد الحرّاني».

قلت:

ورواية مثل هذا الحديث لا تتحمّله النفوس الأُمويّة، فحقّ لها أن تطعن راويها.

والمهمّ: إنّ الحاكم قد أخرج حديث: «أنا مدينة العلم» بأسانيد صحيحة، وقد وافقه الذهبي على واحد منها....

فنقول للمفتري:

إن كنت مقلِّداً للذهبي، فإنّه قد وافق الحاكم على سند وخالفه على آخر، فلماذا أخذت بالمخالفة وسكتَّ عن الموافقة؟

وإن كنت من أهل العلم والتحقيق، فكان عليك النظر في أسانيد الحديث ودراستها، ومراجعة كلمات أعلام الفنّ منكم فيها، كـ: الحافظ جلال الدين

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٢٧.

(٢) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٢٩.

السيوطي، والحافظ العلائي، والحافظ ابن حجر، وغيرهم، الّذين ردّوا بشدّةٍ على القول بوضعه[1].

ثمّ تتخذّ الرأي الصحيح..

ولكنّك ـ وللأسف ـ رجل جاهلٌ مفترٍ!!

ثمّ إنّ في كلام هذا المفتري خيانة وتدليساً آخر، فقد وضع قول الذهبي: «موضوع» بعد الحديثين، والحال أنّه قال ذلك في حديث: «أنا مدينة العلم» فقط، وبالنسبة إلى أحد طرقه كما عرفت، وأمّا حديث: «أنا دار الحكمة» فلم يقل الذهبي ذلك فيه، كيف؟ وقد أخرجه الترمذي وحسّنه، والطبري وصحّحه، وأخرجه جماعة من الأئمّة ولم يتكلّموا عليه بشيء، كما تقدّم في المراجعة ٤٨؛ فراجع.

٣ ـ حديث: «عليّ باب علمي...».

وهذا الحديث قد أغفله المفتري هنا، فلم يتكلّم عليه بشيء.

أمّا في المراجعة ٤٨ ـ حيث أورده السيّد برقم ١١، وأورد بعده الحديث: قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم لعليّ عليه السلام: «أنت تبيّن لأُمّتي ما اختلفوا فيه من بعدي» ـ فقد قال: «١١، ١٢ ـ عليّ باب علمي... الحديث. موضوع، ذكره الذهبي في ترجمة ضرار بن صرد بلفظ: «علي عيبة علمي»، وقال فيه البخاري: متروك، وقال يحيى بن معين، كذّابان بالكوفة، هذا وأبو نعيم النخعي. وكذا حديث رقم ١٢: «أنت تبيّن لأُمّتي ما اختلفوا فيه من الحقّ» ذكره الذهبي في ترجمة ضرار بن صرد. المستدرك ٣: ١٢٢».

---

(١) اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١: ٣٢٩ ـ ٣٣٤.

هذا نصّ كلام هذا الرجل هناك..

فنقول:

أمّا الحديث: «عليّ باب علمي...» فقد رواه السيّد عن كنز العمّال عن الديلمي، عن أبي ذر، وقد أورده الحافظ السيوطي في سياق أحاديث «أنا مدينة العلم» وغيره؛ إذ قال: «وبقي للحديث طرق»، فأورد بعض الأحاديث، وكان من جملتها: «وقال الديلمي: أنبأنا أبي أنبأنا الميداني، أنبأنا أبو محمّد الحلّاج، أنبأنا أبو الفضل محمّد بن عبدالله، حدّثنا أحمد بن عبيد الثقفي، حدّثنا محمّد بن علي بن خلف العطّار، حدّثنا موسى بن جعفر بن إبراهيم بن محمّد بن علي بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، حدّثنا عبدالمهيمن بن العبّاس، عن أبيه، عن جدّه سهل بن سعد، عن أبي ذرّ، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: عليّ باب علمي ومبيّنٌ لأُمّتي ما أُرسلت به من بعدي، حبّه إيمان وبغضه نفاق، والنظر إليه رأفة»[1].

ورواه السيوطي كذلك في كتابه في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام، الذي أسماه بـ: القول الجليّ في فضائل عليّ[2].

كما رواه جماعة عن الديلمي، عن أبي ذرّ باللفظ المذكور.

ولم أجد كلاماً من أحد منهم فيه.

وأمّا الحديث: «عليّ عيبة علمي»، فحديثٌ آخر، والخلط بينهما تدليس وخيانة.. هذا أوّلاً.

---

(١) اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١: ٣٣٥.

(٢) القول الجليّ في فضائل عليّ: الحديث رقم ٣٨.

وثانياً: فإنّ هذا الحديث قد أخرجه أبو نعيم الأصفهاني، وابن عساكر الدمشقي، وغيرهما من الأعلام، وقال المناوي بشرحه: «قال ابن دريد: وهذا من الكلام الموجز الذي لم يسبق ضرب المثل به في إرادة اختصاصه بأُموره الباطنة، التي لا يطّلع عليها أحد غيره، وذلك غاية في مدح عليّ، وقد كانت ضمائر أعدائه منطويةً على اعتقاد تعظيمه. وفي شرح الهمزية: إنّ معاوية كان يرسل يسأل عليّاً عن المشكلات فيجيبه، فقال أحد بنيه: تجيب عدوّك؟ قال: أما يكفينا أن احتاجنا وسألنا؟»[1].

وثالثاً: إنّ الأصل في ذكر هذا الحديث بترجمة ضرار بن صُرد هو ابن عدي، وقد تبعه الذهبي في الميزان[2]، قال ابن عدي: «حدّثنا أحمد بن حمدون النيسابوري، حدّثنا ابن بنت أبي أُسامة ـ هو جعفر بن هذيل ـ حدّثنا ضرار بن صرد، حدّثنا يحيى بن عيسى الرملي، عن الأعمش، عن عباية، عن ابن عبّاس، عن النبيّ صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم، قال: عليّ عيبة علمي.

قال الشيخ: وضرار بن صرد هذا من المعروفين بالكوفة، وله أحاديث كثيرة، وهو في جملة من ينسب إلى التشيّع بالكوفة»[3].

لكنّ الذهبي لم يذكر كلمة ابن عدي هذه في الرجل!

ورابعاً: لقد اختلفت كلمات القوم في ضرار بن صرد؛ قال المزّي: «روى عنه البخاري في كتاب أفعال العباد»، ثمّ ذكر أسماء الرواة عنه من كبار الأئمّة: كـ: أبي حاتم الرازي، وأبي زرعة الرازي، ومحمّد بن عثمان بن أبي شيبة، ومحمّد بن

---

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير ٤: ٣٥٦.

(٢) ميزان الاعتدال ٢: ٣٢٧.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٥: ١٦١.

عبدالله مطيّن، وأبي بكر زهير بن حرب، وحنبل بن إسحاق... وأمثالهم.

قال: «وقال أبو حاتم: صدوق، صاحب قرآن وفرائض، يكتب حديثه ولا يحتجّ به، روى حديثاً عن معتمر، عن أبيه، عن الحسن، عن أنس، عن النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم، في فضيلةٍ لبعض الصحابة، ينكرها أهل المعرفة بالحديث»[1].

فنقول للذهبي ولمن يأخذ بقوله هنا لأنّه يوافق هواه:

لقد ذكرتَ بترجمة أبي حاتم الرازي أنّه إن وثّق أحداً فتمسّك بقوله[2]، وقد قال في الرجل: «صدوقٌ» فلماذا لم تأخذ بقوله؟!

إذا كانت آراء ابن معين في الرجال حجّةٌ، فلماذا لم تأخذ بقوله في «أبي الصلت» كما أخذت بقوله في «ضرار»؟!

أليس المستفاد من كلام أبي حاتم وكلام ابن عدي أنّ السبب في رمي الرجل بالكذب هو روايته لمثل هذه الأحاديث في فضل أمير المؤمنين عليه وآله الصّلاة والسلام؟!

وقد وجدنا بعض الإنصاف لدى الحافظ ابن حجر؛ لأنّه لم يورد الرجل في لسان الميزان، لكونه من رجال البخاري في كتابه أفعال العباد، وقال في تقريب التهذيب: «ضرار -بكسر أوّله مخفّفاً- ابن صرد -بضمّ المهملة وفتح الراء- التيمي، أبو نعيم، الطّحان، الكوفي، صدوقٌ، له أوهام وخطأ، ورمي بالتشيّع، وكان عارفاً بالفرائض، من العاشرة، مات سنة ٢٩ عخ»[3].

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٣: ٣٠٤ و ٣٠٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣: ٢٦٠.

(٣) تقريب التهذيب ١: ٣٧٤.

وأمّا الحديث أنّه قال صلّى اللّه عليه وآله وسلّم لعليّ عليه السلام: «أنت تبيّن لأُمّتي ما اختلفوا فيه بعدي» فقد أخرجه الحاكم في مستدركه بسنده عن أنس، عن النبيّ، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»[1].

وفي السند: «ضرار بن صرد»، الذي تقدّم الكلام عنه، وظهر من كلام الحاكم هنا كونه على شرط الشيخين أيضاً..!! فثبت صحّة استدلال السيّد به في المراجعة رقم ٤٨، وبطل قول الذهبي في تلخيصه فيه.

٤ ـ حديث: «.. وأنت أخي ووارثي..».

قال السيّد ـ في المراجعة ٣٢ ـ في بحث المؤاخاة:

«وحسبك ممّا جاء من طريق غيرهم في المؤاخاة الأُولى: حديث زيد بن أبي أوفى، وقد أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في كتاب مناقب عليّ، وابن عساكر في تاريخه، والبغوي والطبراني في معجميهما، والباوردي في المعرفة، وابن عدي، وغيرهم. والحديث طويل قد اشتمل على كيفيّة المؤاخاة، وفي آخره ما هذا لفظه:

فقال عليّ: يا رسول اللّه! لقد ذهب روحي، وانقطع ظهري، حين رأيتك فعلت بأصحابك ما فعلت، غيري، فإن كان هذا من سخط عليَّ فلك العُتبى والكرامة.

فقال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: والذي بعثني بالحقّ، ما أخّرتك إلّا لنفسي، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبيّ بعدي، وأنت أخي ووارثي.

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٢٢.

فقال: وما أرث منك؟

قال: ما ورّث الأنبياء من قبلي، كتاب ربّهم وسُنّة نبيّهم، وأنت معي في قصري في الجنّة مع فاطمة ابنتي، وأنت أخي ورفيقي..

ثمّ قرأ صلّى الله عليه وآله وسلّم: ﴿إخواناً على سرر متقابلين﴾[1] المتحابّين في الله ينظر بعضهم إلى بعض».

وقد روى السيّد حديث أحمد عن المتّقي الهندي في كنز العمّال، فإنّه قد رواه فيه وقال في آخره: «حم في كتاب مناقب عليّ»[2] أي: هو عن كتاب مناقب علي لأحمد، وهو من رواياته لا من زيادات القطيعي، وكذلك روي عن أحمد في كتابه المذكور في الرياض النضرة ١: ٢٥ـ٢٦، فالسيّد لم ينسبه إلى مسند أحمد وإنّما رواه عن المتّقي الذي رواه عن كتاب مناقب عليّ.

لو سلّم كونه من زيادات القطيعي، فإنّ هذا الرجل من كبار أعلام المحدّثين عندهم، وهو الراوي لكتب أحمد: المسند والمناقب والزهد، كما ذكر الذهبي بترجمته، وحكى توثيقه عن الدارقطني والحاكم والبرقاني وغيرهم[3].

ثمّ إنّ هذا الحديث يشتمل على عدّةٍ من خصائص أمير المؤمنين عليه السلام، كـ: حديث المؤاخاة، وحديث أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، فكذلك إرثه منه... بعد أن قال له: «ما أخّرتك إلّا لنفسي» ولذا كان كبار الأصحاب متى أشكل عليهم أمرٌ أرسلوا إليه يسألونه، وهذا ما نصّ عليه غير واحدٍ من الحفّاظ، كالحافظ النووي بترجمة الإمام عليه السلام[4]، فكان هو المتمكّن من

---

(١) سورة الحجر ١٥: ٤٧.

(٢) كنز العمّال ١٣: ١٠٥ برقم ٣٦٣٤٥.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٦: ٢١٠ـ٢١٣.

(٤) تهذيب الأسماء واللّغات ١: ٣٤٦.

إقامة الحجج وحلّ الشبه دونهم... فكان هو الإمام والخليفة بعد النبيّ عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام.

٥ ـ حديث: «لكلّ نبيٍّ وصيٌّ ووارث...».

وهذا حديث بريدة، أورده السيّد في المراجعة ٦٨؛ لأنّه يشتمل على «الوصيّة» أيضاً، وهي موضوع تلك المراجعة، وسيأتي البحث عنه هناك؛ فانتظر.

٦ ـ حديث الدار.

قال السيّد: «وحسبك حديث الدار يوم الإنذار».

قلت:

وقد أوضحناه في محلّه سنداً ودلالةً، فلا نعيد.

قال السيّد: «وكان عليّ يقول في حياة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم...».

فقيل:

إنّه قد اجتزء هذا الجزء من كلام علي...

قلت:

إنّ السيّد رحمه الله قد أرجع القارئ إلى كتاب المستدرك، وإلى نفس الحديث الذي أورده هذا المفتري عنه، فكيف يُتّهم بأنّه أراد أن يوهم القارئ بأنّه حديث مستقل؟!

ثمّ هل وجود هذه الجملة ـ التي هي مورد الاستدلال هنا ـ في ضمن

حديثٍ طويلٍ يشتمل على جملٍ عديدة، يضرّ بالاستدلال بها حتّى يحتاج إلى إيهام كونها مستقلّةً؟!

ولماذا لم يعترف المفتري ـ قبل هذا ـ بصحّة هذا الحديث، وقد اعترف بذلك الذهبي في تلخيصه؟!

هذا من ناحية سند الحديث.

وأمّا من ناحية المتن، فقد نصّ الإمام عليه السلام في هذا الحديث على منازل له من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يختصّ بها دون غيره من الصحابة على الإطلاق، ومن ذلك أنّه: «وارث علمه»، وهذا موضع استدلال السيّد بهذا الحديث.

وأمّا من ناحية المعنى والدلالة، فقد أفاد عليه السلام اختصاصه من بين الصحابة كلّهم بالبقاء على ما عاهد عليه النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، بخلاف غيره، وإنّهم قد ارتدّوا على أعقابهم ولم يبق منهم إلّا مثل همل النعم. كما في رواية الصحاح.

وما قيل من أنّه: «لو سلّمنا بدعوى الحوسوي في هذا الخبر...».

فجوابه: إنّ شأن عليّ شأن هارون، لمّا ارتدّ قوم موسى، ولم يتمكّن من ردعهم، بل قال: ﴿إنّ القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني﴾[1]... وهذا أحد أوجه الشبه بينهما في حديث: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي»؛ فتأمّل.

٧ ـ قال السيّد: «وسئل قثم...».

---

(١) سورة الأعراف ٧: ١٥٠.

أقول:

هذا الحديث صحيح قطعاً، وقد أخرجه: ابن أبي شيبة، والنسائي، والطبراني، وابن عساكر، وابن الأثير... وآخرون...[1].

وهذا من جملة المواضع التي وافق الذهبي الحاكم في تصحيحه..

هذا بالنسبة إلى السند.

وأمّا بالنسبة إلى المعنى والدلالة، فلقد أوجز قثم وأحسن في الكلام، فلقد كان من خصائص أمير المؤمنين عليه السلام أنّه لم يشرك بالله طرفة عين، وكان أوّل القوم إسلاماً، وكم فرق بين من يكون هكذا وبين من قضى كثيراً ـ إن لم يكن الأكثر ـ من عمره في عبادة الأصنام؟!

وكان من خصائصه عليه السلام أيضاً أنّه كان أشدّ القوم بالنبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لصوقاً؛ أمّا نسباً فواضح، وأمّا صهراً فكذلك، وأمّا معاشرةً، فالأحاديث الصحيحة الدالّة على ذلك كثيرة جداً.

وأيضاً: الأحاديث في أنّه كان إذا سأله أجابه، وإن لم يسأله ابتدأه....

وأيضاً: الأحاديث في أنّه كان له على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في كلّ يوم دخلتان....

وأمّا القوم، فقد كانوا يلهيهم الصفق بالأسواق، وكان هذا عذرهم متى سئلوا عن شيء وجهلوا الجواب عنه!! وكانوا إذا حضروا عند رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ينتظرون قدوم أعرابي ليسأله عن شيء فيستمعون إلى الجواب!! وكأنّهم كانوا عاجزين حتّى عن السؤال، وجاهلين حتّى بكيفيّة طرح السؤال

---

(١) المصنّف ١٤: ١١٧ / ١٧٧٨٧، السنن الكبرى ٥: ١٣٩ برقم ٨٤٩٣، ٨٤٩٤، المعجم الكبير ١٩: ٤٠، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٣٩٣، أُسد الغابة ٤: ٩٢.

وطريقة التعلّم!!

فباللّه عليك! مَن يكون حينئذٍ الشخص اللائق لأن يقوم مقام النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم بعد وفاته، في تعليم الأُمّة وإرشادها، ونشر المعارف الإلهية ومعالم الدين الحنيف؟!

فهذا مطلب السيّد وكلّ من يستدلّ بمثل هذه الأحاديث والأخبار من كبار علمائنا الأبرار... بل هذا هو الذي يفهمه العلماء الأعلام من سائر الفرق في الإسلام، ولذا قال الحاكم بعد هذا الحديث: «فقد ظهر بهذا الإجماعُ على أنّ عليّاً ورث العلم من النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلّم دونهم»[1].

وكذلك قال الحافظ ابن عساكر، وأعترف بما قلناه بعد إخراج الحديث؛ فقد نصّ على أنّ: «المراد بالميراث ها هنا: العلم، بدليل أنّ العبّاس أقرب منه قرابة، غير أنّ عليّاً كان ألزم للنّبيّ صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم وأقدم له صحابةً»[2].

وأمّا أنّ النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلّم قد ورّث مالاً أو لا؟ وأنّ ابنته الوحيدة الشهيدة ترثه أو لا؟ وغير ذلك ممّا لا علاقة له بالبحث، فليس الغرض من طرحه في المقام إلّا تشويش الأذهان والأفهام، وتخديع السذّج والعوام!! ومن شاء التحقيق في ذلك فليرجع إلى بحوثنا عن قضايا الصدّيقة الطاهرة عليها السلام.

* * *

(١) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٢٦.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٣٩٣.

المراجعة (٦٨) ـ (٧٠)
عليُّ وصيُّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم

قال السيّد ـ رحمه الله ـ:

«١ ـ نصوص الوصيّة متواترة عن أئمّة العترة الطاهرة، وحسبك ممّا جاء من طريق غيرهم ما سمعته في المراجعة ٢٠ من قول النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، وقد أخذ برقبة عليّ: هذا أخي ووصيي، وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا.

وأخرج محمّد بن حميد الرازي، عن سلمة الأبرش، عن ابن إسحاق، عن أبي ربيعة الأيادي، عن ابن بريدة، عن أبيه بريدة، عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: لكلّ نبيّ وصيّ ووارث، وإنّ وصيي ووارثي عليّ بن أبي طالب[1]. انتهى.

وأخرج الطبراني في الكبير، بالإسناد إلى سلمان الفارسي، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: إنّ وصيي وموضع سرّي، وخير مَن أترك

---

(١) هذا الحديث أورده الذهبي في أحوال شريك من ميزان الاعتدال، وكذّب به، وزعم أن شريكاً لا يحتمله، وقال: إنّ محمّد بن حميد الرازي ليس بثقة.

والجواب: إنّ الإمام أحمد بن حنبل، والإمام أبا القاسم البغوي، والإمام ابن جرير الطبري، وإمام الجرح والتعديل ابن معين، وغيرهم من طبقتهم، وثّقوا محمّد بن حميد ورووا عنه، فهو شيخهم ومعتمدهم، كما يعترف به الذهبي في ترجمة محمّد بن حميد من الميزان، والرجل ممّن لم يُتّهم بالرفض ولا بالتشيّع، وإنّما هو من سلف الذهبي. فلا وجه لتهمته في هذا الحديث.

بعدي، وينجز عدتي، ويقضي ديني: عليّ بن أبي طالب. عليه السلام[١]..

وهذا نصّ في كونه الوصي، وصريح في أنّه أفضل الناس بعد النبيّ، وفيه من الدلالة الالتزامية على خلافته، ووجوب طاعته، ما لا يخفى على أُولي الألباب.

وأخرج أبو نعيم الحافظ في حلية الأولياء، عن أنس، قال: قال لي رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: يا أنس! أوّل من يدخل عليك هذا الباب إمام المتّقين، وسيّد المرسلين، ويعسوب الدين، وخاتم الوصيّين، وقائد الغُرّ المحجّلين.

قال أنس: فجاء عليّ فقام إليه رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم مستبشراً، فاعتنقه وقال له: أنت تؤدّي عنّي، وتسمعهم صوتي، وتبيّن لهم ما اختلفوا فيه من بعدي[٢].

وأخرج الطبراني في الكبير، بالإسناد إلى أبي أيّوب الأنصاري، عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، قال: يا فاطمة! أما علمت أنّ اللّه عزّ وجلّ اطّلع على أهل الأرض، فاختار منهم أباك فبعثه نبيّاً، ثمّ اطّلع الثانية، فاختار بعلك، فأوحى إليّ، فأنكحته وأتّخذته وصيّاً[٣].

انظر كيف اختار اللّه علياً من أهل الأرض كافّة بعد أن اختار منهم

---

(١) هذا الحديث بلفظه وسنده هو الحديث ٣٢٩٥٢ من أحاديث كنز العمّال في آخر ص ٦١٠ ج ١١، وأورده في منتخب الكنز، فراجع من المنتخب ما هو مطبوع في هامش ص ٣٢ ج ٥ من مسند أحمد.

(٢) كما في ص ١٦٩ ج ٩ من شرح النهج، وقد أوردناه في المراجعة ٤٨.

(٣) هذا الحديث بلفظه وسنده هو الحديث ٣٢٩٢٣ من أحاديث كنز العمّال في ص ٦٠٤ ج ١١، وأورده في المنتخب أيضاً، فراجع من المنتخب ما هو مطبوع في هامش ص ٣١ ج ٥ من مسند أحمد.

خاتمة أنبيائه؟!

وأنظر إلى اختيار الوصيّ وكونه على نسق اختيار النبيّ..

وأنظر كيف أوحى اللّه إلى نبيّه أن يزوّجه ويتّخذه وصيّاً؟!

وأنظر هل كانت خلفاء الأنبياء من قبل إلّا أوصياءهم؟!

وهل يجوز تأخير خيرة اللّه من عباده، ووصيّ سيّد أنبيائه، وتقديم غيره عليه؟!

وهل يصحّ لأحدٍ أن يتولّى الحكم عليه، فيجعله من سوقته ورعاياه؟!

وهل يمكن عقلاً أن تكون طاعة ذلك المتولّي واجبة على هذا الذي اختاره اللّه كما اختار نبيّه؟!

وكيف يختاره اللّه ورسوله ثمّ نحن نختار غيره **﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى اللّه ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص اللّه ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً﴾**[1].

وقد تضافرت الروايات أن أهل النفاق والحسد والتنافس لمّا علموا أنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم سيزوّج عليّاً من بضعته الزهراء ـ وهي عديلة مريم وسيّدة نساء أهل الجنّة ـ حسدوه لذلك وعظم عليهم الأمر، ولا سيّما بعد أن خطبها مَن خطبها فلم يفلح[2]، وقالوا: إنّ هذه ميزة يظهر بها فضل عليّ،

---

(١) سورة الأحزاب ٣٣: ٣٦.

(٢) أخرج ابن أبي حاتم عن أنس، قال: جاء أبو بكر وعمر يخطبان فاطمة إلى النبيّ، فسكت ولم يرجع إليهما شيئاً، فانطلقا إلى عليّ ينبّهانه إلى ذلك. الحديث.

وقد نقله عن ابن أبي حاتم كثير من الأثبات، كابن حجر في أوائل باب ١١ من صواعقه، ونقل ثمّة عن أحمد بالإسناد إلى أنس نحوه.

←

فلا يلحقه بعدها لاحق، ولا يطمع في إدراكه طامع، فأجلبوا بما لديهم من إرجاف، وعملوا لذلك أعمالاً، فبعثوا نساءهم إلى سيّدة نساء العالمين ينفّرنها، فكان ممّا قلن لها: إنّه فقير ليس له شيء. لكنّها عليها السلام لم يخفَ عليها مكرهنّ، وسوء مقاصد رجالهنّ، ومع ذلك لم تبدِ لهنّ شيئاً يكرهنه، تمّ ما أراده اللّه عزّ وجلّ ورسوله لها.

وحينئذ أرادت أن تظهر من فضل أمير المؤمنين ما يخزي اللّه به أعداءه، فقالت: يا رسول اللّه! زوّجتني من فقير لا مال له؟ فأجابها صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، بما سمعت.

وإذا أراد اللّـــه نشـــر فـــضيلة
طـــويت أتـــاح لهـــا لســـان حســـودِ

وأخرج الخطيب في المتّفق بسنده المعتبر إلى ابن عبّاس، قال: لمّا زوّج النبيّ صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم فاطمة من عليّ، قالت فاطمة: يا رسول اللّه! زوّجتني من رجل فقير ليس له شيء؟

فقال النبيّ صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم: أما ترضين أنّ اللّه اختار من أهل

← وأخرج أبو داود السجستاني ـ كما في الآية ١٢ من الآيات التي أوردها ابن حجر في الباب ١١ من صواعقه ـ إنّ أبابكر خطبها، فأعرض عنه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم. ثمّ عمر فأعرض عنه، فنبّهاه إلى خطبتها. الحديث.

وعن علي، قال: خطب أبو بكر وعمر فاطمة إلى رسول اللّه، فأبى صلّى اللّه عليه وآله وسلّم عليهما، قال عمر: أنت لها يا علي. الحديث...

أخرجه ابن جرير، وصحّحه وأخرجه الدولابي في الذرّيّة الطاهرة. وهو الحديث ٣٦٣٧٠ من أحاديث كنز العمّال ص ١١٤ ج ١٣.

الأرض رجلين: أحدهما أبوك، والآخر بعلك[١]. انتهى.

وأخرج الحاكم في مناقب علي ص ١٢٩ من الجزء الثالث من المستدرك عن طريق سريج بن يونس، عن أبي حفص الأبار، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قالت فاطمة: يا رسول الله! زوّجتني من عليّ وهو فقير لا مال له؟

قال صلّى الله عليه وآله وسلّم: يا فاطمة! أما ترضين أنّ الله عزّ وجلّ اطّلع إلى أهل الأرض فاختار رجلين: أحدهما أبوك، والآخر بعلك. انتهى.

وعن ابن عبّاس، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: أما ترضين أنّي زوّجتك أوّل المسلمين إسلاماً، وأعلمهم علماً، وأنّك سيّدة نساء أُمّتي، كما سادت مريم نساء قومها. أما ترضين ـ يا فاطمة ـ أنّ الله اطّلع على أهل الأرض فاختار منهم رجلين، فجعل أحدهما أباك، والآخر بعلك[٢]. انتهى.

وكان رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بعد هذا إذا ألمّ بسيّدة النساء من الدهر لمم، يذكّرها بنعمة الله ورسوله عليها؛ إذ زوّجها من أفضل أُمّته، ليكون ذلك عزاء لها، وسلوة عمّا يصيبها من طوارق الدهر..

---

(١) هذا الحديث بلفظه وسنده هو الحديث ٣٦٣٥٥ من أحاديث الكنز، أورده في فضائل عليّ ص ١٠٨ ج ١٣، وصرّح بحسن سنده.

(٢) وهذا الحديث بلفظه وسنده هو الحديث ٣٢٩٢٥ من أحاديث كنز العمّال ص ٦٠٥ ج ١١، نقله عن الحاكم بالإسناد إلى كلّ من ابن عبّاس وأبي هريرة، ونقله عن الطبراني وعن الخطيب بالإسناد إلى ابن عبّاس فقط.

أمّا في منتخب الكنز فقد نقله عن الخطيب في المتّفق بالإسناد إلى ابن عبّاس، فراجع من المنتخب ما هو في السطر الأوّل في هامش ص ٣٩ ج ٥ من مسند أحمد، ونقله علّامة المعتزلة في ص ١٧٤ ج ٩ من شرح النهج عن مسند الإمام أحمد.

وحسبك شاهداً لهذا ما أخرجه الإمام أحمد في ص ٢٦ من الجزء الخامس من مسنده من حديث معقل بن يسار، إنّ النبي صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم، عاد فاطمة في مرض أصابها على عهده، فقال لها: كيف تجدينك؟

قالت: واللّه! لقد اشتدّ حزني، وآشتدّت فاقتي، وطال سقمي.

قال صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم: أوَ ما ترضين أنّي زوّجتك أقدم أُمّتي سلماً، وأكثرهم علماً، وأعظمهم حلماً. انتهى.

والأخبار في ذلك متضافرة لا تحتملها مراجعتنا»[1].

قال السيّد ـ رحمه اللّه ـ:

«وصيّة النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم إلى عليّ لا يمكن جحودها، إذ لا ريب في أنّه عهد إليه ـ بعد أن أورثه العلم والحكمة[2] ـ بأن يغسّله ويجهّزه ويدفنه[3]،

---

(١) المراجعات: ١٩٩ ـ ٢٠٢.

(٢) قف على المراجعة ٦٦. تعلم أنّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أورثه ذلك.

(٣) أخرج ابن سعد ص ٢٧٨ ج ٢ من طبقاته عن عليّ، قال: أوصى النبيّ أن لا يغسّله أحد غيري.

وأخرج أبو الشيخ وابن النجّار ـ كما في ص ٢٤٩ ج ٧ من كنز العمّال ـ عن عليّ، قال: أوصاني رسول اللّه صلّى اللّه عليه و[آله] وسلّم، فقال: إذا أنا متّ فغسّلني بسبع قرب.

وأخرج ابن سعد عند ذكر غسل النبيّ ص ٢٨١ ج ٢ من طبقاته، عن عبدالواحد بن أبي عوانة، قال: قال رسول اللّه في مرضه الذي توفّي فيه: يا علي! اغسلني إذا متّ.

قال: قال علي: فغسّلته، فما أخذ غضواً إلّا تبعني.

وأخرج الحاكم ص ٥٩ ج ٣ من المستدرك، والذهبي في تلخيصه وصحّحاه، بالإسناد إلى عليّ، قال: غسّلت رسول اللّه، فجعلت أنظر ما يكون من الميت، فلم أرَ شيئاً، وكان طيّباً حيّاً وميّتاً.

←

ويقي دينه، وينجز وعده ويبرئ ذمّته[1].

← وهذا الحديث أخرجه سعيد بن منصور في سُننه، والمروزي في جنائزه، وأبو داود في مراسيله، وابن منيع، وابن أبي شيبة في السُّنن، وهو الحديث ١٨٧٨٣ في ص ٢٤٩ ج ٧ من الكنز.

وأخرج البيهقي في سُننه عن عبدالله بن الحارث: إنّ عليّاً غسّل النبيّ، وعلى النبيّ قميص.. الحديث.

وهو الحديث ١٨٧٨٧ في ص ٢٥٢ ج ٧ من الكنز.

وعن ابن عبّاس. قال: إنّ لعليّ أربع خصال ليست لأحد غيره، وهو أوّل من صلّى مع رسول الله، وهو الذي كان لواؤه معه في كلّ زحف، وهو الذي صبر معه يوم فرّ عنه غيره، وهو الذي غسّله وأدخله قبره.

أخرجه ابن عبدالبر في ترجمة علي من الاستيعاب، والحاكم في ص ١١١ ج ٣ من المستدرك.

وعن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله: يا علي! أنت تغسّلني وتؤدّي ديني، وتواريني في حفرتي.

أخرجه الديلمي. وهو الحديث ٣٢٩٦٥ في ص ٦١٢ ج ١١ من الكنز.

وعن عمر، من حديث قال فيه رسول الله لعلي: وأنت غاسلي ودافني.. الحديث.

في ص ١١٧ ج ١٣ من الكنز، وفي هامش ص ٤٥ ج ٥ من مسند أحمد

وعن علي: سمعت رسول الله، يقول أُعطيت في علي خصالٌ لم يعطها نبيّ في أحد قبلي. أمّا الأُولى فإنّه يقضي ديني، ويواريني.. الحديث.

في أوّل ص ٢٥٤ ج ٧ من الكنز.

ولما وضع على السرير وأرادوا الصلاة عليه صلّى الله عليه و[آله] وسلّم، قال عليّ: لا يؤم على رسول الله أحد. هو إمامكم حيّاً وميّتاً.

فكان الناس يدخلون رسلاً رسلاً، فيصلّون صفّاً صفّاً ليس لهم إمام ويكبّرون. وعليّ قائم حيال رسول الله يقول: سلام عليك أيّها النبيّ ورحمة الله وبركاته. اللّهمّ إنّا نشهد أن قد بلّغ ما أُنزلت إليه. ونصح لأُمّته، وجاهد في سبيل الله، حتّى أعزّ الله عزّ وجلّ دينه. وتمّت كلمته، اللّهمّ فاجعلنا ممّن يتّبع ما أُنزل الله إليه، وثبّتنا بعده، وأجمع بيننا وبينه. فيقول الناس: آمين آمين. حتّى صلّى الله عليه الرجال ثمّ النساء ثمّ الصبيان..

روى هذا كلّه باللّفظ الذي أوردناه: ابن سعد ٢: ٢٩١، عند ذكره غسل النبيّ من طبقاته.

وأوّل من دخل على رسول الله يومئذ: بنو هاشم، ثمّ المهاجرون، ثمّ الأنصار، ثمّ الناس... .

وأوّل من صلّى عليه: عليّ والعبّاس؛ وقفا صفّاً، وكبّرا عليه خمساً.

(١) الأخبار في هذا كلّه متواترة من طريق العترة الطاهرة. وحسبك ما أخرجه الطبراني في الكبير عن

ويبيّن للناس بعده ما اختلفوا فيه[١] من أحكام الله وشرائعه عزّ وجلّ، وعهد إلى الأُمّة بأنّه وليّها من بعده[٢]، وأنّه أخوه[٣]، وأبو ولده[٤]،

← ابن عمر. وأبو يعلى في مسنده عن عليّ. واللفظ للأوّل من حديث قال فيه رسول الله صلّى الله عليه و[آله] وسلّم: يا عليّ! أنت أخي ووزيري، تقضي ديني، وتنجز موعدي وتبرئ ذمّتي.. الحديث..

تجده في ص ٦١٠ ج ١١ من كنز العمّال مسنداً إلى ابن عمر، وفي ص ١٥٩ ج ١٣ أيضاً مسنداً إلى عليّ؛ ونقل ثمّة عن البوصيري أنّ رواته ثقات.

وأخرج ابن مردويه والديلمي ـ كما في ص ٦١١ ج ١١ من الكنز ـ عن سلمان الفارسي: قال رسول الله: عليّ بن أبي طالب ينجز عدتي، ويقضي ديني..

وأخرج البزّار ـ كما في ص ٦٠٤ ج ١١ من الكنز ـ عن أنس نحوه.

وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في ص ١٧٠ ج ٥ من مسنده عن حبشي بن جنادة، قال: سمعت رسول الله يقول: لا يقضي ديني إلّا أنا أو علي.

وأخرج ابن مردويه ـ كما في ص ١٥٠ ج ١٣ من الكنز ـ عن عليّ، قال: لمّا نزلت: ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾، قال رسول الله صلّى الله عليه و[آله] وسلّم: علي يقضي ديني، وينجز بوعدي.

وعن سعد، قال: سمعت رسول الله صلّى الله عليه و[آله] وسلّم يوم الجحفة، فأخذ بيد عليّ وخطب فحمد الله وأثنى عليه. ثمّ قال: أيّها الناس! إنّي وليّكم، قالوا: صدقت يا رسول الله، ثمّ رفع يد عليّ فقال: هذا وليي ويؤدّي عنّي ديني.. الحديث. وقد سمعته في أواخر المراجعة ٥٤.

وأخرج عبدالرزاق في جامعه عن معمر، عن قتادة: إنّ عليّاً قضى عن النبيّ أشياء بعد وفاته كان عامّتها عدّة حسبت أنّه قال: خمسمائة ألف درهم، فقيل لعبدالرزّاق: وأوصى إليه النبيّ بذلك؟ قال: نعم، لا أشكّ أنّ النبيّ أوصى إلى عليّ. ولولا ذلك ما تركوه يقضي دينه.. الحديث.

أورده صاحب الكنز في ص ٢٧٣ ج ٧ فكان الحديث ١٨٨٥٣.

(١) تضافرت النصوص الصريحة بأنّه صلّى الله عليه وآله وسلّم عهد إلى عليّ بأن يبيّن لأُمّته ما اختلفوا فيه من بعده، وحسبك منها الحديث ١١، والحديث ١٢ من المراجعة ٤٨، وغيرهما ممّا أسلفناه وممّا تركناه لشهرته.

(٢) يعلم ذلك من المراجعة ٣٦ والمراجعة ٤٠ والمراجعة ٥٤ والمراجعة ٥٦.

(٣) المؤاخاة بين النبيّ والوصيّ متواترة، وحسبك في ثبوتها ما قد أوردناه في المراجعة ٣٢ والمراجعة ٣٤.

وأنّه وزيره[١]، ونجيّه[٢]،

---

(٤) كونه أبا ولده معلوم بالوجدان. وقد قال صلّى الله عليه وآله وسلّم لعليّ: أنت أخي، وأبو ولدي. تقاتل في كنز: عن سُنّتي. الحديث أخرجه أبو يعلى في مسنده، كما في ص ١٥٩ ج ١٣ من كنز العمّال، ورواته ثقات كما صرّح به البوصيري.

وأخرجه أيضاً أحمد في المناقب كما في أواخر الفصل ٢ من الباب ٩ ص ١٩٥ من الصواعق المحرقة لابن حجر.

وقال صلّى الله عليه وآله وسلّم: إنّ الله جعل ذرّيّة كلّ نبيّ في صلبه، وجعل ذرّيّتي في صلب عليّ. أخرجه الطبراني في الكبير عن جابر، والخطيب في تاريخه عن ابن عبّاس، وهو الحديث ٣٢٨٩٢ في ص ٦٠٠ ج ١١ من الكنز.

وقال صلّى الله عليه وآله وسلّم: كلّ بني أُنثى ينتمون إلى عصبتهم، إلّا ولد فاطمة فأنا وليّهم، وأنا عصبتهم، وأنا أبوهم. أخرجه الطبراني عن الزهراء، وهو الحديث ٢٢ من الأحاديث التي نقلها ابن حجر في الفصل ٢ من الباب ١١ من صواعقه ص ٢٨٤، وأخرجه الطبراني عن ابن عمر كما في الصفحة المذكورة، وأخرج الحاكم نحوه في ص ١٦٤ ج ٣ من المستدرك عن جابر. ثمّ قال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

وقال: صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ من حديث أخرجه الحاكم في المستدرك، والذهبي في تلخيصه وصحّحاه على شرط الشيخين ـ: وأمّا أنت يا علي فأخي، وأبو ولدي، ومنّي، وإليّ. إلى كثير من هذه النصوص الصريحة.

(١) حسبك من النصوص في وزارته، قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، كما أوضحناه في المراجعة ٢٦ وغيرها. وقوله صلّى الله عليه وآله وسلّم في حديث الإنذار يوم الدار: فأيّكم يؤازرني على أمري هذا؟ فقال عليّ: أنا يا رسول الله، أكون وزيرك عليه. الحديث. وقد سمعته في المراجعة ٢٠. ولله درّ الإمام البوصيري إذ يقول في همزيّته الصمّاء:

ووزير ابن عمّه في المعالي ... ومن الأهل تسعد الوزراء

لم يزده كشف الغطاء يقيناً ... بل هو الشمس ما عليه غطاء

(٢) أجمعت الأُمّة على أنّ في كتاب الله آية ما عمل بها سوى عليّ، ولا يعمل بها أحد من بعده إلى يوم القيامة. ألا وهي آية النجوى في سورة المجادلة، تصافق على هذا أولياؤه وأعداؤه. وأخرجوا في هذا نصوصاً صحّحوها على شرط الشيخين، يعرفها برّ الأُمّة وفاجرها. وحسبك منها ما أخرجه الحاكم في ←

ووليّه ووصيّه[١]، وباب مدينة علمه[٢]، وباب دار حكمته[٣]، وباب حطّة هذه الأُمّة[٤]، وأمانها، وسفينة نجاتها[٥]، وأنّ طاعته فرض عليها كطاعته، ومعصيته موبقة لها كمعصيته[٦]، وأنّ متابعته كمتابعته، ومفارقته كمفارقته[٧]، وأنّه سِلم لمَن سالمه، وحرب لمَن حاربه[٨]، ووليّ لمَن والاه، وعدوّ لمَن عاداه[٩]، وأنّ مَن أحبّه

← ص ٤٨٢ ج ٢ من المستدرك والذهبي في تلك الصفحة من تلخيصه، وعليك بتفسير الآية من تفاسير: الثعلبي، والطبري، والسيوطي، والزمخشري، والرازي، وغيرهم، وستسمع في المراجعة ٧٤ حديثَي أُمّ سلمة وعبدالله بن عمر في مناجاة النبيّ وعليّ، عند وفاته صلّى الله عليه وآله وسلّم، وتقف ثمّة على تناجيهما يوم الطائف، وقول رسول الله يومئذ: ما أنا انتجيته، ولكن الله انتجاه، وعلى تناجيهما في بعض أيام عائشة؛ فتأمّل.

(١) حسبك نصّاً في أنّه وليّه قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم، في حديث ابن عبّاس ـ وقد مرّ عليك في المراجعة ٢٦ ـ: أنت وليي في الدنيا والآخرة، على أنّ هذا ثابت بالضرورة من دين الإسلام، فلا حاجة إلى الاستقصاء..

وحسبك من نصوص الوصيّة ما قد سمعته في المراجعة ٦٨.

(٢) راجع الحديث ٩، من المراجعة ٤٨، وما علّقناه عليه.

(٣) راجع الحديث ١٠ من المراجعة ٤٨.

(٤) راجع الحديث ١٤ من المراجعة ٤٨.

(٥) كما تحكم به السُنن التي أوردناها في المراجعة ٨.

(٦) بحكم الحديث ١٦ من المراجعة ٤٨ وغيره.

(٧) بحكم الحديث ١٧ من المراجعة ٤٨ وغيره.

(٨) أخرج الإمام أحمد من حديث أبي هريرة في ص ١٨٧ ج ٣ من مسنده: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم نظر إلى عليّ وفاطمة والحسن والحسين فقال: أنا حرب لمن حاربكم، وسِلم لمن سالمكم. انتهى.

وقال صلّى الله عليه وآله وسلّم يوم جلّلهم بالكساء من حديث صحيح: أنا حرب لمن حاربهم، وسلم لمن سالمهم، وعدوّ لمن عاداهم. نقله ابن حجر في تفسير الآية الأُولى من آيات فضلهم التي أوردها في الفصل الأوّل من الباب ١١ من صواعقه. وقد استفاض قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: حرب عليّ حربي، وسِلمه سلمي.

فقد أحبّ اللّه ورسوله، ومَن أبغضه فقد أبغض اللّه ورسوله[١]، ومَن والاه فقد والاهما، ومَن عاداه فقد عاداهما[٢]، ومَن آذاه فقد آذاهما[٣]، ومَن سبّه فقد سبّهما[٤]، وأنّه إمام البررة، وقاتل الفجرة، منصور مَن نصره، مخذول مَن خذله[٥]، وأنّه سيّد المسلمين، وإمام المتّقين، وقائد الغُرّ المحجّلين[٦]، وأنّه راية الهدى، وإمام أولياء اللّه، ونور مَن أطاع اللّه، والكلمة التي ألزمها اللّه للمتّقين[٧]، وأنّه الصدّيق الأكبر، وفاروق الأُمّة، ويعسوب المؤمنين[٨]، وأنّه بمنزلة الفرقان العظيم، والذكر الحكيم[٩]، وأنّه منه بمنزلة هارون من موسى[١٠]، وبمنزلته من ربّه[١١]،

---

(٩) راجع الحديث ٢٠ من المراجعة ٤٨، على أنّ قوله المتواتر: اللّهمّ والِ من والاه، وعادِ من عاداه، كافٍ والحمد للّه. وقد سمعت في المراجعة ٣٦ قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم في حديث بريدة: من أبغض عليّاً فقد أبغضني، ومن فارق عليّاً فقد فارقني، وقد تواتر أنّه لا يحبّه إلّا مؤمن، ولا يبغضه إلّا منافق، لِمَا عهد النبيّ الأُمّي.

(١) يحكم الحديث ١٩ والحديث ٢٠ والحديث ٢١ من المراجعة ٤٨ وغيرها.

(٢) يحكم الحديث ٢٣ من تلك المراجعة، وحسبك: اللّهمّ والِ من والاه، وعادِ مَن عاداه.

(٣) حسبك قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم في حديث عمرو بن شاس: من آذى عليّاً فقد آذاني. أخرجه أحمد في ص ٥٣٤ ج ٤ من مسنده، والحاكم في ص ١٢٢ ج ٣ من المستدرك، والذهبي في تلك الصفحة من تلخيصه معترفاً بصحّته، وأخرجه البخاري في تاريخه، وابن سعد في طبقاته، وأبي شيبة في مسنده، والطبراني في الكبير، وهو موجودة في ص ١٤٢ ج ١٣ من الكنز.

(٤) يحكم الحديث ١٨ من المراجعة ٤٨ وغيره.

(٥) يحكم الحديث الأوّل من تلك المراجعة وغيره.

(٦) راجع الحديث ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من المراجعة ٤٨.

(٧) راجع الحديث ٦ من تلك المراجعة.

(٨) يحكم الحديث ٧ من تلك المراجعة وغيره.

(٩) حسبك في ذلك ما سمعته في المراجعة ٨ من صحاح الثقلين: فإنّها توضّح الحقّ لذي عينين، وقد مرّ عليك في المراجعة ٥٠ أنّ: عليّاً مع القرآن والقرآن مع عليّ لا يفترقان.

(١٠) كما توضّحه المراجعة ٢٦ والمراجعة ٢٨ والمراجعة ٣٠ والمراجعة ٣٢ والمراجعة ٣٤.

وبمنزلة رأسه من بدنه[١٢]، وأنّه كنفسه[١٣]، وأنّ اللّه عزّ وجلّ أطّلع إلى أهل الأرض فاختارهما منها[١٤]، وحسبك عهده يوم عرفات من حجّة الوداع بأنّه لا يؤدّي عنه إلّا عليّ[١٥].

إلى كثير من هذه الخصائص التي لا يليق لها إلّا الوصيّ، والمخصوص منهم بمقام النبيّ.

فكيف وأنّى ومتى يتسنّى لعاقل أن يجحد بعدها وصيّته، أو يكابر بها لولا الغرض؟!

وهل الوصيّة إلّا العهد ببعض هذه الشؤون؟!

٢ ـ أمّا أهل المذاهب الأربعة، فإنّما أنكرها منهم المنكرون؛ لظنّهم أنّها لا تجتمع مع خلافة الأئمّة الثلاثة.

٣ ـ ولا حجّة لهم علينا بما رواه البخاري وغيره عن طلحة بن مصرف؛ حيث قال: سألت عبداللّه بن أبي أوفى: هل كان النبيّ صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم، أوصى؟

فقال: لا.

قلت: كيف كتب على الناس الوصية ـ ثمّ تركها ـ؟!

قال: أوصى بكتاب اللّه. انتهى..

---

(١١) بحكم الحديث ١٣ من المراجعة ٤٨ وغيره.

(١٢) بحكم الحديث الذي أوردناه في المراجعة ٥٠؛ فراجعه وما قد علّقناه عليه.

(١٣) بحكم آية المباهلة وحديث ابن عوف، وقد أوردناه في المراجعة ٥٠.

(١٤) كما هو صريح السُّنن التي أوردناها في المراجعة ٦٨.

(١٥) راجع الحديث ١٥ من المراجعة ٤٨، وراجع ما علّقناه عليه.

فإنّ هذا الحديث غير ثابت عندنا، على أنّه من مقتضيات السياسة وسلطتها، وبقطع النظر عن هذا كلّه، فإنّ صحاح العترة الطاهرة قد تواترت في الوصيّة، فليضرب بما عارضها عرض الجدار.

٤ ـ على أنّ أمر الوصيّة غني عن البرهان، بعد أن حكم به العقل والوجدان[١].

وإذا استطال الشيء قام بنفسه
وصفات ضوء الشمس تذهب باطلا

أمّا ما رواه البخاري عن ابن أبي أوفى، من أنّ النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، أوصى بكتاب اللّه، فحقّ، غير أنّه أبتر، لأنّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، أوصى بالتمسّك بثقليه معاً، وعهد إلى أُمّته بالاعتصام بحبليه جميعاً، وأنذرها الضلالة إن لم تستمسك بهما، وأخبرها أنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليه الحوض.

وصحاحنا في ذلك متواترة من طريق العترة الطاهرة، وحسبك ممّا صحّ من طريق غيرهم ما أوردناه في المراجعة ٨ وفي المراجعة ٥٤»[٢].

---

(١) العقل بمجرّده يحيل على النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أن يأمر بالوصيّة ويضيّق فيها على أُمّته، ثمّ يتركها في حال أنّه أحوج إليها منهم؛ لأنّ له من التركة المحتاجة إلى القيّم، ومن اليتامى المضطرّين إلى الولي، ما ليس لأحد من العالمين..

وحاشا للّه أن يهمل تركته الثمينة، وهي شرائع اللّه وأحكامه!!

ومعاذ اللّه أن يترك يتاماه وأياماه ـ وهم أهل الأرض في الطول والعرض ـ يتخبّطون في عشوائهم، ويسرحون ويمرحون على مقتضى أهوائهم بدون قيّم تتمّ للّه به الحجّة عليهم!!

على أنّ الوجدان يحكم بالوصيّة إلى عليّ؛ حيث وجدنا النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، قد عهد إليه بأن يغسّله ويحنّطه ويجهّزه ويدفنه ويقضي دينه ويبرئ ذمّته، ويبيّن للناس ما اختلفوا فيه من بعده، وعهد إلى الناس بأنّه وليهم من بعده وأنّه... إلى آخر ما أشرنا إليه في أوّل هذه المراجعة.

(٢) المراجعات: ٢٠٢ ـ ٢٠٩.

فقيل:

في المراجعة ٦٧ لم يزد شيخ الأزهر عن التسليم بما جاء في المراجعة التي قبلها، ورميه أهل السُنّة وهو واحد منهم بالجهل، ومن ثمّ طلب التعلّم من الموسوي، وكأنّه تلميذ صغير أمام إمام كبير. فتأمّل هذا.

وفي المراجعة ٦٨ يفيض الموسوي بعلمه على هذا التلميذ الصغير مبيّناً أحاديث الوصيّة، وحكم عليها بالتواتر قبل عرضها، ولما كان حكمه لا يعول عليه ولا يعتد به، لأنّ الرافضة ـ وهو أحد أعلامهم ـ من أكذب الناس وأجهلهم بالرواية والمروي، ومقياس صحّة الرواية عندهم موافقتها لمذهبهم، ولا قيمة للاسناد عندهم بل هم من أجهل الناس به. لهذا كلّه سنعرض إلى هذه الأحاديث إن شاء الله ونبيّن رأي أهل العلم بالحديث فيها.

١ ـ حديث: «هذا أخي ووصيّي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا» فقد مضى القول فيه في ردّنا على المراجعة رقم ٢٠، وتبيّن لنا من خلال آراء العلماء أنّه حديث موضوع. انظر تفصيل ذلك في ما سبق.

٢ ـ أمّا حديث بريدة: «لكلّ نبيّ وصيّ ووارث وإنّ وصيي ووارثي عليّ بن أبي طالب» والذي حاول الموسوي أنّ يصحّحه ويردّ تكذيب الذهبي لهذا الحديث، فهو حديث ضعيف بسبب محمّد بن حميد الرازي.

قال الذهبي في ترجمة شريك بن عبدالله النخعي في ميزان الاعتدال ٣: ٢٧٣: محمّد بن حميد الرازي ـ وليس بثقة ـ حدّثنا سلمة الأبرش، حدّثنا ابن إسحاق عن شريك، عن أبي ربيعة الإيادي، عن ابن بريدة، عن أبيه مرفوعاً:

«لكلّ نبيّ وصيّ ووارث، وإنّ عليّاً وصيي ووارثي» ثمّ قال الذهبي عقب ذلك: هذا كذب ولا يحتمله شريك.

وإذا رجعنا إلى ترجمة محمّد بن حميد الرازي الذي حاول الموسوي توثيقه نجده ضعيفاً مضعفاً عند أئمّة الجرح والتعديل.

ففي ميزان الاعتدال ٤: ٥٣٠: محمّد بن حميد الرازي، ضعّفه الذهبي، وقال يعقوب بن شيبة: كثير المناكير، وقال البخاري: فيه نظر، وكذّبه أبو زرعة. وقال فَضْلك الرازي: عندي عن ابن حميد خمسون ألف حديث، ولا أُحدّث عنه بحرف، ولقد دخلت عليه وهو يركّب الأسانيد على المتون. وعن الكوسج قال: أشهد أنّه كذّاب. وقال صالح جزرة: ما رأيت أجرأ على اللّه منه: كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضه على بعض، وما رأيت أحذق بالكذب منه. وقال ابن خِراش: حدّثنا ابن حميد وكان واللّه يكذب. وجاء عن غير واحد: أنّ ابن حميد كان يسرق الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو علي النيسابوري: قلت لابن خزيمة: لو أخذت الإسناد عن ابن حميد فإنّ أحمد بن حنبل قد أحسن الثناء عليه! قال: إنّه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً.

فإذا كان أهل الصنعة قد ضعّفوا محمّد بن حميد فكيف يكون ثقة؟! وكيف تكون روايته صحيحة؟! ولو سلّمنا بتوثيق ابن معين له، فإنّ رأي المجروحين أولى بالاعتبار لكثرتهم ومزيد علمهم. وبرغم هذا فقد صحّح الموسوي هذه الرواية بل وأعتبرها متواترة لا لشيء إلّا لأنّها توافق مذهبه. فتأمّل هذا تجده واضحاً.

٣ ـ أمّا حديث سلمان الفارسي: «إنّ وصيي وموضع سرّي وخير مَن ترك

بعدي... الحديث» فقد ذكر ابن الجوزي رحمه الله بهذا الحديث أربع طرق. ثمّ قال: هذا حديث لا يصحّ.

أمّا الطريق الأوّل: ففيه إسماعيل بن زياد؛ قال ابن حبّان: لا يحلّ ذكره في الكتب إلّا على سبيل القدح فيه. وقال الدارقطني: متروك. وقال عبدالغني بن سعيد الحافظ: أكثر رواة هذا الحديث مجهولون وضعفاء.

وأمّا الطريق الثاني: ففيه مطر بن ميمون؛ قال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو الفتح الأزدي: متروك الحديث. وفيه جعفر وقد تكلّموا فيه.

وأمّا الطريق الثالث: ففيه خالد بن عبيد؛ قال ابن حبّان: يروي عن أنس نسخة موضوعة. لا يحلّ كتب حديثه إلّا على جهة التعجّب.

وأمّا الطريق الرابع: فإنّ فيه قيس بن ميناء؛ من كبار الشيعة ولا يتابع على هذا الحديث. وفي الميزان: قيس بن ميناء، عن سلمان الفارسي بحديث: علي وصيي، وهو كذّاب. انظر: رياض الجنّة: ١٥٧ ـ ١٥٨.

٥ ـ أمّا حديث أنس: «أوّل من يدخل عليك هذا الباب إمام المتّقين... الحديث» رواه أبو نعيم في الحلية، وقال في الميزان: هذا الحديث موضوع، وقد روى هذا الحديث جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي، أحد علماء الشيعة.

قال الإمام مسلم في صحيحه: حدّثنا أبو غسّان محمّد بن عمرو الرازي، قال: سمعت جريراً يقول: لقيت جابر الجعفي فلم أكتب عنه، كان يؤمن بالرجعة.

وقال جرير بن عبدالحميد لثعلبة: لا تأتِ جابراً فإنّه كذّاب. وقال النسائي: متروك. وقال يحيى: لا يكتب حديثه ولا كرامة. وقال زائدة: هو كذّاب، يؤمن بالرجعة. وقال سفيان: كان يؤمن بالرجعة. وروى الحميدي عن سفيان: سمعت رجلاً سأل جابراً الجعفي عن قوله: ﴿فلن أبرح الأرض حتّى يأذن لي أبي أو يحكم الله

لي﴾[1] قال: لم يجيء تأويلها. قال سفيان: كذب. قلت: وما أراد بهذا؟ قال: الرافضة تقول: إنّ علياً في السماء لا يخرج مع من يخرج من ولده حتّى ينادي منادٍ من السماء: اخرجوا مع فلان. يقول جابر: هذا تأويل هذه الآية، لا تروي عنه، كان يؤمن بالرجعة، كذب بل كانوا إخوة يوسف. وقال زائدة أيضاً: جابر الجعفي: رافضي يشتم أصحاب النبي صلّى اللّٰه عليه [وآله] وسلّم. انظر: الميزان ١: ٣٧٩.

٦ ـ أمّا حديث أبي أيوب: «يا فاطمة! أما علمت أنّ اللّٰه عزّ وجلّ اطلّع إلى أهل الأرض فاختار منهم أباك نبيّاً، ثمّ اطلّع الثانية فاختار بعلك.. الحديث» فهو حديث ضعيف بسبب عباية بن ربعي؛ فهو شيعي غال. هامش مسند الإمام أحمد ٥: ٣١.

قال الذهبي في ترجمة عباية بن ربعي من الميزان قال: عباية بن ربعي عن علي، وعنه موسى بن طريف، كلاهما من غلاة الشيعة. له عن علي: أنا قسيم النار. الميزان ٣: ٣٨٧.

أرأيت ـ أخي المسلم ـ إلى هذه الآثار التي ساقها الموسوي وعدّها أحاديث متواترة، وهي بين موضوع وضعيف بيّن الضعف، كما حكم عليها أهل العلم بالحديث. فتنبّه لهذا أخي المسلم فهذا هو مذهب الموسوي فلا تعجب.

ثمّ إنّ الموسوي أعظم على اللّٰه الفرية يوم أن اتّهم قوماً من الصحابة بالنفاق والحسد، وساق كلاماً لم يذكره أحد من أهل العلم في كتاب، حيث قال عن هؤلاء: «وبعثوا نساءهم إلى سيّدة نساء العالمين ينقّرنها فكان ممّا قلن لها: إنّه

---

(١) سورة يوسف ١٢: ٨٠.

فقير ليس له شيء... إلى آخر هذه الفرية».

ولا شكّ أنّه كان يقصد من وراء هذه الفرية أن يلصق تهمة النفاق والحسد بالشيخين أبي بكر وعمر، اللذين تقدّما لخطبة فاطمة رضي اللّه عنها، قبل أن يخطبها علي رضي اللّه عنه لنفسه، بدليل أنّه ساق في التعليق الروايات التي تثبت هذه القضية.

والجواب على هذا الاتّهام:

أوّلاً: ليس غريباً على الموسوي أن يقذف الشيخين بالكفر والنفاق، وأن يكرّر هذا في كلّ مناسبة، فهذه عقيدة الرافضة في أصحاب النبيّ صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم.

ثانياً: أنّ رواية زواج فاطمة من علي التي ساقها الموسوي، قد أشار الذهبي في ترجمة محمّد بن دينار من الميزان أنّها كذب، فقال: أتى بحديث كذب، ولا يُدرى من هو. وبذلك تكون الرواية ضعيفة لجهالة محمّد بن دينار من الميزان أنّها كذب، فقال: أتى بحديث كذب، ولا يُدرى من هو. وبذلك تكون الرواية ضعيفة لجهالة محمّد بن دينار وكذبه.

ثالثاً: على فرض صحّتها. فليس فيها ما يدلّ على النفاق والحسد إذا علمنا أنّ الروايات متّفقة على تقدّم أبي بكر وعمر لخطبة فاطمة قبل أن يخطبها عليّ لنفسه، ولو كان الأمر بعكس هذا لأمكن أن يكون لكلام الموسوي وجه من الصحّة.

ثمّ إنّ الروايات متّفقة على حثّ أبي بكر وعمر لعليّ رضي اللّه عنه أن يخطبها لنفسه بعد أن لم يجبهما النبيّ صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم على خطبتهما لفاطمة رضي اللّه عنها، وفعلهما هذا ينفي عنهما ما اتّهمهما به الموسوي من

النفاق والحسد نفياً قاطعاً، بل يثبت محبّتهما لعليّ رضي اللّٰه عنه وأنّهما يحبّان له ما يحبّانه لنفسيهما. فتأمّل هذا.

فعن أنس كما عند ابن أبي حاتم ولأحمد نحوه، قال: جاء أبو بكر وعمر يخطبان فاطمة إلى النبيّ صلّى اللّٰه عليه [وآله] وسلّم فسكت، ولم يرجع إليهما شيئاً، فانطلقا إلى عليّ رضي اللّٰه عنه يأمرانه بطلب ذلك، قال علي: فنبّهاني لأمر فقمت أجرّ ردائي حتّى أتيت إلى النبي صلّى اللّٰه عليه [وآله] وسلّم فقلت: تزوّجني فاطمة؟ قال: وعندك شيء؟ قلت: فرسي، وبُدْني. فقال: أمّا فرسك فلابدّ لك منها، وأمّا بُدْنُك فبعها. فبعتها بأربعمائة وثمانين فجئته بها فوضعها في حجره، فقبض منها قبضة فقال: أي بلال ابتع لنا بها طيباً، وأمرهم أن يجهّزوها.. إلى آخر الرواية.

رابعاً: أنّ ما رواه من أنّهم أرسلوا نساءهم إلى فاطمة لينفّروها من الزواج من عليّ ـ محض كذب وافتراء ـ لم يأت في شيء من المصنّفات أو الكتب المعتبرة عند أهل العلم.

والرواية التي ساقها الموسوي وأخرجها الخطيب في المتّفق بسنده إلى ابن عبّاس: «أما ترضين أنّ اللّٰه اختار من أهل الأرض رجلين أحدهما أبوك، والآخر بعلك» قال الذهبي في تلخيصه: بل موضوع على سريج بن يونس.

وساق رواية أبي الصلت عبدالسلام بن صالح، ثنا عبدالرزّاق، ثنا معمر، عن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عبّاس، قالت فاطمة: زوّجتني من عائل لا مال له. فذكر نحوه. قال الذهبي: والآخر كذب. المستدرك ٣: ١٢٩.

أضف إلى هذا فإنّ مجرّد العزو إلى الخطيب مشعر بضعف الرواية، كما ذكر ذلك في مقدّمة المنتخب. انظر ما هو على هامش مسند الإمام أحمد ١: ٩.

أمّا رواية معقل بن يسار: أنّ النبي صلّى اللّٰه عليه [وآله] وسلّم عاد فاطمة في مرض أصابها على عهده، فقال لها: كيف تجدينك؟ قالت: واللّٰه لقد اشتدّ حزني، وأشتدّت فاقتي، وطال سقمي» إلى هذا الحد من الحديث هي رواية ضعيفة بسبب خالد بن طهمان، فقد ضعّفه ابن معين، وقال أبو حاتم: من عتق الشيعة.

وعلى فَرْضِ صحّته فليس هذا هو موطن الشاهد في الحديث، والشاهد هو الزيادة التي زادها الموسوي في الحديث: وهي قوله: قال: «أوَ ما ترضين أنّي زوّجْتُكِ أقدم أُمّتي سلماً، وأكثرهم علماً، وأعظمهم حلماً» وهذه الزيادة ليست من الحديث، وإنّما هي من رواية عبداللّٰه بن أحمد بن حنبل، عن أبيه وجادة، كما هو مصرّح به في مسند الإمام أحمد ٥ : ٢٦. قال أبو عبدالرحمن: وجدت في كتاب أبي بخطّ يده في هذا الحديث قال: أو ما ترضين... الحديث.

ولو سلّمنا بهذه الزيادة، فليس فيها ما يزيد على فضل عليّ رضي اللّٰه عنه، ولا دليل فيها على أولوية عليّ بالخلافة والإمامة. فتأمّل هذا.

١ ـ أين هي وصيّة النبي صلّى اللّٰه عليه [وآله] وسلّم؟ وهل ثبتت حتّى تجحد؟ إنّ من أمعن النظر في الأحاديث التي ساقها هذا الرافضي في هذه المراجعة يجدها أحاديث مكرّرة سبق ذكرها في مراجعات سابقة، ونحن بدورنا قد بيّنا كلام أهل العلم بالحديث في هذه الأحاديث، فلا نرى حاجة هنا في إعادة الكلام مرّة ثانية، فمن أراد معرفة ذلك فليرجع إلى ردودنا السابقة.

وخلاصة القول في هذه الأحاديث أنّها أحاديث هالكة، لا تعدو أن تكون ضعيفة بيّنة الضعف، أو موضوعة مكذوبة. وما صحّ منها فليس فيه دلالة على مدّعى الموسوي، وإنّما هي أحاديث تدلّ على فضائل عليّ رضي اللّٰه عنه ليس

إلّا. وعند أهل السُنّة ما هو أقوى منها وأصحّ في فضل هذا الصحابي الجليل. وفي فضل أهل البيت والعترة الطاهرة.

٢ ـ وقول الموسوي: أمّا أهل المذاهب الأربعة فإنّما أنكرها منهم المنكرون، لظنّهم أنّها لا تجتمع مع خلافة الأئمّة الثلاثة. فقد أراد بهذا القول أن يبيّن السبب الذي حمل أهل السُنّة والجماعة على إنكار أحاديث الوصيّة، ثمّ صرح بالسبب فقال: «لظنّهم أنّها لا تجتمع مع خلافة الأئمّة الثلاثة».

فالجواب على هذا القول: بأنّ أهل السُنّة والجماعة يعتقدون أنّ أحاديث الوصيّة بواطيل من أباطيل وأكاذيب الرافضة، ولم يصحّ منها حديث، كما سبق بيانه، ولهذا لم يأخذوا بها، ولو صحّ منها شيء لما أنكروه بدعوى معارضتها لإمامة أبي بكر وعمر وعثمان.

إنّ أهل السُنّة والجماعة لا يردّون النصوص تعصباً للرجال، كما تفعل الرافضة، وإنّما يتمسّكون بنصوص القرآن، والصحيح من أحاديث النبيّ صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم، ويضربون بآراء الرجال عرض الحائط عند تصادمها في ما يتمسّكون به.

ولا أدلّ على كذب هذه الأحاديث من ردّ الصحابة لها، ومن عدم تصريح عليّ بواحد منها سواء قبل خلافته أو بعدها.

قال القرطبي: كانت الشيعة قد وضعوا أحاديث في أنّ النبيّ صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم أوصى بالخلافة لعليّ، فردّ عليهم جماعة من الصحابة ذلك، وكذا من بعدهم، فمن ذلك ما استدلّت به عائشة، ومن ذلك أنّ علياً لم يدّعِ ذلك لنفسه، ولا بعد أن ولي الخلافة، ولا ذكره أحد من الصحابة يوم السقيفة... .

وهؤلاء ـ أي الشيعة ـ تنقّصوا علياً من حيث قصدوا تعظيمه، لأنّهم نسبوه

ـ مع شجاعته العظمى وصلابته في الدين ـ إلى المداهنة والتقية والإعراض عن طلب حقّه مع قدرته على ذلك. انتهى. فتح الباري ٥: ٣٦١ـ٣٦٢.

بل ثبت أنّه عليه الصلاة والسلام قد أوصى بأُمور في مرض موته الذي دام بضع عشرة يوماً، فوعاها الصحابة عنه ونقلوها لنا وليس فيها استخلاف لأحد، كما صرّحت بذلك السيدة عائشة، وغيرها من أصحاب النبيّ صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم بما في ذلك عليّ رضي اللّه عنه.

وأخرج أحمد وابن ماجة عن ابن عبّاس في أثناء حديث فيه أمر النبيّ صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم في مرضه أبا بكر أن يصلّي بالناس، قال في آخر الحديث: «مات رسول اللّه صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم ولم يوص».

وعن عمر رضي اللّه عنه: «مات رسول اللّه صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم ولم يستخلف».

وأخرج أحمد والبيهقي في «الدلائل» عن عليّ أنّه لمّا ظهر يوم الجمل قال: «يا أيّها الناس! إنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم لم يعهد إلينا في هذه الإمارة شيئاً».

وفي المغازي لابن إسحاق عن عبيداللّه بن عتبة، قال: «لم يوص رسول اللّه صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم عند موته إلّا بثلاث: لكلّ من الداريين والرهاويين والأشعريين بحاد مائة وسق من خيبر، وأن لا يترك في جزيرة العرب دينان، وأن ينفذ بعث أُسامة».

وأخرج مسلم في حديث ابن عبّاس: «وأوصى بثلاث: أن تجيزوا الوفد بنحو ما كنت أُجيزه».

وفي حديث ابن أبي أوفى: «أوصى بكتاب اللّه».

وفي حديث أنس عند النسائي وأحمد، وابن سعد واللفظ له: «كانت عامّة وصيّة رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم حين حضره الموت الصلاة وما ملكت أيمانكم». انتهى. فتح الباري ٥ : ٣٦٢.

ثمّ إنّ الموسوي ردّ حديث عبدالله بن أبي أوفى الذي أخرجه البخاري بدافع التعصّب والهوى، ولمجرّد مخالفته لمذهبه، ولم يكتف بهذا حتّى اتّهم هذا الصحابي الجليل بالنفاق والمداهنة للسلطة؛ فقال: فإنّ هذا الحديث غير ثابت عندنا على أنّه من مقتضيات السياسة وسلطتها.

ثمّ عاد مرّة ثانية ليناقض نفسه بنفسه ليثبت صحّة هذه الرواية؛ فقال: أمّا ما رواه البخاري عن ابن أبي أوفى من أنّ النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم أوصى بكتاب الله فحقّ غير أنّه أبتر. فتأمّل هذا تجد تناقض الموسوي واضحاً.

وقد استدلّ الموسوي على صحّة الوصيّة بالعقل والوجدان

والجواب على هذا: إنّ الوصيّة حكم شرعي لا يثبت إلّا بالنصّ الصحيح القطعي الدلالة، والعقل والوجدان لا يصلحان بقليلٍ ولاكثير لإثبات الأحكام.

أقول:

لقد استدلّ أو استشهد السيّد رحمه الله ـ بعد الإشارة إلى تواتر نصوص الوصيّة عن أئمّة العترة الطاهرة ـ بأحاديث من كتب أهل السُنّة، وهذا بعض الكلام في تشييد كلامه وتبيين مرامه...

(فمنها): حديث الدّار يوم الإنذار.

وهو من أقوى أدلّة الوصيّة وإمامة سيّد العترة أمير المؤمنين عليه السلام، وقد أوضحنا سابقاً ثبوته سنداً ووجه الاستدلال به؛ فراجع المراجعة رقم ٢٠

ولا نعيد..

(ومنها): حديث ابن بريدة عن أبيه.

وقد أخرجه الحافظ ابن عساكر، قال: «أخبرنا أبو عبدالله الفراوي وأبو محمّد السيّدي وأبو القاسم الشحامي، قالوا: أنا أبو سعد الجنزرودي، أنا عبدالوهّاب بن محمّد بن عبدالوهّاب الرازي، نا يوسف بن عاصم الرازي، نا محمّد بن حميد، نا علي بن مجاهد، عن محمّد بن إسحاق، عن شريك بن عبدالله النخعي، عن أبي ربيعة الإيادي، عن ابن بريدة، عن أبيه: أنّ النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم قال: إنّ لكلّ نبيّ وصيّاً ووارثاً، وإنّ عليّاً وصيّي ووارثي.

أخبرناه أبو القاسم بن السمرقندي، أنا أبو الحسين بن النقور، أنا أبو القاسم عيسى بن علي، أنا أبو القاسم البغوي، نا محمّد بن حميد الرازي، نا علي بن مجاهد، نا محمّد بن إسحاق، عن شريك بن عبدالله، عن أبي ربيعة الإيادي، عن ابن بريدة، عن أبيه، قال: قال النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: «لكلّ نبي وصيّ ووارث وإنّ عليّاً وصيّي ووارثي»[1].

وأخرجه الحافظ ابن عدي؛ إذ قال بترجمة شريك بن عبدالله النخعي: «قد روى عنه من الأجلّاء: محمّد بن إسحاق صاحب المغازي و...» قال: «فأمّا حديث محمّد بن إسحاق، فحدّثنا محمّد بن منير، ثنا علي بن سهل، ثنا محمّد بن حميد، ثنا سلمة، حدّثني محمّد بن إسحاق، عن شريك بن عبدالله، عن أبي ربيعة الإيادي، عن ابن بريدة، عن أبيه: إنّ رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم قال:

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٣٩١ ـ ٣٩٢.

لكلّ نبيّ وصيٌّ ووارث، وإنّ عليّاً وصيّي ووارثي»[١].

وأخرجه الحاكم النيسابوري في تاريخه كما في تنزيه الشريعة[٢] وسنذكره بالإسناد من كتاب الموضوعات.

وأخرجه أبو القاسم البغوي، وقد عرفت إسناده من رواية ابن عساكر ورواه الحافظ محبّ الدين الطبري عن معجم الصحابة له[٣].

أقول:

قد تكلّم في هذا الحديث؛ لأنّ فيه: «محمّد بن حُميد الرازي»، فمن هو هذا الرجل؟

قال المزّي: «روى عنه: أبو داود والترمذي وابن ماجة».

ثمّ ذكر في الرواة عنه: أحمد بن حنبل، ومحمّد بن يحيى الذهلي، ويحيى بن معين، وعبدالله بن محمّد بن عبدالعزيز البغوي، ومحمّد بن إسحاق الصاغاني، ومحمّد بن جرير الطبري، وعبدالله بن أحمد بن حنبل...».

ثمّ ذكر كلمات المدح والذمّ[٤].

وقال الخطيب البغدادي: «قدم بغداد وحدّث بها عن... روى عنه: أحمد بن حنبل، وابنه عبدالله بن أحمد، والحسن بن علي بن شبيب المعمري، وأحمد بن علي الأبار، وعبدالله بن محمّد البغوي، ومحمّد بن محمّد الباغندي، وغيرهم...»

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٥: ٢١.

(٢) تنزيه الشريعة المرفوعة ١: ٣٥٦.

(٣) الرياض النضرة في مناقب العشرة ٣: ١٣٨.

(٤) تهذيب الكمال ٢٥: ٩٩.

ثمّ ذكر كلمات المدح والذمّ له[١].

وقال ابن عدي: «محمّد بن حميد: أبو عبدالله الرازي، حدّثني محمّد بن ثابت، سمعت بكر بن مقبل يقول: سمعت أبا زرعة الرازي يقول: ثلاثة ليس لهم عندنا محاباة، فذكر فيهم محمّد بن حميد.

سمعت محمّد بن إبراهيم المنقري يقول: سمعت فضلك الصائغ يقول: قال أبو زرعة الرازي: سمعت أبا عبدالله محمّد بن حميد وكان عندي ثقة. ذكره في قصّة.

حدّثنا الجنيدي، ثنا البخاري، قال: محمّد بن حميد الرازي عن يعقوب القمّي وجرير، فيه نظر.

سمعت ابن حمّاد يقول: قال السعدي: محمّد بن حميد الرازي كان رديء المذهب، غير ثقة.

ثنا القاسم بن زكريا، ثنا محمّد بن حميد، حدّثنا علي بن مجاهد وحكام وهارون، عن عنبسة، عن أبي هاشم الواسطي، عن ميمون بن سياه، عن أنس، عن النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم في قوله: ﴿سدرة المنتهى﴾[٢]، قال: شجرة نبق.

حدّثنا أحمد بن محمّد بن عبدالعزيز بن الجعد، ثنا محمّد بن حميد، ثنا جرير، عن سليمان بن أرقم، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر: أنّه سمع النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم يقرأ: ﴿ومن عنده علم الكتاب﴾[٣]، وسمعته يقول: ﴿بل هو

---

(١) تاريخ بغداد ٢: ٢٥٩.

(٢) سورة النجم ٥٣: ١٤.

(٣) سورة الرعد ١٣: ٤٣.

آيات بيّنات في صدور الّذين أُوتوا العلم﴾[١].

ثنا إسماعيل بن حمّاد أبو النضر، ثنا محمّد بن حميد، حدّثنا هارون ابن المغيرة عن عنبسة بن سعيد، عن سالم الأفطس، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: إنّ النبي صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم قال: قوموا فصلّوا على أخيكم النجاشي. فصفّوا خلفه كما يصفّون على الجنازة، وكبّر عليه أربعاً.

قال الشيخ: وتكثر أحاديث ابن حميد التي أُنكرت عليه إن ذكرناها، على أنّ أحمد بن حنبل قد أثنى عليه خيراً، لصلابته في السُنّة»[٢].

وإنّما ذكرت كلام ابن عدي بتمامه لأُمور:

الأوّل: إنّه قد أورد حديث الوصيّة بترجمة شريك، ولم يورده بترجمة محمّد بن حميد، مع أنّه قد أورد أحاديث أُخر.

والثاني: إنّه قد استشهد بحديث الوصيّة لرواية محمّد بن إسحاق عن شريك، ولم يذكر حديثاً آخر ـ بخلاف غير ابن إسحاق من الرواة عن شريك، فذكر أكثر من حديث ـ وذلك ظاهر في أنّ لا رواية له عنه غيرها، فلو كان حديث الوصيّة موضوعاً لَما استشهد به على كون شريك من مشايخ ابن إسحاق.

والثالث: إنّ ابن عدي لم يقدح في محمّد بن حميد، بل إنّ كلمته في آخر كلامه بترجمته ظاهرةٌ في المدح، غير أنّ في أحاديثه ما أُنكر عليه.

وبعد..

فإنّ الرجل قد تضاربت آراء العلماء فيه؛ ففي تهذيب الكمال: «قال

---

(١) سورة الرعد ١٣: ٤٣.

(٢) الكامل في الضعفاء ٧: ٥٢٩ ـ ٥٣٠.

أبو قريش محمّد بن جمعة بن خلف الحافظ: قلت لمحمّد بن يحيى الذهلي: ما تقول في محمّد بن حميد؟

قال: ألا تراني؟! هو ذا أُحدّث عنه.

قال: وكنت في مجلس أبي بكر الصاغاني محمّد بن إسحاق، فقال: حدّثنا محمّد بن حميد.

فقلت: تحدّث عن ابن حميد؟!

فقال: وما لي لا أُحدّث عنه، وقد حدّث عنه أحمد بن حنبل ويحيى ابن معين؟!»..

وقال النسائي: ليس بثقة..

وقال البخاري: حديثه فيه نظر..

قال الجوزجاني: رديء المذهب، غير ثقة.

ولدى التحقيق يظهر: أنّ الموثّقين له أكثر وأكبر ممّن تكلّم فيه، لا سيّما وأنّ المنقول عن البخاري: «حديثه فيه نظر»، فليس النظر فيه نفسه، كما أنّ مفاد كلام الجوزجاني هو الطعن في مذهبه، لكنّ المنقول عن أحمد أنّه قد أثنى عليه خيراً «لصلابته في السُنّة»؛ فكيف الجمع بين هذا وكونه رديء المذهب؟!

بل لقد وقع التضارب بين رأي أحمد ورأي البخاري في حديثه؛ ففي **الكامل** عن البخاري: «محمّد بن حميد الرازي عن يعقوب القمّي وجرير، فيه نظر»، لكن في **تاريخ بغداد** عن أحمد: «أمّا حديثه عن ابن المبارك وجرير، فهو صحيح»..

وفي **الكامل**: «على أنّ أحمد بن حنبل قد أثنى عليه خيراً لصلابته في السُنّة»، لكن في **الميزان**: «قال أبو علي النيسابوري: قلت لابن خزيمة: لو أخذت

الإسناد عن ابن حميد؛ فإنّ أحمد بن حنبل قد أحسن الثناء عليه؟ قال: إنّه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً».

بل لقد نسبت الآراء المتضاربة إلى الواحد منهم؛ ففي **الكامل**: «عن فضلك الصائغ، عن أبي زرعة، أنّه وثّق محمّد بن حميد»، لكن في **الميزان**: «كذّبه أبو زرعة»!!

وتلخّص:

١ ـ إنّ محمّد بن حميد الرازي من رجال ثلاثة من الصحاح الستّة....

٢ ـ إنّه من مشايخ عدّةٍ كبيرةٍ من الأئمّة الأعلام الّذين لا تجوز نسبة الرواية عن الكذّابين إليهم، وإلّا لتوّجه الطعن عليهم.

٣ ـ إنّه قد وثقه غير واحدٍ من الأئمّة المرجوع إليهم عندهم في الجرح والتعديل.

٤ ـ إنّ كلمات القوم في الأكثر ترجع إنكار بعض أحاديث الرجل.

٥ ـ نعم، قد طعن فيه الجوزجاني، لكنّه من مشاهير النّواصب[1]، وطعن فيه أيضاً ابن خراش، الّذي كذّب حديث «انّا معاشر الأنبياء...» وخرّج مثالب أبي بكر وعمر[2].

٦ ـ إنّ الرجل بريء من تلك الأحاديث التي أنكروها عليه؛ ولذا قال المزّي في تهذيب الكمال: «قال أبو بكر بن أبي خيثمة: سئل يحيى بن معين عن محمّد بن حميد الرازي؟

---

(١) تذكرة الحفّاظ، ٢: ٤٥٩، تهذيب التهذيب ١: ١٥٩.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣: ٥٠٩.

فقال: ثقة ليس به بأس، رازي كيّس.

وقال علي بن الحسين بن الجنيد الرازي: سمعت يحيى بن معين يقول: ابن حميد ثقة، وهذه الأحاديث التي يحدّث بها ليس هو من قبله، إنّما هو من قبل الشيوخ الّذين يحدّث عنهم».

وحديث الوصيّة ليس منها؛ لأنّه قد ذكر ـ في الكامل وتبعه في الميزان ـ بترجمة «شريك القاضي» وهو من شيوخه الثقات، وهنا تحيّر الذهبي، فكذّب بالحديث زوراً وبهتاناً، ثمّ قال: «ولا يحتمله شريك».

قلت:

ولماذا لا يحتمله شريك، وقد رويتم عنه بالأسانيد أنّه روى عن أبي إسحاق، عن أبي وائل، عن حذيفة، عن النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، قال: «عليّ خير البشر، فمَن أبى فقد كفر»؟!

قال ابن عدي: «وقول شريك رواه رجل من أهل الكوفة يقال له: الحرّ بن سعيد، وقد رواه عن الحرّ غير واحدٍ. وروى عنه أحمد بن يحيى الصوفي وقال: ثنا الحرّ بن سعيد النخعي ـ وكان من خيار الناس ـ»[1].

فظهر: أنّه ليس الراوي عنه بعض الكذّابين، كما زعم الذهبي ذلك زوراً وبهتاناً[2].

تتمّة:

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٥: ١٤ ـ ١٥.

(٢) ميزان الاعتدال ٢: ٢٧١ ـ ٢٧٢.

إنّ لحديث بريدة طرقاً عديدة، كما عرفت، ومنها طريق الحاكم ـ وليس فيه محمّد بن حميد ـ وقد أخرجه ابن الجوزي؛ إذ قال:

«أنبأنا زاهر بن طاهر، قال: أنبأنا أبو بكر البيهقي، قال: أنبأنا الحاكم أبو عبدالله النيسابوري، قال: أنبأنا محمود بن محمّد أبو محمّد المطوعي، قال: حدّثنا أبو حفص محمّد بن أحمد بن رازبه، قال: حدّثنا أبو عبدالرحمن أحمد بن عبدالله الفرياناني، قال: حدّثنا سلمة بن الفضل، عن محمّد بن إسحاق، عن شريك بن عبدالله، عن أبي ربيعة الإيادي، عن ابن بريدة، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: «إنّ لكلّ نبي وصيّاً ووارثاً، وإنّ وصيّي ووارثي عليّ بن أبي طالب».

قال ابن الجوزي: «الفرياناني؛ قال ابن حبّان: كان يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم..

وفيه: سلمة؛ قال ابن المديني: رمينا حديث سلمة بن الفضل»[1].

أمّا صاحب تنزيه الشريعة فلم يقل إلّا: «حديث: لكلّ نبيّ وصيّ وإنّ عليّاً وصيّي ووارثي (حا) من طريق أحمد بن عبدالله الفرياناني»[2].

* * *

(١) كتاب الموضوعات ١ : ٣٧٦.

(٢) تنزيه الشريعة المرفوعة ١ : ٣٥٦. و«الفرياناني» غلط مطبعي.

المحتويات

قوله تعالى: ﴿أجعلتم سقاية الحاجّ وعمارة المسجد...﴾ ٥
قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يشري نفسه...﴾ ١٢
قوله تعالى: ﴿الّذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار...﴾ ١٥
قوله تعالى: ﴿والذي جاء بالصدق وصدّق به أُولئك هم المتّقون﴾ ٢١
قوله تعالى: ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾ ٢٥
قوله تعالى: (وأُولوا الأرحام بعضهم أَوْلى ببعض في كتاب اللّه﴾ ٢٦
قوله تعالى: ﴿والّذين آمنوا واتّبعتهم ذرّيّتهم بإيمان...﴾ ٢٨
قوله تعالى: ﴿وآت ذا القربى حقّه﴾ ٣٠
قوله تعالى: ﴿واعلموا أنّما غنمتم من شيء فأنّ...﴾ ٣٢
قوله تعالى: ﴿ما أفاء اللّه على رسوله من أهل القرى...﴾ ٣٣
قوله تعالى: ﴿إنّما يريد اللّه ليذهب عنكم الرجس...﴾ ٣٤
قوله تعالى: ﴿سلام على إل ياسين﴾ ٣٥
قوله تعالى: ﴿إنّ اللّه وملائكته يصلّون...﴾ ٣٧
قوله تعالى: ﴿طوبى لهم وحسن مآب﴾ ٣٩
قوله تعالى: ﴿ثمّ أورثنا الكتاب الّذين اصطفينا...﴾ ٤٣
كلمة ابن عبّاس ٤٥

المراجعة (١٦)

مائة من أسناد الشيعة في إسناد السُّنّة ٥٩
أوّلاً ـ الصحاح الستّة وأصحابها ٦٧
ثانياً ـ علماء الجرح والتعديل ٧١
١ ـ يحيى بن سعيد القطّان (١٩٨) ٧١
٢ ـ يحيى بن معين (٢٣٣) ٧٢
٣ ـ علي بن المديني (٢٣٤) ٧٢
٤ ـ الجوزجاني (٢٥٩) ٧٤
٥ ـ العجلي (٢٦١) ٧٦
٦ ـ أبو حاتم الرازي (٢٧٧) ٧٧
٧ ـ ابن خِراش (٢٨٣) ٧٨
٨ ـ أبو جعفر العقيلي (٣٢٢) ٧٨
٩ ـ أبو حاتم ابن حِبّان (٣٥٤) ٧٨
١٠ ـ أبو الفتح الأزدي (٣٧٤) ٧٩
١١ ـ الدارقطني (٣٨٥) ٨٠
١٢ ـ ابن حزم (٤٥٦) ٨١
١٣ ـ ابن الجوزي (٥٩٧) ٨١
١٤ ـ الذهبي (٧٤٨) ٨٣
١٥ ـ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢) ٨٤
ثالثاً ـ ضوابط الجرح والتعديل عند أهل السُّنّة ٨٧
سمع آلة الطرب من بيته فترك الرواية عنه ٨٩
كان لا يجيز قول من لا يشرب النبيذ ٨٩

الزهري يعمل لبني أُميّة، والأعمش مجانب للسلطان ٩٠
هو واهٍ من قبل دينه لأنّه كان لا يصلّي ٩١
كان يشرب الخمر وهو من رجال أبي داود وابن ماجة ٩١
هل يُقبل الجرح من المتعاصرين؟ ٩٢
١ ـ بين أبي نعيم الأصبهاني وابن مندة ٩٢
٢ ـ بين مغيرة وأبي إسحاق السبيعي والأعمش ٩٣
٣ ـ بين أحمد وهشام بن عمّار ٩٣
٤ ـ بين الفلّاس والسمين ٩٣
٥ ـ بين عبدالمغيث وابن الجوزي ٩٤
٦ ـ بين مطيَّن وابن أبي شيبة ٩٤
قدح فيه لأنّه رأى منه جفاءً ٩٤
التوسّع في اشتراط الضبط ٩٥
آراؤهم في أصحاب المذاهب من رجال الحديث ٩٧
حكم أحاديث غير أهل السُنّة ٩٧
المنتحلون المذاهب من الرواة في الصحاح ٩٩
حكم من توقّف في مسألة خلق القرآن ١٠١
حكم الرواية عن النواصب ١٠٣
رابعاً ـ الشيعة والتشيّع ١٠٧
الشيعة لغةً ١٠٧
التشيّع في اصطلاح القوم ١١٠
الرفض في اصطلاح القوم ١١٦
حكم الرواية عن الرافضي والشيعي ١١٩

خامساً ـ زيادة توضيح لعنوان المراجعة ١٢٣

المراجعة (٢٠) ـ (٢٥)

نصُّ الدار يوم الإنذار ١٤٠

الجهة الأُولى في متن الحديث ورواته ١٤٦

ويضاف إلى جهة السند ١٥٠

الجهة الثانية: في النظر في كلام ابن تيميّة ١٥١

الجهة الثالثة: في دفع الشبهات ١٥٤

الجهة الرابعة: في محاولات أُخرى ١٥٥

المراجعة (٢٦)

حديثُ المناقب العشر ١٦٢

من رواة هذا الحديث ١٦٦

المراجعة (٢٨) ـ (٣٤)

حديث المنزلة ١٧٠

بقيّة الموارد ١٧٩

متى صوّر عليّاً وهارون كالفرقدين؟! ١٨٤

رواته من الصحابة وكثرة طرقه وتواتره ١٩٣

وجوده في الصحيحين ١٩٥

تشكيك الآمدي ١٩٥

ظهور لفظه في العموم ١٩٧

ورود الحديث في موارد كثيرة ١٩٨

قرائن داخلية ٢٠٥

حديث المؤاخاة ٢٠٨

حديث سدّ الأبواب ٢١٥
ذكر جماعة من مخرّجيه ٢١٥
صحّة كثير من طرقه ٢١٥
بطلان القول بوضعه ٢١٧
حديث الخوخة في كتابي البخاري ومسلم ٢١٨
نظرات في سند حديث الخوخة في الصحيحين ٢٢٠
تحريف البخاري «الخوخة» إلى «الباب» ٢٢٣
النظر في سند الحديث المحرَّف ٢٢٤
الاعتراف بحديث سدّ الأبواب ومحاولات الجمع ٢٢٦
كلماتهم في وجه الجمع ٢٣٠

المراجعة (٣٦)

حديثُ الولاية ٢٣٢
* السند ٢٣٨
ترجمة أبي بلج ٢٤٠
ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي ٢٤١
ترجمة الأجلح الكندي ٢٤٢
بقي أمران ٢٤٣
* الدلالة ٢٤٤
ترجمة الرافعي ٢٤٨

المراجعة (٤٠) ـ (٤٦)

آية الولاية ٢٥٠
نزول الآية في عليّ عليه السلام ٢٥٩

ومن أشهر رواته من الأئمّة والحفّاظ ٢٥٩
ومن أشهر الكتب التي روي فيها الخبر ٢٦٠
من أسانيده الصحيحة ٢٦٠
الحكم على ابن تيمية!! ٢٦٢
دلالة الآية على إمامة عليّ عليه السلام ٢٦٣
١ ـ لفظ: ﴿الّذين آمنوا﴾ للجمع، فكيف أُطلق على المفرد؟ ٢٦٥
٢ ـ السياق دالّ على إرادة المحبّ أو نحوه؟ ٢٦٨
٣ ـ الولاية بمعنى الأولوية غير مرادة في زمن الخطاب ٢٦٨
٤ ـ التصدّق أثناء الصلاة ينافي الصلاة؟ ٢٦٩

المراجعة (٤٨)

أربعون حديثاً من السُّنن المؤيّدة للنصوص ٢٧٠
الحديث «١» ٢٨٥
الحديث «٢» ٢٨٦
الحديث «٣» ٢٨٧
الحديث «٤» ٢٨٩
الحديث «٥» ٢٨٩
الحديث «٦» ٢٩٧
الحديث «٧» ٢٩٩
الحديث «٨» ٣٠٠
الحديث «٩» ٣٠٢
طرق القوم في إسقاط حديث مدينة العلم ٣٠٢
الأوّل: تكذيب الحديث سنداً ٣٠٣

الثاني: مناقشة مدلول الحديث.. ..... ٣٠٥
الثالث: تحريف لفظ الحديث والتلاعب بمتنه..... ٣٠٥
الرابع: تحريف الكتب.. ..... ٣٠٥
الحديث «١٠».... ٣٠٦
المراجعة (٥٠)..... ٣٠٨
المراجعة (٥٢)..... ٣١٠

المراجعة (٥٤) ـ (٦٠)

حديث الغدير ٣١٥
ما الوجه في الاحتجاج به مع عدم تواتره؟ ٣٢٠
حديث الغدير لا يمكن تأويله ٣٣١
دحض المراوغة..... ٣٣٧
سند حديث الغدير..... ٣٥٢
دلالة حديث الغدير ٣٥٧
هل أنكر اللغويون مجيء «المولى» بمعنى «الأولى»؟..... ٣٥٨
حديث الغدير بلفظ: «مَن كنت أَوْلى به...»..... ٣٦٦
حديث الغدير بلفظ: «مَن كنت وليّه فعليٌّ وليّه...»..... ٣٦٦
ما الدليل على كون صلة «الأَوْلى» هو «بالتصرّف»؟..... ٣٦٧
وهل ذكر المحبّة والمعاونة دليل على الحمل المذكور؟ ٣٧١
ونفي محذور اجتماع المتصرّفين..... ٣٧٦

المراجعة (٦٢) ـ (٦٤)

أربعون نصّاً..... ٣٧٨

المراجعة (٦٦)

عليٌّ وارث النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم..... ٣٨٢

المراجعة (٦٨) ـ (٧٠)

عليٌّ وصيّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم..... ٤٠٢
المحتويات..... ٤٣٣